

مختصر الوقاية

في مسائل الهداية

مكمل حركات وسكناتلى



للفاضل العلامة صدر الشريعة

عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة
رحمهم الله تعالى



ناشرلى:

كتابچى حسينف ورثه لرى
قزانه.



قزانه.

يريميف مطبعهسى

КАЗАНЬ.

Типо-Литографія В. З. Еремѣва.

1911.

٦٥

مولانا محمد شمس الدین

معارف الشریعہ

عمر جامع الشریعہ

عبداللہ صوفی الشریعہ
نہایت

شعور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رافع أعلام الشريعة الغراء * جاعلها شجرة أصلها ثابت
وفروعها في السماء * والصلوة والسلام على رسوله محمد أفضل الرسل
والأنبياء * وعلى آله وأصحابه نجوم الاقتداء والاهتداء
وبعد فإن العبد المتوسل إلى الله تعالى بأقوى الذريعة عبید الله
بن مسعود بن تاج الشريعة سعد جك وأنجح جك يقول قد ألف جدی
ومولای العالم الربانی والعامل الصمدانی برهان الشريعة والحق
والدين وارث الأنبياء والمرسلين محمود بن صدر الشريعة
جزاه الله عني وعن سائر المسلمين خير الجزاء لأجل حفظي كتاب
وقاية البر رواية في مسائل الهداية وهو كتاب لم تكن حل عين الزمان
يثانيه في وجازة الفاظه مع ضبط معانيه ثم اني لما وجدت قصورهم
بعض المحصلين عن حفظه اتخذت منه هذا المختصر مشتملا على ما
لا بد منه فمن أحب استحضار مسائل الهداية فعليه بحفظ الوقاية
ومن أعجل الوقت فليصرف إلى حفظ هذا المختصر عنان العناية
انه ولي الهداية

١ وفيه اشارة الى ان للشريعة اصولا
خافية وفروعا ظاهرة وهذا بالنسبة
الى الاصول لافي نفس الامر كما
لا يخفى وتلميح الى قوله تعالى ضرب
الله مثلا كلمة طيبة كشجرة الخ (ج)
٢ الذي هو الايمان والذريعة الوسيلة
فان الفعيلة تجيء بمعنى الآلة وهي
ما يتقرب به الى شئ من قرابة او صنعة
او غيرها ثم استعير لما يتوسل به
الى الله تعالى من فعل الطاعات
وترك المنكرات (ج)

٣ اي حمله على العجلة وهي تحرى
الشئ قبل اوانه (ج)

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

مطلب — فرض الوضوء

١ بفتحيتين والسكون أى شعر نبت بين النزعتين يسمى بالناصية فاللام للعهد فلا يردانه صدق على جانب القفا ولا يلزم أن يغسل موضع الصلعة وفي البداية به اشعار بوجوب اجراء الماء من فوق (ج)

٢ أى تقديم بسم الله الرحمن الرحيم ومختار المشايخ بسم الله العلى العظيم والحمد لله على دين الاسلام الا ان الاول افضل وان جمع بينهما فحسن (ج)

٣ أى موضع ينظف في الوضوء او الغسل واحترز بقوله نجسا عن نحو الدمع واللبن والعرق وينبغي ان يستثنى منه عرق الخمار فانه نجس وبقوله الى ما يطهر عما اذا غرز شوكا في جانب العين فسال منه الى جانب اخر او نزل الدم الى الانف فشد ما لان منه حتى لا ينزل منه الخ (من ج)

٤ فى الشريعة تماس احد الفرجين منهما للاخر متجر دين مع الانتشار بلا التقاء الختائين (ج)

مطلب — فرض الغسل

فَرْضُ الْوُضُوءِ غَسْلُ الْوَجْهِ مِنَ الشَّعْرِ إِلَى الْأُذُنِ وَأَسْفَلَ الذَّقَنِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ مَعَ مَرْفَقَيْهِ وَكَعْبَيْهِ وَمَسْحُ رِجِّ رَأْسِهِ وَكُلِّ مَا يَسْتُرُ

الْبَشْرَةَ مِنَ اللَّحْيَةِ وَسُنَّتُهُ الْبَدَايَةُ بِالتَّسْمِيَةِ وَبِغَسْلِ يَدَيْهِ إِلَى

رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا لِلْمُسْتَقْبِطِ وَالسَّوَاكِ وَغَسْلُ فَمِهِ بِمِيَاهٍ كَانْفِهِ وَتَخْلِيلُ

اللَّحْيَةِ وَالْأَصَابِعِ وَتَثْلِيثُ الْغَسْلِ وَمَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ مَرَّةً

وَالْأُذُنَيْنِ بِمَائِهِ وَالنِّيَّةُ وَالتَّرْتِيبُ وَالْوَلَاءُ * وَمُسْتَحَبُّهُ التَّيَامُنُ

وَمَسْحُ الرَّقَبَةِ * وَنَاقِضُهُ مَا خَرَجَ مِنَ السَّبِيلَيْنِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ

نَجَسًا سَالَ إِلَى مَا يَطْهَرُ وَالْقِيَاءُ دَمًا رَقِيقًا إِنْ أَحْمَرَ بِهِ الْبِرَاقُ

لَا إِنْ أَصْفَرَ بِهِ وَغَيْرُهُ إِنْ مَلَأَ الْفَمَ لَا يَنْلَعُ أَصْلًا وَمَا لَيْسَ

بِحَدِّثٍ لَيْسَ بِنَجَسٍ وَنَوْمٌ مَتَكِيٌّ إِلَى مَا لَوْ أُرِيزَ لَسَقَطَ

وَالْأَغْمَاءُ وَالْجَنُونَ وَفَهْقُهُ بِالْغِي فِي صَلَوةٍ مُطْلَقَةٍ وَالْمُبَاشَرَةُ

الْقَاحِشَةُ لَامَسَ الْمَرَأَةَ وَالذَّكْرَ * وَفَرْضُ الْغَسْلِ غَسْلُ فَمِهِ

وَأَنْفِهِ وَكُلِّ الْبَدَنِ * وَسُنَّتُهُ أَنْ يَغْسِلَ يَدَيْهِ وَفَرْجَهُ وَيَزِيلَ

١ أي الا غسل رجليه الواقعتين في
 المستنقع وفيه اشعار بانه لو لم يكن
 في المستنقع كما اذا كان على لوح
 او حجر يقدم الغسل (ج)
 ٢ أي المنسوج فهي في الاصل فعيل
 بمعنى مفعول والتاء للمبالغة فالمعنى
 ويكفي لا امرأة ذات الشعر ان بلغ
 الماء اصول شعرها (من ج)
 النجاسة ثم يتوضأ الارجلين ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا ثم
 يغسل رجليه لافي المستنقع ويكفي لذات الضفيرة ان ابتل
 اصلها * وموجه انزال مني ذي دقي وشهوة عند الانفصال
 وغيبة حشفة في قبل او دبر على الفاعل والمفعول به وروية
 المستيقظ المني او المذي وانقطاع الحيض والنفاس لاوط بهيمة
 بلا انزال وسن للجمعة والعيدين والاحرام وعرفة * ويتوضأ
 بماء السماء والارض وان تغير بالمكث او اختلط به طاهر
 الا اذا اخرجته عن طبع الماء او غيره طبخا وهو مما لا يقصد
 به النظافة وان اختلط به نجس فان كان جاريا او عسرا
 في عشر لا ينجس ارضه بالغرف لا ينجس الا اذا غير طعمه
 اولونه او ريحه وان لم يكن ينجس ولا باس بموت مائي
 المولد وما ليس له دم سائل * ولا يتوضأ بما اعتصر من شجر
 او ثمر ولا بماء استعمل لقربة او رفع حدث وكل اهاب دبغ فقد
 طهر الا جلد الخنزير والادمي وما طهر جلده بالدبغ طهر

٣ أي غير طبخ الطاهر الماء للاكل
 او الشرب او التداوى او غيره لانه
 ليس بماء مطلق لعدم تبادره عند
 اطلاق اسم الماء ولا نعى بالمطلق
 الا ما يتبادر عند الاطلاق (ج) (ش)
 ٤ أي والحال ان ذلك الطاهر (ج) (ش)
 ٥ الماء المختلط بالنجس جاريا او
 في حكمه (ج)

٣ أي غير طبخ الطاهر الماء للاكل
 او الشرب او التداوى او غيره لانه
 ليس بماء مطلق لعدم تبادره عند
 اطلاق اسم الماء ولا نعى بالمطلق
 الا ما يتبادر عند الاطلاق (ج) (ش)
 ٤ أي والحال ان ذلك الطاهر (ج) (ش)
 ٥ الماء المختلط بالنجس جاريا او
 في حكمه (ج)

١ اى وكذا الشعر والعظم والعصب
للانسان (ج)

مطلب — بئر فيها نجس

٢ اى بقول رجلين صاحبي معرفة
بقدر الماء وهذا قول نصر بن محمد
وهو الاصح كما في المبسوط وفي بعض
النسخ ذى بصارة فيكفى رجل
واحد كما في الزاهدى (ج)

٣ وفي ظاهر الرواية الى خمسين كما
في المحيط (ج)

٤ سواء كان الواقع منتفخا اولاً
والاطلاق مشير الى ان حكم ماعجن
به او غسل وحكم الوضوء والغسل
سواء في القولين ويفتى ركن الائمة
بقوله فيما يتعلق بالصلوة وبقولهما
فيما سواه (ج)

٥ اى حكمه فقل الشك في طهوريته
مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس
الثوب بالغمس فيه وقيل الشك
في طهارته وطهوريته جميعا والاول
هو الصحيح كما في قاضى خان (ج)

مطلب — تيمم

بِالدِّكَاةِ وَكَذَلِكَ لَحْمُهُ وَإِنْ لَمْ يَوْكُلْ وَمَا لَا فَلَاشَعْرُ الْمَيْتَةِ وَعَظْمُهَا

وَعَصَبُهَا طَاهِرٌ وَكَذَلِكَ لِلْإِنْسَانِ بَيْتْرٌ فِيهَا نَجَسٌ أَوْ مَاتَ فِيهَا حَيَوَانٌ

أَنْتَفَخَ أَوْ تَفْسَخَ أَوْ مَاتَ مِثْلُ آدَمِيٍّ أَوْ شَاةٍ يَنْزَحُ كُلُّ مَائِهَا إِنْ أَمَكَنَ

وَالْأَقْدَرُ مَا فِيهَا بِقَوْلِ ذَوِي بَصَارَةٍ وَفِي نَحْوِ دَجَاجَةٍ أَرْبَعُونَ إِلَى

سِتِينَ وَفِي نَحْوِ عَصْفُورٍ نِصْفُ ذَلِكَ دَلْوًا وَسَطًا وَغَيْرِهِ يَحْتَسِبُ

بِهِ * وَتَنْجَسُ مِنْ وَقْتِ الْوُقُوعِ إِنْ عَلِمَ وَالْأَفْئِدَةُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَإِنْ

أَنْتَفَخَ فَمِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا وَقَالَ مَنْذُ وَجِدَ * وَسُورُ الْآدَمِيِّ

وَالْفَرَسِ وَكُلِّ مَأْكُولِ اللَّحْمِ طَاهِرٌ وَسَبَاعُ الْبَهَائِمِ نَجَسٌ

وَالْهَرَّةُ وَالْدَجَاجَةُ الْمَخْلَاةُ وَسَبَاعُ الطَّيْرِ وَسَوَاكِنُ الْبُيُوتِ

مَكْرُوهٌ وَالْحِمَارُ وَالْبَغْلُ مَشْكُوكٌ فِيهِ * وَيَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتِيمَمُ إِنْ

عَدِمَ غَيْرُهُ وَالْعَرَقُ كَالسُّورِ فَصَلِّ التَّيْمَمَ خَلْفَ الْوُضُوءِ

وَالْغَسْلُ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْمَاءِ لِبَعْدِهِ مِيلًا أَوْ لِمَرَضٍ أَوْ بَرْدٍ أَوْ

عَدُوٍّ أَوْ عَطَشٍ أَوْ عَدَمِ آلَةٍ أَوْ خَوْفٍ فَوْتُ مَا يَفُوتُ لَا إِلَى

خَلْفِ كَصَلَاةِ الْعِيدِ ابْتِدَاءً أَوْ بِنَاءً وَالْجَنَازَةُ لَغَيْرِ الْوَلِيِّ وَهُوَ

١ بطن كفيه أو بطنهما مع ظهرهما
والاول اولى فاذا ضرب اقبل بهما
وادبر ثم نفضهما مرتين عند ابيوسف
ومرة عند محمد وقيل الاول محمول
على كثرة الصاق التراب والثاني على
قلته كما في المحيط (ج)
٢ واعلم ان سنة التيمم التسمية ثم
اقبال يديه وادبارهما ثم النفض ثم
مسح الوجه ثم اليد اليمنى ثم
اليسرى كما في الزاهدى (ج)
٣ من الفرائض والنوافل والواجبات
اداء وقضاء (ج)
٤ اى لفرض الوضوء والغسل وقيل
للفرض والسنة كما في الزاهدى (ج)
٥ اى ارتداد المسلم المتيهم فله ان
يصلى به اذا اسلم (ج)
٦ بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربعمائة
وقيل ميلا وقيل قدر ميلين كما
في التمر ناشى (ج)
٧ اى المضى والخروج (ج)

ضربة لمسح وجهه وضربة ليديه مع مرفقيه على كل طاهر
من جنس الارض ولو بلا نقع وعليه مع القدرة على الصعيد
بنية اداء الصلوة ويصح قبل الوقت والطلب من الرفيق
ويصلى بواحد ما شاء * وينقضه ناقض الوضوء وقدرته على
ماء كافٍ لطهره لا رده ونذب لراجيه صلوته آخر الوقت
ويجب طلبه قدر غلوة ان ظنه قريبا واذا ذكره في الرحل
لا يعيد الصلوة فصل المسح على الخفين جائز للمحدث
دون من عليه الغسل وفرضه خطوط قدر ثلاث اصابع اليد
في اسفل من الساق ويجوز على الجرموقين وما يستر الكعب
ويمكن به السفر وشرط كونهما ملبوسين على طهر تام
وقت الحدث لا في الجبيرة ولا باس بسقوطها الا عن برء ولا
يمسح ساتر غير الرجل الا هي ومدته للمقيم يوم وليلة والمسافر
ثلاثة من وقت الحدث وناقضه ناقض الوضوء ومضى المدة
وخروج اكثر العقب الى الساق وبعد احد هذين الامرين

مطلب المسح

٧ اى المضى والخروج (ج)

١ في أسفل الساق من الخف سواء كان
في باطنه أو ظاهره أو طرف منه (ج)

مطلب الحيض

٢ أى لا يكون بالبالغة علة هى سبب
للدّم والداء عينه واو ولامه همزة
بمعنى العلة (ج م)
٣ أى لا يجعلها الشرع منقطعة الرجاء
عن رؤية الدّم وإياس فهو فى الأصل
إيئاس على أفعال حذفت منه العين
تخفيفا وحد الأئسة فى زماننا على
المختار خمسون سنة وفى الخلاصة
خمس وخمسون (ج م)

٤ أى الحيض والجنب والنفساء
والمحدث (ج)
٥ أى بعد انقضاء أكثره (ج)

٦ وقت فيه يسع الغسل

يَجِبُ غَسْلُ رِجْلَيْهِ فَقَطْ وَيَمْنَعُهُ خَرَقٌ يَبْدُو مِنْهُ قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعِ
الرَّجْلِ أَصْغَرُهَا وَيَجْمَعُ خُرُوقُ خَفٍ لَّا خَفَيْنِ وَفِي سَفَرِ الْمَقِيمِ
وَعَكْسِهِ قَبْلَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ يُعْتَبَرُ الْآخِرُ وَبَعْدَهُمَا يَنْزَعُ *
فَصَلَّ الْحَيْضُ دَمٌ يَنْفِضُهُ رَحِمٌ بِالْغَةِ لَادَاءُ بِهَا وَلَا إِيَّاسُ
بِهَا وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلِيَالِيهَا وَأَكْثَرُهُ عَشْرَةٌ وَأَقْلُ الطَّهْرِ خَمْسَةٌ
عَشْرَ يَوْمًا وَلَا حَدٌّ لَأَكْثَرِهِ وَالطَّهْرِ الْمُتَخَلَّلُ بَيْنَ الدَّمَيْنِ فِي مَدَّتِهِ
وَمَا رَأَتْ مِنْ لَوْنٍ فِيهَا سِوَى الْبَيَاضِ حَيْضٌ يَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ
فَيَقْضَى هُوَ لَا هِيَ وَدُخُولُ الْمَسْجِدِ وَالطَّوَافِ وَأَسْتِمْتَاعُ مَا تَحْتَ
الْأَزَارِ * وَلَا تَقْرَأُ كَجَنْبٍ وَنَفْسَاءَ بِخِلَافِ الْمَحْدَثِ وَلَا يَمْسُ
هَؤُلَاءُ مَصْحَفًا إِلَّا بِغِلَافٍ مُتَجَانِفٍ وَكَرِهَ بِالْكُمِّ وَلَا دِرْهَمًا فِيهِ
سُورَةُ الْأَبْصَرَةِ * وَحَلَّ وَطْءٌ مَنْ قَطَعَ دَمَهَا لِأَكْثَرِ الْحَيْضِ
أَوِ النَّفَاسِ قَبْلَ الْغَسْلِ دُونَ مَنْ قَطَعَ دَمَهَا لِأَقْلٍ مِنْهُ إِلَّا إِذَا
مَضَى وَقْتُ يَسَعِ الْغَسْلَ وَالتَّحْرِيمَةُ * وَالنَّفَاسُ دَمٌ يَعْقِبُ
الْوَلَدَ وَلَا حَدٌّ لَأَقْلِهِ وَأَكْثَرُهُ أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَهُوَ لَامُ التَّوَأْمَيْنِ

١ من الأول خلافاً لمحمد وانقضاء العدة من الأخير أجمعاً وسقط
يرى بعض خلقه ولد فتصير المرأة به نفساً والامة أم ولد ويقع

٢ المعلق بالولد وتنقضي العدة به * وما نقص عن اقل الحيض اوزاد

٣ على حيض المبتدأة وهو عشرة اوعلى نفاسها وهو اربعون

٤ اوعلى العادة فيهما واوزاكثرهما ومارات حامل استحاضة لا تمنع

٥ صلوة ولا صوما ووطئاً ومن لم يمض عليه وقت فرض الا وبه حدث

٦ من استحاضة او رعايف او نحوهما يتوضا لوقت كل فرض ويصلي

٧ به فيه ماشاء فرضاً ونفلاً * وينقضه خروج الوقت كطلوع

الشمس لا دخا كالزوال فصل يطهر اى عن

١ نجس مرئي وال عينه وان بقى اثر يشق زواله الماء

٢ وبكل مائع مزيد عمالم يراثره بغسله وعصره ثلثا ان امكن

٣ والا يغسل ويترك اى عدم القطران ثم وثم وعن المنى يغسله

٤ او فرك يابسه والخف عن ذى جرم جف بالدلك بالارض

٥ وعن غيره بالغسل فقط والسيف ونحوه بالمسح والبساط

١ وزفر فانه عندهما من الاخير فتصلى
وتصوم حتى تلد الاخير (ج)

٢ اى بولادته بان قال ان ولدت
فايت طالق او حرة (ج)

٣ اى عدة الحامل حرة كانت او امة
مطقة او متوفى عنها زوجها (ج)

٤ وفى الاكتفاء اشارة الى انه لو بلغ
الاقل اوزاد عليه ولم يبلغ الاكثر

اوزاد على العادة ولم يبلغ الاكثر
او بلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضا

او نفاسا كما فى شرح الطحاوى
وغیره (ج)

٥ اى الا فى حال دوام حدثه (ج)
٦ اى وضوء صاحب العذر (ج)

مطلب يطهر الشىء

٧ وفسر الاثر باللون والرايحة (برج)

١ ويحتمل ان يراد الليل مع يومها
كما في المحيط (ج)

٢ اي يطهر للصلوة (ج) خف

٣ اي خرء الا ماله راحة كريهة
كالبط والاوز (ج)

٤ المراد بعرض الكف عرض مقعر
الكف وهو داخل مفاصل الاصابع (برج)

٥ اي ماء قليل ليس بجار ولا عشر
في عشر

٦ اي كنجس ورد على ماء قليل (ج)

٧ السرقين او السر جين بكسر
السين معرب سرقين الفارسي على
ما صرح به في اللغات والسين في
الاصل مفتوح فكسر قياسا لفعيل لان
الصيغة ما ورد في كلام العرب بالفتح
وقال ابن حجر السر جين بالفتح وهو
كل ما القى بهيمة (ح م)

جَرَى الْمَاءُ عَلَيْهِ لَيْلَةً وَالْأَرْضُ وَمَا اتَّصَلَ بِهَا كَالْخَصَنِ

وَالْكَلَاءِ بِالْيَبِيسِ وَذَهَابِ الْآثَرِ لِلصَّلَاةِ لَا لِلتَّيَمُّمِ * وَيَعْنَى مَا

دُونَ رُبْعِ الثُّوبِ مِنْ نَجَسٍ خَفِيفٍ كَقَوْلِ فَرَسٍ وَمَا أَكَلَ

لَحْمَهُ وَخَرَّ طَيْرٌ لَا يُؤْكَلُ وَأَمَّا خَرٌّ طَيْرٌ يُؤْكَلُ فَطَاهِرٌ إِلَّا

الدَّجَاجُ فَإِنَّهُ غَلِظٌ كَسَائِرِ مَا خَرَجَ مِنَ الْمَخْرِجِينَ وَالدَّمَ

وَالْخَمْرَ فَيَعْنَى مِنْهُ قَدْرُ الدَّرْهِمِ وَهُوَ مِثْقَالٌ فِي الْكَثِيفِ

وَقَدْرُ عَرْضِ الْكَفِّ فِي الرَّقِيقِ وَبَوْلٌ اِنْتَضَحَ مِثْلَ رُؤْسِ

الْأَبْرِ لَيْسَ بِشَيْءٍ وَمَاءٌ وَرَدَ عَلَى نَجَسٍ كَعَكْسِهِ

وَرَمَادُ الْقَدْرِ طَاهِرٌ كَحِمَارٍ صَارَ مَلْحًا وَيُصَلَّى عَلَى ثَوْبٍ

بِطَانَتِهِ نَجَسَةً وَعَلَى طَرَفٍ بِسَاطِ طَرَفٍ آخَرٍ مِنْهُ نَجَسٌ وَفِي

ثَوْبٍ ظَهَرَ فِيهِ مِنَ النِّجَسِ نَدْوَةٌ بِحَيْثُ لَا يَقْطُرُ مِنْهُ شَيْءٌ

إِنْ عَصِرَ أَوْ وَضِعَ رَطْبًا عَلَى مَا طِينَ بِطِينٍ فِيهِ سَرَقِينَ

وَيَبِيسُ أَوْ نَبَسَ مَحَلُّ النِّجَاسَةِ فَيُغْسَلُ طَرَفٌ مِنْهُ كَحَنْطَةٍ بِالْ

عَلَيْهَا حَمْرٌ تَدُوسُهَا فَيُغْسَلُ بَعْضُهَا أَوْ وَهَبَ * الْإِسْتِنْجَاءُ مِنْ

❦ كتاب الطهارة ❦

كُلِّ حَدَثٌ غَيْرُ النَّوْمِ وَالرَّيْحِ بِنَحْوِ حَجَرٍ حَتَّى يَنْقِيَهُ سَنَةً
وَلَا بَعْظُمٍ وَلَا بَرُوثٍ وَيَمِينٍ ثُمَّ غَسَلَهُ أَدَبٌ وَلَوْ جَاوَزَ
الْمَخْرَجَ أَكْثَرَ مِنْ قَدَرِ دِرْهَمٍ فَوَاجِبٌ فَيَغْسِلُ بِيْطُونِ
الْأَصَابِعِ بَعْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ مَرَّيْنِ مَخْرَجَهُ بِمِبَالِغَةٍ ثُمَّ يَغْسِلُ
الْيَدَ وَكَرِهَ اسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ وَاسْتَدْبَارَهَا فِي الْخَلَاءِ ❦

❦ كتاب الصَّلَاةِ ❦

وَقْتُ الْفَجْرِ مِنَ الصُّبْحِ الْمُعْتَرِضِ إِلَى الطُّلُوعِ وَالظُّهْرِ مِنَ
الزَّوَالِ إِلَى بُلُوغِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ سِوَى فِيهِ الزَّوَالِ وَفِي
رِوَايَةٍ مِثْلُهُ وَالْعَصْرِ مِنْهُ إِلَى الْغُرُوبِ وَالْمَغْرِبِ مِنْهُ إِلَى
غَيْبَةِ الشَّفَقِ وَهُوَ الْحُمْرَةُ وَبِهِ يَفْتَى وَالْعِشَاءُ مِنْهُ وَالْوَتْرُ بَعْدَهُ
إِلَى الْفَجْرِ لَهَا * وَيَسْتَحَبُّ لِلْفَجْرِ الْبِدَايَةَ مُسْفِرًا بِحَيْثُ
يُمْكِنُهُ تَرْتِيلُ أَرْبَعِينَ آيَةً ثُمَّ الْإِعَادَةُ إِنْ ظَهَرَ فُسَادٌ وَضَوْئُهُ
وَتَأْخِيرُ ظَهْرِ الصَّيْفِ وَالْعَصْرِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرِ وَالْعِشَاءُ إِلَى اللَّيْلِ
وَالْوَتْرِ إِلَى آخِرِهِ لِمَنْ يَثِقُ بِالِاتِّبَاهِ وَتَعْجِيلُ ظَهْرِ الشِّتَاءِ

والمغرب

١ والمقصود هو التنقية فلو حصل بالواحد كفاؤه ولو لم يحصل بالثلاثة زاد (ج)

٢ أى المنتشر فى الافق بينة ويسرة وهو المسمى بالصبح الصادق واحترز به عن الفجر المستطيل الذى يبدو كذنب السرحان. تم يعقبه الظلام ولهذا سمي كاذبا (ج ش)

٣ وهو اذا كانت الشمس مسامطة للرأس فى وقت انتصاف النهار فلا ظل لها عند ذلك كما فى مكة والمدينة فى اطول ايام السنة والفىء كالشىء ما نسخ الشمس من الظل وذلك بالعشى (من ج)

٤ أى مضيئا يقال الصبح اسفر اذا اضاء (ج)

وَالْمَغْرِبِ وَيَوْمَ غَيْمٍ يَعَجِلُ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ وَيُؤْخِرُ غَيْرَهُمَا
 وَلَا يَجُوزُ صَلَاةٌ وَسُجْدَةٌ تِلَاوَةٌ وَصَلَاةٌ جِنَازَةٌ عِنْدَ طُلُوعِهَا وَقِيَامُهَا
 وَغُرُوبِهَا إِلَّا عَصْرُ يَوْمِهِ * وَيَكْرَهُ إِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ لِلخُطْبَةِ
 النَّفْلَ فَقَطَّ وَبَعْدَ الصُّبْحِ إِلَّا سَنَّهُ وَبَعْدَ آدَاءِ الْعَصْرِ إِلَى آدَاءِ
 الْمَغْرِبِ وَمَنْ هُوَ أَهْلُ فَرَضٍ فِي آخِرِ وَقْتِهِ يَقْضِيهِ فَقَطَّ لِأَمْنِ
 حَاضَتٍ فِيهِ ❀ فَفصل الْإِذَانُ سُنَّةٌ لِلْفَرَائِضِ وَالْجُمُعَةِ
 فَقَطَّ فِي وَقْتِهَا وَيُعَادُ لَوْ أَذِنَ قَبْلَهُ وَيُرْسَلُ بِهِ مُسْتَقْبِلًا وَاصْبَعًا
 فِي أُذُنَيْهِ وَلَا يَلْحَنُ وَلَا يَرْجِعُ وَيَحُولُ وَجْهَهُ فِي الْحَيْعَلَتَيْنِ يَمِينَةً
 وَيَسْرَةً وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ الْأَعْلَامُ يَسْتَدِيرُ فِي الْمِئْدَنَةِ * وَالْإِقَامَةُ
 مِثْلُهُ لَكِنْ يَحْدَرُ فِيهَا وَيَزَادُ فَنَدَامَتِ الصَّلَاةُ وَلَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا *
 وَالتَّثْوِيبُ حَسَنٌ فِي كُلِّ صَلَاةٍ وَيَجْلِسُ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي الْمَغْرِبِ
 وَيُؤْذِنُ لِلْفَائِتَةِ وَيَقِيمُ وَكَذَا لِأَوَّلَى الْفَوَائِتِ وَلِكُلِّ مَنْ
 الْبَوَاقِي يَأْتِي بِهِمَا أَوْ بِهَا * وَكَرِهَ إِقَامَةَ الْمُحَدِّثِ لَا إِذَا نَهَى
 وَلَمْ يُعَادَا وَكَرِهَا مِنَ الْجَنْبِ وَلَا يُعَادُ هِيَ بَلْ هُوَ كَأَذَانِ الْمَرَاةِ

١ وروى الحسن عن أبي حنيفة
 استحباب تأخير كل صلاة في يوم الغيم
 لأن في التأخير تردد بين القضاء
 والاداء وفي التعجيل تردد بين الصحة
 والفساد فيكون التأخير أولى (ش)
 ٢ أي انتصاف النهار العرفي كما
 ذهب إليه أئمة ما وراء النهر ويجوز
 أن يكون المعنى من انتصاف النهار
 الشرعي وهو الضحوة الكبرى إلى
 الزوال كما ذهب إليه أئمة خوارزم (ج)
 ٣ أي يتمهل بالأذان ويفصل بين
 الكلمتين ولا يجمع بينهما (ج)
 ٤ أي ولا يغير الكلمة عن وضعها
 بزيادة حرف أو حركة أو مدا وغيرها (ج)
 ٥ وهو بأن تقول الشهادتين بصوت
 خفي ثم تقولهما بصوت عال (ش)
 ٦ وفي بعض النسخ يحد وي زاد بلا
 فيها وفي بعضها يحد وي زاد فيها وفي
 متن الشمني وعلى القاري يحد
 فيها وي زاد واخترنا ذلك لحسن عبارته
 ومطابقته للمعنى (م)
 ٧ لقوله عليه السلام واجعل بين
 أذانك وإقامتك قدر ما يفرغ الأكل
 من أكله والشارب من شربه والمعتصر
 إذا دخل لقضاء حاجته (ش)

وَالْمَجْنُونِ وَالسُّكَرَانِ وَكَرِهَ تَرْكُهُمَا فِي السَّفَرِ وَجَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ

لَا فِي بَيْتِهِ فِي مِصْرٍ * وَيَقُومُ الْإِمَامُ وَالْقَوْمُ عِنْدَ حَيٍّ عَلَى

الْصَّلَاةِ وَيُشْرَعُ عِنْدَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ﴿فصل شروط

الصلوة هي طهر بدن المصلي من حدث أو خبث وثوبه ومكانه

وستر عورته واستقبال القبلة والنية والوقت وعورة الرجل

من تحت سترته إلى تحت ركبته والامة هذا مع طهرها

وبطنها والحرمة كل بدنها إلا الوجه والكف والقدم * وكشف

ربع العضو يمنع الصلوة والساق عضو كالفخذ والذكر

منقردا والانتشين وشعر نزل وعادم مزيل النجس صلى معه

ولم يعد ولم يجر عاريا وربيع ثوبه طاهر وفي أقل منه

الأفضل معه * وعادم الثوب يجوز صلوته قائما وتندب

قاعدًا موميًا * وقبله خائف الاستقبال جهة قدرته وإن عدم

من يعلم تحرى ولم يعد مخطئ بل مصيب لم يتحرر وإن

تحول رايه مصليا استدار * ولا يضر جهله جهة امامه إذا

١ اي فيما يتعلق ببلد من الدار
والكرم وغيرها (ج)

٢ لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل
مسجد اي ثيابكم عند كل صلوة او
طواف (ش)

٣ اي ركبتيه قد ورد في حديث انه
عليه السلام قال ان ما تحت السرة
الى الركبة من العورة وفي حديث اخر
قال الركبة من العورة * (من ش)

٤ اي الشعر النازل من رأس المرأة
كما في المحيط وفيه روايتان والاصح
انه عورة وانما لا يجب غسله على النساء
في الجنابة على الصحيح لان في غسله
حرجا (من ش)

٥ التحرى الطلب وشرعا طلب شيء
من العبادات بغالب الرأي عند تعذر
الوقوف على حقيقته والعمل به واجب
عند عدم ما فوقه (ج ش)

عَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ خَلْفَهُ بَلْ تَقْدِمُهُ أَوْ عِلْمٌ مُخَالَفَتُهُ وَيَقْصِدُ صَلَوَتَهُ

وَأَقْدَاءَهُ إِنْ اقْتَدَى مُتَصِلًا بِالتَّحْرِيمَةِ وَمَعَ اللَّفْظِ أَفْضَلُ

وَيَكْفِي لِغَيْرِ الْفَرَضِ وَالْوَاجِبِ نِيَّةٌ مُطْلَقِ الصَّلَاةِ وَلَهُمَا شَرْطُ

التَّعْيِينِ لَا الْعَدَدِ فَصَلُّ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ فَرْضُهَا التَّحْرِيمَةُ

وَالْقِيَامُ وَقِرَاءَةُ آيَةٍ فِي كُلِّ مِنْ رَكْعَتَيْ الْفَرَضِ وَفِي كُلِّ مِنَ الْوَتَرِ

وَالنَّفْلِ وَالْمَكْتَفَى بِهَا مَسِيٌّ وَعِنْدَهُمَا آيَةٌ طَوِيلَةٌ أَوْ ثَلَاثُ

قُصَارٍ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ بِالْجَبْهَةِ وَالْأَنْفِ وَبِهِ يَفْتَى وَالْقَعْدَةُ

الْآخِرَةُ قَدْرُ التَّشْهَدِ وَالْخُرُوجُ بِصَنْعِهِ * وَوَاجِبُهُمَا قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ

وَضَمُّ سُورَةٍ وَرِعَايَةُ التَّرْتِيبِ وَالْقَعْدَةُ الْأُولَى وَالتَّشْهَدَانِ وَلَفْظُ

السَّلَامِ وَقُنُوتُ الْوَتَرِ وَتَكْبِيرَاتُ الْعِيدَيْنِ وَتَعْيِينُ الْأَوَّلَيْنِ

لِلْقِرَاءَةِ وَتَعْدِيلُ الْأَرْكَانِ وَالْجَهْرُ وَالْإِخْفَاءُ فِيمَا يَجْهَرُ وَيَخْفَى *

وَسَنْ غَيْرُهُمَا أَوْ نَدَبٌ * فَإِذَا أَرَادَ الشَّرُوعَ كَبَرَ بِلَامِدِ الْهَمْزَةِ

وَالْبَاءِ مَا سَا بِابْهَامِيهِ شَحْمَتِي أَذْنِيهِ وَالْمِرَاةُ تَرْفَعُ يَدَيْهَا حِذَاءَ

مَنْكِبَيْهَا وَيَجُوزُ بِكُلِّ مَا دَلَّ عَلَى تَعْظِيمٍ لَا يَشُوبُ بَدْعَاءَ وَلَوْ

١ أى والقصد مع التلفظ بها يدل عليه افضل منه بلا تلفظ فالتلفظ وحده لا يعتبر وفي شرح الطحاوى والافضل ان يشتغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع وعند الشافعى لا بد من ذكر اللسان (ش)

٢ لان الفروض والواجبات كثيرة فلا بد من تعيين مايراد اداء فلا يشترط نية عدد الركعات لان قصد التعيين مغن عنه (ش)

٣ أى بان السجود يتأدى بكل منهما وفي المحيط ان سجد على انفه دون جبهته جاز وقد اساء وعندهما لا يجوز الا اذا كان بجبهته علة وان سجد على جبهته وحدها جاز ولم يسئ وفي الهداية وان اقتصر على احدهما جاز عند ابى حنيفة (ج ش)

٤ أى تسكين الجوارح والاعضاء فى الركوع والسجود حتى تطمئن (ش) ٥ أى الفرض والواجب (ج)

١ اى بعدم الجواز (ج)

٢ وقال محمد في حالة القراءة فقط
فيرسل عنده حالة الثناء والقنوت
ويضع عندهما (ش)

٣ اى لا يقول انى وجهت وجهى وقال
ابو يوسف يثنى ويوجه وهو مختار
الطحاوى الا انه قال المصلى بالخيار
ان شاء قال التوجيه بعد الثناء وان
شاء قاله قبل الثناء (ش)

٤ اى الامام (ج)

٥ اى يقول بعد الفاتحة امين بالقصر
او المد بتخفيف الميم او بتشديد (ج)

٦ والمعنى مبعدا عضده من جنبه
وذراعيه من الارض لان كليهما سنة الا
اذا كان المصلى فى الصف فانه لا يبدى
عضده كيلا يؤذى احدا (ج)

٧ وفى الكلام اشارة الى انه لا يجوز
على غير الظهر لكن فى الزاهدى
يجوز على الفخذين والكمين بعذر
على المختار وعلى اليدين والكمين
مطلقا والى انه لا يجوز على ظهر غير
المصلى كما قال الحسن لكن فى الاصل
يجوز فى الزحام كما فى المحيط (ج)

بِالْفَارْسِيَّةِ لَا الْقِرَاءَةَ بِهَا إِلَّا بَعْدَ وَبِهِ يَفْتَى * وَيُضَعُ يَمِينُهُ

عَلَى شِمَالِهِ تَحْتَ سُرَّتِهِ فِي كُلِّ قِيَامٍ فِيهِ ذِكْرُ مَسْنُونٍ وَيُرْسَلُ
فِي قَوْمَةِ الرُّكُوعِ وَبَيْنَ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ ثُمَّ يَثْنَى وَلَا

يُوجِّهُ وَيَتَعَوَّذُ لِلْقِرَاءَةِ لَا لِلثَّنَاءِ فَيَقُولُهُ الْمَسْبُوقُ لَا الْمُؤْتَمِّمُ

وَيُؤَخِّرُهُ عَنْ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدَيْنِ وَيُسَمِّي لَا بَيْنَ الْفَاتِحَةِ

وَالسُّورَةِ وَيُسِرُّهُمْ ثُمَّ يَقْرَأُ وَيُؤْمِنُ سِرًّا كَالْمُؤْتَمِّمِ * ثُمَّ

يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ خَافِضًا وَيَعْتَمِدُ بِيَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ مُفْرَجًا

أَصَابِعَهُ بِأَسْطًا ظَهْرَهُ غَيْرَ رَافِعٍ وَلَا مَنْكِسٍ رَأْسَهُ وَيَسْبِغُ ثَلَاثًا

وَهُوَ أَدْنَاهُ ثُمَّ يَسْمَعُ رَافِعًا رَأْسَهُ وَيَكْتَفِي بِهِ الْإِمَامُ وَبِالتَّحْمِيدِ

الْمُؤْتَمِّمُ وَيَجْمَعُ الْمُنْفَرِدُ بَيْنَهُمَا وَيَقُومُ مُسْتَوِيًا * ثُمَّ يَكَبِّرُ وَيَسْجُدُ

فَيُضَعُ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ يَدَيْهِ ضَامًّا أَصَابِعَهُ ثُمَّ وَجْهَهُ مُبْدِيًا ضَبْعِيهِ مُجَافِيًا

بَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ مُوَجِّهًا أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَيَسْبِغُ ثَلَاثًا

وَهُوَ أَدْنَاهُ وَيَجُوزُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ يَجِدُ جَعْدَهُ وَيَسْتَقِرُّ جَبْهَتُهُ

وَعَلَى ظَهْرٍ مَنْ يَصَلِّي صَلَوَتَهُ فِي الزَّحَامِ وَالْمَرَاةُ تَخْفِضُ وَتَلْزِقُ

بطنها بفخذها ويرفع رأسه مكبرا ويجلس مطمئنا ويكبر

ويسجد مطمئنا ويكبر ويرفع رأسه ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم

بلا اعتماد على الأرض ولا قعود * والركعة الثانية كالاولى لكن

لا ثناء فيها ولا تعوذ ولا يرفع يديه فيها * وإذا انتمها افترش

رجله اليسرى وجلس عليها ناصبا يميناه موجهها اصابعه نحو القبلة

واضع يديه على فخذيه موجهها اصابعه مبسوطة والمرأة تجلس

على اليتها اليسرى مخرجة رجليها من الجانب الايمن * ويتشهد

كابن مسعود ولا يزيد عليه ويقرا فيها بعد الاوليين الفاتحة

فقط وان سبح او سكت جاز ثم يقعد كالاولى وبعد التشهد

يصل على النبي عليه السلام ويدعو بها لا يسأل من الناس

ثم يسلم عن يمينه بنية من ثم من البشر والملك ثم عن

يساره كذا والمؤتم ينوي امامه في جانبه وفيها اذا حاذاه

والمنفرد الملك فقط فصل يجهر الامام في الجمعة

والعیدین والفجر واولي العشاءين اداء وقضاء لا غير والمنفرد

١ اي اصابع الرجل اليمنى وذكر
في الكافي والتحفة اصابع رجله (ج)
٢ اي اصابع يديه (ج)

٣ اي مثل تشهد عبد الله بن مسعود
وهو التحيات لله والصلوات والطيبات
السلام عليك الى اشهد ان لا اله الا
الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله *
واخرج عن معمر عن خصيف قال
رأيت النبي عليه السلام فقلت له ان
الناس قد اختلفوا في التشهد فقال
عليك بتشهد ابن مسعود (ج ش)

مطلب — يجهر الامام

٤ وهو قيد للثلاث الاخيرة لان
الثلاث الاولى لم تقض (ج)

خَيْرَ اَنْ اَدَى وَخَافَتْ حَتَّى اِنْ قَضَى * وَاَدْنَى الْجَهْرِ اِسْمَاعُ غَيْرِهِ
وَاَدْنَى الْمَخَافَةِ اِسْمَاعُ نَفْسِهِ هُوَ الصَّحِيحُ وَكَذَا فِي كُلِّ مَا تَعَلَّقَ
بِالنُّطْقِ كَالطَّلَاقِ وَالْعِنَاقِ وَالْاِسْتِثْنَاءِ وَغَيْرِهَا وَسُنَّةُ الْقِرَاءَةِ فِي
السَّفَرِ عَجَلَةٌ الْفَاتِحَةِ مَعَ اَيِّ سُوْرَةٍ شَاءَ وَاَمَّا نَحْوُ الْبُرُوجِ وَفِي
الْحَضَرِ اسْتَحْسَنُوا طَوَالَ الْمَفْصَلِ فِي الْفَجْرِ وَالظُّهْرِ وَاَوْسَاطُهُ فِي
الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَقِصَارُهُ فِي الْمَغْرِبِ * وَمِنْ الْحَجَرَاتِ طَوَالَ اِلَى
الْبُرُوجِ ثُمَّ اَوْسَاطُ اِلَى لَمْ يَكُنْ ثُمَّ قِصَارُ اِلَى الْاٰخِرَةِ * وَفِي
الضَّرُورَةِ بِقَدْرِ الْحَالِ وَكَرِهَ تَعْيِينَ سُوْرَةٍ لِلصَّلَاةِ وَيَنْصِتُ الْمُؤْتِمُّ
وَكَذَا فِي الْخُطْبَةِ اِلَّا اِذَا قَرَأَ صَلَّوْا عَلَيْهِ فَيُصَلِّي السَّامِعُ سِرًّا *
وَالْجَمَاعَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَالْاَوَّلَى بِالْاِمَامَةِ الْاَعْلَمُ بِالسُّنَنِ ثُمَّ الْاَقْرَأُ
ثُمَّ الْاَوْرَعُ ثُمَّ الْاَسَنُ فَاِنْ اَمَّ عَبْدٌ اَوْ اَعْرَابِيٌّ اَوْ فَاسِقٌ اَوْ اَعْمَى
اَوْ مُبْتَدِعٌ اَوْ وَلَدٌ زَنَّاكَرَهُ كَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ وَحَدَّهْنَ فَاِنْ فَعَلْنَ
تَقَفَ الْاِمَامُ وَسَطَهُنَّ وَكَحْضُورِ الشَّابَةِ كُلِّ جَمَاعَةٍ وَالْعَجُوزِ الظُّهْرِ
وَالْعَصْرِ * وَيَقْتَدِي الْمُتَوَضِّئُ بِالْمَتِيْمِ وَالْغَاسِلِ بِالْمَاسِحِ وَالْقَائِمِ

١ فانه لو طلق امرأته او اعتق عبده
بلا اسماع نفسه لم يقع على الاصح
فلو طلق امرأته او خالها فاستثنى
في نفسه لا يصدق في القضاء قال
القاضي علاء الدين الصحيح عندي
ان اسماع النفس كاف في بعض
التصرفات دون بعض الا ترى ان
البائع لو اسمع نفسه بلا اسماع
المشتري لم يكن كافيا (ج)
٢ اي مقدار القراءة المسنونة اي
الثابتة بالسنة (ج)
٣ والمفصل السبع الاخير من القرآن
سمى به لكثرة الفصل بين السور
بالبسملة والمراد قراءة ايتين تامتين
من السور الطويلة من هذا القسم
من القرآن مع الفاتحة (ج)
٤ ولكن في المنية قال الاكثرون
انه من سورة محمد عليه السلام
وقيل من ق وقيل من النجم وقيل
عن الفتح (ج)
٥ وقيل الى البلد كما في الكرماني (ج)
٦ وفي النهاية من الحجرات الى عبس
ثم التكوير الى والضحي ثم الانشراح
الى الاخر قيل من اول القرآن الى
عبس طوال ومنها الى والضحي اوساط
ومنها الى الاخر قصار (ش)
٧ في نفسه بان يسمع نفسه او يصحح
لحروف (ج)
٨ والشابة لغة من تسع عشرة الى
ثلاث وثلثين وشرعا من خمس عشرة
الى تسع وعشرين (ج)
٩ اسم لمؤنث غير لازم التاء من
احدى وخمسين الى اخر العمر وشرعا
من الخمسين (ج)

بِالْقَاعِدِ وَالْمُومِي بِالْمُومِي وَالْمُتَنَفِّلِ بِالْمُقْتَرِضِ لَا رَجْلَ بِأَمْرَةٍ

أَوْ صَبِيٍّ وَطَاهِرٍ بِمَعْدُورٍ وَقَارِيٍّ بِأَمِيٍّ وَلَا بَسَّ بِعَارٍ وَغَيْرِ مَوْمٍ

بِهِومٍ وَلَا مُقْتَرِضٍ بِمُتَنَفِّلٍ وَلَا مُقْتَرِضٍ بِمُقْتَرِضٍ فَرَضًا آخِرًا وَالْإِمَامُ

لَا يُطِيلُهَا وَلَا قِرَاءَةَ الْأُولَى إِلَّا فِي الْفَجْرِ وَيَقُومُ الْمُؤْتَمُّ الْوَاحِدُ

عَلَى يَمِينِهِ وَالزَّائِدُ خَلْفَهُ وَيَصِفُ الرِّجَالَ ثُمَّ الصِّبْيَانَ ثُمَّ الْخَنَائِثَ

ثُمَّ النِّسَاءَ فَإِنْ حَازَتْهُ فِي صَلَاةٍ مُشْتَرَكَةٍ تَحْرِيمَةً وَأَدَاءً فَسَدَتْ

صَلَاتُهُ إِنْ نَوَى إِمَامَتَهَا وَإِلَّا فَصَلَاتُهَا فَفَصَّلْ مَصْلَ سَبْقِهِ

حَدَّثَ تَوَضُّأً وَاتَّمَّ وَلَوْ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَالْإِسْتِيفَانِ أَفْضَلَ وَالْإِمَامُ

يُجْرِ آخِرَ إِلَى مَكَانِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيَتِمُّ ثَمَّةً أَوْ يَعُودُ كَالْمُنْفَرِدِ إِنْ

فَرَّغَ إِمَامُهُ وَالْأَعَادَ وَكَذَا الْمُقْتَدِي * وَلَوْ جَنَّ أَوْ اغْمَى عَلَيْهِ

أَوْ احْتَلَمَ أَوْ فَهَقَ أَوْ أَحْدَثَ عَمْدًا أَوْ أَصَابَهُ بَوْلٌ كَثِيرٌ أَوْ

شَجَّ فَسَالَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ أَحْدَثَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ جَاوَزَ الصَّفُوفَ

خَارِجَهُ ثُمَّ ظَهَرَ طَهْرُهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ أَوْ لَمْ يَجَاوِزْ

بَنَى وَبَعْدَ التَّشَهُّدِ إِنْ عَمِلَ مَا يَنَافِيهَا تَمَّتْ وَتَفْسَدُ صَلَاةُ

١ فيقتدى عار بعار كما في المحيط (ح)

٢ أي لا ينبغي له أن يطيل الصلوة
ويحتمل أن يكون الضمير للقراءة (ج)

مطلب — مصل سبقه

٣ أي تجديد التحريم بعد ابطال
الاولى بما شاء من الاعمال (ج)

٤ أي مكان التوضوء (ج)

٥ أي اذا كانت الجماعة تمامهم او
بعضهم خارج المسجد وظن انه احدث
وجاوز الصفوف فسدت صلوته وفيه
اشعار بان البيت كالصحراء لكن
الاصح انه كالمسجد ولذا يجوز
الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما
في المنية (بروج)

٦ أي اوصل ما بقي من الصلوة بما
صلى (ج)

المستبوق وإن وجد هنا رؤية المتييم الماء ونحوه فسدت

عند أبي حنيفة لفرضية الخروج بصنعه لا عندهما فصل

يفسدها الكلام مطلقاً والسلام عند أورده مطلقاً والائين ونحوه

مما له صوت والبكاء بصوت الألامر الآخرة والتنجيح الأبعد

وتشيمت عاطس وجواب الكلام ولو بالذكر والفتح إلا لامامه

والقراءة من مصحف والسجود على نجس والدعاء بها يسأل

عن الناس والأكل والشرب والعمل الكثير أي ما يحتاج إلى

اليدين أو يستكثره المصلي أو يظن الناظر أن عامله غير

مصل * وكره كل هيئة يكون فيها ترك الخشوع وقلب الحصى

ليسجد إلا مرة ومسح جبهته من التراب فيها والسجود على

كور عمامته وإفتراش ذراعيه وعقص شعره وسدل ثوبه وكفه

وتخصيص الإمام بمكان لا أن قام في المسجد وسجد في الطاق

والقيام خلف صف وجد فيه فرجة وصورة حيوان في ثوبه ومسجده

وجهه غير خلفي وتحت لا أن صغرت جدا أو محي رأسها

١ أي بفعل صدر من المصلي قصدا (ج)
مطلـ يفسدها الكلام

٢ بالحائين المهملتين وهو أن يقول
أح (ج)

٣ أي لف ذوايبه حول رأسه أو جمعه
على وسط رأسه وشك بالصمغ أو غيره
أو على القفاء بخيط أو غيره والعقص
في الأصل الشد كما في المحيط (ج)
٤ أي إرساله حتى يصيب الأرض أو
وضعه رأسه أو كتفيه وإرسال أطرافه
من جوانبه (ج)

٥ أي ضم الثوب ورفع من بين يديه
أو من خلفه عند السجود (ج)

وَفِي ثِيَابِ الْبَذْلَةِ وَحَسَرُ رَأْسِهِ إِلَّا تَذَلُّلاً وَعَدَ مَا يَقْرَأُ وَغَلَقَ

بَابِ الْمَسْجِدِ وَالْوُطَى وَالْحَدَثُ فَوْقَهُ لَا فَوْقَ بَيْتٍ فِيهِ مَسْجِدٌ

وَلَا تَزِينُهُ وَصَلَوْتُهُ إِلَى ظَهْرِ مَنْ لَا يَصِلِي وَقَتْلُ الْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ

فِيهَا * وَيَأْتِمُ بِالْمُرُورِ أَمَامَ الْمُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ صَغِيرٍ وَأَمَّا

فِي غَيْرِهِ فَمَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ بَصَرُهُ نَظَرًا فِي مَسْجِدِهِ وَحَاذِي الْأَعْضَاءِ

الْأَعْضَاءِ إِنْ صَلَّى عَلَى دُكَّانٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ سِتْرَةٌ أَيْ خَشَبٌ بِقَدَرِ

ذِرَاعٍ وَغُلْظِ أَصْبَعٍ تَغْرُزُ حَذَاءً أَحَدَ حَاجِيَيْهِ بِقُرْبِهِ وَيَكْفِي سِتْرَةً

الْأَمَامِ وَجَازَ تَرْكُهَا عِنْدَ عَدَمِ الْمُرُورِ وَالطَّرِيقِ وَيَدْرَأُ بِالتَّسْبِيحِ

أَوْ الْإِشَارَةِ إِنْ عَدِمَ سِتْرَةً أَوْ مَرَبِينَ وَبَيْنَهَا فَصْلُ الْوَتْرِ

ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ وَجِبَ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ وَقَبْلَ رُكُوعِ الثَّلَاثَةِ يُكَبِّرُ

رَافِعًا يَدَيْهِ ثُمَّ يَقْنَتُ فِيهِ أَبَدًا دُونَ غَيْرِهِ وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنْهُ

الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً وَيَتَّبِعُ الْقَانِتَ بَعْدَ رُكُوعِ الْوَتْرِ لَا الْقَانِتَ فِي

الْفَجْرِ بَلْ يَسْكُتُ * وَسَنَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ

وَالْعِشَاءِ رَكَعَتَانِ وَقَبْلَ الظُّهْرِ وَالْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا أَرْبَعٌ بِتَسْلِيمَةٍ

١ ويكره نقش المسجد بالجص وماء الذهب للرياء وزينة الدنيا ولا يكره لتعظيم المسجد لأن عثمان رضى الله عنه فعل ذلك لمسجد النبي عليه السلام واصحابه متوافرون ولم ينكره منهم احد

نصاب الاحتساب من الباب الرابع

عشر فيما يحتسب في المسجد

٢ ولا صلوة المصلي متوجها (من ج)

٣ اى ولا يكره قتل حية لقوله عليه

السلام اقتلوا الاسودين الحية والعقرب

(من ج)

٤ اى يستوى فيه جميع اعضاء المار

اعضاء المصلي كلها (ج)

٥ اى قبل ركوع الركعة الثالثة اشارة

الى انه لا يقنت فى غير الثالثة وما

عدا القيام وفيه رد على الشافعى

حيث يقنت بعد الركوع ابدا (ج)

٦ اى فى الوتر فى جميع السنة دون

غير الوتر وانما ذكر هذه الظروف

مبالغة فى الرد على الشافعى فانه

مستحب عنده فى النصف الاخير من

رمضان وفى الفجر ابدا (ج)

٧ وفى الكرمانى انه عليه السلام كان

يقرا الاعلى والكافرون والاخلاص

المولان بفتحيتين الليل والنهار تثنية
الملى بالقصر في الاصل امتدادهما (ج)
٢ اى اتمام ركعتين منه وان نوى
اكثر فان الاصل ركعتان زيد
في الحضر واقر في السفر (ج)
٣ بخلاف الترك في ركعة منه فانه
لا يفسد الا الاداء وهذا اعدل الاقوال
واصحها ولذا قدمه (ج)
٤ لان التحريم تنعقد لهذه الافعال
ولم يوجد الكل في الشفع الاول فلم
يصح الشروع في الثاني كما اذا ترك
القراءة في ركعتي الفجر او احديهما (ج)
٥ لان القراءة ركن زائد حتى جاز
الشفع الثاني من الفرض بدونها
فتركها لا يفسد التحريم (ج)
٦ والمعنى فيما بين كل اربع
ركعات من النفل (ج)
٧ من وجوب القضاء في صورتين
اما في الاولى فلان القعدة الاولى
في النفل لا تكون فرضا عندهم واما
في الثانية فلان المعتبر هو الشروع
لانية (ج)
٨ فلا يشترط الاستقبال في الابتداء
والبقاء ومن الناس من اشترطه في
الابتداء واصحابنا لم ياخذوا به
كما في المحيط (ج)
٩ اى وكره القعود بقاء بان افتتح
النفل قائما واتمها قاعدا بلا عذر
سواء كان ذلك في الركعة الاولى
او الثانية (ج)

وَحِبِّ الْارْبَعِ قَبْلَ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَبَعْدَهُ وَكَرِهَ مَزِيدُ النَّفْلِ
عَلَى اَرْبَعٍ بِتَسْلِيمَةٍ نَهَارًا وَعَلَى ثَمَانٍ لَيْلًا وَالْارْبَعُ اَفْضَلُ فِي
الْمَلُوكِ وَلَزِمَ النَّفْلُ بِالشُّرُوعِ اِلَّا بِظَنِّ اَنَّهُ عَلَيْهِ وَقَضَى
رَكْعَتَيْنِ لَوْ نَقَضَ فِي الشَّفْعِ الْاَوَّلِ اَوِ الثَّانِي * وَتَرَكَ الْقِرَاءَةَ
فِي رَكْعَتِي الشَّفْعِ الْاَوَّلِ يَبْطُلُ التَّحْرِيمُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي رَكْعَةٍ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا اَصْلًا
بَلْ يَفْسِدُ الْاَدَاءُ فَيَقْضَى اَرْبَعًا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِيمَا تَرَكَ فِي اَحَدِي
الْاَوَّلِ مَعَ كُلِّ الثَّانِي اَوْ بَعْضِهِ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ فِي اَرْبَعِ مَسَائِلَ
يُوجَدُ التَّرْكَ فِيهَا فِي الشَّفْعَيْنِ وَفِي الْبَاقِي رَكْعَتَيْنِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ
رَكْعَتَيْنِ فِي الْكُلِّ وَاِنْ لَمْ يَقْعُدْ فِي الْوَسْطِ اَوْ نَوَى اَرْبَعًا وَاتَمَّ
اِثْنَيْنِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ * وَيَتَنَفَّلُ رَاكِبًا مُؤَمِّيًا خَارِجَ الْمِصْرِ اِلَى
غَيْرِ الْقِبْلَةِ وَقَاعِدًا مَعَ قَدْرَةٍ عَلَى قِيَامِهِ وَكَرِهَ بَقَاءً وَاِنْ افْتَتَحَ
رَاكِبًا وَنَزَلَ بَنَى وَبَعَكَسَهُ فَسَدَ * وَسَنَ التَّرَاوِيحَ قَبْلَ الْوُتْرِ
اَوْ بَعْدَهُ وَعَلَى كُلِّ تَرْوِيحَةٍ اَيَّ اَرْبَعِ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَتَيْنِ جَلْسَةً

مطلب الكسوف

بِقَدْرِهَا وَسَنَ الْخَتْمِ مَرَّةً وَلَا يَتْرُكُ لِكَسَلِ الْقَوْمِ وَلَا يُوتِرُ جَمَاعَةً

خَارِجَ رَمَضَانَ ❀ فَصَلَّ عِنْدَ الْكُسُوفِ يُصَلِّي إِمَامُ الْجُمُعَةِ

بِالنَّاسِ رَكْعَتَيْنِ نَفْلًا مَخْفِيًا مَطْوً لَا قِرَاءَتَهُ فِيهِمَا ثُمَّ يَدْعُو حَتَّى

تَنْجَلِيَ الشَّمْسُ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ صَلُّوا فَرَادَى كَالْخُسُوفِ * وَالْأَسْتِسْقَاءُ

دَعَاءٌ وَاسْتِغْفَارٌ مُسْتَقْبَلًا وَإِنْ صَلُّوا فَرَادَى جَازٍ وَلَا يَقْلِبُ رِدَاءً

وَلَا يَحْضُرُ ذِمِّي ❀ فَصَلَّ مِنْ شَرَعٍ فِي فَرْضٍ فَاقِيَمَتْ إِنْ لَمْ

يَسْجُدَ لِلرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ سَجَدَ وَهُوَ فِي غَيْرِ رُبَاعِيٍّ قَطَعَ وَاقْتَدَى

وَكَذَا فِيهِ بَعْدَ ضَمِّ أُخْرَى وَإِنْ صَلَّى ثَلَاثًا مِنْهُ يَتِمُّ ثُمَّ يَقْتَدَى

مُتَنَفِّلًا إِلَّا فِي الْعَصْرِ * وَكَرِهَ خُرُوجَ مَنْ لَمْ يَصَلِّ مِنْ مَسْجِدٍ

أَذِنَ فِيهِ لَا لِمَقِيمِ جَمَاعَةٍ أُخْرَى وَلَا لِمَنْ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعِشَاءَ

إِلَّا عِنْدَ الْإِقَامَةِ وَفِي غَيْرِهَا يَخْرُجُ وَإِنْ أَقِيَمَتْ * وَيَتْرُكُ سَنَةَ

الْفَجْرِ وَيَقْتَدَى مَنْ لَمْ يَدْرِكْهُ جَمْعٌ إِنْ أَدَاَهَا وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةَ

مِنْهُ صَلَّاهَا وَلَا يَقْضِيهَا إِلَّا تَبَعًا لِفَرْضِهِ وَيَتْرُكُ سَنَةَ الظُّهْرِ فِي

الْحَالَيْنِ وَيَقْتَدَى ثُمَّ يَقْضِيهَا قَبْلَ شَفَعِهِ وَغَيْرِهَا لَا يَقْضِي أَصْلًا ❀

مطلب من شرع في

١ تلك الصلوة الفرض كما في التحفة

وغيرها والاقامة كما في المضمرات (ج)

٢ من الثنائي أو الثلاثي أو الرباعي

(ج)

٣ أو سجد لها أي للثانية سواء قام

لها أو ركع (ج)

٤ من ثنائي أو ثلاثي كلها خلاف

القياس فانها منسوبة الى الاربع

والثنتين والثلاث (ج)

٥ مثل الامام والمؤذن والذي يتفرق

او تقل جماعة بغيبته كما في الكرمانى (ج)

٦ فانه يكره الخروج اذا التنفل

بعدهما غير مشروع (ج)

٧ أي من ظن عدم ادراك الفجر (ج)

٨ أي حال ادراك الظهر وعدمه

اذا اداها (ج)

٩ أي هاتين السنتين (ج)

فصل فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر

فائتاً كلها أو بعضها إلا إذا ضاق الوقت أو نسي أو فاتت ست

فصل يجب بعد سلام واحد سجدة وتشهد وسلام إذا

قدم ركناً أو آخره أو كرره أو غير واجباً أو تركه ساهياً كركوع

قبل القراءة وتأخير الثالثة بزيادة على التشهد وركوعين

والجهر فيما يخافت وترك القعود الأول * ويول الكل إلى

ترك الواجب ولا يجب بسهو الموتى بل بسهو إمامه إن سجد

والمسبوق يسجد مع إمامه ثم يقضى وإذا لم يقعد أولاً وهو

إليه أقرب قعد ولا سهو عليه والإقام وسجد للسهو وإن لم

يقعد أخيراً قعد ما لم يسجد وسجد للسهو وإن سجد تحول

فرضه نفلاً وضم سادسة إن شاء وإن قعد الأخيرة ثم قام ساهياً

عاد ما لم يسجد وسلم وإن سجد ثم فرضه وضم سادسة وسجد

للسهو * والركعتان نفل لا تنوبان عن سنة الظهر ومن اقتدى

به فيها صلاهما وإن أفسد قضاها * وإذا سجد للسهو في النفل

مطلب سجود السهو

١ ركن الشئ جزء ماهيته فركن الصلوة القيام والقراءة والركوع والسجود وأما القعدة فشرط لصحة الخروج والمعنى إذا قدم المصلي ركناً على ركن أو آخر ركناً عن ركن أو غيره وفيه إشارة إلى أن التأخير مقدار زمان حرف موجب للسهو وفي الزاهد أنه قدر ركن وفي النسفي أنه مقدار كلام تام وقال الماتريدي أنه قدر كلام تام كثير الكلمات (ج) ٢ وفي الينابيع لا يجب سجود السهو بالعمد إلا في موضعين الأول تأخير إحدى سجدتي الركعة الأولى إلى آخر الصلوة والثاني ترك القعدة الأولى (ش)

٣ أي بالامام (ج)

٤ أي وإن أفسد المقتدى إياهما قضاها وجوبا عند أبي يوسف (ج) وقال محمد لا قضاء عليه كما لو أفسدها الإمام (ش)

١ اى اذا تنفل باربع ركعات او
بركعتين ثم زاد ركعتين وقد سهى
فى الشفع الاول لا ينبغى ان يسجد
للسهو الا بعد الشفع الثانى (ج)

٢ احديهما عند الاخطا والآخرى
عند الارتفاع على المشهور عن
اصحابنا رحمهم الله تعالى والاكتفاء
مشير الى ان التكبير ليس بفرض
ولا واجب فاما سنة او ندب (ج)
٣ من النية عند التكبير وتوجه القبلة
وستر العورة والطهارتين والوقت (ج)
٤ لا من تهجى او كتب (ج)

٥ كما فى الكافى وغيره ولكن فى شرح
الطحاوى وغيره ان اقتدى السامع
قبل سجدة الامام سجد معه وان اقتدى
بعدها سقط عنه اذ بالاعتداء صارت
صلوته فلا يؤدى بعدها (ج)
٦ وهى التى وجب ادائها فى الصلوة
(ش)
٧ اى من خارج الصلوة وان اساء
بتركها (ج)

٨ اى عن سجدة التلاوة (وش)

لَا يَبْنِي وَإِنْ بَنَى صَحَّ * وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ عَلَيْهِ السَّهْوُ فَهُوَ فِي الصَّلَاةِ

إِنْ سَجَدَ وَالْأَلَا وَمِنْ شَكِّ أَوَّلِ مَرَّةٍ أَنَّهُ كَمْ صَلَّى اسْتَأْنَفَ وَإِنْ كَثُرَ

أَخَذَ بِغَالِبِ الظَّنِّ وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ فَبِالْأَقْلِ وَيَقْعُدُ حَيْثُ تَوَهَّيْهِ

آخِرَ صَلَوَتِهِ فَصَلَّ تَجِبُ سَجْدَةٌ بَيْنَ تَكْبِيرَتَيْنِ

بِشُرُوطِ الصَّلَاةِ بِلَا رَفْعِ يَدٍ وَتَشْهَدٍ وَسَلَامٍ وَفِيهَا سَبْعَةٌ

السُّجُودِ عَلَى مَنْ تَلَا آيَةً مِنْ أَرْبَعِ عَشْرَةِ آيَةِ التَّيِّ فِي آخِرِ

الْأَعْرَافِ وَالرَّعْدِ وَالنَّحْلِ وَبَنَى إِسْرَائِيلَ وَمَرْيَمَ وَأُولَى الْحَجِّ

وَالْفِرْقَانِ وَالنَّهْلِ وَالْمِ السَّجْدَةِ وَصَ وَحَمِ السَّجْدَةِ وَالنَّجْمِ

وَانْشَقَّتْ وَأَقْرَأَ أَوْ سَمِعَهَا وَإِذَا تَلَا الْإِمَامُ فَمِنْ سَمِعَ ثُمَّ اقْتَدَى بِهِ

فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى يَسْجُدُ بَعْدَ الصَّلَاةِ كَمَا صَلَّ سَمِعَ مِنْ لَيْسَ مَعَهُ

وَمَنْ اقْتَدَى بِهِ فِي تِلْكَ الرُّكْعَةِ بَعْدَ سُجُودِ الْإِمَامِ لَا يَسْجُدُ وَقَبْلَهُ

يَسْجُدُ مَعَهُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ وَإِنْ تَلَا الْمَوْتَمَ لَا يَسْجُدُ إِلَّا سَامِعٌ

خَارِجِي وَالصَّلَوَتِيَّةُ لَا تَقْضَى خَارِجَهَا وَالرُّكُوعُ بِالتَّوَقُّفِ يَنْوِبُ

عَنْهَا وَإِنْ كَرَّرَ فِي مَجْلِسٍ أَوْ صَلَاةٍ يَكْفِي سَجْدَةٌ وَيُعْتَبَرُ لِلْسَّامِعِ

واستدأ

مطلب — صلوة المريض

مجلسه واستدأ الثوب والانتقال من غصن إلى غصن آخر

تبدیل * ويكره ترك آية السجدة وحدها لاعتكسه وندب ضم

غيرها اليها واستحسن إخفاؤها عن السامع فصل إن

تعذر القيام لمريض حدث قبل الصلوة أو فيها صلى قاعدا يركع

ويسجد وإن تعذرا مع القيام أو ماء برأسه قاعدا إن قدر

على القعود ولا معه فهو أحب وجعل سجوده أحفض من ركوعه

ولا يرفع إليه شيء ليسجد عليه والأفعلى جنبه متوجها إلى القبلة

أو ظهره كذا وإذا أوى والأيماء بالرأس فإن تعذر أخرت

وموم صح في الصلوة استأنف وقاعد يركع ويسجد صح فيها

بنى قائما * صلى قاعدا في فلك جار بلا عذر صح وفي المربوط

لألا بعذر * جن أو أغشى عليه يوما وليلة قضى ما فات وإن زاد

ساعة لا فصل للمسافر من فارق بيوت بلده قاصدا

مسافة ثلاثة أيام ولياليها بسير وسط وهو ماسر الأبل

والراجل والفلك إذا اعتدلت الرياح وما يليق بالجبل فيقصر

١ أي لامع تعذر القيام أي أن عجز عنهما مع القدرة على القيام فالإيماء بالرأس اليهما قاعدا أحب منه قائما (ج)

٢ وفي جوامع الفقه لو افتتح الصلوة بالإيماء ثم قدر قبل أن يركع به ويسجد جاز له أن يتمها بخلاف ما لو قدر بعد الركوع به والسجود انتهى ولو قدر المضطجع في الصلوة على العقود دون الركوع والسجود استأنف الصلوة على المختار (ش)
٣ إذا قدر على القيام عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد استأنف الصلوة وهي فرع اقتداء القائم بالقاعد (ش)

١ والكلام مشير الى انه لا قصر في الثلاثي والثنائي وكذا في السنن ج وفي صحيح مسلم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر اربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة (ش)

٢ فلو نوى الاقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنى لم يصر مقيما كما في المحيط (ج)

٣ الجبائي بالكسر منسوب الى الجباء بالهمزة المنقلبة عن الياء من وبر اوصوف لا شعر على عبودين او ثلثة وما على اكثر منها فبيت كما ذكره الجوهري (ج)

٤ لانه خلط النفل بالفرض قصدا وترك القصر الواجب واخر السلام الواجب وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل من (ج)

٥ لتركه القعدة التي هي فرض وهذا اذا لم ينو الاقامة في القومة الثالثة والا يصير مقيما وينقلب فرضه اربعا (ش) ٦ اي كسفر الطاعة (ج س)

٧ اي عادم الشروط الاربعة او بعضها والكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظهر في حق المعذور وغيره ولكنه مأمور باسقاطه باداء الجمعة حتما والمعذور رخصة (من ج)

٨ والاطلاق مشعر بان الاسلام ليس بشرط وهذا اذا امكن استيدانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على رجل وصلوا جاز كما في الجلابي (ج)

٩ اي يشترط في الخطبة ان يكون بعد الزوال حتى لو خطب قبل الزوال وصلى بعده لم يجز (ج)

الرَّابِعَى إِلَى أَنْ يَدْخُلَ بَلَدَهُ أَوْ يَنْوِيَ إِقَامَةَ نَصْفِ شَهْرٍ
بِبَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ وَاحِدَةٍ وَبَصَحْرَاءَ دَارِنَا وَهُوَ خَبَائِثُ لَابِدَارِ
الْحَرْبِ أَوْ الْبَغْيِ مُحَاصِرًا كَمَنْ طَالَ مَكْتَهُ بِلَانِيَةٍ فَلَوْ أَتَمَّ وَقَعْدَ
الْأُولَى تَمَّ فَرْضُهُ وَأَسَاءَ وَمَا زَادَ نَفْلٌ وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ بَطَلَ فَرْضُهُ *
مَسَافِرٌ أَمَّهُ مَقِيمٌ فِي الْوَقْتِ يَتِمُّ وَبَعْدَهُ لَا يَوْمُهُ وَفِي عَكْسِهِ أَتَمَّ
الْمَقِيمُ وَقَصَرَ الْمَسَافِرُ قَائِلًا نَدْبًا (أَتَمُّوا صَلَوَاتَكُمْ فَأَنَّى مَسَافِرُ)
وَيَبْطُلُ الْوَطْنُ الْأَصْلِيُّ مِثْلَهُ لَا السَّفَرُ وَوَطْنُ الْإِقَامَةِ مِثْلُهُ وَالسَّفَرُ
وَالْأَصْلِيُّ * وَالسَّفَرُ وَضِدُّهُ لَا يَغْيِرُ الْفَائِتَةَ وَسَفَرُ الْمَعْصِيَةِ
كَغَيْرِهِ فِي الرِّخْصِ فَصَلِّ شَرْطَ لَوْ جُوبِ الْجُمُعَةُ الْإِقَامَةُ
بِبَصْرِ وَالصِّحَّةِ وَالْحَرِيَّةِ وَالذُّكُورَةِ وَالْبُلُوغِ وَسَلَامَةِ الْعَيْنِ
وَالرَّجْلِ وَتَقَعُ فَرْضًا إِنْ صَلَّاهَا فَاقْدَهَا وَشَرْطُ لَادَائِهَا الْمَصْرُ
أَوْ فَنَاؤُهُ * وَمَا لَا يَسْعَى أَكْبَرُ مَسَاجِدِهِ أَهْلُهُ مَصْرٌ وَمَا أَتَصَلَ بِهِ
مَعْدًا لِمَصَالِحِهِ فَنَاؤُهُ * وَالسُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ وَوَقْتُ الظَّهْرِ
وَالْخُطْبَةُ نَحْوُ تَسْبِيحَةٍ فِي الْوَقْتِ وَالْجَمَاعَةُ أَيْ ثَلَاثَةُ رِجَالٍ سِوَى

١ فان شرع القوم ثم نفروا اى خرجوا من المسجد من النفيذ وهو الخروج (ج)
٢ اى اول اذان بعد الزوال سواء كان على المنارة او عند الخطبة * ج * والاذان على المنارة الا انه احدث في زمان عثمان رضى الله تعالى عنه على الزوراء وهى دار بسوق المدينة مرتفعة لما روى البخارى ان الاذان يوم الجمعة كان حين يجلس الامام على المنبر في عهد النبی علیه السلام وابی بكر وعمر فلما كان في خلافة عثمان وكثروا امروا بالاذان الثالث على الزوراء فثبت الامر على ذلك وسمى ثالثا باعتبار الشرعية * ش * والاصح ان كل اذان يكون قبل الزوال فهو غير معتبر والمعتبر اول الاذان بعد الزوال سواء كان على المنبر او على الزوراء كذا في الكافي (فتاوى عالم كير)
٣ لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع (ش)

مطلب العيدين

٤ اى من ارتفاعها قدر رمح او رحين كما في الخلاصة او من وقت تهل الصلوة فيه كما في المضمرات الى ما قبل زوالها والغاية غير داخله في المغيا بقرينة ما مر ان الصلوة الواجبة لم تجز عند قيامها (من ج)
٥ اى يقضى صلوته كما اشار اليه الكرمانى والجلابى والهداية وغيرها او يؤدى كما في التحفة (ج)

٦ بان غم الهلال ثم شهد به بعد الزوال او بان صليت ثم ظهر انهم صلوها بعد الزوال قيد بالغد وبالغدر لانها لا تصلى بعد غد ولا غدا بغير عذر (ش)

الامام فان نفروا بعد سجوده اتمها وقبله بدأ بالظهر والاذن
العام * وكراه في المصر ظهر المعذور وغيره جماعة وظهر غير
المعذور قبل الجمعة وسعيه اليها والامام فيها يبطله وان لم
يدركها ومدر كها في التشهد او سجود السهو يتمها * واذا اذن
الاول تركوا البيع والشراء وسعوا واذا خرج الامام للخطبة
حرم الصلوة والكلام حتى يتم الخطبة واذا جلس على المنبر
اذن ثانيا بين يديه واستقبلوه مستمعين ويخطب خطبتين
بينهما جلسة قائما طاهرا واذا تمت اقيمت وصلى الامام
ركعتين فصل ندب يوم الفطر ان ياكل ويستاك
ويغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويؤدى فطرته ثم
يخرج الى المصلى ولا يتنفل قبل الصلوة وشرط لها شروط
الجمعة وجوبا واداء الا الخطبة ووقتها من ارتفاع الشمس الى
زوالها ويكبر ثلاثا رافعا يديه بعد الثناء وفي الركعة الثانية
بعد القراءة ويصلي غدا بعذر واذا صلى الامام لا يقضى من فات *

وَالْأَضْحَى كَالْفِطْرِ لَكِنْ نَدْبُ الْأَمْسَاكِ إِلَى أَنْ يَصَلِّيَ وَيَكْبِرَ

جَهْرًا فِي الطَّرِيقِ وَيَصَلِّي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ أَوْغَيْرِهِ وَيَعْلَمُ فِي خُطْبَتِهِ

تَكْبِيرَ التَّشْرِيقِ وَالْأَضْحَى وَثُمَّ أَحْكَامَ الْفِطْرِ * وَلَا اجْتِمَاعَ يَوْمَ

عَرَفَةَ تَشْبِيهَا بِالْوَاقِفِينَ وَيَجِبُ قَوْلُهُ (اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ) مِنْ فَجْرِ يَوْمِ عَرَفَةَ عَقِيبَ

كُلِّ فَرَضٍ أَدَّى بِجَمَاعَةٍ مُسْتَحْبَةٌ عَلَى الْمَقِيمِ بِمِصْرٍ وَمُقْتَدِيَةٌ

بِرَجُلٍ وَمَسَافِرٍ مُقْتَدِيَةٌ بِمَقِيمٍ إِلَى عَصْرِ الْعِيدِ وَقَالَا إِلَى عَصْرِ آخِرِ

أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَبِهِ يَعْمَلُ وَلَا يَدْعُوهُ الْمَوْتُمْ وَلَوْ تَرَكَ إِمَامُهُ

فَصَلَّ سَنَ لِلْمُحْتَضِرِ أَنْ يُوْجَّهَ إِلَى الْقِبْلَةِ عَلَى يَمِينِهِ

وَاخْتِيرَ الْأَسْتِقْلَاءُ وَيُلْقَنَ الشَّهَادَةُ * فَإِذَا مَاتَ يَشُدُّ لِحْيَاهُ وَيَغْمِضُ

عَيْنَاهُ وَيَجْمُرُ تَخْتَهُ وَكَفَنَهُ وَتَرَاهُ وَيَغْسِلُ بِلَا مُمْضِيَّةٍ وَاسْتِنْشَاقٍ

وَلَا قَلَمٍ ظَفَرٍ وَلَا تَسْرِيحِ شَعْرٍ وَيَجْعَلُ الْخَنُوطَ عَلَى رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ

وَالْكَافُورَ عَلَى مَسَاجِدِهِ * وَسَنَةُ الْكَفَنِ لَهُ أَزَارٌ وَقَمِيصٌ وَلِفَافَةٌ

وَاسْتَحْسِنَ الْعِمَامَةَ وَيَزَادُهَا الْخِمَارَ وَخِرْفَةً تَرْبُطُ بِهَا ثَدْيَهَا

١ أى فى خطبة الفطر فان ثم بلاهاء
للبعيد (ج)

٢ أى حادى عشرة وثانى عشرة وثالث
عشرة وانما سمي بذلك لان التشريق
تقديد اللحم وفيه تقدد لحم الاضاحى
بالشمس (من ج)

مطلب الجنائز

٣ فيجب على اخوانه واصدقائه ان
يقولوا عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا
له قل كيلا يابى عنه (ج)

٤ مرة او ثلاثا ١ سا او سبعا ولا يزداد
على ذلك وفي الحديث قال النبى عليه
السلام اذا اجمرتم الميت فاجمروه
ثلاثا * من ش * أى تجمر التخت
والكفن ثلاثا او خمسا او سبعا ولا يزداد
عليه كما فى شرح الطحاوى (ج)

٥ أى مواضع سجوده من جبهته وانفه
ويديه وركبتيه وقدميه (ج)

وَكِفَايَتُهُ لَهُ إِزَارٌ وَلِفَافَةٌ وَيَزَادُ لَهَا الْحَمَارُ * وَيَعْقِدُ الْكَفَنَ إِنْ

خِيفَ انْتِشَارُهُ * وَصَلَوَتُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَهِيَ أَنْ يَكْبِرَ وَيُثْنِيَ

ثُمَّ يَكْبِرُ وَيُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثُمَّ يَكْبِرُ

وَيَدْعُو لَهُ ثُمَّ يَكْبِرُ وَيَسْلِمُ وَلَا يَرْفَعُ الْيَدَ إِلَّا فِي الْأَوَّلِ * وَيَقُومُ

الْإِمَامُ بِحِذَاءِ الصِّدْرِ وَالْأَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ السُّلْطَانُ ثُمَّ الْقَاضِي

ثُمَّ إِمَامُ الْحَيِّ ثُمَّ الْوَلِيُّ كَمَا فِي الْعَصَبَاتِ * وَيَصِحُّ الْأَذْنُ بِهَا

فَإِنْ صَلَّى غَيْرَهُمْ يَعِيدُ الْوَلِيَّ إِنْ شَاءَ وَلَا يَصَلِّيَ غَيْرَهُ بَعْدَهُ وَمَنْ

لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ فَدَفِنَ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ مَا لَمْ يَظُنْ تَفْسِيخَهُ وَلَمْ

يَجْزُرَ رَأْيَ كِبَارٍ وَكَرِهَتْ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ وَلَوْ وَضَعَ الْمَيِّتَ خَارِجَهُ

اختلف المشايخ * وَسَنَ فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ أَرْبَعَةٌ وَأَنْ تَضَعَ

مَقْدَمَهَا ثُمَّ مَوَخَرَهَا عَلَى يَمِينِكَ ثُمَّ كَذَا عَلَى يَسَارِكَ وَيُسْرِعُونَ

بِهَا لِأَخْبِيَاءٍ وَالْمَشْيِ خَلْفَهَا أَحَبُّ وَكَرِهَ الْجُلُوسُ قَبْلَ وَضْعِهَا

وَيُلْحَدُ الْقَبْرَ وَيَدْخُلُ فِيهِ مِمَّا يَلِي الْقِبْلَةَ وَيَقُولُ وَاضْعِهِ بِسْمِ اللَّهِ

وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ وَيُوجِّهُ إِلَى الْقِبْلَةِ وَيَجْلِسُ الْعَقْدَةَ وَيَسْوِي

١ وفي الخزانة انه لو كان الميت مع
الامام او بعض القوم خارجه لم يكره
اجمعا كما لو كان بعذر من مطر
ونحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في
قاضيخان (من ج)
٢ بفتحيتين وهو اول عدو الفرس (ج)

مطلب الشهيد

١ فالحاصل ان الشهيد من قتل بحديدة ظلما ولم يجب به مال او وجد ميتا جريحا في المعركة سواء قتل بحديدة ام لا لكن في هذا التعريف نظر وهو انه لا يشمل ما قتله المشركون او اهل البغي او قطاع الطريق بغير الحديدة فالتعريف الحسن الموجز ما قلت في المختصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل ظلما ولم يجب به مال ولم يرث من غير ذكر الحديدة والوجدان في المعركة * شرح الوقاية

٢ وفيه اشعار بانه اذا قتل نفسه خطأ صلى عليه وهذا بلا خلاف واما اذا تعمد فيه فقد صلى عند الطرفين والاصح عند السعدي ان لا يصلى عليه لانه لا توبة له وعند الحلواني يعكس كما في النهاية * ج * ولا يصلى على قطاع الطريق اذا قتلوا في حال حربهم ولو اخذهم الامام وقتلهم صلى عليهم ولو قتل الامام حدا لا يصلى وكذا حكم السعاة في الارض بالفساد * من خزانة الفتاوى *

مطلب صلوة الخوف

٣ اي جماعة كما في قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس (ش)

مطلب الصلوة في الكعبة

اللبن والقصب ويسجى قبرها لا قبره وكره الاجر والخشب ويهاج التراب ويسنم القبر ❀ فصل الشهيد هو مسلم طاهر

بالغ قتل ظلما ولم يجب به مال ولم يرث قينزع عنه غير ثوبه ويزاد وينقص ليتم كفنه ولا يغسل ويصلى عليه ويدفن بدمه * وغسل من وجد قتيلا في مصر لم يعلم قاتله او جرح وارث بان نام او اكل او شرب او عولج او اواه خيمة او نقل من المعركة حيا او بقي عاقلا وقت صلوة او اوصى بشيء وصلى عليهم وان قتل لبغي او قطع طريق غسل ولا يصلى ❀

فصل اذا اشتد خوف العدو جعل الامام امة نحو العدو وصلى باخرى ركعة في الثنائى وركعتين في غيره ومضت هذه اليه وجاءت تلك وصلى بهم ما بقي وسلم وحده ومضت اليه وجاءت الاخرى واتمت بلا قراءة ثم الاخرى بها وان زاد الخوف صلوا ركبانا فرادى بايماء الى اى جهة قدروا ويفسدها القتال والمشى والركوب ❀ فصل صح

فصل اذا اشتد خوف العدو جعل الامام امة نحو العدو وصلى باخرى ركعة في الثنائى وركعتين في غيره ومضت هذه اليه وجاءت تلك وصلى بهم ما بقي وسلم وحده ومضت اليه وجاءت الاخرى واتمت بلا قراءة ثم الاخرى بها وان زاد الخوف صلوا ركبانا فرادى بايماء الى اى جهة قدروا ويفسدها القتال والمشى والركوب ❀ فصل صح

فصل اذا اشتد خوف العدو جعل الامام امة نحو العدو وصلى باخرى ركعة في الثنائى وركعتين في غيره ومضت هذه اليه وجاءت تلك وصلى بهم ما بقي وسلم وحده ومضت اليه وجاءت الاخرى واتمت بلا قراءة ثم الاخرى بها وان زاد الخوف صلوا ركبانا فرادى بايماء الى اى جهة قدروا ويفسدها القتال والمشى والركوب ❀ فصل صح

١ اى ذكر من اولاد البقراتى عليه سنة (ج)
 ٢ وهو ما دخل فى السنة الثالثة مأخوذ من الاسنان (ج)
 ٣ قيل انها اختار اولاصيغه التذكير ثم صيغه التأنيث تنبيها على انه لا فرق بينهما برجندى
 ٤ الى تسعة وتسعين وثلثمائة (ج)
 ٥ اوربع عشر بضم الاول منهما وبسكون الثانى اوضمه اى خمسة دراهم (ج)
 ٦ اى يأخذ آخذ الصدقات الادنى من السوائم مع الفضل على الادنى حتى يصير الماخوذ وسطا (من ج)
 ٧ بفتح الهاء وكسرهما وربما قالوا درهام لغة اسم لمضروب مدر من الفضة والمشهور ان تدويره فى خلافة الفاروق رضى الله عنه وكان قبله على شبه النوات بلا نقش ثم نقش فى زمان ابن الزبير على طرف بكلمة من الله وعلى اخر بالبركة ثم غيره الحجاج بنقش سورة الاخلاص وقيل باسمه وقيل غير ذلك واختلف فى وزنه على عهده صلى الله تعالى عليه وسلم انه وزن عشرة او تسعة او ستة او خمسة اى كل عشرة خمسة مثاقيل وهو الاصح ثم انتقل على عهد عمر رضى الله عنه الى وزن سبعة (ج)

ثُمَّ تَسْتَأْنِفُ كَالْأَوَّلِ فَيَزَادُ فِي كُلِّ سِتِّ وَارْبَعِينَ إِلَى خَمْسِينَ
 حَقَّةً وَفِي ثَلَاثِينَ بَقْرًا تَبِيعَ أَوْ تَبِيعَةً وَفِي أَرْبَعِينَ مِسْنًا أَوْ مِسْنَةً
 وَفِيمَا زَادَ يَحْسَبُ إِلَى سِتِّينَ ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعَ وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ
 مِسْنَةً وَفِي أَرْبَعِينَ ضَانًا أَوْ مَغْرًا شَاةً وَفِي مِائَةٍ وَاحِدَةٍ
 وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وَفِي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ ثَلَاثُ شِيَاهٍ وَفِي أَرْبَعِ
 مِائَةٍ أَرْبَعُ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةً وَفِي كُلِّ فَرَسٍ مِنَ الْأُنَاثِ أَوْ
 الْمَخْتَلِطَةِ دِينَارٌ أَوْ رُبْعُ عَشْرِ قِيمَتِهَا نِصَابًا وَلَا يَجِبُ إِلَّا فِي السَّائِمَةِ
 أَيْ الْمَكْتَفِيَةِ بِالرَّعْيِ فِي أَكْثَرِ الْحَوْلِ وَلَا فِي الصِّغَارِ إِلَّا تَبَعًا
 لِلْكِبَارِ وَلَا فِيمَا يَعْمَلُ وَالْوَاجِبُ الْوَسْطُ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ يَأْخُذُ
 الْعَامِلُ الْأَدْنَى مَعَ الْفَضْلِ أَوْ الْأَعْلَى وَيُرَدُّ الْفَضْلُ * وَنِصَابُ
 الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا وَالْفِضَّةُ مِائَتًا دِرْهَمٌ كُلُّ عَشْرَةٍ سَبْعَةٌ
 مِثْقَالٌ فَيَجِبُ رُبْعُ الْعَشْرِ مَعْمُولًا أَوْ تَبْرًا وَفِي خَمْسٍ زَادَ عَلَى
 النَّصَابِ بِحِسَابِهِ وَيَعْتَبَرُ الْغَالِبُ وَإِنْ غَلَبَ الْغِشُّ يَقُومُ
 وَلَا فِي غَيْرِ مَا مَرَّ الْأَبْنِيَّةُ التِّجَارَةُ عِنْدَ تَمَلُّكِهِ بِغَيْرِ الْأَرْثِ إِذَا

بَلَغَ قِيَمَتَهُ نَصَابًا مِنْ أَحَدِهِمَا أَنْفَعُ لِلْفَقِيرِ * وَيَجُوزُ دَفْعُ الْقِيَمِ

فِي الزَّكَاةِ وَالْفِطْرَةِ وَالْكَفَّارَةِ وَالْعَشْرِ وَالنَّذْرِ وَالْهَلَاكِ بَعْدَ

الْحَوْلِ يَسْقُطُ بِحَصَّتِهِ وَالزَّكَاةُ فِي النَّصَابِ لَا الْعَفْوُ فَيَجِبُ بِنْتِ

مَخَاضٍ إِنْ هَلَكَ بَعْدَ الْحَوْلِ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ بَعِيرًا وَيُضْمُ

الْمُسْتَفَادُ وَسَطُ الْحَوْلِ إِلَى نَصَابٍ مِنْ جَنْسِهِ وَالذَّهَبُ إِلَى الْفِضَّةِ

وَالْعُرُوضُ إِلَيْهَامَا بِالْقِيَمَةِ لِاتِّمَامِ النَّصَابِ * وَتَقْصَانُهُ فِي اثْنَاءِ

الْحَوْلِ هَدَرٌ وَجَازٌ تَقْدِيمُهَا لِحَوْلٍ أَوْ أَكْثَرَ وَلِنَصَبٍ لِنَدَى

نَصَابٍ فَفصل وينصب العاشر على الطريق لاخذ

زَكَاةِ التَّجَارِ فَيَأْخُذُ مِنَ الْمُسْلِمِ رُبْعَ الْعَشْرِ وَمِنَ الذِّمِيِّ ضَعْفَهُ

وَصِدْقًا مَعَ الْيَمِينِ إِنْ أَنْكَرَا الْحَوْلَ أَوْ الْفَرَاغَ مِنَ الدِّينِ أَوْ

ادْعِيَا إِدَاءَهُ إِلَى عَاشِرٍ آخَرَ يَعْلَمُ وَجُودَهُ أَوْ إِلَى فَقِيرٍ فِي غَيْرِ

السَّوَائِمِ وَمِنَ الْحَرْبِيِّ الْعَشْرَ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ مَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ وَإِنْ

عَلِمَ أَخَذَ مِثْلَهُ إِنْ كَانَ بَعْضًا وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْهُ إِنْ لَمْ يَأْخُذُوا

مِنْهُ * وَعَشْرُ خَيْرِ الذِّمِيِّ لَا خَنْزِيرَهُ وَلَا أَمَانَةَ وَعَشْرُ الْحَرْبِيِّ

١ اى الزائد على النصاب بشراء
او توليد او هبة او وصية او ميراث
او غيرها (ج)

٢ وهو آخذ العشر من عشرت القوم
اعشر هم عشرا بالضم اى اخذت
منهم العشر وشريرة من نصبه الامام
على الطريق لاخذ صدقة التجار
وامنهم من اللصوص (ج)

مطلب — نصب العاشر

٣ فان كان كلا لا يأخذ اصلا لانه
غدر على ما في الاختيار وقيل يأخذ
كلا زجرا لهم وقيل يأخذ كله الا ما
يوصله الى مأمنه لان الايصال علينا
لقوله تعالى ثم ابلغه مأمنه (ج)

٤ والمعنى اخذ العاشر نصف عشر قيمة
خمره وتعرف القيمة من اهل الذمة *
وفي حكم الخمر جلود الميتة (من ج)

١ فيعشر في سنة كلما جاء من داره
ولو عشر مرات في سنة * ولو تردد
في دارنا ثم مر على العاشر لم يعشر
ثانيا (من ج)

٢ ففي الاصل لا شيء فيه وفي الجامع
خمس (ج)

٣ بضم اللام وفتح القاف ما وجد من
مال غير حيوان مطروح على الارض
وتمام الكلام يأتي في كتاب اللقطة (ج)
٤ اي في اول زمان فتح الاسلام تلك
البلدة ان كان المالك حيا والافلورثته
ثم وثم وبيع المختط له لا يبطل ملكية
الكنز وان تداولته الايدي كما
في المحيط (ج)

٥ اي معدن ذهب ونحوه في ارض
غير مملوكة لاحد في دار الحرب (ج)
٦ اي للواجد واما في ارض تملك
فللمختط له (ج)

٧ وهي جيعون نهر ترمذ وسيحون نهر
الترك وهو نهر خجند ودجلة نهر
بغداد والفرات نهر الكوفة (ش)

ثَانِيًا قَبْلَ الْحَوْلِ جَائِيًا مِنْ دَارِهِ * وَخَمْسٍ مَعْدِنِ ذَهَبٍ وَنَحْوِهِ
وَجِدَ فِي أَرْضٍ خِرَاجٍ أَوْ عَشْرِ وَبَاقِيهِ لِلْوَاجِدِ إِنْ لَمْ تَمْلِكِ
الْأَرْضَ وَالْأَفْلَاحَ لِكَيْهَا وَلَا شَيْءٌ فِيهِ إِنْ وَجِدَ فِي دَارِهِ وَفِي أَرْضِهِ
رِوَايَتَانِ وَلَا فِي لَوْلُو وَعَنْبَرٍ وَفِيرٍ وَزَجٍ وَجِدَ فِي جَبَلٍ * وَكَنْزٍ
فِيهِ سِمَةٌ الْإِسْلَامِ كَاللَّقْطَةِ وَمَا فِيهِ سِمَةُ الْكُفْرِ خَمْسٌ وَبَاقِيهِ
لِلْوَاجِدِ إِنْ لَمْ تَمْلِكِ الْأَرْضَ وَالْأَفْلَاحَ لِكَيْهَا إِنْ لَمْ يَمْلِكِ فِي أَوَّلِ
الْفَتْحِ وَرِكَازَ صَحْرَاءِ دَارِ الْحَرْبِ كُلِّهِ لِمُسْتَأْمِنٍ وَجَدَهُ وَإِنْ وَجَدَهُ
فِي دَارٍ مِنْهَا رَدَهُ عَلَى مَالِكِهَا وَإِنْ وَجِدَ رِكَازَ مَتَاعِهِمْ فِي أَرْضٍ
لَمْ تَمْلِكِ خَمْسٌ وَبَاقِيهِ لَهُ * وَفِي عَسَلِ أَرْضٍ عَشْرِيَّةٍ أَوْ جَبَلٍ
وَتَمْرِهِ وَمَا خَرَجَ مِنَ الْأَرْضِ وَإِنْ قَلَّ عَشْرَانِ سَقَاهُ سَيْحٌ أَوْ مَطَرٌ
الْأَفْلَاحَ فِي نَحْوِ حَطَبٍ وَنِصْفِ عَشْرِ إِنْ سَقَى بِغَرْبٍ أَوْ دَالِيَةٍ بِلَا
رَفْعِ مَوْنِ الزَّرْعِ * وَمَاءُ السَّمَاءِ وَالْبَيْتْرِ وَالْعَيْنِ عَشْرِيَّةٌ وَمَاءُ
أَنْهَارٍ حَفَرِهَا الْعَجْمُ خِرَاجِي وَكَذَا الْأَنْهَارُ الْأَرْبَعَةُ عِنْدَ أَبِي
يُوسُفَ لَا عِنْدَ مُحَمَّدٍ * وَأَرْضُ الْعَرَبِ وَمَا اسْلَمَ أَهْلُهُ أَوْ فَتَحَ

١ عنوة وقسم بين جيشنا والبصرة عشرية والسواد وما فتح
 عنوة واقرا اهل عليه او صالحهم خراجية وموات احبي يعتبر
 بقربه * والخراج اما خراج مقاسمة كما يوضع ربع او نحوه
 ونصف الخارج غاية الطاقة واما موظف كما وضع عمر رضى الله
 تعالى عنه على السواد لكل جريب يبلغه الماء صاع من بر
 او شعير ودرهم والجريب الرطبة خمسة دراهم والجريب الكرم
 والنخل متصلة ضعفه ولما سواه والبستان ما يطيق ولا خراج
 لو انقطع الماء عن ارضه او غلب الماء عليها او اصاب الزرع
 آفة ويجب ان عطّلها مالكا ويبقى ان اسلم المالك او شراها
 مسلم * وان شري الكافر عشرية من المسلم وضع الخراج
 فصل مصرف الزكاة الفقير اى من له مال دون النصاب
 والمساكين اى من لا شئ له وعامل الصدقة فيعطى بقدر
 عمله والمكاتب فيعان في فك رقبته ومديون لا يملك نصابا
 فاضلا عن دينه وفي سبيل الله اى منقطع الغزاة عند ابي

١ اى قهرا بالسيف سواء اسلم اهل
 اولا والعنوة بالفتح اسم من العنوة
 بالضم وهو الذل والخضوع (ع)
 ٢ اى سواد العراق وحده على ما
 فى المغرب طولا من حدثة الموصل
 قرية الى عبادان وعرضا من العذيب
 الى حلوان وسواد البلد قراها وانما
 سمي به لخضرة اشجاره وكثرة زروعه
 (من ج)
 ٣ اى ما صالح الامام اهل على شئ
 معين قبل الغلبة (ج)
 ٤ موات احبي اى ارض غير سالحة
 للزراعة بالفعل جعلت سالحة لذلك
 يعتبر للعشرية او الخراجية بقر بهامن
 الارض العشرية او الخراجية وذهب
 محمد الى ان العبرة للماء كما فى المحيط
 وذكر فى شرح الطحاوى ان كل ارض
 تستقى من عين او قناة او نهر يستنبط
 من بيت المال فخراجية (من ج)

مطلب مصرف الزكاة

٥ اى الذين عجزوا عن الحقوق
 بجيش الاسلام لفقرهم فيحل لهم
 الصدقة وان كانوا كاسبين اذا لكسب
 يقعدهم من الجهاد (ج)

١ هذا هو المصارف المذكورة في النص واما المؤلفة قلوبهم اى طائفة مخصوصة من العرب لهم قوة واتباع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر قد اعطوا من الصدقة تقريرا وتحريضا وخوفا فمنسوخة باجماع الصحابة او باجتهادهم كما فى شرح التأويلات ولا يشترط للنسخ زمانه عليه السلام على ما قال بعض المتأخرين كما فى النقاية (ج)
 ٢ اى غير الزكاة من الفطرة والكفارة والنذر والتطوع (من ج)
 ٣ اى المدفوع اليه (ج)
 ٤ وهكذا لا يكره النقل الى اهل بلد اورع من اهل بلد او انفع للمسلمين منهم * ش * وعن ابي حنيفة رحمة الله تعالى انه لا يخرج لقريبه ولا غيره والا فقد اساء كما فى المحيط (ج)
 مطلق الفطرة

٥ متعلق بيجب الاول اى يجب الفطرة على الحر لاجل نفسه (ش)

٦ لا تجب الفطرة لزوجه وولده الكبير ولو فى عياله * وعن محمد ان الكبير المجنون اذا بلغ مجنونا ففطرته على ابيه لاستمرار الولاية عليه وان كان مفقاثم جن لا كما فى الزاهدى (من ج)

يُوسَفُ وَمَنْقَطِعُ الْحَاجِّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَأَبْنُ السَّبِيلِ أَيْ مَنْ لَهُ عَط
 مَالٌ لَا مَعَهُ فَيَصْرَفُ إِلَى الْكُلِّ أَوْ الْبَعْضِ تَمْلِكًا لَا إِلَى مَنْ عَط
 بَيْنَهُمَا وَلَادٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ وَمَمْلُوكُهُ وَعَبْدٌ أَعْتَقَ بَعْضُهُ وَغَنَى عَط
 وَمَمْلُوكُهُ وَطِفْلُهُ وَبَنَى هَاشِمٍ وَمَوَالِيَهُمْ وَلَا إِلَى ذِمِّيٍّ وَجَارٍ غَيْرِهَا عَط
 إِلَيْهِ وَإِنْ دَفَعَ إِلَى مَنْ ظَنَّهُ مَصْرَفًا فَظَهَرَ أَنَّهُ مَمْلُوكُهُ يَعِيدُهَا وَإِنْ عَط
 ظَهَرَ مَوَانِعَ آخَرَ لَا وَنَدَبَ دَفَعَ مَا يَغْنِيهِ عَنِ السُّوَالِ يَوْمًا وَكَرِهَ عَط
 دَفَعَ النَّصَابِ إِلَى فَقِيرٍ غَيْرِ مَدْيُونٍ وَنَقَلَهَا إِلَى بَلَدٍ آخَرَ إِلَّا عَط
 إِلَى قَرِيبِهِ أَوْ أَحْوَجَ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ فَصَلِّ الْفِطْرَةَ مِنْ عَط
 بِرٍّ وَمَا يَتَّخِذُ مِنْهُ وَزَيْبٌ نَصْفُ صَاعٍ وَمِنْ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ صَاعٌ عَط
 وَجَازٌ مَنْوَانٌ بَرٌّ وَتَجِبَ عَلَى حُرٍّ مُسْلِمٍ لَهُ نَصَابُ الزَّكَاةِ وَإِنْ لَمْ عَط
 يَنْمُو بِهِ يَحْرُمُ الصَّدَقَةُ وَتَجِبُ الْأَضْحِيَّةُ وَنَفَقَةُ الْقَرِيبِ لِنَفْسِهِ وَطِفْلِهِ عَط
 فَقِيرٌ أَوْ خَادِمُهُ مَلَكًا أَوْ مَدْبَرًا أَوْ أُمًّا وَلَدًا أَوْ كَافِرًا لِأَلْزَوْجَتِهِ وَوَلَدِهِ عَط
 الْكَبِيرِ وَطِفْلُهُ الْغَنَى بَلٌّ مِنْ مَالِهِ وَمَكَاتِبُهُ وَعَبْدُهُ لِلتَّجَارَةِ وَعَبْدٌ عَط
 لَهُ أَبَقَ الْأَبْعَدُ عَوْدَهُ وَعَبْدٌ مُشْتَرِكٌ وَكَذَا الْعَبِيدُ الْمُشْتَرِكَةُ خِلَافًا عَط

مطلب ما يفسد الصوم

وَبَعْدَ صَوْمٍ ثَلَاثِينَ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ حَلَّ الْفِطْرِ وَبِقَوْلِ عَدْلٍ لَا وَالْأَضْحَى
كَالْفِطْرِ ۖ فَصَلَّ مَنْ جَامَعَ أَوْ جُمِعَ فِي أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ أَوْ
أَكَلَ أَوْ شَرِبَ غَدَاءً أَوْ دَوَاءً عَمْدًا قَضَى وَكَفَّرَ كَالْمَظَاهِرِ وَهِيَ
بِإِفْسَادِ آدَاءِ رَمَضَانَ لِأَغْيَرِ وَقَضَى فَقَطُّ أَنْ أَفْطَرَ خَطَاءً أَوْ مُكْرَهًا
أَوْ فَعَلَ بَظَنٍّ أَنَّهُ لَيْلٌ أَوْ وَصَلَ دَوَاءً إِلَى جَوْفِهِ أَوْ دِمَاقِهِ مِنْ غَيْرِ
الْمَسَامِ أَوْ ابْتَلَعَ حَصَاةً أَوْ تَقِيَاءً مَلَأَ الْفَمَ لَا إِنْ غَلَبَهُ أَوْ أَفْطَرَ
نَاسِيًا أَوْ احْتَلَمَ أَوْ نَظَرَ فَأَنْزَلَ أَوْ دَخَلَ غُبَارًا أَوْ دُخَانًا أَوْ ذَبَابَ
حَلَقَهُ وَلَوْ وَطِئَ بِبَهِيمَةٍ أَوْ مَيْتَةٍ أَوْ فِي غَيْرِ فَرْجٍ أَوْ قَبْلَ أَوْ لَمَسَ
إِنْ أَنْزَلَ قَضَى وَإِلَّا فَلَا * وَلَا يَفْسُدُ بِأَكْلِ مَا فِي أَسْنَانِهِ أَقْلٌ
مِنَ الْحِمَصَةِ إِلَّا إِذَا أَخْرَجَهُ مِنْ فِيهِ ثُمَّ أَكَلَ لِأَبَا كُلِّ سِمْسِمَةٍ مَضْغًا
وَعُودَ الْقَيْيِ يَفْسُدُ إِنْ كَثُرَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ أُعِيدَ
وَكُرِهَ الذَّوْقُ وَمَضَعَ شَيْءٌ الْأَطْعَامِ صَبِيٍّ ضَرْوَةً وَالْقَبْلَةَ إِنْ خَافَ
لَا السَّوَاكَ وَالْكَحْلَ * وَشَيْخٌ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ أَفْطَرَ وَأَطْعَمَ
لِكُلِّ يَوْمٍ مُسْكِنًا كَالْفِطْرَةِ وَيَقْضَى إِنْ قَدَرَ وَحَامِلٌ أَوْ مَرَضٌ
خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا وَمَرِيضٌ خَافَ زِيَادَةَ مَرَضِهِ وَالْمَسَافِرُ

١ من غير المسام فلو وصل شئ منها
الى الجوف لم يفسد بلا خلاف لكن
ينبغي ان يكون مكروها على الخلاف
قياسا على صب الماء على البدن كما
ياتى وما وصل من الحلق مستثنى منه
والمسام بفتح الاول وتشديد الاخر
منافذ الجسم كما فى المغرب والصباح
والقاموس وغيرها فهى جمع الواحد
المقدر او المحقق من السم بالضم
وهو الثقب مثل محاسن وحسن فمن
خفف الميم وجعل اسم مكان من الصوم
بمعنى المرور فقد صحف (ج)

٢ جاوز عمره خمسين (ج)

١ اي ان عاش المريض والمسافر بعد الصحة والاقامة (من ش و ج) ٢ فلو فات بالمرض او السفر صوم خمسة ايام وعاش بعده خمسة ايام بلا قضاء ادى وارثه فدية صوم خمسة ايام (ج) ٣ اي فيفدى وارثه بقدر الصحة والاقامة لا الفوت فلو فات خمسة وعاش بعده ثلاثة فدى ثلاثة فقط (ج) ٤ وهو مروي عن عائشة وبه قال مالك واحمد وقال الشافعي في اصح القولين عنه تجزؤه لما في الصحيحين عن ابن عباس ان امرأة قالت يا رسول الله ان امي ماتت وعليها صوم نذر افاصوم عنها قال ارأيت ان كان على امك دين فقضيته اكان يجزؤ ذلك عنها قالت نعم قال صومي عن امك ولنا ما روى ابن ماجة باسناد حسن عن ابن عمر ان رسول الله عليه السلام قال من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكينا وفي حديث عن ابن عباس قال قال رسول الله عليه السلام لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد ولكن يطعم ولان الولي لا يصوم عنه حال الحيوة فكذا بعد الموت كالصلوة (ش)

مطلب الاعتكاف

٥ فالصوم شرط في الاعتكاف عندنا وعند مالك وقال الشافعي واحمد ليس بشرط لما في الصحيحين عن ابن عمر عن عمر انه قال يا رسول الله اني نذرت ان اعتكف في المسجد الحرام ليلة وقال عليه السلام اوف بنذرك ولنا ما روى ابو داود من حديث عائشة انها قالت مضت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه

أَفْطَرُوا وَقَضُوا بِلا فدية وصوم سفر لا يضر أحب وإن صح أو أقام ثم مات فدى وارثه ما فات إن عاش بعده بقدره والا فيقدرهما وشرط الأيضاء ونفذ من الثلث وفدية كل صلوة كصوم يوم وعبادة غيره لا تجزؤه * ويلزم النفل بالشروع الآتي الايام المنهية أي يوم الفطر والاضحى مع ثلاثة بعده وصح النذر فيها لكن افطر وقضى وإن صام صح ويفطر بعذر ضيافة ثم يقضى * ويمسك بقية يومه مسافر قدم وحائض طهرت وصبي بلغ وكافر أسلم ولا يقضى هذان ويتم مقيم سافر ولو افطر لا كفارة وجنون كل الشهر مسقط لا البعض وإن اغمى عليه أياما قضاها الا يوما نواه فصل الاعتكاف سنة مؤكدة وهو لبث صائم في مسجد جماعة بنية واقله يوم فيقضى من

ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع وايضا لم يروا انه عليه الصلوة والسلام قطعه

اعتكف بلا صوم ومسجد الجماعة وهو الذي له مؤذن وامام ويصلي فيه الصلوات الخمس او بعضها بجماعة وعن ابي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا في مسجد يصلي فيه الصلوات الخمس بجماعة وهو قول احمد وعن ابي يوسف ومحمد يصح الاعتكاف في كل مسجد وهو قول مالك والشافعي لا طلاق قوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد * ش وفي المضمرات الافضل في المسجد الحرام ثم في مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم المساجد التي كثر اهلها (ج)

١ وان لم يقضه فعليه الايضاء (ج)

قَطْعُهُ فِيهِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ لِلْجُمُعَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ
وَمَنْ بَعْدَ مَنْزِلِهِ فَوْقَ مَا يَدْرِكُهَا وَيَصِلِي السُّنَنَ وَلَا يَفْسُدُ بِمَكْنِهِ
أَكْثَرُ مِنْهُ فَإِنْ خَرَجَ سَاعَةً بِلَا عَذْرِ فَسَدَ وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ
وَيَنَامُ وَيَبِيعُ وَيَشْتَرِي فِيهِ بِلَا أَحْضَارِ الْمَبِيعِ لِأُغْيَرِهِ وَلَا يَصُمْتُ
وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِخَيْرٍ * وَيَبْطِلُ الْوُطَى وَلَوْ لَيْلًا أَوْ نَاسِيًا وَوُطِيهِ
فِي غَيْرِ فَرْجٍ وَقَبْلَةَ وَلَمَسَ إِنْ أَنْزَلَ وَالْأَفْلَا وَإِنْ حَرُمَ *
وَالْمَرَأَةُ تَعْتَكِفُ فِي بَيْتِهَا * مَنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ أَيَّامٍ لَزِمَهُ بِلْيَالِيهَا
وَلَاءً وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَفِي يَوْمَيْنِ بِلَيْلَتَيْهَا وَصَحَّ نِيَّةُ النَّهَارِ خَاصَّةً

٢ والبحر كخوف الطريق والانهار
الاربعة ليست ببخار قاضيخان
٣ مأخوذة من مكنت العظم اى
اخرجت مخه ولكون البلدة الحرام
وسط الارض تسمى بها كما
في المفردات (ج)

٤ اى مسافة ثلاثة ايام ولياليها (ج)
٥ الفورلغة الغليان ثم استعير للسرعة
ثم سمي به الساعة التى لا لبث فيها
كما فى المغرب وقال ابن الاثير فور كل
شئ اوله وشرعية تعجيل الفعل فى
اول اوقات امكانه * والمراد من الفور
ان يتعين اشهر الحج من العام الاول
للاداء فيأثم عند الشيخين بالتاخير
الى غيره بلا عذر الا اذا ادى ولو
فى آخر عمره فانه رافع للاثم بلا
خلاف (ج)

كتاب الحج

فَرَضَ عَلَى حُرِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ صَحِيحٍ بَصِيرٍ لَهُ زَادٌ وَرَاحِلَةٌ فَضْلًا
عَمَّا لَا بَدَّ مِنْهُ وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ إِلَى حِينِ عَوْدِهِ مَعَ أَمْنِ الطَّرِيقِ
وَالزَّوْجِ أَوْ الْمَحْرَمِ لِلْمَرَأَةِ إِنْ كَانَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسِيرَةٌ سَفَرٍ
فِي الْعَمْرِ مَرَّةً عَلَى الْفَوْرِ وَلَوْ أَحْرَمَ صَبِيٌّ فَبَلَغَ أَوْ عَبْدٌ فَعَتَّقَ
فَهَضَى لَمْ يُوَدَّ فَرَضُهُ وَلَوْ جَدَّ الصَّبِيُّ أَحْرَامَهُ لِلْفَرَضِ صَحَّ لَا الْعَبْدُ

١ اى الوقوف بجمع وهو كالمزدلفة اسم بقعة على سبعة اميال من مكة شرقيا وسمى به لانه اجتمع فيه آدم وحواء * وسمى مزدلفة لان آدم ازدلف فيه من حواء اى دنا وقيل لان الواقفين فيه يزدفون فيه الى الله تعالى اى يتقربون اليه (ش)

٢ وهو بالمد منسوب الافاق جمع افق * ج * وقيد بالافاق لان المكي ومن في حكمه ممن هودون الميقات لا يجب عليه طواف الصدر بالاتفاق (ش)

٣ على المصغر مكان على اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكة فتوا بعد المواقيت (ج)

٤ على ستة واربعين ميلا من مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (ج)

٥ بسكون الراء او فتحها جبل على مرحلتين من مكة (م ج ش)

٦ وحكى يرمدم وهو مكان على مرحلتين من مكة (ج)

٧ الرفث ما يستقبح من ذكر الجماع ودواعيه وهو الاصح كما في المفردات وقيل بالفرج الجماع وباللسان المواعدة به وبالعين الغمز له كما في المفردات والفسوق لغة الخروج وشريعة الخروج عن حدود الشريعة وقيل التساب والتنازع بالالقاب (ج)

وفرضه الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الزيارة واجبه وقوف

١ جمع والسعى بين الصفا والمروة ورمى الجمار وطواف الصدر

٢ للافاقى والخلق وغيرها سنن واداب واشهره شوال وذوالقعدة

٣ وعشر ذى الحجة وكره احرامه له قبلها * والعمرة سنة وهى طواف

٤ وسعى وجازت في كل السنة وكرهت في يوم عرفة واربعة بعدها

٥ وميقات المدي ذوالحليفة والعراقي ذات عرق والشامي جحفة

٦ والنجدى قرن واليمنى يللم وحرم تاخير الاحرام عنها لمن

٧ قصد دخول مكة لا التقديم وحل لاهل داخلها دخول مكة غير

٨ محرم وميقاته الحل ولمن بمكة للحج الحرم والعمرة الحل * ومن

٩ شاء احرامه توشا والغسل احب وليس ازارا ورياء طاهرين

١٠ وتطيب وصلى شفعا وقال المفرد بالحج اللهم انى اريد الحج

١١ فيسره لى وتقبله منى ثم لبى ينوى بها الحج وهى لبيك اللهم

١٢ لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك

١٣ لك ولا ينقص منها وان زاد جاز فصار محرما فيتقى الرفث

[illegible]

۱۳

١ على السكينة بعد ما شرب من ماء زمزم من اى باب شاء والاولى من باب بنى مخزوم كما فعل النبي عليه السلام كما في العدة (ج)

٤٢

كتاب الحج

٢ اى سعى الصفا مع سعى المروة (ج)

٣ ابتداء وها بالصفا وختمها بالمروة * ش * اربع منها سعى الصفا وثلاث

منها سعى المروة (ج)

٤ التى تؤدى من غداة التروية الى

زوال عرفة وهى كيفية الخروج الى

منا والمكث والصلوة فيها والخروج الى

عرفات وغير ذلك والمناسك امور الحج

جمع المنسك بفتح السين وكسرهما

في الاصل المتعبد وقيل انه بمعنى

الذبح (ج)

٥ اى خطب خطبتين فيها كالجمعة (م ش)

٦ اى خطب خطبة واحدة بعد صلوة

الظهر لا يجلس فيها كخطبة اليوم

السابع (ش)

٧ اى وجميع مواضع عرفات يصلح

لاداء فرض الوقوف الا بطن عرنة

روى من حديث ابن عباس ان

رسول الله قال عرفة كلها موقف وادفعوا

عن بطن عرنة والمزدلفة كلها موقف

وادفعوا عن بطن محسر * وعرنة بضم

العين المهملة وفتح الراء واد بحداء

عرفات مفهوم من (ج و ش)

٨ اى الجماعة والاحرام (ج)

٩ اى الامام مع الناس (ج)

١٠ وهو موضع من عرفات بقرب جبل

يقال له جبل الرحمة على اربعة فراسخ

من مكة يسمى بالموقف الاعظم

وموقف الامام (ج)

ثم عاد واستلم الحجر وخرج فصعد الصفا واستقبل البيت وكبر

وهلل وصلى على النبي عليه السلام ورفع يديه ودعا

بما شاء ثم مشى نحو المروة ساعيا بين الميئين الاخضرين

فصعد فيها وفعل ما فعل على الصفا ثم سعى الى الصفا فصار

اثنين يفعل هكذا سبعا ثم سكن بمكة محرما وطاف نفلا ماشاء

وخطب الامام سابع ذى الحجة وعلم المناسك ثم التاسع بعرفات

ثم الحادى عشر بمنى ويخرج غداة التروية الى منا ومكث بها

الى فجر عرفة ثم منها الى عرفات وكلها موقف الا بطن عرنة فاذا

زالت الشمس خطب الامام كالجمعة وجمع بين الظهر والعصر

باذان واقامتين وشرط الجماعة والاحرام فيهما فلا يجوز العصر

لفاقد احدهما ثم ذهب الى الموقف بغسل سن ويكفى حضور

ساعة من زوال عرفة الى فجر يوم النحر ولو نائما او مغشى

عليه او اهل عنه رفيقه او جهل انها عرفة واذا غربت اتي مزدلفة

وكلها موقف الا وادى محسر وصلى العشائين في وقت العشاء باذان

واقامة

١١ اى جمع بين الصلوتين وذهب الى الموقف حال كونه مغتسلا وقت الجمع

او الذهاب فيكون حالا من فاعل جمع او ذهب والاوّل في خزانة المفتين والثانى في الكافي (ج)

عَلَيْهِ مَجَافِيَا جَازٍ وَلَا تَلْبِيَّ جَهْرًا وَلَا تَسْعَى بَيْنَ الْمَيْلَيْنِ وَلَا تَحْلِقُ بَلَّ

تَقْصِرُ وَتَلْبَسُ الْمَخِيطَ وَلَا تَقْرُبُ الْحَجَرَ فِي الزَّحَامِ وَحَيْضُهَا لَا يَمْنَعُ إِلَّا

الطَّوَافُ * وَفَائِتُ الْحَجِّ طَافَ وَسَعَى وَتَحَلَّلَ وَقَضَى مِنْ قَابِلٍ

فصل القرآن أفضل مطلقاً وهو أن يهل بحج وعمره من

مِيقَاتٍ مَعًا وَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ إِلَى آخِرَةِ

وَطَافٍ لِلْعُمْرَةِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ يَرْمِلُ لِلثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَيَسْعَى ثُمَّ يَحْجُ

كَمَا مَرَّ وَذَبَحَ لِلْقُرْآنِ بَعْدَ رَمِي يَوْمِ النُّحْرِ وَإِنْ عَجَزَ صَامَ ثَلَاثَةَ

أَيَّامٍ آخَرَهَا عَرَفَةُ وَسَبْعَةَ بَعْدَ حَجِّهِ أَيْنَ شَاءَ وَإِنْ فَاتَتِ الثَّلَاثَةَ

تَعَيَّنَ الدَّمُ وَالتَّمَتُّعُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِفْرَادِ وَهُوَ أَنْ يَحْرِمَ بِعُمْرَةٍ مِنْ

الْمِيقَاتِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَيَطُوفُ وَيَسْعَى وَيَحْلِقُ أَوْ يَقْصِرُ وَيَقْطَعُ

التَّلْبِيَةَ فِي أَوَّلِ طَوَافِهِ ثُمَّ يَحْرِمُ لِلْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ وَقَبْلَهُ أَفْضَلُ

وَحَجٌّ كَالْمُفْرَدِ وَذَبْحُ وَإِنْ عَجَزَ صَامَ كَالْقُرْآنِ وَإِنْ أَحْرَمَ بِسَوْقٍ

الْهَدْيِ وَهُوَ أَفْضَلُ لَا يَتَحَلَّلُ ثُمَّ يَحْرِمُ بِالْحَجِّ كَمَا مَرَّ وَالْمَكِيُّ

يُفْرَدُ فَقَطْ فصل إن طيب محرم عضواً أو أدهن أو لبس

١ أى فى عام مقبل وفيه اشعار بانه لا يقضى العمرة لانه قد اداها فى عامه ذلك (ج)

مطلب القرآن

٢ أى فىسرهالى وتقبلهما منى (ش)

٣ أى بمكة او غيرها والاطلاق مشير الى انه لا يشترط التتابع فى صوم الثلاثة والسبعة كما فى التنف (ج)

٤ أى وقف بعرفات يوم عرفة ثم طاف راملاً وسعى الا اذا طاف للتحية (ج)
٥ أى صام ثلاثة ايام اخرها عرفة وسبعة بعد حجه الخ (ج)

٦ أى لا يخرج عن احرام العمرة بالحلل للعمرة بل بالحلل للحج فى يوم النحر (ج)

مطلب الجنايات

لان نقض الجنابة في طواف غير الفرض كقنقض الحدث في طواف الفرض فان قيل سويتهم بين الواجب والفرض والنفل حيث او جبتهم في طواف القدوم مثل ما او جبتهم في طواف الصدر اجيب بان النفل يجب بالشروع فيساوي الواجب من هذه الجهة (ش)

٤٥

كتاب الحج

٢ اي او دفع او رجع من عرفات بحيث خرج عن حدودها قبل غروب الشمس وافاضة الامام فان عاد الى عرفات قبلهما سقط الدم وان عاد بعد الغروب اوقبله وبعد افاضة الامام لا يسقط كما في الاختيار (ج)

٣ والبدنة في اللغة الابل ولو ذكرا وفي الشريعة الابل والبقرة عند ابي حنيفة واصحابه كما في الكشاف (ج) ٤ ولو غير متتابعة والتطيب والحلق بطريق المثال فان جميع محظورات الاحرام اذا كان بعذر ففيه الخيارات الثلاثة كما في المحيط *ج* او صام ثلاثة ايام في اي موضع شاء لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة او نسك في صحيح البخاري عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن كعب بن عجرة ان رسول الله قال له لعلك اذاك هوامك قال نعم يا رسول الله فقال صلى الله تعالى عليه وسلم احلق رأسك وصم ثلاثة ايام او اطعم ستة مساكين او انسك بشاة (ش) ٥ والمراد صيد البر فان صيد البحر مباح له كما مر (ج)

مُخِيطًا أَوْ سَتَرَ رَأْسَهُ يَوْمًا أَوْ حَلَقَ رُبْعَ رَأْسِهِ أَوْ عَضَا أَوْ قَصَّ أَظْفَارَ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ أَوْ جَلَسَ فِي مَجْلِسٍ أَوْ طَافَ لِلْفَرَضِ مُحْدِثًا أَوْ غَيْرَهُ جَنَابًا أَوْ أَفَاضَ قَبْلَ الْإِمَامِ أَوْ تَرَكَ وَاجِبًا أَوْ أَكْثَرَهُ أَوْ قَدَّمَ نَسْكَا عَلَى آخِرٍ أَوْ آخَرَ طَوَافٍ الْفَرَضِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ أَوْ تَرَكَ أَقْلَهُ فَعَلِيهِ دَمٌ وَبِتَرَكَ أَكْثَرَهُ بَقِيَ مُحْرِمًا حَتَّى يَطُوفَ وَإِنْ طَافَهُ جَنَابًا فَبِدَنَةٍ وَإِنْ فَعَلَ أَقْلَ مِمَّا ذَكَرَ أَوْ طَافَ غَيْرَ الْفَرَضِ مُحْدِثًا أَوْ تَرَكَ الْقَلِيلَ مِنَ الْوَاجِبِ أَوْ حَلَقَ رَأْسَ غَيْرِهِ تَصَدَّقَ بِنِصْفِ صَاعٍ مِنْ بَرٍّ وَإِنْ تَطَيَّبَ أَوْ حَلَقَ بَعْدَ ذَبْحٍ أَوْ تَصَدَّقَ بِثَلَاثَةِ أَصْوَعٍ طَعَامٍ عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ أَوْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ * وَوَطِئَهُ قَبْلَ وَقُوفٍ عَرَفَةَ أَفْسَدَ حَجَّهُ وَمَضَى وَذَبَحَ وَقَضَى وَلَمْ يَفْتَرِفَا وَبَعْدَهُ تَجِبَ بَدَنُهُ وَبَعْدَ الْحَلْقِ شَاةٌ وَإِنْ قَتَلَ مُحْرِمٌ صَيْدًا أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ قَاتِلُهُ يَجِبُ جَزَاؤُهُ أَيْ مَا قَوْمُهُ عَدْلَانِ فِي مَقْتَلِهِ أَوْ أَقْرَبَ مَكَانٍ مِنْهُ فَيَشْتَرِي بِهِ هَدْيًا يَذْبَحُ بِمَكَّةَ أَوْ طَعَامًا يَتَصَدَّقُ بِهِ كَالْفِطْرَةِ أَوْ صَامَ عَنْ طَعَامٍ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا وَمَا فَضَلَ عَنْهُ تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ صَامَ يَوْمًا وَإِنْ نَقَصَهُ

٦ اي ما كان اقل من قيمة هدى او طعام مسكين ولم يبلغه فالضمير لاحدهما لا للطعام كما ظن (ج)

يَجِبُ مَا نَقَصَ وَإِنْ أَخْرَجَهُ عَنْ حَيْزِ الْأَمْتِنَاعِ أَوْ كَسَرَ الْبَيْضَ فَقِيمَتَهُ
وَكُذَّاءَ إِنْ ذَبَحَ الْحَلَالَ صَيْدَ الْحَرَمِ أَوْ حَلَبَهُ أَوْ قَطَعَ حَشِيشَهُ أَوْ
شَجَرَهُ إِلَّا مَمْلُوكًا أَوْ مُنْبِتًا أَوْ جَافًا وَلَا يَرْعَى الْحَشِيشُ وَلَا يَقْطَعُ إِلَّا
الْأَذْخَرَ وَبَقْتَلَ قَمَلَةً أَوْ جَرَادَةً صَدَقَةً وَإِنْ قَلَّتْ وَلَا شَيْءَ بَقْتَلَ غُرَابٍ
وَحِدَاةً وَعَقْرَبَ وَحِيَّةً وَفَارَةً وَكَلْبَ عَقُورٍ وَبَعُوضٍ وَبَرْغُوثٍ وَفَرَادٍ
وَسَلْحَفَاةً وَسَبْعَ صَائِلٍ وَلَهُ ذَبْحُ الْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ وَآكُلَ مَا صَادَهُ حَلَالَ
وَذَبَحَهُ بِإِدْلَالَةٍ مُحَرَّمٍ وَأَمْرُهُ وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ أَرْسَلَهُ وَرَدَّ
بَيْعَهُ إِنْ بَقِيَ وَالْأَجْزَى كَبَيْعِ الْمُحَرَّمِ صَيْدًا لَا صَيْدًا مَعَهُ إِذَا
أَحْرَمَ وَمَنْ أَرْسَلَ صَيْدًا فِي يَدِ مُحَرَّمٍ أَنْ أَخَذَهُ حَلَالًا ضَمِنَ وَإِنْ
قَتَلَ مُحَرَّمٌ صَيْدَ مُحَرَّمٍ فَكُلُّ يَجْزِي وَرَجَعَ أَخْذُهُ عَلَى قَاتِلِهِ *
وَمَا بِهِ دَمٌ عَلَى الْمَفْرَدِ فَعَلَى الْقَارِنِ دَمَانِ إِلَّا بِجَوَازِ الْوَقْتِ
غَيْرِ مُحَرَّمٍ وَيُثْنَى جُزَا صَيْدٍ قَتَلَهُ مُحَرَّمَانِ وَاتَّحَدَا لَوْ قَتَلَ صَيْدَ
الْحَرَمِ حَلَالَانِ * بَاعَ الْمُحَرَّمُ صَيْدًا أَوْ شَرَاهُ بَطْلًا وَلَوْ ذَبَحَهُ حَرَمٌ
وَلَوْ آكَلَ مِنْهُ غَرَمَ قِيَمَةِ مَا آكَلَ لَا مُحَرَّمٌ لَمْ يَذْبَحْهُ * وَلَدَتْ

١ وفي الكلام اظهار في مقام الاضمار
أشارة الى انه لا يحل للمحرّم اكل ما دل
عليه محرّم اخر كما في المحيط (ج)

٢ لان الآخذ متعرض للصيد باخذه
والقاتل متعرض له بقتله (ش)

مطلب — الاحصار

١ اى منع عن الحج او العمرة بعد الاحرام مفهوم (ج)

٢ المحصر عن الاحرام (ج)

٣ اى بعد بعث الهدى (ج)

٤ اى الوقوف بعرفات وطواف الزيارة (ج)

٥ اى الامر على الصحيح كما فى الكافى وهو ظاهر المذهب كما

فى الهداية *ج* وعن محمد ان الحج يقع عن الحاج وللامر ثواب النفقة

لان الحج عبادة بدنية والامال شرط لوجوبها فلا يجوز فيها النيابة كالصوم

والصلوة (ش)

٦ وان نوى المأمور عن الأمر فان

نوى عن نفسه او عن رجلين أمرين وقع عنه وضمن النفقة ولو نوى

عن احدهما مبهما ثم عينه جاز وعن ابى يوسف انه وقع عنه وضمن كما

اذا امر احد بالحج واخر بالعمرة فقرن بينهما الا اذا اذنا بالحج كما

فى التمر تاشى (من ج)

٧ اى من المال فى يد الوارث والمأمور

وهذا عند ابى يوسف فيحج بما بقى من الثلث الاول سواء كان

فى يد الورثة او المأمور وعند محمد يحج بما بقى فى يد المأمور فان لم

يبقى فى يده شئ بطلت الوصية عنه واما عند ابى يوسف ان بقى شئ

من الثلث والابطلت (مفهوم ج)

طَبِئَةً أَخْرَجَتْ مِنَ الْحَرَمِ وَمَاتَا غَرَمَهُمَا وَإِنْ أَدَّى جِزَاءَهُمَا ثُمَّ

وَلَدَتْ لَمْ يَجْزِهِ فَفَصَّلْ إِنْ أَحْصَرَ الْحَرَمَ بَعْدَ وَ أَوْ مَرَضٍ

بَعَثَ الْمَفْرِدَ دَمًا وَالْقَارِنَ دَمَيْنِ وَعَيْنٌ يَوْمًا يَذْبَحُ فِيهِ وَلَوْ قَبْلَ

يَوْمِ النَّحْرِ وَفِي حَلٍّ لَا وَبَذْبَحِهِ يَحِلُّ وَعَلَيْهِ أَنْ يَحُلَّ مِنْ حَجٍّ حَجٍّ

وَعُمْرَةٍ وَمِنْ عُمْرَةٍ عُمْرَةٍ وَمِنْ فِرَانٍ حَجٍّ وَعُمْرَتَانِ وَإِذَا زَالَ أَحْصَارُهُ

وَأَمَكْنَهُ إِدْرَاكَ الْهَدْيِ وَالْحَجِّ تَوَجَّهَ وَإِلَّا لَهُ أَنْ يَحُلَّ وَمَنْعَهُ عَنْ

رُكْنِي الْحَجِّ بِمَكَّةَ أَحْصَارٍ وَعَنْ أَحَدِهِمَا لَا وَمِنْ عَجَزٍ فَأَحْجِ صَح

وَيَقَعُ عَنْهُ أَنْ دَامَ عَجْزُهُ إِلَى مَوْتِهِ وَنَوَى عَنْهُ وَدَمَ الْأَحْصَارِ عَلَى

الْأَمْرِ وَالْقِرَانِ وَالْجَنَائَةِ عَلَى الْحَاجِّ وَضَمِنَ النَّفَقَةَ أَنْ جَامَعَ قَبْلَ

وَقُوفِهِ وَأَنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ يَحْجُ عَنْ مَنْزِلٍ أَمْرُهُ بِثَلَاثٍ مَا بَقِيَ

لَا مِنْ حَيْثُ مَاتَ • وَلَا يَجُوزُ لِلْهَدْيِ إِلَّا جَائِزُ التَّضَحِّيَةِ وَكُلُّ

مِنْ هَدْيٍ تَطَوُّعٍ وَمَتْعَةٍ وَقِرَانٍ فَقَطْ وَخَصَا بِيَوْمِ النَّحْرِ لَا غَيْرَهُمَا

وَالْكُلُّ بِالْحَرَمِ وَتَصَدَّقَ بِحُلِّهِ وَخَطَامُهُ وَلَا يُعْطَى أَجْرُ الْجَزَارِ مِنْهُ

وَلَا يَرْكَبُ الْأَضْرُورَةَ وَلَا يَحْلُبُ وَمَا عَطِبَ أَوْ تَعَيَّبَ بِفَاحِشٍ فِيهِ

١ اى وقت الوقوف كما اذا شهدوا فى اول يوم عرفة انهم وقفوا يوم التروية وذلك بان يتغمم السماء ليلة الثلاثين فيظن الحجاج انها من اول ذى الحجة وهى فى نفس الامر من آخر ذى القعدة (ج)
 ٢ مشى من بيته لانه هو المراد فى العرف وقيل من الميقات (ش)

كتاب النكاح

٤٨

٣ فقال الاب زوجت اياها بك وفيه رمز الى ما هو المستحب من تولى الولي العقد بنفسه كما فى التنف والى ان الامر ركن العقد كما فى المحيط والتحفة وغيرهما قيل انه غير صحيح لان الماضى هو الايجاب والقبول والامر توكيل الا انه مبنى على استعارة المعلوم للموجود كما فى الكرماني (ج)

٤ قال لها خويشتن بفلان دادى فقالت داد او قالت للزوج پذيرفتى فقال پذيرفت ينقد النكاح والبيع وان لم يقل بالميم لان الجواب قد يذكر بالميم وبدونه * بزازية من نفسها *

٥ اى من المتعاقدين (ج)
 ٦ اى لفظ العاقدين حتى انها لو سمعا متفرقين بان يسمع احدهما فى عقد والاخر فى اخر والمجلس متحد لم يجز عند عامة العلماء وراز عند بعضهم وعن ابى يوسف فيه روايتان ولو كان العقد ان فى مجلسين لم يجز بالاتفاق كما فى النظم وفيه اشارة الى انه لا يشترط فهم المعنى كما ذكره البقالى والظاهر خلافه وعن محمد لو امكنهما ان يعبرا ما سمعاه جاز والا

الْوَاجِبُ اَبْدَلُهُ وَالْمُعَيَّبُ لَهُ وَإِنْ شَهِدُوا بِالْوُقُوفِ قَبْلَ وَقْتِهِ
 قَبِلْتُ لَا بَعْدَهُ * نَذَرُ حَجًّا مَشِيًّا مَشَى حَتَّى يَطُوفَ الْفَرَضَ

كتاب النكاح

يَنْعَقِدُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ لَفْظُهُمَا ماضٍ كزوجة وتزوجت او
 امر وماضٍ كزوجنى فقال زوجت وان لم يعلما معناه وقولهما
 داد وپذيرفت بلاميم بعد دادى وپذيرفتى كبيع وشراء لا
 بقولهما عند الشهود مازن وشوييم ويصح بلفظ نكاح وتزوج
 وما وضع لتمليك العين حالا وشرط سماع كل منهما لفظ الآخر
 وحضور حرين او حرين مكلفين مسلمين سامعين معا
 لفظهما وصح عند فاسقين ولا يظهر عند الدعوى وعند ابنيهما
 او احدهما ولا تقبل للقريب كنكاح مسلم ذمية عند ذميين

فلا والى انه لا يشترط معرفتهما للمرأة ولا رؤية وجهها فلو سمع صوتها من بيت لم يكن فيه ولا غيرها جاز النكاح والا فلا * والى انه يشترط حضورها لكن لو غابت جاز بذكر الاسم بلا معرفتها (من ج)
 ٧ ولا يظهر النكاح على الحكم بشهادتهما حتى يحكم بالمهر وغيره (ج)

وَلَا تَقْبَلُ عَلَى الْمُسْلِمِ وَالْوَكِيلُ شَاهِدٌ عِنْدَ حُضُورِ الْمَوْكَلِ كَالْمَوْلَى

عِنْدَ حُضُورِ الْمَوْلِيَةِ بِالْغَةِ * وَحَرَمُ أَصْلِهِ وَفَرْعُهُ وَفَرْعُ أَصْلِهِ

الْقَرِيبُ وَصَلِيَّةُ أَصْلِهِ الْبَعِيدُ وَأُمُّ زَوْجَتِهِ وَبَنَاتُهَا مَوْطُوءَةٌ وَزَوْجَةُ

أَصْلِهِ وَفَرْعُهُ وَكُلُّ هَذِهِ رِضَاعًا وَفَرْعُ مَرْئِيَّتِهِ وَمَمْسُوسَتِهِ وَمَأْسَتِهِ

وَمَنْظُورٌ إِلَى فَرْجِهَا الدَّخْلُ بِشَهْوَةٍ وَأَصْلُهَا وَمَا دُونَ تِسْعِ سَنِينَ

لَيْسَتْ بِمَشْتَهَاةٍ * وَيَحْرِمُ نِكَاحَ امْرَأَةٍ وَعَدَّتْهَا نِكَاحَ امْرَأَةٍ

أَيَّتُهُمَا فَرَضَتْ ذِكْرًا لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْآخَرَى وَوَطَّئَهَا مَلَكًا وَكَذَّاءُ وَطَّئَهَا

مَلَكًا وَطَّئَهَا نِكَاحًا وَمَلَكًا لَا نِكَاحَ فَإِنْ نِكَحَهَا لَا يَطَأُ وَاحِدَةً

حَتَّى يَحْرِمَ الْآخَرَى * وَصَحَّ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ وَلَوْ أُمَةً وَالْأُمَةُ مَعَ

طَوْلِ الْحُرَّةِ وَالْمَحْرَمِ وَالْمَحْرَمَةِ وَحَبْلِيٍّ مِنْ زِنَا وَلَا تَوْطَأُ حَتَّى

تَضَعُ وَمَنْ ضَمَّتْ إِلَى مَحْرَمَةٍ لَا نِكَاحَ أُمَّتِهِ وَمَالِكَتِهِ وَكَافِرَةٍ غَيْرِ

كِتَابِيَّةٍ وَآخَرَى فِي عِدَّةٍ رَابِعَةٍ وَلِلْعَبْدِ فِي عِدَّةٍ ثَانِيَةٍ وَأُمَةٍ عَلَى حُرَّةٍ

أَوْ فِي عِدَّتِهَا وَحَامِلٍ ثَبَتَ نَسَبُ حَمْلِهَا وَنِكَاحُ الْمُتْعَةِ وَالْمَوْقِفِ

فَصَلِّ نَفَذَ نِكَاحَ حُرَّةٍ مُكَلَّفَةٍ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ كَقَوْلِ الْوَلِيِّ وَلَهُ

أَوَامَةُ الْعِمَّةُ فَإِنَّهُ يَنْظُرُ إِنْ كَانَتْ الْعِمَّةُ
الْقَرِيبُ عِمَّةُ لَابٍ وَأُمُّ أَوْلَادٍ فَعِمَّةُ
الْعِمَّةِ حَرَامٌ وَإِنْ كَانَتْ الْقَرِيبُ عِمَّةُ
لَامُ فَعِمَّةُ الْعِمَّةِ لَا تَحْرِمُ وَأَمَّا خَالَةُ الْحَالَةِ
فَإِنْ كَانَتْ الْحَالَةُ الْقَرِيبُ خَالَةُ لَابٍ وَأُمُّ
فَخَالَتُهَا تَحْرِمُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ الْقَرِيبُ
خَالَةُ لَابٍ فَخَالَتُهَا لَا تَحْرِمُ عَلَيْهِ كَذَا
فِي الْمَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * فَتَاوَى هِنْدِيَّةٍ *
(وَكَذَا فِي شَرْحِ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ
لِابْنِ الْمَلِكِ)

مطلب — الاولياء والاكفاء

الاعتراض هنا وروى بطلانه بلا كفو ولا يجبر ولي بالغة ولو

بكر أو صميتها وضحكها وبكاها بلا صوت اذن ومعه ردحين استئذانه

أو بلوغ الخبر بشرط تسمية الزوج لا المهر ولو استأذن

غير ولي أقرب فرضاها بالقول كالثيب والزائل بكارتها بزنا

أو غير جماع كال بكر وقولها رددت أولى من قوله سكنت وتقبل

بينته على سكوتها ولا تحلف هي إن لم يقيم وللولى انكاح

الصغير والصغيرة ولو ثيبا ثم إن زوجها الأب أو الجد لزم

وفي غيرها فسخ الصغيران حين بلغا أو علما بالنكاح بعده

وسكوت البكر رضى هنا ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس

وإن جهلت به بخلاف المعتقة وخيار الغلام والثيب لا

يبطل بلا رضاء صريح أو دلالة ولا بقيامهما عن المجلس

وشريط القضاء لفسخ من بلغ لا من عتقت * والولى العصة على

ترتيبهم بشرط حرية وتكليف وإسلام في ولد مسلم ثم الأم

ثم ذوالرحم الأقرب فالأقرب ثم مولى الموالاة ثم قاض في

١ إذا غاب الأقرب غيبة منقطعة والا فسكوتها رضاء كما في قاضيخان وقال

الكرخي أن رضاءها بالسكوت (ج) ٢ وهو في الأصل ضم الشفتين فيكون

مثبتا فلا يردانه شهادة على النفي على انها مقبولة فيما اذا احاط به علم الشاهد

ولو قال على اجازتها أو رضاءها أو اذنها لم يرد شيء الكل في النهاية (ج)

٣ بعد كون ولاية الانكاح للولى (ج) ٤ أو الجد بعده من كفو ولو بغبن

فاحش لزم النكاح فلا يمكن رفعهما ولو بعد البلوغ (ج)

٥ بخلاف القنة والمديرة والمكاتبة وأم الولد المنكوحة المعتقة قبل

الدخول أو بعده فانه يلزمها الرضاء بالقول أو الفعل ويمتد خيارها وتعذر

بالجهل سواء كان زوجها حرا أو عبدا وفيه اشعار بان خيار العتق لم يثبت

للفلام كما في قاضيخان (ج) ٦ أي الرضاء كاعطاء المهر وقبوله

والتمكن وطلب النفقة دون اكل طعامه وخدمته له والخلوة بلامس (ج)

٧ عتقت فوقع الفرقة بينهما بمجرد قولها اخترت نفسي وفيه رمز الى

انه لا يشترط علم الزوج باختيارها لنفسها ولا حضوره وقيل لا يصح بلا

حضوره كما في العمادى (ج)

او وقف نكاح الفضولي اي نكاح صدر
طرفاه بكلام واحد او كلامين من واحد
فضولي سواء كان فضوليا من الجانبين
او من جانب واحد او وليا او وكلا
من آخر فزوج الفضولي غائبة بغائب
او بنفسه او ابنه او موكله مثل زوجت
فلانة من فلان او زاد عليه فقال وقبلت
منه وقس عليه الباقي وهذا عندك واما
عند الطرفين فلا ينقد اذا كان فضوليا
من الجانبين او من احدهما ووليا او
اصيلا او وكلا من الاخر قيل الخلاف
فيما اذا تكلم بكلام واحد اما باثنين
فينقد موقوفا بلا خلاف كما اذا كان
النكاح من الفضولين كذا في الاختيار
والنهاية والكرمانى وغيرها هذا الا
ان هذا التعميم ينافى ما يأتى من
غير فضولى فيوفق بينهما بان يحمل
ما يأتى على مذهبهما وما نحن فيه
على مذهبه او يخص بها اذا عقد
الفضوليان وهو بضم الفاء شرعا من
ليس بوكيل كما قال المطرزي وفيه
انه يصدق على الولي والاصيل ولغة
منسوب الى الفضول بالضم فى الاصل
جمع فضل هو الزيادة غلب على ما
لاخير فيه ويشغل بما لا يعنيه ولذا
لم يرد الى الواحد ولا عند النسبة ولا
يبعد ان يفتح الفاء فيكون مبالغة
فاضل من الفضل (ج)

مطلـ اقل المهر

منشوره ذلك والابعد يزوج بغيبه الاقرب مالم ينتظر
الكفو الخاطب خبره وعند البعض مدة السفر * وتعتبر الكفاءة
في النكاح نسباً فقر يش بعضهم كفو لبعض والعرب بعضهم كفو
لبعض وفي العجم اسلاماً فذو ابوين في الاسلام كفو لذى آباء
فيه لا ذواب لهما ولا مسلم بنفسه له وحرية كالا سلام فيما ذكرنا
وديانة فليس فاسق كفو لبنت صالح ومالا فالعاجز عن
المهر المعجل والنفقة غير كفو للفقيرة والقادر عليهما كفو
لغنية وحرقة فحائك او حجام او كناس او دباغ ليس بكفو
لعطار ونحوه وان نكحت باقل من مهرها فللولي الاعتراض
حتى يتم او يفرق ووقف نكاح الفضولي على الاجازة ويتولى
طرفي النكاح واحد غير فضولي فصل اقل المهر
عشرة دراهم فتجب ان سمي دونها وان سمي غيره فالمسمى
عند موت احدهما او خلوة صحت وهي ان لا يوجد مانع وطى محسا
او شرعا او طبعاً كمرض يمنعه وصوم رمضان وصلوة فرض
او شرعا او طبعاً كمرض يمنعه وصوم رمضان وصلوة فرض

وَاحْرَامٌ وَحَيْضٌ وَنَفَاسٌ بِخِلَافِ الْجَبِّ وَالْعَنَةِ وَالْخِصَاءِ وَنِصْفِهِ
 بِطَلَاقٍ قَبْلَهَا وَإِنْ لَمْ يَسْمَ فَالْمُتْعَةُ قَبْلَهَا وَمَهْرُ الْمِثْلِ بَعْدَهَا
 وَصَحَّ النِّكَاحُ بِلاَ ذَكَرٍ مَهْرٍ وَمَعَ نَفْسِهِ وَبِشَيْءٍ غَيْرِ مَالٍ مُتَقَوْمٍ
 وَبِمَجْهُولٍ جَنْسِهِ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا مَرَّ أَوْ صِفَتُهُ فَالْوَسْطُ أَوْ
 قِيَمَتُهُ وَبِخِدْمَةِ الزَّوْجِ الْعَبْدِ تَجِبُ هِيَ وَبِهَذَا أَوْ هَذَا فَمَهْرُ
 الْمِثْلِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا وَالْأَخْسَ لَوْ دُونَهُ وَالْأَعَزَّ لَوْ فَوْقَهُ وَإِنْ
 طَلَّقَ قَبْلَ وَطْئٍ وَخُلُوةٍ فَنِصْفُ الْأَخْسِ وَإِنْ نَكَحَ بِالْفِ عَلَى أَنْ
 لَا يُخْرِجَهَا أَوْ بِالْفِ إِنْ أَقَامَ وَبِالْفَيْنِ إِنْ أَخْرَجَ فَإِنْ وَفَى وَأَقَامَ
 فَالْفِ وَالْأَفْهَرُ مِثْلٌ لَا يَزَادُ عَلَى الْفَيْنِ وَلَا يَنْقُصُ عَنِ الْفِ
 وَإِنْ نَكَحَ بِهِدَيْنِ الْعَبْدَيْنِ وَاحِدَهُمَا حَرًّا فَلَهَا الْعَبْدُ فَقَطْ إِنْ
 سَاوَى عَشْرَةً وَإِنْ شَرَطَ الْبَكَارَةَ وَوُجِدَتْ ثَيِّبًا لَزِمَ الْكُلُّ
 وَفِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِنْ لَمْ يَطَأْ لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَإِنْ وَطِئَ ثَبَتَ
 النَّسَبُ مِنْ وَقْتِ الْوَطْئِ وَمَهْرُ مِثْلٍ لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمًّى أَيْ مَهْرُ
 مِثْلِهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا سَنًا وَجَمَالًا وَعَقْلًا وَدِينًا وَبَلَدًا وَعَصْرًا

١ والمتعة درع وخمار وملحفة
 بالفارسي جادر ولا ينقص المتعة من
 خمسة دراهم ولا تزداد على نصف المهر
 ويعتبر حالها في اليسار والاعسار (ج)

٢ بلا زياد شيء لها (ج)

أوضح ضمان وليها بنفسه أو رسوله مهرها فلها أخذه منه ومن الزوج ثم للولي أن يرجع عليه أن ضمن بأمرة الحقيقى أو الحكمى ولو كانت صغيرة والولى يطالب بمهرها حينئذ ولو ثيبا وإطلاقه مشعر بان ولاية المطالبة ثابتة لكل ولى مع أنها ليست إلا للاب أو اب الاب أو القاضى كما

في قاضخان وغيره وللاب مطالبة

مهر البالغة بكرا مالم تنهه لاثيبا

كما في الجواهر وغيره (ج)

٢ أنها قال ولو صغيرة لأنها لو كانت

صغيرة فمطالب المهر ليس إلا وليها

فيوهم أنه لا يجوز الضمان لأنه باعتبار

الضمان يكون مطالبا فيكون الشخص

الواحد مطالبا ومطالبالكن لا اعتبار

لهذا الوهم لان حقوق العقد هنا

راجع الى الاصيل فالولى سفير ومعبر

بخلاف البيع فانه اذا باع الاب مال

الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن لان

الحقوق راجعة الى العاقد شرح وقايه

٣ مما يفسد ولا يبقى كاللحم والثريد

فان القول لها في ذلك استحسانا وفيه

اشارة الى ان فيما يبقى كالطعام

والدقيق واللوز والعسل القول له

كما في النهاية لكن في المحيط المختار

عند الفقيه انه كان مما يجب على

الزوج كالخمار والدرع ومتاع البيت

فهدية والا فالقول له كالحف والملائة (ج)

مطلب — نكاح القن

٤ وهى ان يخلى بينها وبين زوجها

بلا استخدام يقال بوائله منزلا وبوأة

منزلا اذا هيا له كما في المعرب وفيه اشعار بانه لو بوا المولى لها بيتا وترك استخدامها كان له ان يردها

الى بيته ويستخدمها وكذا لو شرط ذلك للزوج لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كما في المحيط (ج)

٥ كرها بالضم اى كراهة وبلار ضاها وهو المراد من الاجبار الواقع في عبارتهم كما في باب الشافعى

كتاب النكاح

٥٣

وَبَكَارَةٌ وَثِيَابَةٌ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُمْ فَمِنْ الْأَجَانِبِ لِأَلَامٍ وَقَوْمِهَا

إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا وَصَحَّ ضِمَانُ وَلِيِّهَا مَهْرُهَا وَلَوْ صَغِيرَةً

وَالْمَعْجَلُ وَالْمَوْجَلُ إِنْ بَيَّنَّا فَذَاكَ وَالْأَفَالْمُتَعَارَفُ وَقَبْلَ اخْتِ

الْمَعْجَلِ لَهَا مَنَعُهُ مِنَ الْوَطْئِ وَالسَّفَرِ بِهَا وَلَوْ بَعْدَ وَطْئِ بَرِّضَاهَا

بِالْإِسْقَاطِ النَّفَقَةِ وَالسَّفَرِ وَالْخُرُوجِ لِلْحَاجَةِ بِلَا إِذْنِهِ وَبَعْدَ اخْتِ

يَنْقِلِيهَا وَقِيلَ لَا يَسَافِرُ بِهَا وَبِهِ يَفْتَى إِنْ بَعَثَ إِلَيْهَا شَيْئًا فَقَالَتْ

هُوَ هَدِيَّةٌ وَقَالَ مَهْرٌ فَالْقَوْلُ لَهُ إِلَّا فِيمَا هَبِيَّةٌ لِلْأَكْلِ

فَصَلَّ نِكَاحُ الْقَنِّ وَالْمَكَاتِبِ وَالْمُدَبَّرِ وَالْأَمَةِ وَأُمُّ الْوَلَدِ بِلَا

إِذْنِ السَّيِّدِ مَوْفُوفٌ إِنْ أَجَازَ نَفْدٌ وَإِنْ رَدَّ بَطَلَ وَإِذَا أَذِنَ بَيْعُ

الْقَنِّ لِلْمَهْرِ وَيَسْعَى الْآخِرَانِ وَالْأَذْنُ بِالنِّكَاحِ يَعْصِمُ جَائِزُهُ وَفَاسِدُهُ

وَمَنْ زَوَّجَ أَمَتَهُ لَا يَجِبُ التَّبَوُّتُ وَلَا نَفَقَةُ الْإِبْهَاءِ وَيَطَا الزَّوْجُ

إِنْ ظَفَرَ وَلَهُ انْكَاحُ عَبْدِهِ وَأَمَتِهِ كَرَاهَا وَخَيْرُتِ أَمَةٌ وَمَكَاتِبَةٌ عَتَقَتْ

منزلا اذا هيا له كما في المعرب وفيه اشعار بانه لو بوا المولى لها بيتا وترك استخدامها كان له ان يردها

الى بيته ويستخدمها وكذا لو شرط ذلك للزوج لان الاستخدام بحكم الملك وهو باق كما في المحيط (ج)

٥ كرها بالضم اى كراهة وبلار ضاها وهو المراد من الاجبار الواقع في عبارتهم كما في باب الشافعى

من الحقايق لا اكراههما على الايجاب والقبول كما قيل (ج)

١ معتقدين حال من ضمير المتزوجان ذلك التزوج بلا شهود أو في عدة كافر أفرا أي تركا عليه أي على ذلك النكاح ولم يحدد وقال زفر فرق بينهما في الوجهين وقال لا يقران في الأخير والصحيح قول أبي حنيفة كما في المضمرات واتفق المشايخ رحمهم الله تعالى على جواز نكاح المعتدة عن كافر إلا أن بعضهم قالوا إن العدة واجبة وهو الأصح كما في الكرمان وفيه إشارة إلى أنها لو كانت في عدة مسلم فسد النكاح وإذا بالاجماع (ج)

٢ و فرق بالاجماع كافرين متزوجان محرمان كوثنى اخته أسلما معا وواحد منهما كما فرق متزوجان وقع بينهما ثلاث طلاقات كما في التنف وفيه رمز إلى أنها لا تبين بلاتفریق القاضى وفى المنية انها تبين وإلى أنها لو لم يسلما بلاترافع اليئالم يفرق بينهما معتقدين ذلك ويجرى الارث بينهما ويقضى بالنفقة ولا يسقط احصانه حتى يعد قاذفه وهذا عند خلافا لهما في كل من الاربعة كما في المحيط وإلى ان نكاح الكفار نكاح جائز فيما بينهم مثبت للنسب وذلك لان النكاح سنة آدم عليه السلام فهم على شريعته في ذلك وقال صلى الله تعالى عليه وعلى اله وصحبه وسلم ولدت من النكاح لا من السفاح (ج)

تحت حر أو عبد وإن نكحت بلا إذن فعنتت نفد بلا خيارها وما سمي للسيد لو وطئت فعنتت وإن عنتت أولا ثم وطئت فلها وزوج الأمة يعزل باذن سيدها والحره باذنها وإن وطئ أمة ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه وهي أم ولده ووجب قيمتها لا مهرها ولا قيمة ولدها والجد كالأب بعد موته وإن نكحها صح ولم تصر أم ولده ويجب مهرها لاقيمتها والولد حر بقرابته والطفل يتبع خير الأبوين ديناً وعند عدمهما يتبع الدار والمجوسى شرم الكتابي وإن أسلم المتزوجان بلا شهود أو في عدة كافر معتقدين ذلك أفرا عليه و فرق محرمان أسلما وفي إسلام زوج المجوسية أو امرأة الكافر عرض الإسلام على الآخر فإن أسلم فهي له والأفرق بينهما وهو طلاق إن أبي ولا مهر إن أبت إلا للموطوءة وفي دارهم تبين بمضي ثلث حيض قبل إسلام الآخر وتبين بتباين الدارين لا السببي وأرتد اكل منهما فسخ عاجل ثم للموطوءة كل مهرها ولغيرها نصفه لو ارتد ولا شيء لو ارتدت وبقى

النِّكَاحُ إِنْ ارْتَدَا مَعًا وَأَسْلَمَا مَعًا وَفَسَدَ إِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ
الْآخَرِ * وَكُلُّ الزَّوْجَاتِ فِي الْقِسْمِ سَوَاءٌ إِلَّا الْمَمْلُوكَةَ وَلَهَا نِصْفُ
الْحَرَّةِ وَلَا قِسْمَ فِي السَّفَرِ وَالْقِرْعَةِ أُولَى وَيَصِحُّ تَرْكُ الْقِسْمِ وَالرَّجُوعُ ❀

١ يثبت بمصة أي بشرب اللبن الخارج
من ثدى الادمية بسبب المص فهو
فعل الرضيع أو بالاملاج وهو فعل
المرضة أو بغيرها كما يجيء (ج)

كِتَابُ الرُّضَاعِ

يُثْبِتُ بِمِصَّةٍ فِي حَوْلَيْنِ وَنِصْفٍ فَقَطْ أُمُومَةُ الْمَرْضِعَةِ وَأَبُوهُ زَوْجُ
لَبَنِهَا مِنْهُ لِلرُّضِيعِ فَيَحْرِمَانِ مَعَ قَوْمِهَا عَلَيْهِ كَالنَّسَبِ وَفُرُوعُهُ
وَالزَّوْجَانِ عَلَيْهِمَا وَتَحِلُّ أُخْتُ أَخِيهِ رَضَاعًا كَمَا فِي النَّسَبِ *
وَالْأَحْتِقَانُ وَلَبَنُ الرَّجُلِ وَمَا خَلَطَ بِطَعَامٍ لَا يَحْرِمُ وَبِغَيْرِهِ
يَعْتَبِرُ الْغَلْبَةُ وَيَحْرِمُ الْأَسْتِعَاظُ وَلَبَنُ الْبَكْرِ وَالْمَيْتِ وَإِنْ
أَرْضَعَتْ ضَرَّتَهَا رَضِيعَةً حَرَمَتْهَا وَلَا مَهْرَ لِلْكَبِيرَةِ إِنْ لَمْ تُوْطَأْ
وَلِلرَّضِيعَةِ نِصْفُهُ وَرَجَعَ بِهِ عَلَى الْمَرْضِعَةِ إِنْ قَصَدَتْ الْفُسَادَ ❀

٢ ويحرم فروعه أي اولاد الرضيع
ذكورا أو اناثا وكذا فروع الرضیعة
والزوجان للرضيعين أي زوجة الرضيع
وزوج الرضیعة عليهما أي المرضعة
وزوجها فيحرم ابن الرضيع على المرضعة
لأنها جدته وكذا بنته على زوجها لأنه
جدها وكذا زوجته على زوجها لأنه
زوجة فرعه وكذا زوج الرضیعة على
المرضعة لأنها أم زوجته وأعلم أن
التفريع المذكور وان علم من النكاح
الأنه ذكره ههنا اهتماما لزيادة ضبطه
ولهذا نظمه فقال * بيت * از جانب
شیرده همه خویش شوند واز جانب
شیر خواره زوجان وفروع (ج)
٣ حرمتا على الزوج لكونهما بنتا
وأما (ج)

كِتَابُ الطَّلَاقِ

يَقَعُ مِنْ مُكَلَّفٍ فَقَطْ وَلَوْ سَكْرَانٍ أَوْ عَبْدًا أَوْ مِنْ سَيِّدَةٍ وَنَائِمٍ
وَإِحْسَنُهُ طَلْقَةٌ فَقَطْ فِي طَهْرٍ لَا وَطْئٍ فِيهِ وَحَسَنُهُ وَهُوَ السَّنِيُّ

طَلَقَتْ لغير المدخولة ولو في حيض وللموطوءة تفريق الثلث

في أطهار لا وطى فيها فيمن حيض وأشهر في الصغيرة والأيسة

والحامل ولو بعد الوطى وبدعيه واحدة في طهر وطئت فيه أو

حيض موطوءة وما فوقها بلا رجعة بينه في طهر ويرجع إن طلق

في الحيض فإذا طهرت طلقها إن شاء * وطلاق الحرة ثلاثة والأمة

اثنان ولو زوجها خلاهما وصريحه ما استعمل فيه دون غيره

مثل أنت طالق ومطلقة وطلقتك ويقع به رجعية أبدا وإن

ذكر المصدر فثلث إن نواها والأفرجعية وصح إضافة الطلاق

إلى كلها أو ما يعبر به عن الكل كراسك أو رقبتك أو رحك أو

وجهك أو فرجك أو إلى جزء شائع كنصفك لا إلى اليد والرجل

والبطن والظهر وبعض المطلقة طلقة واثنان في اثنين اثنان

ويصح نية مع وأبداء الغاية يدخل لا انتهاؤها وما بين كمن

وأنت طالق في مكة تنجز وفي دخولك مكة تعليق ويقع عند

الفجر في أنت طالق غدا أو في غد ويصح نية العصر في الثاني

١ بينه أي بين ما فوقها من الأعداد (ج)

٢ وإن ذكر المصدر بان قال أنت

الطلاق أو أنت طلاق خلافا للطحاوي

في هذه أو أنت طالق الطلاق أو

أنت طالق طلاقا (شمني)

٣ إلى كلها نحو كلك أو جميعك أو

جملتك طالق وبطل دعوى الاستغناء

عنه بقوله أنت طالق (ج)

٤ كراسك فأو قال طلقت رأسك وأراد

الرأس فقط لم يبعد أن لا يقع كما

في الخلاصة وكذا إذا قال الرأس منك

وأما لو قال هذا الرأس وقع على

الأصح كما في قاضيخان (ج)

٥ واثنان مضروبان في اثنين في

قواك أنت طالق اثنين في اثنين

اثنان من الطلاق وإن لم ينو الضرب

فانه لغة الجعل وفي للظرفية والطلاق

لا يصلح أن يكون ظرفا لنفسه فيلغو

الثاني فوقع اثنان على ما اختاره

العلماء الثلاثة (ج)

٦ ويصح نية مع أو الواو فيقع ثلاث

كما يقع واحدة في واحدة في اثنين

أو ثلث (ج)

٧ ويدخلان عندهما لقولهم خذوا من

مالي من درهم إلى عشرة ولا يدخلان

عند زفر لقولهم بعث من هذا الحايط

إلى هذا الحايط (ج)

٨ أي إيقاع للطلاق في جميع البلاد

في الحال والتنجز في الأصل التعجيل

من قولهم ناجز يناجز أي نقد ينقد

كهما في الطلبة (ج)

١ في الثاني أي في الغد عنده ولا
يصدق عندهما (ج)

فَقَطَّوَيَقَعُ الْآنَ فِي أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ وَإِنْ نَكَحَ بَعْدَهُ فَلَغَوْ

وَيَقَعُ آخِرَ الْعَمْرِ فِي أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ لَمْ أُطْلَقْ وَحَالًا فِي مَتَى لَمْ

أُطْلَقْ وَسَكَتَ وَفِي إِذَا يَنْوِي فَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَكَانَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ

رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْيَوْمَ لِلنَّهَارِ مَعَ فَعَلٍ مَمْتَدٍّ كَأَمْرِكَ بِبَيْدِكَ يَوْمَ يَقْدَمُ

زَيْدٌ وَلِلْوَقْتِ الْمَطْلُوقِ مَعَ فَعَلٍ لَا يَمْتَدُّ كَأَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ

وَفِي أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا لِغَيْرِ الْمَدْخُولَةِ يَقَعْنَ وَبِالْعَطْفِ تَبِينَ بِالْأَوَّلِ

كَمَا لَوْ عَلِقَ وَقَدْ شَرَطَ وَيَقَعُ الْكُلُّ إِنْ أُخِرَ وَفِي أَنْتِ

طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَ وَاحِدَةٍ أَوْ بَعْدَهَا وَاحِدَةً يَقَعُ وَاحِدَةً وَفِي

الْمَوْطُوءَةِ اثْنَانِ وَفِي قَبْلِهَا وَبَعْدَ وَمَعَهَا وَمَعَ اثْنَانِ وَإِنْ أَشَارَ

بِالْأَصْبَعِ يُعْتَبَرُ عِدَدُ الْمَنْشُورَةِ وَإِنْ أَشَارَ بِظَهْرِهَا فَالْمَضْمُومَةُ

وَإِنْ وَصَفَ الطَّلَاقَ بِالشَّدَّةِ أَوْ الطُّوْلِ أَوْ الْعَرَضِ أَوْ شَبَّهَهُ بِمَا

يَدُلُّ عَلَى هَذِهِ فَثَلَاثُ أَنْ نَوَاهَا وَالْأَفْبَائِنَةُ * وَكِنَايَتُهُ مَا يَحْتَمِلُ

وغيره فنحو أخرجني وأذهبني وقومي يحتمل رداً ونحو خلية برية

بته بائن حرام يصلح سباً ونحو اعتدى استبرئني رحمك أنت

٢ ان اشار الى عدد الطلاق بالاصبع (ج)
٢ لانه اذا اشير بالاصابع المنشورة
فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب
المخاطب واذا عهد بالاصابع يكون
بطن الكف في جانب العاقد شرح وقايه
٣ عطف على صريحه والكناية لغة
مصدر كنى او كنا به عن كذا يكنى
او يكونوا اذا تكلم بشئ يستدل به
على غيره او يراد به غيره وشرعية ما
استتر في نفسه معناه الحقيقي او المجازي
فان الحقيقة المهجورة كناية كالمجاز
غير الغالب الاستعمال (ج)

١ وذكر في الجواهر لو قال ترايله
كردم اورها كردم اودست بازداشتم
اونرا هشتم لم يعمل بلا نية (ج)
٢ فلا يقع شئ من البائن والرجعي
بلا نية لاحتمال غير الطلاق والقول
له في ترك النية (ج)

٣ ويقع الطلاق باسناد البينونة والحرمة
اليه اى الزوج كما يقع باسنادهما
اليها بان قال انا منك بائن وعليك
حرام لكن بدون الصلة يقع بالاسناد
عليها لا اليه حتى لو لم يقل عليك
ومنك لم يقع وان نوى كما في المحيط
وغیره لا يقع باسناد الطلاق اليه وان
نوى بان قال انا عليك طالق لان
ازالة العقد لم يتصور في حقه (ج)

مطلب — تفويض الطلاق

٤ اى بمجلس ظنت التفويض فيه
بسماع او خبر وان امتد اكثر من
يوم فلها ان تقول في ذلك المجلس
لا غير طلقت نفسى (ج)

٥ او الذهاب الى مجلس آخر يغيره
عرفا فلو مشت من جانب بيت الى
جانب اخر منه لم يخلو او الشروع
في قول لا يتعلق بما مضى كما اذا
امرت وكيلها او اجنبيا ببيع او شراء (ج)
٦ بتأويل مصدر معطوف على قوله
المقدر اى فقولها (ج)

٧ اى لو قال الزوج كلمة اختارى ثلث
مرات بلا حرف عطفي (ج)

وَاحِدَةٌ أَنْتِ حُرَّةٌ اخْتَارِي أَمْرَكَ بِيَدِكَ وَسَرَحْتَكَ وَفَارَقْتَكَ لَا

يَحْتَمِلُهُمَا فِي الرِّضَاءِ يَتَوَقَّفُ الْكُلُّ عَلَى النِّيَّةِ وَفِي الْغَضَبِ

الْأَوَّلَانِ وَفِي مُذَاكَرَةِ الطَّلَاقِ الْأَوَّلُ فَقَطْ فَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ

يَقَعْنَ وَالْأَوَّلَانِ فِي اعْتِدَائِي وَاسْتَبْرَائِي رَحِمَكَ وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ

رَجْعِيَّةٌ وَيَقَعُ بِاسْنَادِ الْبَيْنُونَةِ وَالْحَرَمَةِ إِلَيْهِ لَا الطَّلَاقِ

فَصْلٌ تَفْوِيزُ طَلَاقِهَا إِلَيْهَا يَتَّقِدُ بِمَجْلِسِ عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ

يَقُولَ كُلَّمَا شِئْتُ وَمَتَى شِئْتُ وَإِذَا شِئْتُ بِخِلَافِ إِنْ شِئْتُ وَلَا

يَرْجِعُ عَنْهُ وَإِلَى غَيْرِهَا لَا يَتَّقِدُ وَيَرْجِعُ وَالْمَجْلِسُ إِنَّمَا يَخْتَلِفُ

بِالْقِيَامِ أَوْ الذَّهَابِ أَوْ الشَّرُوعِ فِي قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ لَا يَتَعَلَّقُ

بِمَا مَضَى وَفَلَكُهَا كَبَيْتِهَا وَسِيرُ دَابَّتِهَا كَسِيرِهَا وَفِي اخْتَارِي

بِنِيَّةِ التَّفْوِيزِ فَقَالَتْ اخْتَرْتُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِأَيْتِنَةٍ وَشَرْطُ ذِكْرِ

النَّفْسِ مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ قَوْلُهُ اخْتَارِي اخْتِيَارَةً فَتَقُولُ اخْتَرْتُ

وَلَوْ كَرَّرَهَا ثَلَاثًا فَاخْتَارَتْ أَحَدِيهِنَّ فَثَلَاثٌ وَلَوْ قَالَتْ طَلَّقْتُ

نَفْسِي أَوْ اخْتَرْتُ نَفْسِي بِتَطْلِيقَةٍ فَبَائِنَةٌ وَلَوْ قَالَ أَمْرَكَ بِيَدِكَ

١ وان نوى بقوله امرك بيدك الطلقات
الثلاث (ج)

٢ الواقع بينهما فلها الخيار في الليل
حينئذ اذ الجمع بالعطف كالتثنية وفي
اليومين استتبع الليل وان ردت الامر
باليد في اليوم لا يبقى الامر بعده اى
بعد اليوم او الرد في الغد لانه امر
واحد وعنه انه يبقى في الغد لانها لا
تملك الرد والاول ظاهر الرواية كما
في الكافي وان قال امرك بيدك اليوم
وبعد غد يختلف الحكمان اى دخول
الليل قبل الرد وعدم بقاء الامر بعده
فلا يدخل الليل قبل الرد وان رد يبقى
الامر بعد غد (ج)

٣ لا يقع اصلا في عكسه اى في طلق
واحدة فطلقت ثلثا لان بينهما مغايرة
ضدية وهذا عنده واما عندهما فواحدة
للغو الزيادة (ج)

٤ المشية ميمك فتحى وشينك كسرى
وياذك تشديديله ديلمك ارادت
معناسنه يقال شئت الشىء اشأؤه من
الباب الثالث وانقولى

مطلب صحة التعليق

٥ الانجاز همزه نك كسريه وعه به
وفا ايتيك تقول انجز حرما وعده
يعنى رجل كامل وعده سنه مخالفت
ايتمز وانقولى

بِنِيَّةِ التَّفْوِيزِ فَطَلَّقَتْ فَبَائِنَةٌ وَإِنْ نَوَى الثَّلَاثَ يَقَعْنَ

وَفِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ فِي تَطْلِيقَةٍ أَوْ اخْتَارَى تَطْلِيقَةً فَاخْتَارَتْ فَرَجْعِيَّةٌ

وَفِي أَمْرِكَ بِيَدِكَ الْيَوْمَ وَغَدًا يَدْخُلُ اللَّيْلُ وَإِنْ رَدَّتْ فِي الْيَوْمِ

لَا يَبْقَى بَعْدَهُ وَإِنْ قَالَ الْيَوْمَ وَبَعْدَ غَدٍ يَخْتَلِفُ الْحُكْمَانِ وَفِي طَلْقِي

نَفْسِكَ إِنْ نَوَى ثَلَاثًا يَقَعْنَ وَالْأَفْرَجِيَّةُ وَفِي طَلْقِي ثَلَاثًا فَطَلَّقْتَ

وَاحِدَةً تَقَعُ لَا فِي عَكْسِهِ وَلَوْ أَمَرْتُ بِالْبَائِنِ أَوْ الرَّجْعِيِّ فَعَكْسَتْ

يَقَعُ مَا أَمَرَ بِهِ وَالشَّرْطُ فِي أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ مَشِيَّةً مُنْجِزَةً أَوْ

مُعَلَّقَةً بِمَا قَدْ عَلِمَ وَجُودَهُ لَا مَا يَعْلَمُ بَعْدَ كَمَا قَالَتْ شِئْتَ إِنْ شِئْتَ

فَقَالَ شِئْتَ وَفِي كَلِمَا شِئْتَ تَطْلُقُ ثَلَاثًا مُتَفَرِّقَةً لَا بَعْدَ التَّحْلِيلِ وَفِي

كَيْفٍ شِئْتَ تَقَعُ بَائِنَةٌ أَوْ ثَلَاثٌ إِنْ نَوَتْ وَلَمْ يَخَالَفْهَا نِيَّتُهُ وَإِلَّا

فَرَجْعِيَّةٌ وَفِي مَا شِئْتَ مِنْ ثَلَاثٍ مَا دُونَهَا فَصَلَّ شَرْطُ صِحَّةِ

التَّعْلِيقِ الْمَلِكُ أَوْ الْأَضَافَةُ إِلَيْهِ وَالْفَاظَةُ إِنْ وَإِذَا وَإِذَا مَا وَمَتَى

وَمَتِيمًا وَكُلٌّ وَكَلِمًا وَزَوَالُ الْمَلِكِ لَا يَبْطُلُهُ فِي غَيْرِ كَلِمَا إِنْ وَجِدَ

الشَّرْطُ مَرَّةً فِي الْمَلِكِ يَنْحَلُّ إِلَى جِزَاءٍ وَفِي غَيْرِ الْمَلِكِ لَا إِلَى

١ جزاء وفي كلاً ينحل بعد الثلث فلا يقع إن نكحها بعد زوج آخر إلا
إذا دخلت في الزوج وإن اختلفا في وجود الشرط فالقول له إلا
مع حجتها وفي شرط لا يعلم إلا منها نحو إن حضت فانت طالق
وفلانة صدقت في حقها فقط فيحكم بعد ثلاثة أيام بالطلاق في أولها
وفي إن حضت حيضة يقع إذا طهرت وفي إن صمت يوماً إذا غربت
بخلاف إن صمت وإن علق طلاقاً بولادة ذكر وطلقتين بانثى
فولدتهما ولم يدر الأول طلق واحدة فضاءً وثنتين تنزهاً وانقضت
العدة بالثاني وإن علق بشيئين يقع إن وجد الثاني في الملك
والتنجيز يبطل التعليق فلو علق ثم نجز الثلث ثم عادت
إليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع وإن وصل إن شاء الله
بكلامه بطل فصل من غالب حاله الهلاك كمرريض
عجز عن إقامة مصالحه خارج البيت ومن بارز أوقد ليقتل
لقصاص أو رجم مريض مرض الموت فلو أبان زوجته بغير
رضاها ومات ولو بغير ذلك السبب وهي في العدة ترث ومن

١ لا ينتهي إلى جزاء ولم تطلق المرأة
ففي هذه الصورة لو طلقت ثم دخلت
بعد العدة بلا تزوج لم تطلق لانحلال
اليمين في غير الملك وفيه إشارة إلى
حيلة مشهورة لمن علق بالثالث ثم ندم
وأراد أن لا يقع وقد اشرنا إلى ما
هو أسهل من أنه لو وجد الشرط في
عدة البائن انحل بلا جزاء به صرح
في قاضخان وغيره (ج)
٢ فلم يصدق في حق فلانة فلم تطلق
أصلاً وهذا إذا كذبها الزوج فإن
صدقها تطلق فلانة أيضاً (ج)
٣ طهرت من الحيض لان الحيضة في
العرف لم تكن الاكاملة (ج)
٤ لان اليوم إذا قرن بفعل يمتد يراود
به بياض النهار بخلاف ما إذا صمت
لأنه لم يقدره بمعيار وقد وجد الصوم
بركنه وشرطه هداية (ج)
٥ تنزهاً أي ديانة يعني فيما بينه وبين
الله تعالى كما ذكر المصنف وغيره وفيه
إشارة إلى أن الثلاثة عندهم بمعنى
كالقضاء والحكم والشرع وإلى أنه كالقضاء
منصوب على الطرف أي في قضاء
ونظر القاضي وتصديقه وفي تنزله ونظر
المفتي وتصديقه كما في علاقة المجاز
من الكشف وغيره (ج)
٦ الطلاق وفيه اشعار بأنه لو نجز ما
دون الثلث في هذه الصورة وقع
الطلاق كما سيجيء في الرجعة (ج)
٧ وصل وصلا متعارفاً فلا يضر لو سكت
قدر ما يتنفس أو عطس أو تجشأ
أو كان بلسانه ثقل فطال تردده (ج)
مطلق طلاق المريض
٨ بغير رضاها احتراز عن نحو الخلع وكل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين نفسها (ج) هو

١ صحيح شرعا حتى لو طلقها في هذه

الاحوال ومات او قتل لم ترث منه (ج)

٢ بان قال المريض لها طلقتك ثلثا

في صحتي وانقضت عدتك وصدقته

الزوجة (ج)

٣ اى ان كان المقربه او الموصى

به اقل من الارث فلها ذلك وان كان

الارث اقل فلها الارث شرح وقاية

مطلبة الرجعة في العدة

٤ الرجعة بالكسر والفتح افصح لغة

الاعادة وشرعا اعادة الزوج الزوجة

الى الحالة التى كانت عليها (ج)

٥ وبوطيها لا بعد التزوج في العدة

كما يتبادر لان تزوجها لغو والوطى

بناء عليه كما في المنية وفيه احتراز

عن الخلوة فانه ليس برجعة (ج)

٦ ان امكن تصديقها بان كان ما

بين الحيض الاول والاخبار ما يحتمل

مضى العدة من المدة وهى لغير

الحايض حرة ثلاثة اشهر وامة نصفها

وللحايض حرة شهران وامة اربعون

يوما عنده وتسعه وثلثون واحد

وعشرون عندهما لانه يعتبر الحيض

عنده خمسة او عشرة والطلاق آخر

الطهر او اوله على اختلاف اهل

التخريج والحيض عندهما ثلاثة والطهر

عندهم خمسة عشر وزاد شيخ

الاسلام ثلاث ساعات للاغتسال كما

في الحقايق ومبسوطه في جامع

المضمرات (ج)

هو في صف القتال او حم او حبس لقتل صحيح ولو تصادقا في

مرضيه على طلاقها ومضى عدتها او ابانها بامرها ثم اقر لها

بدين او اوصى لها فلها الاقل منه ومن الارث وان علق

بينونتها بشرط ووجد في مرضه ترث ان علق بفعله او بفعلها

ولا بد لها منه او بغيرهما وقد علق في المرض فصل

تصح الرجعة في العدة وان ابت اذا لم تبين خفيفة او غليظة

بنحو راجعتك وبوطيها ومسيها بشهوة ونظره الى فرجها بشهوة

ونذب اشهاده على الرجعة واعلامها بها وان لا يدخل عليها

حتى يوذنها ان لم يقصد رجعتها ومعتدة الرجعي تنزى

وله وطيها ولا يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وصدقت في

مضى عدتها ان امكن وبقائها وتكذيبها اخباره بالرجعة في

العدة ولا تحل حرة بعد ثلث ولا امة بعد اثنين حتى يطاها

بالغ او مراهم بنكاح صحيح وتمضى عدة طلاقه او موته *

والنكاح بشرط التحليل يكره ويحل وان قالت حلت والمدة

مطلب الایلا

١ الایلا لغة مصدر آلیت على كذا إذا حلفت عليه فابدلت الهمزة ياء والياء الفائم همزة والاسم منه الیة وتعديته بمن فى القسم على قربان المرأة لتضمین معنى العبد (ج)

٢ وسقط الخلف الموقت اى المصرح بمدة او مدتين من التوقيت وهو الموقت فلو قال والله لا اقربها اربعة او ثمانية اشهر ففي الاولى اذا مضت اربعة اشهر ولم يقربها بانته منه بواحدة وسقط الایلا وفى الثانية اذا بانته ثم تزوجها ثانيا ثم مضت اربعة اشهر اخرى بانته بواحدة اخرى وسقط الایلا (ج)

٣ فما نوى اى فهو كذب وذا ديانة واما قضاء فايلا كما فى المضمرات (ج)

مطلب الخلع

تَحْتَمِلُ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صَدَقَهَا حَلَّ نِكَاحِهَا وَالزَّوْجُ الثَّانِي يَهْدِمُ

مَا دُونَ الثَّلَاثِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فَصَلِّ الْإِيْلَاءَ حَلْفٌ يَمْنَعُ

وَطَى الزَّوْجَةُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ حُرَّةً وَشَهْرَيْنِ أَمَةً فَإِنْ قَرَّبَهَا

فِي الْمُدَّةِ حَنْثٌ وَتَجِبُ الْكَفَّارَةُ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَفِي غَيْرِهِ الْجَزَاءُ

وَيَسْقُطُ الْإِيْلَاءُ وَالْأَبَانَةُ بِوَاحِدَةٍ وَسَقَطَ الْحَلْفُ الْمَوْقُوتُ

لَا الْمَوْبِدَ فَتَبَيَّنَ بِأُخْرَى إِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ أُخْرَى بَعْدَ نِكَاحٍ ثَانٍ

بِالْفَيْءِ ثُمَّ أُخْرَى كَذَلِكَ بَعْدَ ثَالِثٍ وَبَقِيَ الْحَلْفُ بَعْدَ ثَلَاثٍ

لَا الْإِيْلَاءُ فَإِنْ قَرَّبَهَا كَفَّرَ وَلَا تَبَيَّنَ بِالْإِيْلَاءِ وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْفَيْءِ

بِالْوَطْءِ لِمَرْضٍ أَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِ فَفَيْئُهُ إِنْ يَقُولُ فِتَتْ إِلَيْهَا

فَإِنْ قَدَّرَ قَبْلَ الْمُدَّةِ فَفَيْئُهُ بِالْوَطْءِ وَفِي أَنْتِ عَلَى حَرَامٍ إِنْ نَوَى

الظَّهَارَ أَوْ الثَّلَاثَ أَوْ الْكَذِبَ فَمَا نَوَى وَإِنْ نَوَى التَّحْرِيمَ فَإِيْلَاءٌ

وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فِيهِ وَكَذًا فِي كُلِّ حَلٍّ عَلَى حَرَامٍ

فَبَائِنَةٌ فَصَلِّ لَا بَأْسَ بِالْخُلْعِ عِنْدَ الْحَاجَةِ بِمَا صَحَّ مَهْرًا

وَهُوَ طَلَاقٌ بَائِنٌ وَيَجِبُ عَلَيْهَا بَدْلُهُ وَكَرَاهِيَّتُهُ أَنْ تَنْشُرَ وَالْفَضْلُ

اِنْ نَشَرْتَ وَاِنْ طَلَّقَ بِمَالٍ اَوْ عَلَى مَالٍ وَقَعَ بَائِنٌ اِنْ قَبِلَتْ
 وَبِخَمْرٍ اَوْ خَنْزِيرٍ لَا يَجِبُ شَيْءٌ وَوَقَعَ بَائِنٌ فِي الْخَلْعِ وَرَجَعِيَ فِي
 الطَّلَاقِ وَاِنْ طَلَبَتْ ثَلَاثًا بِالْفِ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَبَائِنَةٌ بِثَلَاثِ
 الْآلِفِ وَفِي عَلَى الْآلِفِ رَجْعِيَةٌ بِلَا شَيْءٍ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 وَالْخَلْعُ مَعَاوِضَةٌ فِي حَقِّهَا يَصِحُّ رَجُوعُهَا وَشَرْطُ الْخِيَارِ لَهَا وَيَقْتَصِرُ
 عَلَى الْمَجْلِسِ وَيَمِينٌ فِي حَقِّهِ حَتَّى اَنْعَكَسَ الْأَحْكَامُ وَالْعَبْدُ
 بِمَنْزِلَتِهَا وَيَسْقُطُ الْخَلْعُ وَالْمُبَارَاةُ حَقُوقُ النِّكَاحِ عَنْهُمَا وَإِنْ خَلَعَ
 صَبِيَّتَهُ بِمَالٍ لَهَا لَغَا إِلَّا فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ وَكَذَا اِنْ قَبِلَتْ وَعَلَى
 أَنَّهُ ضَامِنٌ فَعَلَيْهِ الْمَالُ فَفَصَّلُ الظَّهَارِ تَشْبِيهِ مَا يُضَافُ
 إِلَيْهِ الطَّلَاقُ مِنَ الزَّوْجَةِ بِمَا يَحْرُمُ إِلَيْهِ النَّظَرُ مِنْ عَضْوٍ مُحَرَّمٍ
 وَهُوَ يَحْرُمُ وَطْئُهَا وَدَوَاعِيهِ حَتَّى يَكْفِرَ وَفِي أَنْتِ عَلَى كَامِي صَح
 نِيَّةُ الْكِرَامَةِ وَالظَّهَارِ وَالطَّلَاقِ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَغَا وَفِي أَنْتِ عَلَى
 حَرَامِ كَامِي مَا نَوَى مِنْ ظَهَارٍ أَوْ طَّلَاقٍ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ فَايْلَأُ عِنْدَ
 أَبِي يُونُسَ رَهْ وَظَهَارٌ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَهْ وَفِي أَنْتِ عَلَى كَظْهَرِ أُمِّي لِنِسَائِهِ

١ بخمر أو على خمر كما في الكافي
 والاختيار والفصولين ولم يذكره
 اعتماداً على ما سبق فلم يختص الحكم
 بالباء كما ظن أو خنزير أو دم أو ميتة
 أو غيرها مما لا قيمة له أصلاً (ج)
 ٢ ورجعي في صورة الطلاق فانه ان
 لم يجب البدل فان خرج مخرج الكناية
 فبائن ومخرج الافصاح فرجعي (ج)
 ٣ حتى انعكس الاحكام المذكورة فلا
 يصح رجوعه قبل قولها ولا يصح اختياره
 لنفسه اجماعاً ولا يقتصر على المجلس فلا
 يبطل بقيامه عن المجلس قبل القبول
 لكن يبطل بقيامها ولا يتوقف على
 حضورها بل يجوز اذا كانت غائبة فاذا
 خلعتها خيار القبول في المجلس ويصح
 منه التعليق بالشرط نحو ان جئتني بالف
 فانت طالق ويصح الاضافة الى الوقت
 نحو اذا جاء غد فقد خالعتك على كذا
 والعبد والامة في العتق بمنزلتها اي
 المرأة في الخلع فالمولى بمنزلته حتى اذا
 قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك
 بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى
 واذا قال المولى له بعت نفسك بكذا
 ليس له الرجوع وقس عليه شرط
 الخيار والاقتصار على المجلس (ج)

مطلب — الظهار

١ كما لو ظاهر من امرأته الواحدة
مرارا في مجالس أو في مجلس الا اذا
عنى بغير الاولى الاولى فلزم كفارة
واحدة كما في المحيط (ج)
٢ اي البصر والسمع والنطق والبطش
والسعى والعقل ومحوها (ج)

٣ لانه لم يعتق الكل قبل المسيس
وهذا عنده واما عندهما فيجوز لانه
عتق الكل والكلام مشير الى انه
لو لم يجمع بين الاعتاقين يجوز
وذا بالاجماع كما في الاختيار (ج)

مطلب اللعان

٤ ولدها اي زوجته العفيفة وكل
صلح شاهدا كما في التنف ولم
يذكره لان الاصل اشتراك المعطوفين
في القيود (ج)

٥ والزنى بالقصر يكتب باليا
والزنا بالمد لغة نجدية والاول
حجازية وطىء الذكر للانثى من
الادمى بلا عقد وملك كوطى الاجنبية
ولغة وشرعا المحرم لعينه (ج) من
كتاب الحدود

تَجِبُ لِكُلِّ كَفَّارَةٍ وَهِيَ تَجِبُ بِالْعَوْدِ اَي بِالْعَزْمِ عَلَى وَطِئِهَا وَهِيَ
عَتَقَ رَقَبَةً الْاَفَائِتُ جَنَسُ الْمَنْفَعَةِ كَالْاَعْمَى وَمَقْطُوعٌ يَدَاهُ اَوْ
اِبْهَامَاهُ اَوْ يَدٌ وَرَجُلٌ مِنْ جَانِبٍ وَالْمَدْبَرُ وَمَكَاتِبَا اَدْبَى بَعْضُ
بَدَلِهِ وَنِصْفُ عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ بَعْدَ ضَمَانِهِ وَنِصْفُ عَبْدِهِ ثُمَّ
بَاقِيَهُ بَعْدَ وَطِئِهَا اِنْ عَجَزَ عَنِ الْعَتَقِ صَامَ شَهْرَيْنِ وَلَا لَيْسَ
فِيهِمَا رَمَضَانُ وَالْاَيَّامُ الْمَنْهِيَّةُ اِنْ افْطَرَ اسْتَأْنَفَ وَكَذَا اِنْ
وَطِئَهَا لَيْلًا عَمْدًا اَوْ يَوْمًا مُطْلَقًا اِنْ عَجَزَ اطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا
كَلَّا قَدَرَ الْفِطْرَةَ اَوْ قِيَمَتَهُ اِنْ غَدَاهُمْ وَعَشَاهُمْ وَاشْبَعَهُمْ اَوْ
اَعْطَى مِنْ بَرٍّ وَمَنْوًى تَمْرًا اَوْ شَعِيرًا اَوْ وَاحِدًا شَهْرَيْنِ جَازَوْفِي
يَوْمٍ قَدَرَ الشَّهْرَيْنِ لَا فَضْلَ مِنْ قَذْفٍ بِالزَّانِي
زَوْجَتَهُ الْعَفِيفَةَ وَكُلَّ صَلَاحٍ شَاهِدًا اَوْ نَفِيٍّ وَلَدَهَا وَطَالَبَتْ بِهِ لَا
عَنْ فَيَقُولُ اَرْبَعًا اَشْهَدُ بِاللّٰهِ اَنِّي صَادِقٌ فَيَمَّا رَمَيْتَهَا بِهِ مِنْ
الزَّانِي اَوْ نَفِيٍّ الْوَلَدِ وَفِي الْخَامِسَةِ لَعْنَةُ اللّٰهِ عَلَيْهِ اِنْ كَانَ كَاذِبًا
فَيَمَّا رَمَيْتَهَا بِهِ ثُمَّ تَقُولُ اَرْبَعًا اَشْهَدُ بِاللّٰهِ اَنَّهُ كَاذِبٌ فَيَمَّا رَمَانِي

بِهِ وَفِي الْخَامِسَةِ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ صَادِقًا فِيمَا رَمَانِي بِهِ

ثُمَّ يَفْرِقُ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا فَتَبِينَ بَطْلَةً وَيَنْفِي نَسَبَ الْوَلَدِ عَنْهُ

وَإِنْ أَبِي عَنِ اللَّعَانِ حَبَسَ حَتَّى يَلَاعِنَ أَوْ يَكْذِبَ نَفْسَهُ فَيَحْدُ

وَإِنْ أُمِّ حَبَسَتْ حَتَّى تَلَاعِنَ أَوْ تُصَدِّقَهُ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا

أَوْ كَافِرًا أَوْ مُحْدُودًا فِي قَذْفٍ حَدٍّ وَإِنْ صَلَحَ شَاهِدٌ أَوْ هِيَ أُمَّةٌ

أَوْ كَافِرَةٌ أَوْ مُحْدُودَةٌ فِي قَذْفٍ أَوْ صَبِيَّةٌ أَوْ مَجْنُونَةٌ أَوْ زَانِيَةٌ فَلَا حَدَّ

وَاللَّعَانُ وَالْمُتْلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا وَإِنْ كَذَبَ نَفْسَهُ حَدٌّ

وَحُلُّ لَهُ نِكَاحُهَا وَكَذَا إِنْ قَذَفَ غَيْرَهَا فَحَدٌّ أَوْ زَنْتٌ فَحَدَّتْ

وَاللَّعَانُ بِقَذْفِ الْآخَرِ وَنَفْيِ الْحَمْلِ وَبِزْنَيْتٍ وَهَذَا الْحَمْلُ

مِنْهُ تَلَاعِنًا وَلَمْ يَنْتَفِ الْحَمْلُ وَمَنْ نَفَى الْوَلَدَ زَمَانَ التَّهْنِيَةِ

أَوْ شَرَاءَ آلَةِ الْوِلَادَةِ صَحَّ وَبَعْدَهُ لَاوْلَاعِنٌ فِيهِمَا وَإِنْ نَفَى أَوَّلَ

تَوَآمِينَ وَاقْرَأَ بِالْآخِرِ حَدٌّ وَفِي عَكْسِهِ لَاعِنٌ وَيُثَبِّتُ نَسَبَهُمَا

فِيهِمَا فَصَلِّ إِنْ اقْرَأَهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا أَجَلُ الْحَاكِمِ

سَنَةً قَهْرِيَّةً وَرَمَضَانَ وَأَيَّامَ حَيْضِهَا مِنْهَا لَا مَدَّةَ مَرَضٍ أَحَدُهُمَا

١ وإنما خص الغضب في جانبها لأنها تتجاسر باللعن على نفسها كاذبة فاختر الغضب لتتقى ولا تقدم عليه وإنما أثر الغيبة على الخطاب لأنه ظاهر الآية ولأن الإشارة ابلغ اسباب التعريف وعن الشيخين أنا نحتاج إلى لفظ المخاطبة كما في المضمرات (ج) ٢ وقال أبو يوسف رحمه الله هو تحرير مؤبد لقوله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان أبدانص على التأييد ولهما أن إلا كذاب رجوع والشهادة لا حكم لها ويجتمعان ما كانا متلاعنين ولم يبق التلاعن ولا حكمه بعد إلا كذاب فيجتمعان (هداية)

مطلب العنين

والافرق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك هكذا روى عن عمر وعلى وابن مسعود في الوطى ويحتمل ان يكون الامتناع لعل معترضة ويحتمل لافة فلا بد من مدة معرفة لذلك وقدرناها بالسنة لاشتمالها على الفصول الاربعة فاذا مضت المدة ولم يصل اليها تبين ان العجز بافة اصلية ففات الامساك بالمعروف فوجب التسريح بالاحسان فاذا امتنع ناب القاضى منابه ففرق بينهما ولا بد من طلبها لان التفريق حقها هداية ٢ حلف اما في المسئلة الاولى فلان المرأة تدعى استحقاق الفرقة عليه وهو ينكرها ولانه متمسك بالاصل وهو السلامة فيكون القول قوله مع يمينه واما في الثانية فلان الثبابة وان ثبتت بقول النساء ليس من ضرورة ثبوتها وصول الرجل الى المرأة لاحتمال زوال بكارتها بشيء اخر فيحلف (ش) ٣ ثمة اى فيها اذا كان الاختلاف قبل التأجيل والحاصل انها ان كانت ثيبا فالقول قوله ابتداء او انتهاء مع يمينه فان نكل فى الا ابتداء يؤجل سنة وان نكل فى الانتهاء تخير المرأة وان كان بكرا بقول النساء يؤجل فى الابتداء وتخير فى الانتهاء (ش) **مطلب العدة** ٤ اى كالعدة لام ولد تحيض ثلاث حيض كوامل فلاعدة على قنة او مدبرة مات مولاهما (ج) ٥ لقوله عليه السلام طلاق الامة تطليقتان وعدتها حيضتان ولان الرق منصف والحيضة لا تنجزى فكملت فصارت حيضتين (درر)

فَإِنْ لَمْ يَصِلْ فِيهَا فَرَقَ بَيْنَهُمَا إِنْ طَلَبْتَهُ وَتَبَيَّنَ بَطْلُهَا وَلَهَا كُلُّ الْمَهْرِ إِنْ خَلَّاهَا وَتَجِبَ الْعِدَّةُ وَإِنْ اخْتَلَفَا وَكَانَتْ ثِيْبًا أَوْ بَكْرًا فَنَظَرْتُ النِّسَاءَ فَقُلْنَ ثِيْبٌ حَلَفَ فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَ حَقُّهَا وَإِنْ نَكَلَ أَوْ قُلْنَ بَكْرٌ أَجَلَ سَنَةٍ قَمَرِيَّةٍ وَلَوْ أَجَلَ ثَمٍّ اخْتَلَفَا فَالْتَقْسِيمُ هُنَا كَمَا مَرَّ وَبَطَلَ حَقُّهَا بِحَلْفِهِ حَيْثُ بَطَلَ ثَمَّهُ كَمَا لَوْ اخْتَارَتْهُ وَخَيْرَتْ هُنَا حَيْثُ أَجَلَ ثَمَّهُ وَالْخِصْيُ كَالْعَيْنَيْنِ فِيهِ وَفِي الْمَجْبُوبِ فَرَقٌ حَالًا بِطَلَبِهَا وَلَا يَتَخَيَّرُ أَحَدُهُمَا بِعَيْبٍ الْآخَرِ ﴿فَصَلِّ الْعِدَّةَ لِحُرَّةٍ تَحِيضٌ لِلطَّلَاقِ وَالْفَسْخِ ثَلَاثُ حِيضٍ كَوَامِلٍ كَامٍ وَلِدٌ مَاتَ مَوْلَاهَا أَوْ اعْتَقَهَا أَوْ مَوْطُوءَةً بِشَبْهَةٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ فِي الْمَوْتِ وَالْفِرْقَةِ وَلِمَنْ لَا تَحِيضُ لَصِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ أَوْ بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَلَمْ تَحِضْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَلِلْمَوْتِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ وَلِأَمَةٍ تَحِيضُ حَيْضَتَانِ وَلِمَنْ لَمْ تَحِضْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا نِصْفُ مَا لِلْحُرَّةِ وَلِلْحَامِلِ الْحُرَّةُ أَوْ الْأَمَةُ وَإِنْ مَاتَ عَنْهَا صَبِيٌّ وَضَعَ حَمْلَهَا وَلِمَنْ حَبَلَتْ بَعْدَ مَوْتِ الصَّبِيِّ عِدَّةُ الْمَوْتِ وَلَا نِسْبَ

١ ولا يثبت نسب الولد في الوجهين
لان الصبي لا ماء له فلا يتصور منه
العلوق والنكاح يقام مقامه في موضع
التصور (هداية)

٢ اى زمان يصلح لابتدائها بعيد
التفريق بالموت اولقضاء اوغيرهما
فلا يشكل بها اذا فرض في الحيض
بقرينة مامر من الحيض الكوامل (ج)
٣ مستقبلة بفتح الباء اى مبتدأة كما
في المغرب فلا يعد ماضى منها عندهما
ويعد عند محمد رحمه الله تعالى فعلها
اتمام العدة الاولى كما في الكافي (ج)
٤ والحداد ان تترك الطيب والزينة
والكحل والدهن المطيب وغير المطيب
الا من عذر وفي الجامع الصغير الا
من وجع والمعنى فيه وجهان احدهما
ما ذكرنا من اظهار التأسف والثاني
ان هذه الاشياء دواعى الرغبة فيها
وهى ممنوعة عن النكاح فتجتنبها كيلا
تصير ذريعة الى الوقوع في المحرم
هداية

٥ وهو كلام له وجهان من صدق
وكذب او ظاهر وباطن كما في المغرب
والتحقيق ان التعريض هو ان يقصد
من اللفظ معناه حقيقة او مجازا او كناية
ومن السياق معناه معرضا به فالموضوع
له والمعرض به كلاهما مقصودان لكن
لم يستعمل اللفظ في المعرض به كقول
المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لا سلم
عليك فيقصد من اللفظ السلام ومن
السياق طلب شىء* وحسبك بالتسليم
منى التقاضيا* (ج)

فِي وَجْهِهِ وَلَا مَرَاةَ الْفَارِّ لِلْبَائِنِ أَبَعْدَ الْأَجَلَيْنِ وَلِلرَّجْعِيِّ مَا

لِلْمَوْتِ وَلِمَنْ أَعْتَقَتْ فِي عِدَّةٍ رَجْعِيٍّ كَعِدَّةِ حُرَّةٍ وَفِي عِدَّةٍ بَائِنٍ

أَوْ مَوْتٍ كَامَةٍ • وَأَيَّسَةُ رَأَتْ الدَّمَ بَعْدَ عِدَّةِ الْأَشْهُرِ تَسْتَأْنِفُ

بِالْحَيْضِ كَمَا تَسْتَأْنِفُ بِالشُّهُورِ مَنْ حَاضَتْ حَيْضَةً ثُمَّ آيَسَتْ

وَعَلَى مُعْتَدَةٍ وَطِئَتْ بِشَبْهَةِ عِدَّةٍ أُخْرَى وَتَدَاخَلَتَا فَإِذَا تَمَّتْ

الْأُولَى انْقَضَى بَعْضُ الثَّانِيَةِ • وَعِدَّةُ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ عَقِيبُ

تَفْرِيقِهِ أَوْ عَزَمَهُ تَرَكَ الْوَطِيَّ وَتَنَقَّضَى الْعِدَّةُ وَإِنْ جَهِلَتْ وَإِنْ نَكَحَ

مُعْتَدَتَهُ مِنْ بَائِنٍ وَطَلَّقَ قَبْلَ الْوَطِيَّ • يَجِبُ عَلَيْهِ مَهْرُ تَامٍ وَعِدَّةُ

مُسْتَقْبَلَةٍ وَلَا عِدَّةُ عَلَى ذِمَّةٍ طَلَّقَهَا ذِمِّيٌّ وَلَا حُرِّيَّةٌ خَرَجَتْ إِلَيْنَا

مُسْلِمَةً إِلَّا الْحَامِلَ وَتَحِدُ مُعْتَدَةُ الْبَائِنِ وَالْمَوْتِ كَبِيرَةُ مُسْلِمَةٍ

بِتَرْكِ الزَّيْنَةِ وَلِبْسِ الْمَرْغَفِ وَالْمَعْضَرِ وَالْذَّهْنِ وَالْحِنَاءِ وَالطَّيِّبِ

وَالْكَحْلِ إِلَّا بَعْدَ لَا مُعْتَدَةَ عَتَقٍ وَنِكَاحٍ فَاسِدٍ * وَلَا تُخْطَبُ

مُعْتَدَةُ الْإِنْعَرِيضِ وَلَا تُخْرَجُ مُعْتَدَةُ الرَّجْعِيِّ وَالْبَائِنِ مِنْ بَيْتِهَا

أَصْلًا وَتُخْرَجُ مُعْتَدَةُ الْمَوْتِ فِي الْمَلُوفِينَ وَتَبِيتَ فِي مَنْزِلِهَا وَتَعْتَدُ

فِي مَنْزِلِهَا وَقَتِ الْفِرْقَةِ وَالْمَوْتِ إِلَّا أَنْ تَخْرُجَ أَوْ خَافَتْ تَلْفَ

مَالِهَا أَوْ الْإِنْهَادَ أَوْ لَمْ تَجِدْ كِرَاءَ الْبَيْتِ وَلَا بَدَّ مِنْ سِتْرَةٍ

بَيْنَهُمَا فِي الْبَائِنِ وَإِنْ ضَاقَ الْمَنْزِلُ عَلَيْهِمَا فَلَا وَلَى خُرُوجَهُ

وَكُذًا مَعَ فَسْقِهِ وَحَسَنَ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَهُمَا قَادِرَةً عَلَى الْحِيلُولَةِ

وَلَوْ أَبَانَهَا أَوْ مَاتَ عَنْهَا فِي سَفَرٍ هُمَا كَانَ بَعْدَهَا عَنْ مِصْرَها

أَوْ مَقْصِدَها مَسِيرَةَ سَفَرٍ وَعَنِ الْآخِرِ أَقْلٌ تَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ وَالْآخِرَةُ

مَعَهَا وَلَى أَوْ لَا وَالْعُودُ أَحْمَدُ وَإِنْ كَانَتْ فِي مِصْرٍ تَعْتَدُ ثَمَةً ثُمَّ

تَخْرُجُ بِمَحْرَمٍ فَفَصْلُ الْحِضَانَةِ لِلْأَمِّ بِمَا جَبَرَهَا طَلَّقَتْ أَوْ لَا

ثُمَّ أُمُّهَا وَإِنْ عَلَتْ ثُمَّ أُمُّ أَبِيهِ ثُمَّ أُخْتُهُ لَابٍ وَأُمُّ ثُمَّ لَامٍ ثُمَّ لَابٍ ثُمَّ

خَالَتُهُ كَذَلِكَ ثُمَّ عَمَّتُهُ كَذَلِكَ بِشَرْطِ حُرِّيَّتِهِنَّ فَلَا حَقَّ لَامَةٍ

وَأُمُّ وَلَدٍ وَالنِّمِيَّةُ كَالْمُسْلِمَةِ حَتَّى يَعْقَلَ دِينًا وَبِنِكَاحٍ غَيْرِ مُحْرَمٍ

سَقَطَ حَقُّهَا وَبِمَحْرَمٍ لَا كَامٍ نَكَحَتْ عَمَّهُ وَجَدَّةً بَدَهُ وَيَعُودُ الْحَقُّ

بِزَوَالِ نِكَاحِ سَقَطَ بِهِ ثُمَّ لِلْعَصَبَاتِ عَلَى تَرْتِيبِهِمْ لَكِنْ لَا تَدْفَعُ

صَبِيَّةً إِلَى عَصْبَةٍ غَيْرِ مُحْرَمٍ كَمَا وَلَى الْعَتَاةُ وَأَبْنُ الْعَمِّ وَلَا فَاسِقٌ

١ أى الى الآخر الأقل - را كان او مقصدا وفي النهاية ان كان بينهما وبين مصرها أقل من ثلاثة ايام رجعت الى مصرها وان كان البعد عن المقصد أقل من المسيرة (ج)

٢ أى موضوع اقامة ولو قرية وبعدها عن كل من المصير والمقصد مسيرة سفر بقريته قوله ثم تخرج بمحرم لان الخروج الى ما دون السفر يجوز بلا محرم (ج)

مطلب الحضانة

٣ الحضانة بالكسر لغة مصر حضن الصبي أى رباه كما فى المقاييس وشرعا تربية الام او غيرها الصغير او الصغيرة قبل الفرقة او بعدها ج - واذا وقعت

الفرقة بين الزوجين فالام احق بالولد لما روى ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطنى له وبعاء وحجرى له حواء وثديى له سقاء وزعم ابوه انه ينزعه منى فقال رسول الله عليه السلام انت احق به مالم تنزجى ولان الام اشفق واقدر على الحضانة فكان الدفع اليها انظر (هداية)

١ وحده حال أو ظرف وقدره أبو بكر
الرازي بتسع سنين والخصاف بسبع
وعليه الفتوى كما في الخزانة وغيره (ج)
٢ والام والجدة بالجارية حتى تحيض
لان بعد الاستغناء تحتاج الى معرفة آداب
النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد
البلوغ تحتاج الى التحصين والحفظ
والاب فيه اقوى واهدى وعن محمد
رحمه الله انها تدفع الى الاب اذا
بلغت حد الشهوة لتحقيق الحاجة الى
الصيانة (هداية)

مطلب — اقل مدة الحمل

٣ من وقت الفرقة لاحتمال العلوق
في العدة بامتداد الطهر (ج)
٤ الا بدعوة بالكسر اي بان يدعى
المزوج انه ولده فح يثبت نسبه كما
في الهداية والكافي لكن في شرح
الطحاوي ان الدعوة مشروطة في
الولادة لاكثر منهما وهل يحتاج الى
تصديقها فيه روايتان (ج)

مطلب — وجوب النفقة

٥ اي تصلح للوطى في الجملة بلا منع
نفسهاعنه فتجب نفقة الرتقاء والقرناء
اوغيرهما مما يمنع الوطى ولا اعتبار
لكونها مشتتة على الصحيح (ج)

ما جن ولا يخير طفل والام والجدة احق به حتى يأكل ويشرب

ويلبس ويستنجى وحده وبالبنت حتى تحيض وعن محمد رحمه الله

حتى تشتهي وهو المعتمد لفساد الزمان وغيرهما حتى تشتهي

ولا تسافر مطلقة بولدها الا الى وطنها الذي نكحها فيه وهذا

للأم فقط فصل — اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها

سنتان فيثبت نسب ولد معتدة الرجعي وان جاءت به لاكثر

من سنتين ما لم تقر بمضي العدة فيثبت الرجعة ولا قل منهما

لا ومبتوتة ولدته لا قل منهما لا لتمامهما الا بدعوة ويحمل على

وطئها بشبهة في العدة فاذا جحد ولادة زوجته تثبت بشهادة

امراة فصل — تجب النفقة والكسوة والسكنى على

الزوج ولو صغيرا لا يقدر على الوطى للعريس مسلمة او كافرة

كبيرة او صغيرة توطا بقدر حالهما في الموسرين نفقة

اليسار وفي المعسرين نفقة العسار وفي الموسر والمعسرة

اي نفقة الوسط دون نفقة الموسرين وفوق المعسرين لما تقرر في الشرع والا طلاق مشير الى ان القدر المعين من النفقة غير لازم لاختلاف الطباع والرخص والغلاء فيقدر ما يكفيها بقول عدل عينا او قيمة وفي الاصل نفقة

٧٠

كتاب الطلاق

اليسار كل شهر ثمانية دراهم او تسعة والعسار اربعة او خمسة ولو كان احدهما معسرا فخبز البر وباجة او باجتان فيفرض كل شهر وقال السرخسي انه غير لازم وقيل في المحترف كل يوم وفي التجار كل شهر وفي الدهقان كل سنة كما في الزاهدي (ج)

٢ اي لاجل اعساره او وقت اعساره (ج)

٣ قبلها اي قبل مضي تلك المدة فلم يرجع الزوج عليها ولا على تركتها بنفقة ايام خالية عن الزوجية وقال محمد رحمه الله تعالى تسترد نفقة تلك الايام عينا ان بقيت وقيمتها ان اهلكت فان هلكت لا تسترد بلا خلاف وعنه تسترد نفقة شهر لا اكثر كما في المحيط (ج)

٤ ونفقة عرس القن المأذون بالتزوج عليه اي القن والعرس اعم من الحرة والمكاتبه وام الولد والقنة الا ان فيما سوى الاوليين يشترط التوبة لوجوب النفقة كما ياتي ويدخل في القن المدبر والمكاتب تغليبا الا انهما يؤديان النفقة من كسبهما كما في المحيط (ج)

٥ مرة واحدة لانه لا يتجدد بمضي الزمان فاذا بيع في المهر مرة وبقي

وَعَكْسِهِ بَيْنَ الْحَالَيْنِ وَلَوْ هِيَ فِي بَيْتِ أَبِيهَا أَوْ مَرَضَتْ فِي بَيْتِ

الزَّوْجِ لَا لِنَاشِئَةِ خَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَمَحْبُوسَةٍ بِدَيْنٍ

وَمَرِيضَةٍ لَمْ تَزَفْ وَمَغْصُوبَةٍ كَرَهَا وَحَاجَةً لَامَعَهُ وَلَوْ كَانَتْ

مَعَهُ فَلَهَا نَفَقَةُ الْحَضَرِ لَا السَّفَرِ وَلَا الْكِرَاءِ وَعَلَيْهِ مَوْسِرًا نَفَقَةُ

خَادِمٍ وَاحِدٍ لَهَا فَقَطْ لَا مَعْسِرًا فِي الْأَصَحِّ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَهُمَا بِعَجْزِهِ

عَنْهَا وَتَوْمَرٌ بِالْأَسْتِدَانَةِ عَلَيْهِ وَمَنْ فَرَضَتْ لِعِسَارِهِ فَيَايَسِرْ تَمِّمْ

نَفَقَةَ يَسَارِهِ إِنْ طَلَبَتْ وَتَسْقُطُ فِي مَدَّةٍ مَضَتْ إِلَّا إِذَا سَبَقَ فَرَضَ

قَاضٍ أَوْ رَضِيَ بِشَيْءٍ فَتَجِبَ لَهَا مَضَى مَا دَامَ حَيِّينِ فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا

أَوْ طَلَّقَهَا قَبْلَ قَبْضِ سَقَطَ الْمَفْرُوضُ إِلَّا إِذَا اسْتَدَّ أَنْتَ بِأَمْرِ قَاضٍ وَلَا

تَسْتَرِدُّ مَعْجَلَةً مَدَّةً مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَهَا وَنَفَقَةُ عَرَسِ الْقَنْ عَلَيْهِ وَيَبَاعُ

فِيهَا مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَفِي دَيْنٍ غَيْرِهَا مَرَّةً وَتَجِبُ سَكْنَاهَا فِي بَيْتٍ لَيْسَ

فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ وَأَوْ وَلَدَهُ مِنْ غَيْرِهَا إِلَّا بِرِضَاهَا وَبَيْتٌ مُفْرَدٌ مِنْ

دَارٍ لَهُ عُلُقٌ كَفَاهَا وَلَهُ مَنَعٌ وَالدِّيَا وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الدُّخُولِ

سُئِلَ مِنْهُ آخِرُ إِلَى الْعَتَقِ (ج) ٦ وَلَهُ أَيُّ لِلزَّوْجِ مَنَعٌ وَالدِّيَا وَلَدَهَا وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَقَارِبِ حَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِهِ أَيُّ غَيْرِ ذَلِكَ الْزَّوْجِ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ وَلَا يَلْزَمُ حَذْفُ الْمَوْصُولِ مَعَ بَعْضِ الصَّلَةِ (ج)

عَلَيْهَا لَا مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهَا وَكَلَامِهَا مَتَى شَاءَ أَوْ قِيلَ لَا يَمْنَعُ مِنَ
 الْخُرُوجِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَلَا مِنْ دُخُولِهَا عَلَى كُلِّ جُمُعَةٍ وَفِي مُحَرَّمَ
 غَيْرِهَا كُلِّ سَنَةٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَيَفْرِضُ نَفَقَةَ عَرَسِ الْغَائِبِ
 وَطِفْلِهِ وَأَبْوِيهِ فِي مَالٍ لَهُ مِنْ جِنْسِ حَقِّهِمْ فَقَطْ عِنْدَ مَوْدِعٍ أَوْ
 مُضَارِبٍ أَوْ مَدْيُونٍ إِنْ أَقْرَبَهُ وَبِالنِّكَاحِ أَوْ عِلْمٍ قَاضِي بِذَلِكَ
 وَيَحْلِفُ أَنَّهُ لَمْ يَعْطِهَا النِّفَقَةَ وَيَكْفُلُهَا لَا بِاقَامَةِ بَيِّنَةٍ عَلَى النِّكَاحِ
 وَلَا إِنْ لَمْ يَخْلِفْ مَالًا فَاقَامَتْ بَيِّنَةٌ لِيَفْرِضَ عَلَيْهِ وَيَأْمُرَهَا
 بِالْأَسْتِدَانَةِ وَلَا يَقْضَى بِهِ وَقَالَ زُفَرِيُّ يَقْضَى بِالنِّفَقَةِ لَا بِالنِّكَاحِ وَعَمَلُ
 الْقَضَاءِ الْيَوْمَ عَلَى هَذَا لِلْحَاجَةِ وَلِمُطْلَقَةِ الرَّجْعِيِّ وَالْبَائِنِ وَالْمُفْرَقَةِ
 بِلَا مَعْصِيَةٍ كَخِيَارِ الْعَتَقِ وَالْبُلُوغِ وَالتَّفْرِيقِ لِعَدَمِ الْكِفَاءَةِ وَالنِّفَقَةِ
 وَالسُّكْنَى لَا لِمُعْتَدَةِ الْمَوْتِ وَالْمُفْرَقَةِ لِمَعْصِيَةٍ كَالرَّدَةِ وَتَقْبِيلِ ابْنِ
 الزَّوْجِ وَرَدَةِ مُعْتَدَةِ الثَّلَاثِ تَسْقُطُ لَا تَمْكِنُهَا ابْنُهُ وَنَفَقَةُ الطِّفْلِ
 فَقِيرًا عَلَى أَبِيهِ لَا يَشَارِكُهُ أَحَدٌ كَنَفَقَةِ أَبْوِيهِ وَعَرَسِهِ وَلَيْسَ عَلَى أُمِّهِ
 أَرْضَاعُهُ إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَتْ وَيَسْتَأْجِرُ الْأَبُ مَنْ تَرْضَعُهُ عِنْدَهَا وَلَوْ

١ ولا يمنعهم من النظر إليها وكلامها
 في أي وقت اختاروا لما فيه من طبيعة
 الرحم وليس له في ذلك ضرر وقيل
 لا يمنعهم من الدخول والكلام وإنما
 يمنعهم من القرار لأن الفتنة في اللبث
 وطويل الكلام (هداية)

٢ ولا يقضى بنفقة في مال الغائب إلا
 لهؤلاء ووجه الفرق أن نفقة هؤلاء واجبة
 قبل قضاء القاضى ولهذا كان لهم أن
 يأخذوا وكان قضاء القاضى إعانة
 لهم أما غيرهم من المحارم فنفتهم إنما
 تجب بالقضاء لأنه مجتهد فيه والقضاء
 على الغائب لا يجوز (هداية)

٣ ورده معتدة الثلاث أو البائن مبتداء
 خبره تسقط النفقة وهذا إذا خرجت
 من بيت الزوج والا فلها النفقة كما
 في الكرمانى لا يسقط تمكينها أى معتدة
 الثلاث وكذا البائن ابنه أو أباه
 لأنه لا اثر للتمكين (ج)

٤ إلا إذا تعينت بان لم يكن له مال
 ولا أب مؤسر أولم يوجد مرضعة
 تجبر على الارضاع وهو الصحيح كما
 في الاختيار وهذا مروي عن الشيخين
 وظاهر الرواية انها لا تجبر كما في
 المحيط (ج)

١ وهى ان المعتدة عن طلاق بائن على احد الروايتين او الام بعد العدة (ج)

٢ زمانا بفتح الزاء وكسر الميم اى الذى طال مرضه زمانا كما فى المغرب او الذى لا يمشى على رجله كما فى المذهب واليه اشار فى الطلبة (ج) ٣ والجزئية اى النفقة على القريب ان استويا فى الجزئية وعلى الجزء ان استويا فى القرب فمن الظن ان ذكر الجزئية مستدرك اذ الكلام فى نفقة الاصول (ج)

٤ اى البنت مع استوائهما فى القرب وكون الاخ وارثا لان الولد جزء (ج) ٥ قوله مع الاختلاف دينا هذا فيما بين المسلم والذمي واما بينه وبين الحربى فلان نفقة اصلا ولو كان مستأمنا لاننا نهينا عن البر فى حق من يقاتلنا فى الدين * اخى چلبى * واستشكل بقوله تعالى وصاحبهما فى الدنيا معروف فافانه باطلاقه يوجب النفقة للوالدين وان كانا حربيين واجيب بان العمل باطلاقه يفضى الى التعارض المفضى الى الترك الممتنع فحمل ذلك على اهل الذمة وهذا على اهل الحرب (عناية)

استأجرها منكوحة او معتدة من رجعى لترضعه لم يجز وفي المبتوتة

روايتان ولا رضاعه بعد العدة او لابنه من غيرها صح وهى احق من

الاجنبية الا اذا طلبت زيادة اجر ونفقة البنت بالغة والابن زمنا

على الاب خاصة وبه يفتى وعلى الموسر يسار الفطرة نفقة اصوله

الفقراء بالسوية على الابن والبنت ويعتبر فيها القرب والجزئية

لا الارث ففى من له بنت وابن ابن على البنت وفى ولد بنت

واخ على ولدها ونفقة كل ذى رحم محرم صغير او بالغة فقيرة او

ذكر زمين او اعمى على قدر الارث ويعتبر اهلية الارث

لاحقيقته فنفقة من له خال وابن عم على الخال ولان نفقة مع

الاختلاف دينا الا للزوجة والاصول والفروع ولا على الفقير الا

لها وللزوجة ولا لغنى الا لها وباع الاب عرض ابنه لاعقاره

لنفقته ولالدين له عليه سواها ولا الام تبيع ما له لنفقته

وضمن مودع الابن لو انفقها على ابويه بلا امر قاض لا الابوان

لو انفقا ما له عندهما واذا قضى بنفقة غير العرس ومضت مدة

١ سقطت نفقة تلك المدة فلا تصير نفقة الاقارب دينا بقضاء القاضي وفي الحلاصة فيه روايتان وقيل هذا اذا كانت المدة اكثر من شهر وفي المحيط هي شهر وقيل لا خلاف انه لا تصير دينا وانما الخلاف في الموضوع في الفتاوى ان نفقة الصبي يصير دينا بخلاف سائر الاقارب وفي النظم ان بعد القضاء او الصلاح يؤخذ نفقة ماضى (ج)
٢ لما شارك الطلاق في زوال الملك وهو اقل وقوعا عقبه به وهو والعتاق والعتق كلها بالفتح الخروج عن الرق والعتق بالكسر اسم منه وشريعة قوة حكمية يصير بها اهلا للقضاء والشهادة وغيرهما والمراد الاعتناق فانه الموافق بالفقه وقد جاء لغة كما ذكر المطرزي (ج)
٣ اى بما استعمل فيه وضعاً وشرعاً من نحو العتق والحر وغيرهما سواء كانت في جملة اسمية او فعلية ندائية او غيرها عن قصد او خطأ فعتق لو جرى على لسانه اعتقتك وعنه انه لا يعتق كما في المحيط (ج)
٤ كانت حر اى ذو حر او ذات حر والتاء مفتوحة او مكسورة كلاهما بخطاب العبد او الامة في حروف المعاني من الكشف ان الفقهاء لا يعتبرون الاعراب الا ترى انه لو قال لرجل زيت بكسر التاء او لامرأة بفتحها وجب حد القذف وفي المحيط لو قال لعبد انت حرة او لامة انت حر فقد عتق (ج)
٥ الى نفس ملك او الى سببه كقوله ان ملكتك او اشتريتك فانت حر (ج)

سَقَطَتِ الْاِنْ يَازْنَ الْقَاضِي بِالْاِسْتِدَانَةِ وَنَفَقَةُ الْمَمْلُوكِ عَلَى

سَيِّدِهِ فَإِنْ أَبَى كَسَبَ وَانْفَقَ وَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ أَمْرَ بَيْعِهِ

كِتَابُ الْعِتَاقِ

يَصِحُّ مِنْ حُرِّ مَكْلَفٍ بِصَرِيحٍ لَفْظِهِ بِلَانِيَّةٍ كَانَتْ حُرّاً أَوْ مَعْتَقاً

أَوْ عَتِيقاً أَوْ اعْتَقْتَكِ أَوْ مَحْرُراً أَوْ حَرَّرْتِكِ أَوْ هَذَا مَوْلَايَ أَوْ

يَا مَوْلَايَ أَوْ رَأْسُكَ حُرّاً وَنَحْوَهُ مِمَّا عَبَّرَ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ وَبِكُنَايَتِهِ

إِنْ نَوَى كَلَامُكَ لِي عَلَيْكَ وَلَا سَبِيلَ وَلَا رِقٍّ وَخَرَجْتَ مِنْ

مُلْكِي وَخَلَيْتُ سَبِيلَكَ وَلَا مَتَهُ قَدْ أَطْلَقْتِكِ وَبِهَذَا إِنِّي لِلْأَصْغَرِ

وَالْأَكْبَرِ لَا بَيَّا ابْنِي وَيَا أَخِي وَلَا سُلْطَانَ لِي عَلَيْكَ وَلَفْظُ الطَّلَاقِ

وَكَنَايَتُهُ مَعَ نِيَّةِ الْعَتَقِ وَأَنْتِ مِثْلُ الْحُرِّ بِخِلَافِ مَا أَنْتِ الْآخَرُ

وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحْرَمٍ أَوْ اعْتَقَ لَوْجَهَ اللَّهِ أَوْ لِلشَّيْطَانِ أَوْ لِلصَّنَمِ

أَوْ مَكْرَهَا أَوْ سَكْرَانَ أَوْ أَضَافَ عَتَقَهُ إِلَى مَلَكَ أَوْ شَرَطَ وَوَجَدَ

عَتَقَ كَعَبْدٍ لِحُرِّيٍّ خَرَجَ إِلَيْنَا سَلَامًا وَالْحَمْلُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فِي الْمَلِكِ

وَالرِّقِّ وَالْعَتَقِ وَفُرُوعُهُ إِلَّا أَنْ وَلَدَ الْاِمَّةُ مِنْ مَوْلَاهَا حُرٌّ

١ لو عجز ذلك المعتق البعض عن السعاية بخلاف المكاتب فإنه يرد إليه بالعجز وينبغي أن المولى يعتق الباقي عنه عند عجزه في الاختيار قال عليه السلام من اعتق شقصا من عبده فعليه عتق كله وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كما في المضمرات (ج) ٢ وقال له أي للآخر ضمانه أي تضمين المعتق حال كونه غنيا من غير رجوع على العبد والسعاية حال كونه فقيرا فقط (ش) ٣ ابنه أو غيره من ذى رحم محرم منه بالشراء أو الارث أو الهبة أو غيره حال كون المالك شريكا مع شخص آخر (ج) وصورته أن تموت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها ويرثها أخوها وزوجها (ش) ٤ إلا في الارث فإنه لم يضمن بلا خلاف لعدم الاختيار فيه كما إذا كان لرجلين عم وله جارية فزوجها أحدهما فولدت ولدا ثم مات العم فورثاه فإنه عتق الولد لانه ملك بالارث (ج) ٥ سبعة من السهام حتى يخرج منه سهام العتق والسعاية لأن حق كل من الخارج والداخل في سهمين وحق الثابت في ثلاثة فبلغت سهام العتق سبعة وسهام السعاية أربعة عشر (ج) ٦ فمن كان له امرأتان وقال هذه أو هذه أو أحدهما طالق ثلاثا ثم وطئ أحدهما أو ماتت تعين أن المطلقة غير الموطوءة والحية (ج) أما الموطوءة فلان الكاح عقد وضع لكل الموطوء والطلاق وضع لازالة ملك النكاح أي لازالة حل الموطوء أما في الحال أو بعد انقضاء العدة والموطوء دليل على أن الموطوءة لم تكن مرادة بالطلاق وأما الموت فلما عرف أن البيان انشاء من وجه فلا بد من محل (شرح وقايه)

فصل إن اعتق بعض عبده صح وسعى فيما بقي وهو كالمكاتب بلا رد إلى الرقي لو عجز وقال اعتق كله ولو اعتق شريك حظّه اعتق الآخر أو استسعى أو ضمن المعتق موسرا قيمة حظّه لا معسرا والولاء لهما إن اعتق أو استسعى وللمعتق أن ضمنه ورجع به على العبد وقال له ضمانه غنيا والسعاية فقيرا فقط والولاء للمعتق ومن ملك ابنه مع آخر عتق حصته ولم يضمن وقال ضمن غنيا إلا في الارث وإن قال لعبديه أحدهما حر فخرج واحد ودخل ثالث فأعاده ومات بلا بيان عتق ممن ثبت ثلثة أرباعه ومن كل من غيره نصفه وعند محمد رحمه الله ربع من دخل وإن قال ذلك في مرضه ولم يجز وارث جعل كل عبد سبعة وعتق ممن ثبت ثلثة ومن كل من غيره سهمان وعند محمد رحمه الله كل ستة وعتق ممن خرج سهمان ومن ثبت ثلثة ومن دخل ستم وسعى كل في الباقي والموطوء والموت بيان في طلاق مبهم كبيع وموت وتدبير واستيلاد وهبة

تسكن مرادة بالطلاق وأما الموت فلما عرف أن البيان انشاء من وجه فلا بد من محل (شرح وقايه)

١ لان الاعتاق لم يوضع لازالة حل
الوطى بل حل الوطى انما يزول
بتبعية زوال الرق او زوال ملك
الرقبة ولم يزل شئ منيها وهذا قول
ابي حنيفة رحمه الله تعالى واما عندهما
فالوطى في العتق المبيم بيلن ايضا لان
الوطى لا يحل الا في الملك (شرح الوقاية

مطلب الحلف بالطلاق

٢ في التجارة دون التكدى لانها
المشروعة عند الاختيار (ج) قوله
لا التكدى اى لا الاكتساب
بالتكدى لانه اماره الخساسة لانها
هى المعتادة كذا في الزيلغى ومعنى
التكدى بالفارسي كداي كردن كذا
قيل وذكر الحريري في درة الغواص
ان من اغلاطهم مكدا لمن يكثر
السؤال وهو خطأ حيث ابدلو
اجيبها كافا والصواب مجد لاشتقاقه
من الاجتداء وكان في الاصل المجتدى
فادغمت التاء في الدال ثم القيت حركة
المدغم على ما قبله عزمى افندى
(حاشية الدرر)

مطلب التدبير والاستيلاد

وَصَدَقَ مُسْلِمَتَيْنِ فِي عَتَقِ مَبِيْمٍ دُونَ وَطْئٍ فِيهِ وَالشَّهَادَةُ بِالْعَتَقِ

الْمَبِيْمِ بَاطِلٌ لَا الطَّلَاقُ الْمَبِيْمُ ۖ فَلَا يَعْتَقُ بَآنٍ دَخَلَتْ

فَكُلُّ مَمْلُوكٍ لِي يَوْمَئِذٍ حَرٌّ مِنْ لِي حِينَ دَخَلَ مَلِكُهُ وَقَتِ الْحَلْفِ

أَوْ بَعْدَهُ وَبَلَا يَوْمَئِذٍ مِنْ لِي وَقَتِ حَلْفِهِ فَقَطُّ لَا الْحَمْلُ بِكُلِّ مَمْلُوكٍ

لِي ذَكَرَ حَرٍّ وَمَنْ أَعْتَقَ عَلَى مَالٍ أَوْ بِهِ فَقَبِلَ عَتَقَ وَالْمَالُ

دَيْنٌ عَلَيْهِ وَالْمَعْلُوقُ عَتَقَهُ بِالْأَدَاءِ مَا ذُوْنُ أَنْ أَدَى عَتَقَ لَا مَكَاتِبَ

وَفِي أَنْتَ حَرٌّ بَعْدَ مَوْتِي بِأَلْفٍ أَنْ قَبِلَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَأَعْتَقَهُ الْوَارِثُ

عَتَقَ وَالْأَلَا وَإِنْ حَرَّرَهُ عَلَى خِدْمَتِهِ سَنَةً فَقَبِلَ عَتَقَ وَيَخْدُمُهُ

سَنَةً فَإِنْ مَاتَ مَوْلَاهُ قَبْلَهَا يَجِبُ قِيَمَتُهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

قِيَمَةُ خِدْمَتِهِ ۖ فَصَلِّ مَنْ أَعْتَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ مُطْلَقًا أَوْ إِلَى

مُدَّةٍ غَلَبَ مَوْتُهُ قَبْلَهَا مَدِيرٌ لَا يَبَاعُ وَلَا يَرَهْنُ وَلَا يُوْهَبُ

وَيُسْتَعْدَمُ وَيُسْتَأْجَرُ وَالْمَدِيرَةُ تَوْطًا وَتَنْكَحُ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ عَتَقَ

مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ وَسَعَى فِيْمَا زَادَ وَإِنْ اسْتَغْرَقَ دَيْنُهُ فِي كُلِّهِ وَإِنْ

قَالَ إِنْ مِتَّ فِي مَرَضِي هَذَا أَرَى فِي هَذِهِ السَّنَةِ صَحَّ بَيْعُهُ وَإِنْ وَجَدَ

الشَّرْطُ عَتَقَ كَالْمَدْبَرِ وَامَةٌ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَادْعَى أَوْ مِنْ

زَوْجٍ فَمِلْكُهَا أُمٌّ وَلَدَهُ وَحَكْمُهَا كَالْمَدْبَرَةِ إِلَّا أَنَهَا تَعْتَقُ عِنْدَ

مَوْتِهِ مِنْ كُلِّ مَالٍ وَلَمْ تَسْعَ لِدَيْنِهِ وَلَا يَثْبُتَ نَسَبٌ وَلَدِ الْأَمَةِ

الْأَبْدَعُوَّةُ ثُمَّ بِلَا دَعْوَةٍ لَكِنْ يَنْتَفِي بِالنَّفْيِ فَفَصْلٌ فِي الْوَلَاءِ مِنْ

اَعْتَقَ بِاعْتِقِ أَوْ بَفَرَعٍ لَهُ أَوْ بِمِلْكٍ قَرِيبِهِ فَوَلَاؤُهُ لِسَيِّدِهِ وَإِنْ

شَرَطَ عَدَمَهُ وَمِنْ اَعْتَقَ أَمَةً زَوْجَهَا قَدْ فَوَلَدَتْ فَلَهُ وَلَاءُ الْوَلَدِ

فَإِنْ اَعْتَقَ جَرَهُ إِلَى قَوْمِهِ إِنْ كَانَ بَيْنَ اَعْتِقِ الْأَمَةِ وَوَلَادَتِهَا

أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ وَالْمَعْتَقُ عَصَبَةٌ قَدِيمُ النِّسْبَةِ عَلَيْهِ وَهُوَ

عَلَى ذِي الرَّحِمِ فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ ثُمَّ الْمَعْتَقُ فَوَلَاؤُهُ لِأَقْرَبِ

عَصَبَةِ سَيِّدِهِ وَلَا وَلَاءَ لِلنِّسَاءِ إِلَّا مَا اَعْتَقْنَ كَمَا فِي الْحَدِيثِ

كتاب المكاتب

الْكِتَابَةُ اِعْتِقَ الْمَمْلُوكَ يَدًا حَالًا وَرَقَبَةً مَالًا فَإِنْ كَانَتْ قَدَمُهُ

وَلَوْ صَغِيرًا يَعْقِلُ بِمَالٍ حَالًا أَوْ مِنْجَمًا أَوْ مُؤَجَّلًا أَوْ قَالَ جَعَلْتُ

عَلَيْكَ الْفَأْتُوْدِيَهُ نَجُومًا أَوْ لَهَا كَذَا وَآخِرُهَا كَذَا فَإِنْ أَدَيْتَهُ فَانْتَحَرَتْ

مطلب الولاء

١ الولاء هو لغة من الولي بمعنى القرب
وشرعا قرابة حكمية من العتق أو الموالاة
الأول أي الولاء الحاصل من العتق
يكون لمعتق غير حربي يعني لو
اعتق حربي في دار الحرب عبده لا
ولاء له عليه حتى إذا خرجا إلى مسلمين
يرثه خلافاً لابي يوسف رحمه الله تعالى
كذا في الكافي وقال الزيلعي الذميون
يتوارثون بالولاء كالمسلمين لأنه أحد
أسباب الارث (غرر ودرر)

٢ كتاب المكاتب لم يجعل كلاً استيلا في
التذييل للعتاق ولم يعنون بالفصل
لكثرة مباحثه والمكاتب الكتابة فانه
مصدر مبهى فيكون موافقاً للباقي والعدول
عنها للتفادي عن نوع تكرار (ج)
٣ الكتابة لغة مصدر كاتب عبده كما
في الأساس والمقدمة وقال الراغب أنها
إتباع العبد نفسه من سيده بما يؤدى
من كسبه واشتقاقها من الكتابة التي
هي الإيجاب أو النظم ولو اضر
مكان أظهر (ج)

وَأَنْ عَجَزَتْ فَقِنْ وَقَبْلَ الْعَبْدِ صَحَّ وَخَرَجَ مِنْ يَدِهِ دُونَ مِلْكِهِ وَعَتَقَ
 بَجَانًا إِنْ أَعْتَقَ وَغَرَمَ السَّيِّدَ الْعَقْرَ إِنْ وَطَىٰ مَكَاتِبَتَهُ وَالْأَرْضَ
 إِنْ جَنَىٰ عَلَيْهَا أَوْ عَلَىٰ وَلَدِهَا أَوْ مَالِهَا وَصَحَّتْ عَلَىٰ حَيَوَانٍ ذَكَرَ
 جَنْسَهُ فَقَطَّ وَيُؤَدَّى الْوَسْطُ أَوْ قِيَمَتُهُ وَفُسِدَتْ عَلَىٰ قِيَمَتِهِ أَوْ خَيْرُ
 أَوْ خَزِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِ وَصَحَّ لِلْمَكَاتِبِ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ وَالسَّفَرُ
 وَالنِّكَاحُ أَمَّتْهُ وَكِتَابَةُ قَنِّهِ وَلَهُ وَلَاؤُهُ إِنْ أَدَّى بَعْدَ عَتَقِهِ وَلِسَيِّدِهِ
 إِنْ أَدَّى قَبْلَهُ لَا تَزُوجُهُ وَهَبَتْهُ وَلَوْ بَعُوضٌ وَتَصَدَّقَهُ إِلَّا بِبَيْسِيرٍ
 وَتَكْفَلُهُ وَأَقْرَضَهُ وَأَعْتَقَ عَبْدَهُ وَلَوْ بِمَالٍ وَبَيْعَ نَفْسَ عَبْدِهِ مِنْهُ
 وَإِنْ نَكَاحَهُ وَالْأَبَ وَالْوَصَىٰ فِي رَفِيقِ الصَّغِيرِ كَالْمَكَاتِبِ*
 وَإِذَا عَجَزَ عَنْ نَجْمٍ إِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ سَيَصِلُ إِلَيْهِ لَا يَعْجِزُهُ الْحَاكِمُ
 إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَالْأَعْجِزُ وَفَسَخَهَا بِطَلَبِ سَيِّدِهِ أَوْ سَيِّدَةِ بَرِّضَاهُ
 وَعَادَرَقَهُ وَمَا فِي يَدِهِ لِسَيِّدِهِ فَإِنْ مَاتَ عَنْ وَفَاءٍ لَمْ تَفْسَخْ
 وَقُضِيَ الْبَدَلُ مِنْ مَالِهِ وَحُكِمَ بِمَوْتِهِ حَرًّا وَالْأَرْضُ مِنْهُ وَعَتَقَ
 بَنِيهِ وَلَدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ شَرَاهُمْ أَوْ كُوتِبَ هُوَ وَابْنُهُ صَغِيرًا

١ وعَتَقَ المكاتب كله لبقاء الملكية
 بجانا أى بلا بدل قبل ادائه ان اعتق
 أى اعتقه السيد الصحيح لا المربض
 فان تصرفه يعتبر من الثلث وغرم
 أى ضمن السيد العقر أى مقدار مهر
 مثل المكاتبه أو مقدار بدل اجارتها
 للوطى لو كان الاستيجار مباحا والفتوى
 على الاول كما فى استيلاذ المضمرات (ج)
 ٢ الارش همزه نك فتحة و رانك
 سكونيله ج راحت ديتى (وانقولى)
 ٣ على قيمته أى قيمه العبد لاختلاف
 المقومين فلا يتعين (ج) على قيمته
 أى قيمة الحيوان لانها قد تكون من
 الدراهم وغيرها وقد تكون جيادا
 وغير جياد او يختلف مقدارها فتفاحشت
 الجهالة (برجندى)

٣ فان مات متجاوزا عن اداء وفاء أى
 مال ينفى بما عليه أى مات وترك مالا وافيًا
 به لم تفسخ الكتابة لانه عقد معاوضة
 وفيه اشعار بانه اذا لم يترك وفاء
 تنفسخ حتى لو تبرع احد بالبدل
 لا يقبل منه وهذا قول أبى بكر الاسكافى
 وذهب الفقيه أبو الليث الى انه لا
 ينفسخ بدون الحكم كما فى الصغرى
 واعلم انه اذا مات عن وفاء وعليه
 ديون بدأ بدين الاجنبى ثم بدين
 المولى ثم ببذل الكتابة كما فى المحيط (ج)

١ والايمان اى ايقاع ايمان جمع اليمين لغة اليد اليمنى على ما فى عامة الكتب فليست بمصدر كالطهار وغيرها ولذا جمعت وحك دون سائر الكتب وشريعة ما قوى به العزم على الفعل او الترك وانما سمي به لانهم

٧٨

كتاب الايمان

يتماسحون بايمانهم حالة التحالف (ج)
٢ فحلفه بفتح الحاء وكسر اللام او سكونها يمين يؤخذ به العهد ثم سمي به كل يمين كما فى المفردات والمراد به المعنى المصدري اى حلف الحالف بالله (ج)

٣ كعزة الله اى غلبه من حد نصر او عدم النظر من حد ضرب او عدم الخط عن منزلته من حد علم وجلاله اى كونه كامل الصفات وكبريائه اى كونه كامل الذات (وعظمته) كونه كامل الذات اصالة وكامل الصفات تبعاً وقدرته اى كونه بحيث يصح منه كل من الفعل والترك بحسب الدواعى (ج)

٤ وايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم مقصور ايم الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها ولا يستعمل مقصور الا يمين الا مع الجلالة وهو جمع يمين عند الكوفيه همزته قطعية جعلت وصلية لكثرة الاستعمال تخفيفاً ومفرد كانك عند سيبويه مشتق من اليمين وهو البركة وعلى المذهبيين

او كبيراً بمرّة وطاب لسيده ان ادى اليه من صدقة فعجز
ولا تنفسخ بموت السيد وادى البدل الى ورثته على
نجومه وان اعتقه بعضهم لا يصح وان اعتقوه عتق مجاناً

كتاب الايمان

هى ثلث فحلفه على فعل او ترك ماض كاذباً عمداً غموساً يا ثم

به او طائناً انه حق وهو ضده لغو يرمى عفوّه وعلى آت منعقد

وكفر فيه فقط ان حنث ولو سهواً او كرهاً حلف او حنث

والقسم بالله او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والحق

او بصفة يحلف بها من صفاته كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته

وقدرته لا بغير الله كالنبي والقران والكعبة ولا بصفة لا يحلف

بها عرفاً كرحمته وعلمه ورضائه وغضبه وسخطه وعذابه

وقوله لعمر الله وايم الله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف

واشهد

مبتداء خبره مخدوف هو نحو يمينى ومعنى يمين الله ما حلف

الله تعالى من نحو الشمس والضحى او اليمين الذى يكون باسمه تعالى نحو والله كما فى الرضى وذكر فى المبسوط ان ايم صلة عند البصرية (ج) قوله صلة اى كلمة مستقلة كالواو (عناية)

وَاشْهَدُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بِاللَّهِ وَعَلَى نَذْرٍ أَوْ يَمِينٍ أَوْ عَهْدٍ وَإِنْ لَمْ

يُضِفْ إِلَى اللَّهِ وَإِنْ فَعَلَ كَذَا فَهُوَ كَافِرٌ وَإِنْ لَمْ يَكْفُرْ عَلَّقَهُ بِمَا ض

أَوْ أَتٍ وَسَوَّكَندٌ مَيْخُورٌ بِخُذَا قِسْمٍ وَحَقًّا وَحَقُّ اللَّهِ وَحَرَمَتِهِ

وَسَوَّكَندٌ خُورٌ بِخُذَا يَا بَطْلَانِي زَنْ وَإِنْ فَعَلَ فَعَلِيهِ غَضَبُهُ

أَوْ سَخَطُهُ أَوْ لَعْنَتُهُ أَوْ أَنَا زَانٍ أَوْ سَارِقٍ أَوْ شَارِبٍ خَمْرٍ أَوْ أَكَلٍ

رَبْوًا لَا وَحُرُوفٍ الْقِسْمِ الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالْتَاءُ وَتَضْمِيرُ كَاللَّهِ لَا

أَفْعَلُهُ وَكَفَارَتُهُ عِتْقُ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ كَمَا هُمَا

فِي الظَّهَارِ أَوْ كَسْوَتُهُمْ لِكُلِّ ثَوْبٍ يَسْتُرُ عَامَةً بَدَنِهِ فَلَمْ يَجْزِ

السَّرَاوِيلُ فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا وَقْتُ الْأَدَاءِ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَا

وَلَمْ تَجْزِ بِلَا حِنْثٍ وَمَنْ حَلَفَ عَلَى مَعْصِيَةٍ كَعَدَمِ الْكَلَامِ مَعَ

أَبَوَيْهِ حِنْثٌ وَكَفَرٌ وَلَا كَفَّارَةٌ فِي حَلْفِ كَافِرٍ وَإِنْ حِنْثٌ مُسْلِمًا

وَمَنْ حَرَّمَ مَلِكُهُ لَا يَحْرُمُ وَإِنْ اسْتَبَاحَهُ كَفَرٌ وَمَنْ نَذَرَ مُطْلَقًا

أَوْ مَعْلَقًا بِشَرْطٍ يَرِيدُهُ كَانَ قَدِمَ غَائِبِي فَوَجَدَ فِي وَبِمَا لَمْ

يَرِدُهُ كَانَ زَنِيتٌ وَفِي أَوْ كَفَرٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ ❀ فَصَلِّ مَنْ

١ ولأى متتابعة حتى لو مرض فيها وافطر او حاضت استقبل بخلاف كفارة الظهار والقتل واعلم انه لو اخر كفارة اليمين اثم ولم تسقط بالموت والقتل وفي سقوط كفارة الظهار خلاف كما في الخزانة (ج)

٢ حنث أى وجب ان يجعل نفسه حانثا (ج) ٣ وهو أى التفصيل المذكور الصحيح كما في الهداية الا ان الاولى ان يرجع الضمير الى ما يليه من التكفير وفي الصغرى انه رجع من الوفاء الى الكفارة وهو اختيار السرخسى وغيره وبه يفتى كما في الخلاصة (ج)

مطلـــــــــــــــــا الحلف فى الفعل

١ بدخول صفة لان البيت اسم لمبنى مسقف مدخله من جانب واحد بنى للبيتوتة سواء كان حيطانها اربعة او ثلثة وهذا المعنى موجود في الصفة الا ان مدخلها اوسع فيتناولها اسم البيت فيحنت بسكناها الا ان ينوى ما سواها هو الصحيح احتراز عما قيل انها يحنت اذا كان الصفة ذات حوايط اربعة وهكذا كانت صفاف اهل الكوفة (غرر درر) والدخول هو الانفصال من خارج الى داخل سواء كان راكبا او ماشيا من باب او من غيره وفيه اشعار بانه لو ادخل احدى رجله او رأسه لم يحنت كما في الايضاح (ج) بيتا اخر فانه لا يحنت والفرق بين المعرفتين ما قال شاعرهم * والدار دار وان زالت حوايطها * والبيت ليس بيت بعد تيديم (ج)

٣ وكذا القرية فانه لو خرج بنفسه من المصر لم يحنت بلا خلاف واما في القرية ففيه اختلاف المشايخ والاصح انها كالمصر كما في المضمرات وفيه اشعار بانه لو خرج بنية ان لا يعود ثم عاد للمسكن ولو ساعة حنت وبانه لو عاد للزيارة او لنقل المتاع لا يحنت كما في المحيط واعلم ان البر لا يبطل اليمين في الفعل الممتد كالسكنى واللبث كما في خزانه المفتين (ج)

حلف لا يدخل بيتا يحنت بدخول صفة لا الكعبة او مسجد او بيعة او كنيسة او دهليز او ظلة باب دار كما في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة وفي هذه الدار يحنت ان دخلها منهمة صحراء او بعد ما بنيت اخرى او وقف على سطحها وقيل في عرفنا لا يحنت كما لو جعلت مسجدا او حماما او بستانا او بيتا او دخلها بعد هدم الحمام وكهذا البيت ودخله منهمة صحراء او بعد ما بنى بيتا اخر او هذه الدار فوقف في طاق باب لو اغلق كان خارجا او لا يسكنها وهو ساكنها او لا يلبسه وهو لا يسه او لا يركبه وهو راكبه فاخذ في النقلة ونزع ونزل بلا مكث او لا يدخل فقعد فيها الا ان يخرج ثم يدخل وفي لا يسكن هذه الدار لا بد من خروجه باهله ومتاعه اجمع حتى يحنت بوترد بقى بخلاف المصر والقرية وحنت في لا يخرج لو جهل واخرج بامر لا ان اخرج بلا امره مكرها او راضيا ومثله لا يدخل اقساما وحكما ولا في لا يخرج

١ وذهابه معنى كخروجه على ما
 روى عن الصاحبين فيشترط الخروج
 لا الوصول في الاصح كما في التمر
 ناشى وغيره وقال نصير بن يحيى
 انه كاتبانه فيشترط الوصول وهو
 الصحيح كما في الخلاصة (ج)
 ٢ ودين اى صدق ديانة من دينه
 ان وكله الى دين بالتخفيف اى
 تركه كما في الطلبة (ج)
 ٣ تعال بفتح اللام امر من تتعالى اى
 جئ وفى الاصل بمعنى ارتفع ولم يجئ
 منه امر غائب ولا نهى تغد معنى بفتح
 الدال المشددة جواب الامر تغديه
 فاعل شرط وضميره للحالف معه اى الا
 مر فلو تغدى لا معه لا يحنث لان
 الجواب يتقيد بالسؤال ابدا (ج)
 ٤ قضا بالقاف والضاد المعجمة اى كسرا
 فلو ابتلع صحيحا حنث بالطريق الاولى
 كما في الكرماني فانه احترز بالقضم
 عما يتخذ منه كالخبز والسويق فانه
 لا يحنث به وهذا عنده واما عندهما
 فالصحيح انه يحنث لترجيح المجاز
 المتعارف ولو اكل مما خرج من زرع
 البر المحلوف عليه لم يحنث كما في
 المحيط وهذا كله اذا لم يكن له نية
 فان نوى عين البر لم يحنث باكل خبزه
 وسويقه بالا جماع كما لم يحنث ان
 نوى ما يتخذ منه فاكل عينه كما
 فى النهاية (ج)

الْاِى جَنَازَةً فَخَرَجَ يَرْيِدُهَا ثُمَّ اِلَى اَمْرٍ اُخَرَ وَحَنَثَ فِي
 لَا يَخْرُجُ اِلَى مَكَّةَ فَخَرَجَ يَرْيِدُهَا وَرَجَعَ لَا فِي لَا يَأْتِيهَا حَتَّى
 يَدْخُلَهَا وَذَهَابَهُ كَخُرُوجِهِ فِي الْاَصْحِ وَفِي لِيَأْتِيَنَّ مَكَّةَ وَلَمْ يَأْتِهَا
 لَا يَحْنُثُ اِلَّا فِي اُخْرِ حَيَاتِهِ وَحَنَثَ فِي لِيَأْتِيَنَّ غَدًا اِنْ اسْتَطَاعَ
 اِنْ لَمْ يَأْتِ بِلَا مَانِعٍ كَمَرَضٍ اَوْ سُلْطَانٍ وَدَيْنٍ نِيَّةُ الْحَقِيقَةِ وَشَرِطَ
 لِلْبَرِّ فِي لَا يَخْرُجُ اِلَّا بِاَذْنِهِ لِكُلِّ خُرُوجٍ اِذْنٌ لَا فِي اِلَّا اِنْ اِذْنٌ
 وَلِلْحَنَثِ فِي اِنْ خَرَجْتَ وَاِنْ ضَرَبْتَ لِمُرِيدَةٍ خُرُوجٍ اَوْ ضَرَبَ
 عَبْدٌ فَعَلَهَا فَوْرًا وَفِي اِنْ تَغَدَّيْتَ بَعْدَ تَعَالٍ تَغَدَّ مَعِيَ تَغَدِيهِ مَعَهُ
 وَكَفَى مَطْلَقُ التَّغَدَى اِنْ ضَمَّ الْيَوْمَ وَمَرْكَبُ الْمَاذُونِ لَيْسَ
 لِمَوْلَاهُ فِي حَقِّ الْحَلْفِ اِلَّا اِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ وَنَوَاهُ
 وَيَقِيدُ الْاَكْلَ مِنْ هَذِهِ النَّخْلَةِ بِشَمْرِهَا وَهَذَا الْبَرُّ بِاَكْلِهِ قَضَاً
 وَهَذَا الدَّقِيقُ بِاَكْلِ خَبْزِهِ فَلَا يَحْنُثُ لَوْ اسْتَفْهَ كَمَا هُوَ وَاَكْلَ
 الشَّوَاءِ بِاللَّحْمِ وَالطَّبِيخِ بِمَا طَبَخَ مِنَ اللَّحْمِ وَالرَّاسِ بِرَأْسٍ يَكْبَسُ
 فِي التَّنَانِيرِ وَيَبَاعُ فِي مَصْرِهِ وَالشَّحْمُ بِشَحْمِ الْبَطْنِ وَالْخَبْزُ بِخَبْزِ

١ والشرب مثلثة الشين ايصال مالا
بأني فيه المضع الى جوفه بفيه فلو حلف
لا يشرب هذا اللبن فترد فيه الخبز
فاكله لم يحنث وقال الرستغني ان
الاكل والشرب عبارة عن عمل الشفة
والحلق فلو حلف لا يأكل وفي فمه
شيء فابتلع لم يحنث كما لو لا يشرب
وفي فمه رمانة فمصها وابتلعها لانه لم
يعمل الشفة فيهما كما في المحيط (ج)

٢ اوله طلع فاذا انعقد فسياب واذا اخضر
واستدار فخلال واذا اعظم فبسر
بالفارسية غورة خرما (ج)

٣ والمذنب بكسر النون والتشديد
وما قيل انه بالفتح مذهب الفقهاء فمن
حواشي لا اصل لها وهو الرطب او
البسر الذي بدأ الارطاب من جانب
ذنبه الذي هو الحاد دون جانب السفلى
الذي هو رأسه وفيه العلاقة كما اشار
اليه المطرزي ويدل عليه ما في خامس
المرصاد ان رأس الشجر وغيره ما
يأخذ الغذاء منه وما في الهداية ان
الرطب المذنب ما يكون في ذنبه
قليل البسر والبسر المذنب على
عكسه اي ما يكون في ذنبه قليل رطب
فمشكل (ج) والرطب المذنب الذي
اكثره رطب وشيء قليل منه بسر والبسر
المذنب عكسه ايضاح الاصلاح والدرر*

البر والشعير لا خبز الارز ببسلا يعتاد والفاكهة بالتفاح
والمشمش والبطيخ لا العنب والرمان والرطب والقثاء والخيار
والشرب من نهر بالكرع منه فلا يحنث لو شرب منه بانهاء
بخلاف الحلف من مائه وتحليف الوالي رجلا ليعلمه بكل داعر
اتي بحال ولايته والضرب والكسوة والكلام والدخول عليه
بالحيوة لا الغسل والقريب بما دون الشهر في ليقضين دينه الى
قريب والشهر بعيد وما اصطبغ به فادام وكذا الملح لا الشواء
ولا يحنث في لا يأكل من هذا البسر فاكله رطبا او من هذا
الرطب او اللبن فاكله تمرا او شيرازا او بسرا فاكله رطبا
او لحما فاكل سمكا او لحما او شعما فاكل الية ولا في لا
يشترى رطبا فاشترى كباسة بسر فيها رطب وحنث لو حلف
لا يأكل رطبا او بسرا او لا رطبا ولا بسرا فاكل مذنب او
لا يأكل لحما فاكل كبدا او كرشا او لحم خنزير او انسان
والغذاء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء منه الى

نُصِفَ اللَّيْلَ وَالسَّحُورُ مِنْهُ إِلَى الْفَجْرِ وَفِي إِنْ لَبِستَ أَوْ أَكَلْتَ

أَوْ شَرِبْتَ وَنَوَى مَعِينًا لَمْ يَصْدُقْ أَصْلًا وَلَوْ ضَمَّ ثَوْبًا أَوْ طَعَامًا

أَوْ شَرَابًا دِينَ وَتَصَوَّرَ الْبِرَّ شَرْطُ صِحَّةِ الْحَلْفِ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ

رَحِمَهُ اللَّهُ فَمَنْ حَلَفَ لَا شَرِبَنَّ مَاءَ هَذَا الْكُوزِ الْيَوْمَ وَلَا مَاءَ فِيهِ أَوْ

كَانَ فَصَبَّ فِي يَوْمِهِ لَا يَحْنُثُ وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَذًا فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي

وَفِي لِيَصْعَدَنَّ السَّمَاءُ أَوْ لِيَقْلِبَنَّ هَذَا الْحَجَرُ ذَهَبًا أَوْ لِيَقْتُلَنَّ

فَلَانًا عَالِمًا بِمَوْتِهِ أَنْعَقِدَ لِتَصَوُّرِ الْبِرِّ وَحْنُثٌ لِلْعَجْزِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ

فَلَا وَمَدَّ شَعْرَهَا وَحَنَقَهَا وَعَضَّهَا كَضَرِهَا وَقَطَّنَ مَلِكُهُ بَعْدَ أَنْ

لَبِستَ مِنْ غَزَلِكَ فَهَدَى فَعَزَلْتَهُ وَنَسِجَ وَلَبِسَ هَدَى وَخَاتَمَ

ذَهَبٍ حَلَى لَا خَاتَمَ فِضَّةٍ وَعِنْدَهُمَا عَقْدٌ لَوْ لَوْعٌ لَمْ يَرِصْعَ حَلَى

وَبَةً يَفْتَى وَمَنْ حَلَفَ لَا يَنَامُ عَلَى هَذَا الْفِرَاشِ فَنَامَ عَلَى قِرَامٍ فَوْقَهُ

حَنْثٌ لَا مَنْ جَعَلَ فَوْقَهُ فِرَاشًا آخَرَ أَوْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى

الْأَرْضِ فَجَلَسَ عَلَى بَسَاطٍ أَوْ حَصِيرٍ وَلَوْ حَالٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا

لِبَاسُهُ حَنْثٌ كَمَنْ حَلَفَ لَا يَجْلِسُ عَلَى هَذَا السَّرِيرِ فَجَلَسَ

١ انعقد كل من هذه الايمان لتوهم

وجودها بخلاف ما اذا لم يتوهم كبيع

الحرفانه لم يدخل تحت العقد متوهمها

وفيه اشعار بان مسئلة الكوز لم تعتقد

لتصور البر اى لامكان اى يخلق

الله تعالى هذه الافعال فى حقه كما

فى حق بعض الاولياء وحنث فى الحال

اتفاقا ان لم يخلق هذه الافعال فى

الحال للعجز العادى عنها وفى النظم

عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يحنث

فى الاخيرين (ج)

٢ قرام بالكسر ستر رقيق كما

فى القاموس بالفارسية چادر شب (ج)

عَلَى بَسَاطٍ فَوْقَهُ بِخِلَافٍ جُلُوسِهِ عَلَى سَرِيرٍ آخِرَ فَوْقَهُ وَلَا يَفْعَلُ

يَقْعُ عَلَى الْأَبْدِ وَيَفْعَلُهُ عَلَى مَرَّةٍ وَيَعْلَى الْمَشَى إِلَى بَيْتِ اللَّهِ

تَعَالَى أَوْ إِلَى الْكَعْبَةِ يَجِبُ حَجٌّ أَوْ عَمْرَةٌ مَشِيًا وَدَمٌ إِنْ رَكِبَ وَلَا

شَيْءٌ بِعَلَى الْخُرُوجِ أَوْ الذَّهَابِ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ الْمَشَى

إِلَى الْحَرَمِ أَوْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَوْ الصَّفَا أَوْ الْمَرْوَةِ وَلَا يَعْتَقُ عَبْدٌ

قِيلَ لَهُ إِنْ لَمْ أَحْجِ الْعَامَ فَانْتَ حَرٌّ فَشَهِدَا بِنَحْرِهِ بِكُوفَةٍ وَحَنْثِ

بَصُومٍ سَاعَةٍ فِي لَا يَصُومُ لَا أَوْ ضَمَّ يَوْمًا أَوْ صَوْمًا حَتَّى يَتِمَّ يَوْمًا

وَبِرَكْعَةٍ فِي لَا يَصَلِّي لِأَيِّهَا دُونَهَا وَلَوْ ضَمَّ صَلَاةً فَبِشْفَعٍ لَا بِأَقْلٍ

وَبَوْلَدٍ مَيِّتٍ فِي إِنْ وَلَدَتْ فَانْتَ كَذَّابٌ وَعَتَقَ الْحَيُّ فِي إِنْ

وَلَدَتْ فَهُوَ حَرٌّ إِنْ وَلَدَتْ مَيِّتًا ثُمَّ حَيًّا وَفِي لَا يَقْضِيَنَّ دِينَهُ الْيَوْمَ

وَقَضَاهُ زَيْوْفًا أَوْ نَبْهَرَجَةً أَوْ مُسْتَحَقَّةً أَوْ بَاعَهُ بِهِ شَيْئًا وَقَبْضُهُ بَرٌّ

وَلَوْ كَانَ سَتُوقَةً أَوْ رَصَاصًا أَوْ وَهَبَهُ لَهُ لَا وَفِي لَا يَقْبِضُ دِينَهُ

دِرْهَمًا دُونَ دِرْهَمٍ حَنْثٌ بِقَبْضِ كُلِّهِ مُتَفَرِّقًا لَا بِبَعْضِهِ دُونَ بَاقِيهِ

أَوْ كُلُّهُ بِوَزْنَيْنِ لَمْ يَتَخَلَّلْهُمَا إِلَّا عَمَلُ الْوِزْنِ وَلَا فِي إِنْ كَانَ لِي

١ ويجب دم أي ذبح شاة إن ركب في الأكثر وفي الأقل تصدق بقدره وعن أبي حنيفة أنه رجع عن وجوب الحج أو العمرة إلى الكفارة وعن أبي يوسف أن نوى اليمين كفر والا فلا وعن محمد أن أخرجه مخرج اليمين كفروا لا فلا وعن زفر أن شاء فعل ما أوجب وإن شاء كفروا الأول ظاهر الأصول وعليه الفتوى كما في الروضة (ج)

٢ لأنه صوم شرعا إذ هو إمساك مع النية وهو متحقق به وما زاد عليه تكرار للمحلف عليه كما في المحيط وغيره (ج) في لا يصوم لوجود الشرط إذ الصوم هو الإمساك عن المفطرات على قصد التقرب والشارع في الفعل يسمى فاعلا عرفا لا بد من هذه الضميمة التي ذكرت في التبيين إذ به يندفع ما يقال الصوم الشرعي هو صوم اليوم واللفظ إذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعي يحمل على المعنى الشرعي (إيضاح الإصلاح)

مطلب الخلف في القول

١ بشرط ايقاظه وعليه مشايخنا رحمهم
الله تعالى وهذا اظهر كفاي النهاية
والصحيح انه ليس بشرط وفيه ايماء
الى انه لونا داه مستيقظا بعيدا بحيث
يسمع صوته ان اصغى اليه حنث والى
انه لو حلف ان لا يكلم فلانا وقد مر
به يقول يا حائط اسمع كذا لم يحنث
والى انه لو سلم على قوم فيهم المحلوف
عليه ولم يقصه بالسلام لم يحنث لكنه
حنث قضاء (ج)

٢ ويفعل وكيله او مأموره لابد من
هذا لعدم صحة التوكيل في بعض
ما ذكر في حلف النكاح والطلاق بما
او بغير مال والخلع والعق الخ لان
الوكيل في هذه الامور سفير ومعبّر
ولهذا لا يضيفها الى نفسه بل الى الامر
وحقوق العقد ترجع الى الامر لا اليه
ولو قال نويت ان لا افعل بنفسى
يصدق بالذبح والضرب ديانة وقضاء
وفي الباقي ديانة لا قضاء (ايضاح الاصلاح)

٣ ولو قال يوم اكلم فلانا فامراته
طالق فهو على الليل والنهار لان اسم
اليوم اذا قرن بفعل لا يمتد يراد به
مطلق الوقت قال الله تعالى ومن يولهم
يومئذ دبره والكلام لا يمتد (هداية)

اَلَا مِائَةً فَكَذٰٓا وَلَمْ يَمْلِكْ اِلَّا خَمْسِيْنَ وَلَا فِى لَا يَشْمُ رِيحَانًا

اِنْ شَمَّ وَرَدًا اَوْ يَاسْمِيْنَ وَالْبَنَفْسُجُ وَالْوَرْدُ عَلَى الْوَرَقِ

فَصَلِّ حَنْثٌ فِى لَا يَكْلِمُهُ اِنْ كَلَّمَهُ نَائِمًا بِشَرَطِ اِيْقَاطِهِ

وَفِى لَا يَكْلِمُ اِلَّا بِاِذْنِهِ اِنْ اِذِنَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ فَكَلَّمَهُ وَفِى لَا يَكْلِمُ

صَاحِبَ هٰذَا الثَّوْبِ فَبَاعَهُ فَكَلَّمَهُ وَفِى لَا يَكْلِمُ هٰذَا الشَّابَّ فَكَلَّمَهُ

شَيْخًا وَفِى هٰذَا حَرٍّ اِنْ بَعْتَهُ اَوْ اشْتَرَيْتَهُ اِنْ عَقَدَ بِالْخِيَارِ وَفِى

اِنْ لَمْ اَبِعْهُ فَكَذٰٓا فَاَعْتَقَ اَوْ دَبَرَ وَبِفَعْلٍ وَكَيْلٍ فِى حَلْفِ النِّكَاحِ

وَالطَّلَاقِ وَالْخُلْعِ وَالْكِتَابَةِ وَالصُّلْحِ عَنْ دَمٍ عَمْدٍ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ

وَالْقَرْضِ وَالْاِسْتِقْرَاضِ وَالْاِيْدَاعِ وَالْاِسْتِئْذَاعِ وَالْاِعَارَةَ وَالْاِسْتِعَارَةَ

وَالذَّبْحِ وَضَرْبِ الْعَبْدِ وَقَضَاءِ الدِّينِ وَقَبْضِهِ وَالْبِنَاءِ وَالْخِيَاطَةِ

وَالْكِسُوَةِ وَالْحَمْلِ لَافِى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْاِجَارَةِ وَالْاِسْتِجَارَةِ وَالصُّلْحِ

عَنْ مَالٍ وَالْخُصُومَةِ وَالْقِسْمَةِ وَضَرْبِ الْوَلَدِ وَلَا فِى لَا يَتَكَلَّمُ فَقَرَأَ

الْقُرْآنَ اَوْ سَبَّحَ اَوْ هَلَّلَ اَوْ كَبَّرَ فِى صَلَوَتِهِ اَوْ خَارِجَهَا وَيَوْمَ

اَكَلِمَهُ عَلَى الْمَلُوفِيْنَ وَصَحَّ نِيَّةُ النَّهَارِ وَلَيْلَةُ اَكَلِمَهُ عَلَى الْمَلِيلِ

١ والدهر بالسكون والفتح الزمان الطويل والامد الممدود او الى سنة كما في القاموس وقال الراغب انه اسم لمدة العالم من مبتدأ وجوده الى انقضائه ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة بخلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي المغرب الدهر والزمان واحد لم يدر اى توقف ابو حنيفة رحمه الله تعالى في معناه منكر الاله لانص فيه وقال انه ستة اشهر والدهر عندهم للابد اى العمر معرفا على ما قال بعض المشايخ المتقدمين وعنه لم ادره وقيل الخلاف فى الفصلين كما فى المحيط والصحيح ما فى المتن كما فى الهداية وغيره (ج)

٢ عتق الاخر لانه فرد لاحق فاتصف بالاخريه ويعتق يوم اشتراه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر من جميع المال وقال يعتق يوم مات حتى يعتبر من الثلث لان الاخريه لا يثبت الا بعدم شراء غيره بعده وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الموت معرفى فاما اتصافه بالاخريه فمن وقت الشراء فيثبت مستندا وعلى هذا الخلاف تعليق الطلقات الثلث به وفائدته تظهر فى جريان الارش وعدمه (هداية)

وَالَا أَنْ لِلْغَايَةِ كَحَتَّى فِي أَنْ كَلِمَتَهُ إِلَّا أَنْ يَقْدِمَ زَيْدٌ أَوْ
حَتَّى حِنْثٍ إِنْ كَلِمَهُ قَبْلَ قُدُومِهِ وَفِي لَا يَكْلِمُ عَبْدُهُ أَوْ أَمْرَ أُنْثَى
أَوْ صَدِيقَهُ أَوْ لَا يَدْخُلُ دَارَهُ إِنْ زَالَتْ إِضَافَتُهُ وَكَلِمَهُ لَا يَحْنُثُ
فِي الْعَبْدِ أَشَارَ إِلَيْهِ بِهَذَا أَوَّلًا وَفِي غَيْرِهِ إِنْ أَشَارَ بِهَذَا حِنْثٌ
وَالْأَفْلَا وَحِينَ وَزَمَانَ بِلَانِيَّةٍ نَصْفِ سَنَةٍ نَكَّرَ أَوْ عَرَفَ وَمَعَهَا
نَوَى وَالْدَّهْرَ لَمْ يَدْرَ مِنْكَرًا وَلِلْأَبَدِ مَعْرَفًا وَأَيَّامٌ مِنْكَرَةٌ ثَلَاثَةٌ
وَأَيَّامٌ كَثِيرَةٌ وَالْأَيَّامُ وَالشُّهُورُ عَشْرَةٌ وَفِي أَوَّلِ عَبْدٍ اشْتَرَاهُ حُرٌّ
إِنْ اشْتَرَى عَبْدًا عَتَقَ وَإِنْ اشْتَرَى عَبْدَيْنِ ثُمَّ آخَرَ فَلَا أَصْلًا
فَإِنْ ضَمَّ وَحْدَهُ عَتَقَ الثَّلَاثُ وَفِي آخِرِ عَبْدٍ إِنْ اشْتَرَى عَبْدًا
وَمَاتَ لَمْ يَعْتَقْ فَإِنْ اشْتَرَى عَبْدًا ثُمَّ آخَرَ ثُمَّ مَاتَ عَتَقَ الْآخِرَ
يَوْمَ شَرَى مِنْ كُلِّ مَالِهِ وَعِنْدَهُمَا يَوْمَ مَاتَ مِنْ ثَلَاثِهِ وَلَا يَصِيرُ
الزَّوْجُ فَرًا لَوْ عَلَقَ الثَّلَاثُ بِهِ خِلَافًا لِهَذَا وَكُلُّ عَبْدٍ بَشَرِي
بَكْدًا فَهُوَ حُرٌّ عَتَقَ أَوَّلَ ثَلَاثَةِ بَشَرٍ وَهُوَ مُتَفَرِّقِينَ وَالْكُلُّ إِنْ بَشَرَهُ
مَعًا وَتَسْقُطُ بَشَرَاءُ أَبِيهِ لِلْكَفَّارَةِ هِيَ لَا بَشَرَاءَ عَبْدٍ حَلْفٍ بِعَتَقِهِ

وَمُسْتَوْلَدَةٍ بِنِكَاحٍ عَلَّقَ عِتْقَهَا عَنْ كَفَّارَتِهِ بِشَرَائِهَا وَيَعْتَقُ بَانَ

تَسْرِيَتْ أُمَةٌ فِيْ حُرَّةٍ مِنْ تَسْرَاهَا وَهِيَ فِي مَلِكِهِ يَوْمَ حَلْفِ لَامَنْ

شَرَاهَا فَتَسْرَاهَا وَبِكُلِّ مَمْلُوكٍ إِلَى حُرِّ أُمَهَاتِ أَوْلَادِهِ وَمُدَبِّرٍ وَهوَ عَبِيدُهُ

لَا مَكَاتِبُوهُ إِلَّا بَنِيَّتُهُمْ وَبِهَذَا حُرٌّ أَوْ هَذَا وَهَذَا لِعَبِيدِ ثَلَاثُهُمْ وَخَيْرُ

فِي الْأَوَّلَيْنِ كَالطَّلَاقِ وَلَا مَ دَخَلَ عَلَى فَعْلٍ يَقَعُ عَنْ غَيْرِهِ كَبَيْعِ

وَشِرَاءِ وَاجَارَةٍ وَخِيَاطَةٍ وَصِبَاغَةٍ وَبِنَاءٍ اقْتَضَى أَمْرَهُ لِيُخْصَهُ بِهِ فَلَمْ

يَحْنُثْ فِي إِنْ بَعْتَ لَكَ ثَوْبًا إِنْ بَاعَهُ بِلَا أَمْرِهِ مَلِكُهُ أَوْ لَا وَإِنْ

دَخَلَ عَلَى عَيْنٍ أَوْ فَعَلَ لَا يَقَعُ عَنْ غَيْرِهِ كَأَكْلِ وَشَرْبِ

وَدُخُولِ وَضَرْبِ الْوَلَدِ اقْتَضَى مَلِكُهُ فَيَحْنُثُ فِي إِنْ بَعْتَ ثَوْبًا لَكَ

إِنْ بَاعَ ثَوْبَهُ بِلَا أَمْرِهِ وَفِي كُلِّ عَرَسٍ لِي فَكَذَا بَعْدَ قَوْلِ

عَرَسِهِ نَكَحْتَ عَلَى طَلَّقْتَ هِيَ وَصَحَّ نِيَّةٌ غَيْرُهَا دِيَانَةٌ ❀

كِتَابُ الْبَيْعِ

هُوَ مَبَادَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ بِتَرَاضٍ وَيَنْعَقِدُ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ بِلَفْظِي مَاضٍ

وَبِتَعَاطٍ مُطْلَقًا وَإِذَا أَوْجَبَ وَاحِدٌ قَبْلَ الْآخَرِ كُلُّ الْمَبِيعِ بِكُلِّ

١ من تسراها أي اتخذها سرية بان
بوأها بيتا وحصنها وجامعها عزل أم لا
عندهما وعند أبي يوسف طلب الولد
شرط حتى لو عزل لم يكن تسريا
والسرية فعله على الأشهر من السر
الجماع أو ضد العلانية والضم من
تغييرات النسبة أو من السرور بقلب
أحدى الرائيين ياء وقيل فعولة من
السرور والسيارة (ج) وإنما ضمت
سينه لأن الأبنية قد تتغير في النسبة
كما قالوا في النسبة إلى الدهر دهرى
بضم الدال للمعبر (خى، جلبى)

٢ ولا م دخل على فعل أي تعلق بفعل
يقع عن غيره أي يجوز وقوع ذلك
الفعل لغير فاعل ذلك الفعل بطريق
توكيل يرجع الوكيل بحقوقه على
الموكل وعن يجمع للتعليل كما في
القاموس والجملة صفة الفعل (ج)

الْثَمَنِ أَوْ تَرَكَ إِلَّا إِذَا بَيْنَ ثَمَنٍ كُلِّ وَمَا لَمْ يَقْبَلْ بَطَلَ الْإِجَابُ
 إِنْ رَجَعَ الْمَوْجِبُ أَوْ قَامَ أَحَدُهُمَا وَإِذَا وَجِدَ لَزِمَ وَيَعْرِفُ
 الْمُبِيعُ بِالْإِشَارَةِ لَا بِذِكْرِ الْقَدْرِ وَالصِّفَةِ إِلَّا فِي السَّلَامِ وَالْثَمَنِ
 بِأَحَدِهِمَا وَلَا يَضُرُّ الْجَزَافُ إِلَّا فِي الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ وَمُطْلَقُ الثَّمَنِ
 عَلَى الْأَرْوَجِ فَإِنْ اسْتَوَى رَوَاجُ النُّقُودِ فَسَدَ إِنْ اخْتَلَفَ مَالِيَتُهَا
 وَإِنْ بَاعَ ذُو أَفْرَادٍ كُلُّ وَاحِدٍ بَكْدًا فَإِنْ لَمْ يَتَفَاوَتْ صَحَّ فِي
 وَاحِدٍ وَالْأَفْلَ أَصْلًا فَإِنْ بَاعَ صَبْرَةً عَلَى أَنَّهَا مِائَةٌ صَاعٍ بِمِائَةٍ فَإِنْ
 نَقَصَ أَخَذَ الْمُشْتَرِي بِالْحَصَّةِ أَوْ فَسَخَ وَإِنْ زَادَ فَلِلْبَائِعِ وَفِي
 الْمَذْرُوعِ أَخَذَ الْأَقْلَ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ وَالْأَكْثَرَ لَهُ وَإِنْ
 قَالَ كُلُّ ذِرَاعٍ بِدِرْهَمٍ فَبِالْحَصَّةِ فِيهِمَا وَصَحَّ بَيْعُ الْبَرِّ فِي سَنْبِلِهِ
 وَالْبَاقِلَا وَخَوْهُ فِي قَشْرِهِ الْأَوَّلِ وَبَيْعُ ثَمَرَةٍ لَمْ يَبْدُ صِلَاحُهَا
 أَوْ قَدْ بَدَأَ وَيَجِبُ قَطْعُهَا وَشَرْطُ تَرْكِهَا عَلَى الشَّجَرِ يَفْسِدُ الْبَيْعُ
 كَاسْتِثْنَاءٍ قَدَرٍ مَعْلُومٍ فَصَلِّ صَحَّ خِيَارُ الشَّرْطِ لِكُلِّ
 مِنْهُمَا وَلَهُمَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ أَقْلَ لَا أَكْثَرَ إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ أَجَازَ

١ وبيع الباقلاء وخوه كالسمسم والارز
 والجوز في قشره الاول الظاهر في القشر
 الثاني لانه ملحق بالمقصود والتخليص
 بالدياس والتذرية في هذه الصور
 على البائع كما في الاختيار والقشر
 بالكسر عشاء الشيء خلقه او عرضا
 كما في القاموس (ج) ويجوز بيع
 الباقل وهو بتشديد اللام والقصر
 واذا قلت الباقل بالمد خفت اللام
 كذا قاله الجوهري والحنطة في قشره
 الا خضر الجار والمجورور حال من
 الباقل وسنبليها حال كون الحنطة في
 سنبليها لانه هو المقصود بالنسبة الى
 غلافه (شرح مجمع البحرين لابن ملك
 مطلق خيار الشرط

فِي الثَّلَاثِ وَكَذَا إِنْ شَرِطَ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُذِ الثَّمَنَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَوْ
 أَكْثَرَ فَلَا بَيْعَ وَلَا يَخْرُجُ مَبِيعٌ عَنْ مَلِكٍ بَائِعُهُ مَعَ خِيَارِهِ فَهَلِكُهُ
 فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِالْقِيَمَةِ كَالْمَقْبُوضِ عَلَى سَوْمِ الشِّرَاءِ وَيَخْرُجُ
 مَعَ خِيَارِ الْمُشْتَرِي فَهَلِكُهُ فِي يَدِهِ بِالثَّمَنِ كَتَعْيِبِهِ لَكِنْ لَا يَمْلِكُهُ
 الْمُشْتَرِي فَلَا يَثْبُتُ أَحْكَامُ الْمَلِكِ كَعَتَقِ قَرِيبِهِ وَنَحْوِهِ وَالْفَسْخُ
 لَا يَعْمَلُ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ صَاحِبُهُ فِي الْمُدَّةِ بِخِلَافِ الْإِجَازَةِ وَيَسْقُطُ
 الْخِيَارُ بِمَضِيِّ الْمُدَّةِ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَاءِ كَالرُّكُوبِ وَالْوُطْءِ
 وَشِرَاءِ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ أَوْ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ عَلَى أَنْ يَعْينَ أَحَدًا صَحَّ
 لَا فِي الْأَكْثَرِ وَشِرَاءِ عَبْدَيْنِ بِالْخِيَارِ فِي أَحَدِهِمَا صَحَّ إِنْ فَصَلَ
 الثَّمَنَ عَنْ مَحَلِّ الْخِيَارِ وَفَسَدَ فِي الْأَوْجِهَةِ الْبَاقِيَةِ وَعَبْدٌ مُشْتَرَى
 بِشَرْطِ كَتْبِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ أَخَذَ بِثَمَنِهِ أَوْ تَرَكَ وَيُورِثُ خِيَارَ التَّعْيِينِ
 وَالْعَيْبُ لَا الشَّرْطَ وَالرُّوْيَةَ فَفَصَّلْ صَحَّ شِرَاءُ مَا لَمْ يَرَهُ
 وَلِشْتَرِيهِ الْخِيَارَ عِنْدَهَا إِنْ يَوْجَدْ مَا يَبْطُلُهُ وَإِنْ رَضِيَ قَبْلَهَا
 لَا لِبَائِعِهِ وَيَبْطُلُهُ وَخِيَارُ الشَّرْطِ تَعْيِبُهُ وَتَصَرُّفٌ يَوْجِبُ حَقًّا لْغَيْرِهِ

١ كَعَتَقِ قَرِيبِهِ أَيْ لَا يَعْتَقُ ذَوْرَحِمَ
 مُحْرَمٍ مِنْهُ إِذَا اشْتَرَاهُ بِالْخِيَارِ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ
 وَنَحْوُهُ كَعَتَقِ مُشْتَرَى بِالْخِيَارِ إِذَا حَلَفَ
 الْمُشْتَرَى أَنْ يَمْلِكْتَهُ فَهُوَ حَرٌّ وَكَفْسَادُ
 النِّكَاحِ إِذَا اشْتَرَى زَوْجَتَهُ بِالْخِيَارِ
 وَكَأَلَا جِزَاءً عَنِ الْإِسْتِبْرَاءِ إِذَا حَاضَتْ
 الْمُشْتَرَاةُ فِي مَدَّةِ الْخِيَارِ وَكَالْهَلَاكِ عَلَى
 الْمُشْتَرَى إِذَا أَوْدَعَ عِنْدَ الْبَائِعِ بَعْدَ
 الْقَبْضِ فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ عِنْدَهُ
 وَتَثْبُتُ عِنْدَهُمَا (ج)

٢ وَفَسَدُ الشِّرَاءِ فِي كِلَيْهِمَا فِي الْأَوْجِهَةِ
 الثَّلَاثَةِ الْبَاقِيَةِ أَنْ لَا يَفْصَلَ الثَّمَنَ وَلَا
 يَعْينَ مَحَلَّ الْخِيَارِ وَأَنْ يَفْصَلَ وَلَا يَعْينَهُ
 وَأَنْ لَا يَفْصَلَ وَيَعْينَهُ لْجِهَالَةِ الثَّمَنِ
 وَالْمَبِيعِ أَوْ أَحَدِهِمَا كَمَا فِي عَامَةِ
 الْكُتُبِ وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ أَنَّهُ صَحَّ فِي
 الثَّلَاثِ فَلَوْ فُسَخَ فِيهَا عَيْنٌ بَقِيَ الْآخَرُ
 عَلَى الصَّحَّةِ فَعَمَلُ الْإِجَابِ فِيهِ بِحَصَّةٍ
 مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ذَكَرَ جُمْلَةً كَمَا فِي
 الْعَامِ الْمَخْصُوصِ مِنَ الْكَشْفِ وَفِيهِ
 أَشْعَارُ بَأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى عَبْدٌ أَوْ شَرِطَ
 الْخِيَارَ فِي نِصْفِهِ لِلْبَائِعِ أَوْ الْمُشْتَرَى
 صَحَّ لَأَسْتَوَاءِ النِّصْفَيْنِ قِيَمَةً وَكَذَا إِذَا
 اشْتَرَى كَيْلِيًّا أَوْ زَيْنِيًّا كَمَا فِي الْمَحِيطِ
 وَغَيْرِهِ (ج)

مطلب — خيار الرؤية

كالبَّيْعِ بِلاَ خِيَارٍ قَبْلَ الرُّوْيَةِ وَبَعْدَهَا وَمَا لَا يُوْجِبُهُ كالبَّيْعِ بِخِيَارٍ

وَمَسَاوِمَةٍ وَهَبَةٍ بِلاَ تَسْلِيمٍ يَبْطُلُ بَعْدَهَا فَقَطْ وَيَعْتَبَرُ رُوْيَةُ

الْمَقْصُودِ كَوَجْهِ الْأَمَةِ وَوَجْهِ الدَّابَّةِ وَكَفْلِهَا وَمَوْضِعِ عِلْمِ الْمَعْلَمِ

وظَاهِرٍ غَيْرِهِ وَبَيُوتٍ مَقْصُودَةٍ وَنَظَرٍ وَكِيلِهِ بِالشِّرَاءِ أَوْ بِالْقَبْضِ

لَا نَظَرَ رَسُولِهِ وَجَسِّ الْأَعْمَى وَشَمِّهِ وَذَوْقِهِ وَوَصْفِ الْعَقَارِ عِنْدَهُ

وَمَنْ رَأَى شَيْئًا ثُمَّ شَرَى فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ تَغَيَّرَ وَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ

فِي عَدَمِ تَغْيِيرِهِ وَلِلْمَشْتَرِي فِي عَدَمِ رُوْيَتِهِ فَصَلِّ وَلِشَرِّ

وَجَدَ بِمَشْتَرِيهِ عَيْبًا نَقَصَ ثَمَنَهُ عِنْدَ التَّجَارِ رَدَهُ أَوْ أَخَذَهُ بِثَمَنِهِ

وَالْأَبَاقُ وَالْبُولُ فِي الْفِرَاشِ وَسِرْقَةُ صَغِيرٍ يَعْقِلُ عَيْبٌ وَمِنْ بَالِغٍ

عَيْبٌ آخَرٌ وَجَنُونَ الصَّغِيرِ عَيْبٌ أَبَدًا وَالْبُخْرُ وَالذَّفَرُ وَالزِّي

وَالْتَوْلَدُ مِنْهُ عَيْبٌ فِيهَا لَا فِيهِ وَالْكَفَرُ عَيْبٌ فِيهِمَا وَالْاسْتِحَاضَةُ

وَارْتِفَاعُ حَيْضِ بِنْتٍ سَبْعَ عَشْرَةَ عَيْبٌ وَإِنْ ظَهَرَ عَيْبٌ قَدِيمٌ

بَعْدَ مَا مَاتَ أَوْ اعْتَقَهُ مَجَانًا أَوْ دَبَّرَهُ أَوْ اسْتَوْلَدَ رَجَعَ بِالنَّقْصَانِ

لَا بَعْدَ مَا اعْتَقَ عَلَى مَالٍ أَوْ قَتَلَ أَوْ أَكَلَ بَعْضَهُ أَوْ كَلَّهُ أَوْ لَبَسَ

١ أي بشراء غير عين فلو اشترى شيئا
رآه الموكل كان للوكيل خيار الرؤية
وفيه إشارة إلى أنه لو وكل بشراء معين
وقد رآه موكله فليس للوكيل خيار
الرؤية وإلى أن رؤية الوكيل بالرؤية
لا تكون كرؤية الموكل فلو وكل إنسانا
برؤية ما اشتراه ولم يره فقال إن
رضيت فخذ فذهب ورضى لا يجوز
كما في الفصولين (ج)

مطلب — خيار العيب

٢ والأباق كالكتاب لغة الاستخفاء
وشرعا استخفاء العبد عن المولى تمردا
ويدخل فيه المستأجر والمستعير
والمستودع وليس بأباق لو فر من
محلة إلى محلة أو قرية إلى بلد وأما
العكس فأباق ولا يشترط مسيرة السفر
كما في الخزانة والاختسن فالأباق (ج)
٣ والبخر بفتح الباء بنطقة من تحت
والحاء المعجمة نتن الفم وغيره كما في
القاموس والاول مراد الفقهاء كما في
المبوط والذفر بفتح الذال المعجمة
والفاء شدة الريح طيبة أو خبيثة
ومرادهم نتن الابط كما في الطلبة
غيره (ج)

١ اى بسبب يدعيه فان حلف فيها
والارد على البائع وفيه اشعار بانه لو
استحلف البائع على الرضاء حلف ما
سقط حقه في الرد بهذه الدعوى على
ما قال اكثر القضاة وانما خص هذا
النوع من العيب لانه لو كان مما يعرفه
الا طباء او النساء فواحد منهم يكفى
وان كان الاثنان احوط ولو كان مما
هو الظاهر كالاصبع الزائدة رد بلا
استحلافه وتماه في الذخيرة (ج)
٢ اى للمشتري من الركوب للضرورة
وقيل ان الاخيرين محمولان على ما
لا بدله منه لعجزه كالشيخوخة اولصعوبتها
كالجماعة فالركوب بدون العجز او
الصعوبة رضا كما في التمرناشى (ج)
٣ ان برى البائع بالكسر انفصل
والفتح نادر المصدر براء وبراءت
والصفة برى (ج)

مطلب بيع الفاسد

٤ والباطل ما لا يصح اصلا ووصفا ولا
يفيد الملك بوجه حتى لو اشترى عبدا
بهيئة وقبضه واعتقه لا يعتق والفاسد
ما يصح اصلا لاوصفا ويفيد الملك عند
اتصال القبض به حتى لو اشترى عبدا
بخمر وقبضه فاعتقه يعتق والموقوف
ما يصح باصله ووصفه ويفيد على
سبيل التوقف ولا يفيد تمامه لتعلق
حق الغير والمكروه ما يصح باصله
ووصفه لكن جاوره شئ منهى عنه
كالبيع عند اذان الجمعة (درر)

فتخرف وبعد ما حدث عيب رجع به الا ان ياخذ البائع
كذلك ما لم يختلط بملك المشتري فلا يرجع ان باع قبله
لا بعده وبعد كسر الجوز ونحوه رجع بالنقصان في المنتفع
به وبالكل في غيره واذا ادعى الا باق اثبت انه ابقى عنده
بالبينة او نكول البائع عن الحلف على العلم ثم برهن انه
ابقى عند البائع او حلفه انه باعه وسلمه وما ابقى قط او ما
له حق الرد بهذه الدعوى ولا ثمن على المشتري اذ ادعى
العيب حتى يتبين عدمه ومد اواة المعيب وركوبه في حاجته
رضا لردّه او سقيه او شراء علفه ولا بدله منه ولو شري عبدين
صفقة ووجد باحدهما عيبا رده خاصة ان قبضهما والا اخذهما
اوردهما كما في الكيلى والوزنى وان قبض ولو استحق
البعض لم يرد الباقي بخلاف الثوب وصح ان برى من كل
عيب وان لم يعدها فصل بطل بيع ما ليس بمال كالدّم
والميتة والحرق واتباعه وبيع مال غير متقوم كالخمر والخنزير

وهي ان يتساوما سلعة لزم البيع بان
لمسها المشتري او وضع عليها حصة او
نبتها البائع اليه وفساد البيع في هذه
الصورة لوجود القمار ايضاح الاصلاح
٢ بكسر العين جمع المرعى بفتحها
وهو الرعى بكسر الراء الكلاء رطبا
او يابس كما في الصحاح وغيره (ج)
٣ ولا بيع شخص مشار اليه على انه
امة وهو عبد وبالعكس واختلف انه
فاسد او باطل كما في الكرمانى وفيه
اشارة الى انه لو اشترى شاة على
انها نعجة فاذا هي ضان فالبيع جائز
كما اذا اشترى فضا على انه يافوت
احمر فاذا هو اصفر الا ان للمشتري
الخيار فيه اذا رآه والاصل ان الاشارة
والتسمية اذا اجتمعتا في عقد فان كان
المشار اليه من خلاف جنس المسمى
فالعبرة له والاشارة لغو والبيع باطل
لان المبيع معدوم والذكر والانثى
في بنى آدم جنسان بخلاف البهائم
واذا كان من خلاف وصف المسمى
فالعبرة للمشار اليه والتسمية لغو فالبيع
جائز والى ان العبرة للمسمى اذا لم
يعلم ان المشار اليه من خلاف جنس
المسمى واما اذا علما به فالعبرة للمشار
اليه فلو قال بعت منك هذا الحمار
واشار الى عبد قائم بينهما انعقد العقد
على العبد كما في المحيط (ج)

بالثمن وبيع قن ضم الى حر و ذكبة ضمت الى ميتة وان سمي
ثمن كل وصح في قن ضم الى مدبر او قن غيره بحصته كملك
ضم الى وقف وفسد بيع العروض بالحمر وعكسه ولا يجوز
بيع المباحات قبل ان يملك وما لا قدرة على تسليمه الا
بحيلة او بضرر وما فيه غرر كحمل ولبن في ضرع وما
يفضى جهالته الى المنازعة والمزابنة وهي بيع تمر مجذوذ
بمثله على النخل خرصا والملامسة والقاء الحجر والمنازعة ولا
المراعى ولا اجارتها والنحل الامع الكورات واجزاء الادمي
والخنزير وجلد الميتة قبل دبغه ودود القز وبيضه خلافا لهما
والعلو بعد سقوطه وشخص على انه امة وهو عبد وشراء ما
باع باقل مما باع قبل نقد ثمنه الاول وشراء ما باع مع شيء لم
يبعه بثمنه الاول فيما باع وزيت على ان يوزن بظرفه وي طرح
للظرف كذا رطلا بخلاف شرط طرح وزن الظرف والبيع بشرط
لا يقتضيه العقد وفيه نفع لاحدهما او لمبيع يستحقه والى اجل جهل

٤ قبل نقد ثمنه الاول لان الثمن لم يدخل في ضمان البائع قبل قبضه فاذا عاد اليه عين ماله بالصفة التي خرج بها من ملكه وصار بعض الثمن قصاصا ببعض بقي له عليه فضل بلا عوض فكان ذلك ربح مالم يضمن وهو حرام بالنص بخلاف ما اذا اشتراه باكثر من الثمن الاول لان الربح حصل فيه للمشتري بعد ما دخل المبيع في ضمانه ايضاح الا صلاح
٥ فيما باع متعلق بلا يجوز فيصح فيما لم يبعه (ج)

وَصَحَّ اِنْ اسْقَطَ قَبْلَ الْحُلُولِ وَاِنْ قَبَضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ بَيْعًا فَاسِدًا بِرِضَاءِ بَائِعِهِ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً كَقَبْضِهِ فِي مَجْلِسِ عَقْدِهِ وَكُلُّ مَنْ عَوَّضِيهِ مَالًا مَلَكَهُ وَلَزِمَهُ مِثْلُ حَقِيقَةٍ أَوْ مَعْنَى فَإِنْ كَانَ الْفَسَادُ بِشَرْطٍ زَائِدٍ فَلَمْ يَنْلِ الشَّرْطُ فُسْخَهُ وَإِلَّا فَلِكُلِّ مِنْهُمَا فَإِنْ خَرَجَ عَنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي أَوْ بَنَى فِيهِ فَلَا فُسْخَ وَطَابَ لِلْبَائِعِ رِبْحُ ثَمَنِهِ بَعْدَ التَّقَابُضِ لَا لِلْمُشْتَرِي رِبْحٌ مَبِيعِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَكَرِهَ النَّجَشُ وَالسُّومُ عَلَى سَوْمٍ غَيْرِهِ إِذَا رَضِيََا بِثَمَنِ وَتَلَقَّى الْجَلْبُ الْمَضْرِبَ بِأَهْلِ الْبَلَدِ وَبِيعَ الْحَاضِرُ لِلْبَادِي زَمَانَ الْقَطْعِ وَالْبَيْعُ وَقْتُ النِّدَاءِ وَتَفْرِيقُ صَغِيرٍ عَنْ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مِنْهُ لَا يَبِيعُ مِنْ يَزِيدَ
فصل الأقالة فسخ في حق المتعاقدين فتبطل بعد ولادة المبيعة بيع في حق الثالث فيجب بها الشفعة وصحت بمثل الثمن الأول وإن شرط غير جنسه أو الأكثر منه وكذا الأقل إلا إذا تعيب ولم يمنعها هلاك الثمن بل هلاك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره
فصل التولية أن يشترط في البيع

مطلب — الأقالة

١ الأقالة وهي لغة الفسخ والازالة مشتقة من القيل لا من القول وقيل منه والهمزة للسلب كأنها ازالة للقول السابق وهو مردود بوجوه ذكرت في الكافي (أخي جليبي)

مطلب — التولية

٢ والتولية أن يجعل غيره واليا فكان المشتري يجعل المشتري منه واليا بما اشتراه (أخي جليبي)

أَنَّهُ بِمَا شَرَى بِهِ وَالْمَرَاجِعَ بِهِ مَعَ فَضْلٍ وَشَرْطَهُمَا شَرَاؤُهُ بِمِثْلِي

وَلَهُ ضَمُّ أَجْرِ الْقَصَارِ وَالْحَمْلِ وَغَوَّهَ وَيَقُولُ قَامَ عَلَى بَيْكَدِ فَإِنْ

ظَهَرَ خِيَانَتُهُ فِي مَرَاجِعَ أَخَذَهُ بِثَمْنِهِ أَوْ رَدَّهُ فِي التَّوْلِيَةِ حَطَّ وَعِنْدَ

أَبِي يُوسُفَ حَطَّ فِيهِمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ خَيْرٌ فِيهِمَا فَفَصَّلْ

الرَّبَا فَضْلٌ خَالٍ عَنِ عَوِضٍ شَرْطٌ لِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ فِي الْمَعَاوِضَةِ

وَعِلَّتُهُ الْقَدَرُ أَيْ الْكِيلُ أَوْ الْوِزْنُ مَعَ الْجَنَسِ وَالْبَرِّ وَالشَّعِيرِ

وَالْتَمَرِ وَالْمِلْحِ كَيْلِي وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَزَنِي وَغَيْرَهَا عَلَى الْعَرَفِ

فَإِنْ وَجَدَ الْوُضْعَانِ حَرَّمَ الْفَضْلَ وَالنِّسَاءَ وَإِنْ عَدِمَا خَلَا وَإِنْ وَجَدَ

أَحَدَهُمَا حَرَّمَ النِّسَاءَ فَقَطْ وَلَا يَجُوزُ الْكَيْلِيُّ بِمِثْلِهِ الْأَمْتَسَاوِيَّ كَيْلًا

وَالْوِزْنِيَّ الْأَمْتَسَاوِيَّ وَزَنًا وَالْجَيِّدَ وَالرَّدِيَّ سَوَاءً وَجَازَ بَيْعُ

حَفْنَةٍ بِحَفْنَتَيْنِ وَفُلْسٍ بِفُلْسَيْنِ بِأَعْيَانِهِمَا وَاللَّحْمَ بِالْحَيَوَانِ

وَالدَّقِيقَ بِجَنْسِهِ كَيْلًا وَالرُّطْبَ بِالرُّطْبِ وَبِالْتَمَرِ وَالْعَنْبِ بِالْعَنْبِ

وَبِالزَّبِيبِ مَتَسَاوِيًّا وَالْبَرَّ رَطْبًا أَوْ مَبْلُولًا بِمِثْلِهِ أَوْ بِالْيَابِسِ

وَالْتَمَرِ أَوْ الزَّبِيبِ الْمَنْقَعِ بِالْمَنْقَعِ مِنْهُمَا مَتَسَاوِيًّا وَلَحْمَ حَيَوَانٍ

١ بمثلي وذلك ان الثمن الاول اذا لم يكن مثليا لا يعرف قدره فلا يتحقق التولية ولا المراجعة فلا يجوز الا اذا باعه بذلك ممن يملكه او به وبزيادة ربح معلوم فح يجوز لانتفاء الجهالة ايضاح الاصلاح

مطلب الربا

٢ الربا بالكسر والقصر اسم من الربو بالفتح والسكون كما قال ابن الاثير فلامه واو وانما قيل في النسبة ربوى وكتب بالالف والياء والواو كما في التهذيب لكن الياء كوفية وفي الكافي انه يكتب بالواو وهذا اقبح من كتابة الصلاة لانها في الطرف متعرضة للوقوف واقبح منه انهم زادوا بعدها الفا تشبيها بواو الجمع وخط القرآن لا يقاس عليه فالاول اوجه وهو لغة الفضل وشرعا مشترك بين معان الاول كل بيع فاسد والثاني كل عقد فيه فضل والقض فيه مفيد للملك كما في شهادات النهاية والثالث ربا النساء والرابع ربا النقد والى الاخيرين اشار بقوله فضيل (ج)

١ بلحم حيوان آخر متفاضلاً وكذا جاز بيع لبن الحيوان بلبن حيوان
الجنس وكل ما لا يتكامل به نصاب الآخر
من الحيوان في الزكوة يوصف باختلاف
الجنس كالبقرة والغنم والابل فيجوز
متفاضلاً وأما ما لا يكون كذلك كالبقرة
والجواميس والمعز والضأن يوصف
باتحاده فلا يجوز ليقال انه منقوض
بالطيور فان بيع لحم بعضها ببعض
متفاضلاً يجوز مع اتحاد الجنس لان
ذلك باعتبار انه لا يوزن عادة فليس
بوزن ولا كيل فليتناوله القدر
الشرعي فيجوز متفاضلاً (أخى جلبى)
٢ بفتح المهلة دهن السمسم
بالكسر (ج)

مطلـ لا يجوز بيع مشتري
٣ تأجيل كل دين اى مال واجب
بالعقد او الاستهلاك او الاستقراض
معجل الى اجل معلوم او مجهول جهالة
مقاربة كالحصاد تيسيراً على المديون
وفيه اشعار بان تعجيله لم يصح وهو
صحيح والمتبادر ان يكون المديون
حياً فلو مات واجله الدائن بسؤال
وارثه لم يصح هذا التأجيل (ج)

بلحم حيوان آخر متفاضلاً وكذا جاز بيع لبن الحيوان بلبن حيوان
آخر متفاضلاً وكذا خل الدقل بخل العنب وشحم البطن بالآلية
أو باللحم والخبز بالبر والدقيق وإن كان أحدهما نسيئة لا البر
بالدقيق أو بالسويق أو الدقيق بالسويق متفاضلاً أو متساوياً
ولا السمسم بالحل إلا أن يكون الحل أكثر مما في السمسم
ويستقرض الخبز وزناً لا عدداً ولا رباً بين سيد وعبد ومسلم
وحر بي في داره فصل لا يجوز بيع مشتري منقول قبل
قبضه وصح التصرف في الثمن قبله والخط عنه والمزيد فيه إن
بقى المبيع وفي المبيع لكن الشفيع يأخذ بالاقل وصح تأجيل
كل دين إلا القرض * ويدخل البناء والمفتاح والعلو والكنيف
في بيع الدار لا الظلة إلا بذكر كل حق هو لها أو بموافقتها
أو بكل قليل وكثير هو فيها أو منها والشجر لا الزرع في
بيع الأرض ولا الثمر في بيع الشجر ولا العلو في بيع بيت
إلا بشرطه ولا في بيع منزل إلا بذكر ما ذكر كالطريق والشرب

وَالْمَسِيلِ وَيَدْخُلُ فِي الْأَجَارَةِ وَيُؤْخَذُ الْوَلَدُ إِنْ اسْتَحَقَّتْ أُمُّهُ

بِبَيْتِهِ وَإِنْ أَقْرَبُهَا لَا يُؤْخَذُ وَلِهَا لِكَ بَاعَ غَيْرَهُ مَلِكُهُ فَنَسَخَهُ وَلَهُ

إِجَارَتُهُ إِنْ بَقِيَ الْعَاقِدَانِ وَالْمَبِيعُ وَكَذَا الثَّمَنُ عَرْضًا وَهُوَ

مَلِكٌ لِلْمُجِيرِ وَأَمَانَةٌ عِنْدَ بَائِعِهِ وَلَهُ فَنَسَخَهُ قَبْلَ الْإِجَارَةِ وَجَازَ

اعْتِاقُ الْمُشْتَرَى مِنَ الْغَاصِبِ لَا بَيْعُهُ إِنْ أُجِيرَ بِبَيْعِ الْغَاصِبِ

فَصَلِّ يَصِحُّ السَّلَامُ فِيمَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ وَوَصْفَهُ كَالْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ

مِثْمَنَا وَالْمَنْدُرُوعِ كَالثُوبِ مِثْمَنَا طَوْلُهُ وَعَرْضُهُ وَرَقْعَتُهُ وَالْمَعْدُودِ

مُتَقَارٍ بِأَفِصْحٍ فِي السَّمَكِ الْمَلِيحِ لَا فِي الْحَيَوَانِ وَأَطْرَافِهِ وَجُلُودِهِ

وَالْجَوَاهِرِ وَلَا بِصَاعٍ وَذِرَاعٍ مُعَيَّنِينَ لَمْ يَدْرِ قَدْرَهُ وَشُرُوطَهُ بَيَانٌ

جَنْسُهُ كَبِيرٌ وَنَوْعُهُ كَسَقِيَّةٍ وَصِفَتُهُ كَجَيِّدٍ وَقَدْرُهُ وَاجْلُهُ وَأَقْلُهُ شَهْرٌ

وَقَدْرُ رَأْسِ الْمَالِ فِي السَّكِينِ وَالْوَزْنِ وَالْعَدْدِ وَمَكَانُ إِيْفَاءِ

مُسْلِمٍ فِيهِ لِحْمُهُ مَوْنَةٌ وَقَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ قَبْلَ الْإِقْتِرَاقِ شَرْطٌ

بِقَائِهِ فَلَوْ كَانَ دَيْنًا وَعَيْنًا بَطُلَ فِي حِصَّةِ الدَّيْنِ وَلَا يَجُوزُ

التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَالْمُسْلِمُ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَالْإِسْتِصْنَاعُ

السلم بفتحيتين اسم من الاسلام وهو التقديم وقال القدوري انه في

اللغة عقد يتضمن تعجيل احد البديلين وتاجيل الاخر ثم خص الشرع بعقد

يوجب تعجيل الثمن وتاجيل المثلين وينعقد بلفظ البيع على الاصح وبالسلف

والسلم كما في الاختيار يقال سلم اليه الدراهم في البر اي قدمه اليه

فالمشترى مسلم ورب السلم والبائع مسلم اليه والمبيع مسلم فيه والثمن

رأس المال (ج)

٢ ورفقته بالضم اي غلظه في الاصل مايكتب ويرقع به الثوب وفي عمومته

يدخل الحرير وقد اشترط بيان وزنه ايضا على الصحيح كما في المحيط

وكذلك الخز كما في الظهيرية (ج)

مطلب السلم

٣ المليح اي القديد بالملح يقال سمك مليح وعلوح ولا يقال مالح الا في لغة

ردية (شرح وفاقه)

٤ والاستصناع لغة طلب العمل متعدد الى مفعولين وشرعا بيع مايصنعه عينا

فيطلب فيه من الصانع العمل والعين جميعا فلو كان العين من المستصنع

كان اجارة لا استصناعا كما في اجارة المحيط وكيفيته ان يقول لصانع كخفاف

مثل احرز لي من اديمك خفا صفته كذا بكذا درهمها (ج)

١ وبلا ذكر أجل معلوم لا بد من هذا
القيد لان التأجيل باجل غير معلوم
لا يخرج به الى حد السلم (ايضاح الاصلاح
٢ وفي التخصيص اشعار بعدم جواز بيع
هوام الارض كالحية والعقرب والوزع
ودواب البحر غير السمك كالضفدع
والسرطان لان جواز البيع يدور مع
حل الانتفاع وحرم الانتفاع بها الكل
في المحيط وقال بعضهم ان بيع الحية
يجوز اذا انتفع بها للدوية كما في
المنية ولا يخفى ان هذه المسئلة
مستدركة بما مر في البيع الفاسد (ج)

مطلب — الصرف

٣ لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم
الا في الخمر والخنزير فان بيعهما من
المسلم باطل فهما اى الخمر والخنزير
في جواز عقده كالحل والشاة في جواز
عقدنا فيكون الخمر مثلية والخنزير
فيمباعنه وفي تخصيص الخمر اشعار بجواز
بيع سائر الاشربة المحرمة ولذا
وجب الضمان على المستهلك عنده
ولم يجب عندهما (ج)

٤ هو لغة بمعنى الفضل فسمى به
هذا العقد اذ لا ينتفع بعينه ولا يطلب
منه الا الزيادة وبمعنى النقل فسمى
به لاحتياجه في بدليه الى النقل من
يد الى يد قبل الافتراق (درر)

بِأَجَلٍ سَلِمَ تَعَامَلُوا فِيهِ أَوْ لَا وَبِلَا أَجَلٍ فِيمَا يَتَعَامَلُ فِيهِ بَيْعٌ
فَيَجْبِرُ الصَّانِعُ عَلَى الْعَمَلِ وَلَا يَرْجِعُ الْأَمْرُ وَالْمَبِيعُ هُوَ الْعَيْنُ
لَا الْعَمَلُ فَلَوْ جَاءَ بِهَا صَنْعُهُ غَيْرُهُ أَوْ هُوَ قَبْلَ الْعَقْدِ فَاخْذَهُ صَحٌّ
وَلَا يَتَعَيَّنُ لَهُ بِلَا اخْتِيَارِهِ فَصَحَّ بَيْعُهُ قَبْلَ رُويَةِ الْأَمْرِ * وَصَحَّ
بَيْعُ الْكَلْبِ وَالسَّبَاعِ عَلِمَتْ أَوْلَا وَالذِّمَى فِي الْبَيْعِ كَالْمُسْلِمِ
إِلَّا فِي الْخَمْرِ وَالْخَنزِيرِ فَهُمَا كَالْخَلِّ وَالشَّاةِ فِي عَقْدِنَا وَدِرْهَمِ
نَشْرٍ فَوْقَ فِي ثَوْبٍ رَجُلٍ فَهُوَ لَهُ إِنْ أَعَدَّهُ لَهُ أَوْ كَفَّهُ وَالْأَفْلَاحُ
وَأَعْتَرَبَهُ سَائِرَ الْمَبَاهَاتِ ❀ فَصَلِّ الصَّرْفُ بَيْعُ الثَّمَنِ
بِالثَّمَنِ جِنْسًا بِجِنْسٍ أَوْ بِغَيْرِ جِنْسٍ وَشَرْطُهُ التَّقَابُضُ قَبْلَ الْاِفْتِرَاقِ
وَأَنْ وَقَعَ فِي الْبَعْضِ صَحٌّ فِيهِ فِي أَنْاءِ فُضَّةٍ وَصَارَ مُشْتَرَكًا وَكَذَا فِي السَّيْفِ
الْمَحَلِّي إِنْ خَلَصَتْ الْحَلِيَّةُ بِلَا ضَرَرٍ وَيَصْرَفُ الْقَبْضُ إِلَى ثَمَنِهَا
وَإِنْ لَمْ يَقْبُضْ شَيْءٌ بَطُلَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ تَخْلُصْ بَطُلَ أَصْلًا ❀

❀ كتاب الشفعة ❀

هِيَ تَمْلِكُ الْعِقَارَ عَلَى مُشْتَرِيهِ جَبْرًا بِمِثْلِ ثَمَنِهِ وَيُثَبَّتُ بِقَدْرِ

متعلق يثبت (ج) ٢ اى فى كل جزء منه او بعض فيثبت للشريك فى البيت ثم فى الدار ثم

كتاب الشفعة

٩٨

فى الاساس كما فى النظم وغيره (ج)

٣ اى فيما لا بد منه من تابع له وعن
ابى يوسف رحمه الله تعالى لاشفعة
للغير مع الشريك فى الرقبة وان
سلم لانه حجه (ج)

٤ بالجر اى مسارعة من الوثوب سمي
به ليدل على غاية التعجيل (ج)

٥ فلا يصح الاشهاد عند بائع ليس
بذى يده على ما ذكره القدورى
وعصام والناطفي واختاره الصدر الشهيد
وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الاشهاد
يصح عنده استحسانا كما فى المحيط (ج)

٦ ثم اى بعد الطلبين يطلب طلبا
يسمى بطلب خصومة وتمليك عند القاضى
اذا لم يسلم المشتري العقار اليه بان
يقول الشفيع للقاضى ان فلانا اشترى
عقارا حدوده كذا وانا شفيعه بعقار الى
حدوده كذا فمر بتسليمه الى (ج)

٧ على البائع ظرف يقضى او خبر
مبتداء وهو عهده من العهد الحفظ
وباعتباره سمي بها حقوق العقد كضمان
الدرك وتسليم العقار والصك القديم
وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى ان العدة
على المشتري ان ينقد الثمن للبائع
وفيه اشعار بانها تسمع على مشتر
ذى يد بلا حضور البائع لانه اجنبى
وعلى المشتري عهده وله منع كتاب
الشراء لانه ملكه كما فى المحيط (ج)

٨ اى من العيب لان المشتري ليس

رُؤْسُ الشُّفْعَاءِ لَا الْمَلِكُ لِلْخَلِيطِ فِي نَفْسِ الْمَبِيعِ ثُمَّ لِلْخَلِيطِ فِي

حَقِّ الْمَبِيعِ كَالشَّرْبِ وَالطَّرِيقِ الْخَاصِّ كَشَرْبِ نَهْرٍ لَا يَجْرِي

فِيهِ السَّفَنُ وَطَرِيقٍ لَا يَنْفَذُ ثُمَّ لِجَارٍ مُلَاصِقٍ بَابَهُ فِي سَكَّةٍ أُخْرَى

وَيُطْلَبُهَا فِي مَجْلِسٍ عَلَيْهِ بِالْبَيْعِ وَهُوَ طَلَبٌ مُوَائِبَةٌ ثُمَّ يَشْهَدُ عَلَى

طَلَبِهِ عِنْدَ الْعَقَارِ أَوْ ذِي يَدِهِ مِنْ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ فَإِنْ أَخْرَا أَحَدُهُمَا

بَطَلَتْ ثُمَّ يُطْلَبُ عِنْدَ الْقَاضِي وَبِتَأْخِيرِهِ شَهْرٌ أَتَبَطَلَ عِنْدَ مُحَمَّدٍ

رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِهِ يَفْتَى فَإِذَا طُلِبَ سَأَلَ الْقَاضِي الْخَصْمَ فَإِنْ أَقْرَبَ بِمَلِكٍ

مَا يَشْفَعُ بِهِ أَوْ نَكَلَ عَنِ الْحَلْفِ عَلَى الْعِلْمِ بَأَنَّهُ مَالِكُهُ أَوْ بَرَهَنَ

الشَّفِيعُ سَأَلَ عَنِ الشِّرَاءِ فَإِنْ أَقْرَبَ بِهِ أَوْ نَكَلَ عَنِ الْحَلْفِ أَوْ

بَرَهَنَ الشَّفِيعُ قَضَى لَهُ بِهَا فَلَزِمَهُ إِحْضَارُ الثَّمَنِ وَيَحْبِسُ الدَّارَ

لَهُ وَلَا يَسْمَعُ السَّبِيْنَةَ عَلَى الْبَائِعِ حَتَّى يَحْضُرَ الْمُشْتَرِي فَيُفْسَخَ

بِحُضُورِهِ وَيَقْضَى بِالشَّفْعَةِ وَعَهْدَتُهُ عَلَى الْبَائِعِ وَلِلشَّفِيعِ خِيَارُ

الرُّوْيَةِ وَالْعَيْبِ وَإِنْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي الْبَرَاءَةَ مِنْهُ وَالْقَوْلُ

بنائب عن الشفيع فلا يملك اسقاط حقه (برج) للمشتري

١ حط البعض يظهر في حق الشفيع حيث يأخذ المبيع بالافل لانه يلتحق باصل العقد فكان الثمن ما بقى لا حط الكل لان العقد يكون بيعا باطلا او هبة وعلى التقديرين لا يصح الشفعة (درر)
٢ اى اذا وهب البائع كل الثمن من المشتري يأخذ الشفيع المبيع بكل الثمن لان حط الكل لو التحق باصل العقد لكان العقد اما هبة او بيعا فاسدا لعدم الثمن ولا شفعة فى الهبة والبيع الفاسد (ج)

٣ ولا لمن باع سواء كان اصيلا او وكيلا او بيع له اى وكل بالبيع ومدار الفرق على ان الشفعة تبطل بأظهار الرغبة عن الدار لافيها (ايضاح الاصلاح) لا اى لا تثبت لمن باع وكيلا كان او اصيلا لان اخذه بالشفعة يكون سعيا فى نقض ما تم من جهته وهو الملك واليد للمشتري وسعى الانسان فى نقص ما تم من جهته مردود (درر)

٤ يعنى اذا باع جماعة دارا من احد فليس للشفيع ان يأخذ حصة اقدمهم دون الباقي بل يأخذ الكل او ترك الكل لفرق الصفقة على المشتري (برج)

لِلْمُشْتَرِي فِي الثَّمَنِ وَبَيْنَةَ الشَّفِيعِ أَحَقُّ مِنْ بَيْنَتِهِ وَلَوْ أَدْعَى

الْمُشْتَرِي ثَمَنًا وَبَائِعُهُ أَقَلَّ مِنْهُ أَخَذَ بِقَوْلِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَبِقَوْلِ

الْمُشْتَرِي بَعْدَهُ وَأَخَذَ فِي حِطِّ بَعْضِ الثَّمَنِ أَوْ زِيَادَتِهِ بِأَقْلَهُمَا

وَفِي حِطِّ الْكُلِّ وَفِي الشِّرَاءِ بَثْمَنٍ مِثْلِيٍّ بِمِثْلِهِ وَفِي غَيْرِهِ بَقِيَّةُ الثَّمَنِ

فَفِي عَقَارٍ بِعَقَارٍ أَخَذَ كُلُّ بَقِيَّةٍ الْآخَرِ وَفِي ثَمَنِ مُوَجَّلٍ بِحَالٍ أَوْ طَلَبَ

فِي الْحَالِ وَأَخَذَ بَعْدَ الْأَجَلِ وَفِي بِنَاءِ الْمُشْتَرِي وَغَرَسِهِ بِالْثَّمَنِ

وَقِيمَتِهَا مَقْلُوعَيْنِ أَوْ كَلَفَ الْمُشْتَرِي قَلْعَهُمَا وَلَيْسَتْ إِلَّا فِي بَيْعٍ

أَوْ هَبَةٍ بَعْوَضٍ وَلَا فِي شَجَرٍ وَثَمَرٍ بَيْعًا قَصْدًا وَلَا فِي بَيْعٍ بِخِيَارٍ إِلَّا

بَعْدَ سَقُوطِهِ وَلَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ إِلَّا بَعْدَ سَقُوطِ فُسْخِهِ وَلَا فِي

رَدِّ بَخِيَارٍ إِلَّا فِي خِيَارِ عَيْبٍ بِإِقْضَاءٍ وَلَا لِمَنْ بَاعَ أَوْ بَاعَ لَهُ أَوْ ضَمِنَ

الدَّرَكُ بَلْ لِمَنْ شَرَى أَوْ اشْتَرَى لَهُ وَيَبْطُلُهَا تَسْلِيمُهَا بَعْدَ الْبَيْعِ

لَا قَبْلَهُ وَالصَّلَحُ مَعَ بَطْلَانِهِ وَمَوْتَ الشَّفِيعِ لَا لِلْمُشْتَرِي وَبَيْعِ

مَا يَشْفَعُ بِهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِهَا وَشَفَعِ حِصَّةَ أَحَدِ الْمُشْتَرِينَ لَا أَحَدِ

الْبَاعَةِ فَإِنْ سَلَّمَ شِرَاءً زَيْدٍ فَظَهَرَ شِرَاءُ غَيْرِهِ أَوْ الشِّرَاءُ بِالْفِ فَظَهَرَ

بِأَقْلٍ أَوْ بِمِثْلٍ لَا تَسْقُطُ لِأَنَّ ظَهَرَ بَقِيَّتِي قِيَمَتُهُ أَلْفٌ أَوْ أَكْثَرُ

كِتَابُ الْقِسْمَةِ

هِيَ تَعْيِينُ الْحَقِّ الشَّائِعِ وَغَلَبَ فِيهَا الْإِفْرَازُ فِي الْمِثْلِيِّ وَالْمُبَادَلَةِ

فِي غَيْرِهِ فَيَأْخُذُ كُلُّ شَرِيكَ حَصَّتَهُ بِغَيْبَةِ صَاحِبِهِ ثُمَّ لَاهُنَا وَنَدَبُ

نَصَبٌ قَاسِمٌ يَرْزُقُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِيُقَسِّمَ بِلَا أَجْرِ وَإِنْ نَصَبَ

بِأَجْرِ صَحٌّ وَهُوَ عَلَى عَدَدِ الرَّؤُسِ وَيَجِبُ كَوْنُهُ عَدْلًا عَالِمًا بِهَا وَلَا

يَعِينُ وَاحِدٌ وَلَا يَشْتَرِكُ الْقِسَامُ وَقِسْمٌ يَطْلُبُ أَحَدُهُمْ أَنْ يَنْتَفِعَ

كُلُّ بِحَصَّتِهِ وَيَطْلُبُ صَاحِبُ الْكَثِيرِ فَقَطُّ إِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ الْآخَرُ

لِلْقَلَّةِ حَصَّتُهُ وَلَا يُقَسَّمُ إِلَّا بِطَلَبِهِمْ إِنْ تَضَرَّرَ كُلُّ لِقَلَّةٍ وَلَا الْجَنَسَانِ

وَالرَّفِيقُ وَالْجَوَاهِرُ وَالْحِمَامُ إِلَّا بِرِضَاهُمْ وَدَوْرٌ مَشْرُوكَةٌ أَوْ دَارٌ

وَضِيعَةٌ أَوْ دَارٌ وَحَانُوتٌ قِسْمٌ كُلُّ وَحْدَةٍ وَصَحَّتْ بِالْتِرَاضِيِّ إِلَّا

عِنْدَ صَغَرِ أَحَدِهِمْ وَقِسْمٌ نَقْلِيٌّ يَدْعُونَ ارْتَهُ بَيْنَهُمْ وَعَقَارٌ يَدْعُونَ

شِرَائِهِ أَوْ مِلْكُهُ مَطْلَقًا فَإِنْ ادَّعَا ارْتَهُ عَنْ زَيْدٍ لَاحْتِيٍّ بَرَهَنُوا عَلَى

مَوْتِهِ وَعَدَدُ وَرَثَتِهِ وَلَا إِنْ بَرَهَنُوا أَنَّهُ مَعَهُمْ حَتَّى بَرَهَنُوا أَنَّهُ لَهُمْ وَلَا

١ وإن نصب الامام فاسما باجر عليهم
مقدر غير زائد على اجر المثل صح
ذلك النص لان النفع لهم والكلام
مشير الى ان للقاضي القسمة واخذ
الاجرة لكنه غير مستحب كما في المحيط
لكن في الخلاصة انه لم يأخذ للقسمة
بل للكتابة بقدر اجر المثل وهو
المختار (ج) ثم ان الاجر هو اجر
المثل وليس له قدر معين فان باشر
القاضي بنفسه القسمة فعلى رواية
كون القسمة من جنس عمل القضاء
لا يجوز له اخذ الاجر وعلى رواية
عدم كونها منه جاز (درر)

٢ ولا يقسم عند الكل وقيل عنده ان
برهنوا على انه معهم بطريق الملك
مطلقا فطلبوا القسمة حتى برهنوا على
انه لهم اى ان ادعوا ملكا مطلقا لا
يقسم حتى يقيموا البينة عليه لاحتمال ان
يكون لغيره كما في الجامع الصغير (ج)
٣ اى لا يقسم القاضي العقار ان برهنوا
على انه في ايديهم حتى برهنوا انه
لهم لاحتمال ان يكون لغيرهم واليد
في العقار لا يدل على الملك (برج)

١ ولا يدخل من خارج التركة الدراهم او الدينار في القسمة اى قسمة التركة عقارا كان او منقولا
الا برضاهم فلو كان في قسم فضل لا يسوى بالدراهم بل بما كان من جنس المقسوم كفضل
البناء فانه عوض بالارض دون القيمة

كتاب الهبة ١٠١

وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى يقسم
الكل باعتبار القيمة وعن ابي حنيفة رحمه
الله تعالى ان الاصل ان يقسم الارض
بالمساحة ويجوز ان يسوى النصيب
الاجود او البناء الفاضل بالدراهم
والاول قول محمد رحمه الله وهو احسن
واوفق للاصول وينبغي ان يستثنى ما
اذا تعذر بان يكون قيمة البناء اضعاف
قيمة الارض او يقع لاحدهما جميع
البناء يجعل القسمة في البناء على
الدراهم والنفي اما بمعنى عدم الجواز
او بمعنى ترك الاولى وتام الكلام
في المضمرات والاختيار (ج)

٢ يقسم على وجه ينتفع به بعد القسمة
كما قبلها كالدار والارض والبيت
الكبير فانها منتفع بها في الحالين فلو
لم ينتفع بها اصلا كعبد ودابة اولم
ينتفع انتفاعا قبل القسمة كالحمام
والطاحونة والبيت الصغير فانه تصح
فكلما يوجب قسمته نقصانا فهو مما لا
يقسم والا يقسم فاذا وهب درهما
لرجلين لا يصح لان تنصيف الدرهم
لا يوجب نقصانا فهو مما يقسم والصحيح
انه يصح لان الصحيح لا يكسر عادة
فمما لا يقسم وعن ابي يوسف رحمه
الله تعالى اذا وهب درهما من درهمين
فان كانا متساويين لم يصح لانه
مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم (ج)

ان كان شئ منه مع الوارث الطفل او الغائب ولا يدخل الدراهم
في القسمة الا برضاهم وان وقع مسيل قسم او طريقه في قسم اخر
صرف عنه ان امكن والا فسخت وان اقر بالاستيفاء ثم ادعى
ان بعض حصته وقع في يد صاحبه غلطا صدق بالحجة وشهادة
القاسمين حجة وفسخت ان استحق بعض مشاع في الكل لا
بعض حصة احدهما بل يرجع وصحت الهباية في سكون هذا
بعضا من دار وهذا بعضا وخدمة عبد هذا يوما وهذا يوما
كسكنى بيت صغير وعبدين هذا العبد هذا والاخر الاخر

كتاب الهبة

هي تملك عين بلا عوض وتصح بوهبت ونحلت ونحوهما وتتم
بالقبض في مجلسها ولو بلا اذن وبعده باذن ولا تصح في مشاع
يقسم فان قسم وسلم صح وكذا هبة لبن في ضرع ونحوه لا
دقيق في بر وان طحن وسلم وهبة ما مع الموهوب له تامة

مجهول وان كانا مختلفين يصح لان الموهوب قدر درهم وهو مشاع لا يقسم (ج)

كَهْبَةُ الْآبِ لَطْفُهُ وَقَبْضُهُ عَاقِلًا وَقَبْضُ مَنْ يَرْبِيهِ وَهُوَ مَعَهُ

وَالزَّوْجُ لِلزَّوْجَةِ بَعْدَ الزَّفَافِ مُعْتَبَرٌ فِي هَبَةِ الْأَجْنَبِيِّ لَهُ وَصَح

هَبَةُ اثْنَيْنِ دَارًا لِوَاحِدٍ وَعَكْسُهُ لَا كَتَصَدَّقَ عَشْرَةً عَلَى غَنِيَيْنِ

وَصَحَّ عَلَى فَقِيرَيْنِ وَيَصَحُّ الرَّجُوعُ عَنْهَا بِتَرَاضٍ أَوْ حُكْمٍ قَاضٍ

وَيَمْنَعُهُ زِيَادَةُ مُتَصِلَةٍ وَمَوْتُ أَحَدِهِمَا وَعِوَضُ أَضِيفَ إِلَيْهَا وَلَوْ

مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَخُرُوجُهَا عَنْ مِلْكِ الْمُوهُوبِ لَهُ وَالزَّوْجِيَّةُ وَقْتُ

الْهَبَةِ وَقَرَابَةُ الْمَحْرَمِيَّةِ وَهَلَاكُ الْمُوهُوبِ وَضَابِطُهَا حُرُوفُ دَمْعٍ

خَرْقَةٍ وَهُوَ فُسْخٌ مِنَ الْأَصْلِ لَا هَبَةَ لِلْوَاهِبِ وَهِيَ بِشَرِطِ الْعِوَضِ

هَبَةُ ابْتِدَاءٍ فُشْرِطَ قَبْضُهُمَا وَتَبْطُلُ بِالشَّيْءِ وَبِيعَ انْتِهَاءٌ فَيُرَدُّ بِالْعَيْبِ

وَالرُّؤْيَةُ وَتَثْبُتُ الشَّفْعَةُ وَإِنْ اسْتَثْنَى الْحَمْلُ أَوْ شَرَطَ مَا يَفْسِدُ الْبَيْعَ

بَطْلًا وَصَحَّتِ الْهَبَةُ وَإِنْ أَعْتَقَ الْحَمْلَ ثُمَّ وَهَبَهَا صَحَّتْ وَإِنْ دَبَّرَهُ

ثُمَّ وَهَبَهَا لَا وَصَحَّ الْعَمْرَى وَهِيَ جَعَلَ دَارَهُ لَهُ مَدَّةَ عَمْرِهِ بِشَرِطٍ أَنْ يَرُدَّ إِذَا

مَاتَ وَبَطَلَ الشَّرْطُ وَلَا تَصَحُّ الرُّقْبَى وَهِيَ أَنْ مِتَّ قَبْلَكَ فَهِيَ

لَكَ وَالصَّدَقَةُ لَا تَصَحُّ إِلَّا بِالْقَبْضِ وَلَا فِي شَائِعٍ يَقْسَمُ وَلَا عَوْذَ فِيهَا

وهلاك الموهوب اى تلف عينه او
عامه منفعه مع بقاء الملكية فلا يظن
ان الخروج عن الملك مغن عنه فلولت
بالماء تراب موهوب لم يرجع كما
لو وهب سيفاً فجعله سكينا او سيفاً
اخر ولو وهب شاة فذبحها لرجع بلا
خلاف كما فى المغنى

٢ بالضم اسم من الاعداد كما فى الصحاح
يقال اعمرته الدار عمرى اى جعلتها
له ليسكنها مدة عمره فاذا مات عادت
اليه هكذا فعلوا فى الجاهلية كما ذكره
ابن الاثير (ج)

كِتَابُ الْاِجَارَةِ

هِيَ بَيْعُ نَفْعٍ مَعْلُومٍ بِعَوَضٍ كَذَا دِينَ أَوْ عَيْنٍ وَيَعْلَمُ النِّفْعُ بِذِكْرِ

الْمُدَّةِ وَإِنْ طَالَتْ لَكِنْ فِي الْوَفْقِ لَا تَصِحُّ فَوْقَ ثَلَاثِ سِنِينَ

وَبِذِكْرِ الْعَمَلِ كَصَبْغِ ثَوْبٍ وَبِإِشَارَةٍ كَنْقَلِ هَذَا إِلَى ثَمَةٍ وَلَا

تَجِبُ الْاِجَارَةُ بِالْعَقْدِ بَلْ بِتَعْجِيلِهَا أَوْ شَرْطِهَا أَوْ بِاسْتِيفَاءِ النِّفْعِ

أَوْ التَّمَكُّنِ مِنْهُ فَتَجِبُ لِدَارٍ قَبِضَتْ وَلَمْ يَسْكُنْهَا وَتَسْقُطُ بِالْغَصْبِ

بِقَدَرِ قُوَّتِ تَمَكُّنِهِ وَلِلْمُؤْجَرِ طَلَبُ الْاِجَارَةِ لِلدَّارِ وَالْأَرْضِ لِكُلِّ

يَوْمٍ وَلِلدَّابَّةِ لِكُلِّ مَرَحَلَةٍ وَلِلْقَصَارَةِ وَالْخِيَاطَةِ إِذَا تَمَّتْ وَلِلْخَبْزِ بَعْدَ

إِخْرَاجِهِ مِنَ التَّنُورِ فَإِذَا احْتَرَقَ بَعْدَ مَا أُخْرِجَ فَلَهُ الْاِجَارُ وَقَبْلَهُ

لَا وَلَا غَرَمَ فِيهِمَا وَلِلطَّبَّخِ بَعْدَ الْغُرْفِ وَلِضَرْبِ اللَّبَنِ بَعْدَ إِفَامَتِهِ

وَيَحْبِسُ الْعَيْنُ لِلْاِجَرِ مَنْ خَلَطَ مِلْكَهُ بِهَا كَالصَّبَاغِ فَإِنْ حَبَسَ

فَضَاعَ فَلَا غَرَمَ وَلَا أَجْرَ بِخِلَافِ الْحِمَالِ وَلِمَنْ أَطْلَقَ لَهُ الْعَمَلُ أَنْ

يَسْتَعْمِلَ غَيْرَهُ فَإِنْ قَبِدَ بِيَدِهِ لَا وَلَا جِيرَ الْمَجْئِءِ بَعِيَالَهُ إِنْ مَاتَ

بَعْضُهُمْ وَجَاءَ بَيْنَ بَقِيٍّ أَجْرَهُ بِحِسَابِهِ وَحَامِلُ كِتَابٍ أَوْزَادُ إِلَى

١ وهى لغة بحر كات الهمزة كما فى التاموس بيع المنافع كما فى الهداية فانها وان كانت فى الاصل مصدر اجر زيد ياجر بالضم اى صار جيرا الا انها فى الاغلب تستعمل بمعنى الايجار اذ المصادر يقام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة اى اكريتها ولم يجىء من فاعل بهذا المعنى على ما هو الحق كذا فى الرضى لكن فى القاموس وغيره انها اسم الاجرة ويقال اجره لملوك اجرا واجرهم اياه ايجارا وهو اجره اى اكراه اى اعطاه ذلك باجرة وهى كالاجر ما يعود اليه من الثواب (ج)

٢ وله طلبها للخبز فى داره بعد اخراجه اى الخبز الدال عليه المصدر من التنور لانه تم العمل حينئذ وفيه اشارة الى انه يستحق اجر ما اخرجه منه ولو بعضا بحسابه والى انه لو خبز فى دار نفسه لم يستحق الاجر بلا تسليم كما اشير اليه فى المضمرات (ج)

١ ولا جير المجئ بعياله الضمير للمستاجر والباء متعلقة بمجئ وهو مجرور باضافة الاجير اليه واللام متعلقة بمحذوف خبره مقدم وقوله ان مات بعضهم وجاء بمن بقى شرط معترض بين الخبر والمبتداء وهو اجره بحسابه والجملة جواب الشرط يعنى من استاجر رجلا لينذهب الى البصرة ويجئ بعياله وهم معلومون فنذهب فوجد بعضهم قد ماتوا فجاء بمن بقى فله اجره بحسابه لان الاجر يقابل تحميلهم

اوفى الاجير بعض المعقود عليه فيستحق العوض بقدره (مولانا على القارى)

١ لا شيء له من اجرة الذهب والمجى للزاد بلا خلاف وللكتاب عندهما واما عند محمد رحمه الله تعالى فاجرة الذهب واجبة سواء شرط المجى بالجواب ام لا كما في النهاية وغيره (ج) وفي المحيط وكذا لو استاجر رجلا ليلبغ رسالته الى فلان ببغداد فلم يجد فلانا وعاد فله الاجر لقطع المسافة لانه الذي في وسعه لا الاسماع (مولانا على القارى

مطلب الاجارة الفاسدة

٢ اى جملة الشهور كسنة اشهر وفيه اشعار بانه لو بين جملة المدة كعشرة اشهر صح في الكل كما في الكافي في واحد هو الشهر الاول وقيل في الاشهر الثلاثة الاول كما في النهاية وفي ظرف لصح فقط اى موقوف في الشهور لان كلمة كل للعموم وانه مجهول فاذا تم الشهر الاول فلكل فسخ الاجارة بمحض صاحبه وكذا بلا محضه عنده خلافا للطرفين وقيل لا يصح بلا خلاف كما في النهاية (ج) ٣ اى في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل في الليلة الاولى وهذا اصح كما في المضمرات والصحيح احد الطرق الثلاثة اما ان يقول قبل مضي الشهر الاول فسخت الاجارة فيتوقف الفسخ الى انقضاء الشهر فيعمل حينئذ او يقول قبله فسخت العقد رأس الشهر فيفسخ عند اهلال الهلال او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل في الاجارة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما في النهاية (ج)

زَيْدٌ بِأَجْرٍ أَنْ رَدَّه لِمَوْتِهِ لِأَشْيٍ لَهُ وَصَحَّ اسْتِجَارُ دَارٍ أَوْ دُكَّانٍ
بِلا ذَكَرٍ مَا يَعْمَلُ فِيهِ وَلَهُ كُلُّ عَمَلٍ فِيهِ سِوَى مُوهِنِ الْبِنَاءِ لَا
اسْتِجَارُ أَرْضٍ حَتَّى يَسْمَى مَا يَزْرَعُ أَوْ يَعْمَلُ وَتَكُونُ الْأَرْضُ
خَالِيَةً عَنِ الزَّرَاعَةِ فَإِنْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْبِنَاءِ أَوْ الْغَرْسِ صَحَّ وَإِذَا
انْقَضَتِ الْمُدَّةُ سَلَمَهَا فَارِغَةً إِلَّا أَنْ يَغْرَمَ الْمُؤْجَرُ قِيمَتَهُ مَقْلُوعًا
وَيَتَمَلَّكُهُ بِلا رِضَاءِ الْمُسْتَأْجِرِ أَنْ نَقُصَّ الْقَلْعَ الْأَرْضَ وَالْأَفْبِرْضَاهُ
أَوْ يَرْضَى بِتَرْكِهِ فَيَكُونُ الْبِنَاءُ أَوْ الْغَرْسُ لِهَذَا وَالْأَرْضُ لِهَذَا
وَالرُّطْبَةُ كَالشَّجَرِ وَضَمِنَ الْحَصَّةُ بِالزِّيَادَةِ عَلَى حِمْلٍ ذَكَرَ أَنْ
أَطَاقَ وَكُلُّ الْقِيَمَةِ إِنْ لَمْ يَطِقْ فَفُصِّلَ يَفْسِدُهَا شَرْطًا
تَفْسِدُ الْبَيْعِ فَيَجِبُ أَجْرُ الْمِثْلِ لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمَى وَصَحَّ اجَارَةُ
دَارٍ كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا بِلا بَيَانِ الْمُدَّةِ فِي وَاحِدٍ فَقَطْ وَفِي كُلِّ
شَهْرٍ يَسْكُنُ فِي أَوَّلِهِ وَإِنْ سَمِيَ أَوَّلُ الْمُدَّةِ فَذَلِكَ وَالْأَفْوَقُ
الْعَقْدُ فَإِنْ كَانَ حِينَ يَهْلُ اعْتَبِرَ الْأَهْلَةُ وَالْأَفَالَايَامُ كَالْعِدَّةِ
وَاجَارَةُ الْحَمَامِ وَالْحَجَّامِ وَالظُّنَّ بِأَجْرٍ مُعَيَّنٍ وَبِطَعَامِهَا وَكِسْوَتِهَا

في الليلة الاولى مع اليوم وهذا كله اذا لم يعجل في الاجارة والا فلم يفسخ كل فيما عجل كما في النهاية (ج)

وَالزَّوْجَ وَطَوْهَا لَا فِي بَيْتِ الْمُسْتَأْجِرِ وَلَهُ فِي نِكَاحِ ظَاهِرِ فسخها
 ان لم ياذن لها لا ان اقرت بنكاحه ولا هل الصبي فسخها ان
 مرضت او حبلى وعليها غسل الصبي وثيابه واصلاح طعامه ودهنه
 وعلى ابيه الاجر وثمرها فان ارضعته بلبن شاة او غدته بطعام
 ومضت المدة فلا اجر لها ولا تنصح للعبادات كالاذان والامامة
 وتعليم القرآن ويفتى اليوم بصحتها ولا للمعاصي كالغناء والنوح
 ولا لعسب التيس ولا اجارة المشاع الا من الشريك ولا اجارة
 الرحى ببعض دقيقه ونحوه ولا الجمع بين الوقت والعمل
 فصل الاجير المشترك يستحق الاجر بعمله وله ان يعمل
 للعمامة كالقصار ونحوه ولا يضمن ما هلك في يده وان شرط
 عليه الضمان بل بعمله الا ادمى ان لم يتجاوز المعتاد والاجير
 الخاص يستحق بتسليم نفسه مدته وان لم يعمل كالاجير لرعي
 الغنم ولا يضمن ما هلك في يده او بعمله وان ردد الاجر بترديد
 العمل يجب اجر ما عمل وان ردد في عمله اليوم او غدا فله ما

١ اي ثمن خوالصاؤون والثياب
 والطعام والدهن للعرف (ج)
 ٢ ولا لعسب التيس بفتح العين
 وسكون السين الميملتين اي نزو
 الذكر على الانثى واعطاء الكراء
 على النزو لانه حرام بالسنة والعسب
 ضراب الفعل واعطاء الكراء عليه
 والتيس في الاصل الذكر من الطباء
 والمعز والوعول كما في القاموس (ج)

مطلب — اجير المشترك

٣ لان الادمى غير مضمون بالعقد
 بل بالجناية ولذا يتحمله العاقلة وضمان
 العقود لا يتحمله العاقلة (شرح وقاية
 وايضاح الاصلاح)

مطلب — فسخ الاجارة

سَمِيَ انْ عَمِلَ الْيَوْمَ وَاَجَرَ مِثْلَهُ انْ عَمِلَ غَدًا فَلَا يَتَجَاوَزُ الْمَسْمَى

وَلَا يَسَافِرُ بَعْدَ مُسْتَأْجَرٍ لِلْخِدْمَةِ إِلَّا بِشَرْطِ فَصْلٍ تَفْسِيخِ

بَعِيبٍ أَخْلَ بِالنَّفْعِ كَدْبَرِ الدَّابَّةِ فَلَوْ انْتَفَعَ بِالْمَعِيبِ أَوْ أَزِيلَ

الْعَيْبِ سَقَطَ خِيَارُهُ وَبِخْيَارِ الشَّرْطِ وَالرُّوْيَةِ وَبِالْعَذْرِ وَهُوَ

لِزُومِ ضَرَرٍ لَمْ يَسْتَحِقْ بِالْعَقْدِ كَسُكُونٍ وَجَعِ ضَرَرٍ سِ اسْتَوْجَرَ

لِقَلْعِهِ وَلِأَحْوَقِ دَيْنٍ لَا يَقْضَى إِلَّا بِثَمَنِ مَا آجَرَ وَسَفَرٍ مُسْتَأْجَرٍ

عَبْدٍ لِلْخِدْمَةِ مُطْلَقًا أَوْ فِي الْمِصْرِ وَإِفْلَاسِ مُسْتَأْجَرٍ دَكَانَ

لِيَتَجَرَ فِيهِ وَخِيَاطِ اسْتَأْجَرِ عَبْدًا لِيَخِيطَ فَتَرَكَ عَمَلَهُ وَبَدَأَ

مُكْتَرِي الدَّابَّةِ مِنْ سَفَرِهِ بِخِلَافِ بَدَأِ الْمَكَارِي وَتَرَكَ خِيَاطَةَ

مُسْتَأْجَرِ عَبْدٍ لِيَخِيطَ لِيَعْمَلَ فِي الصَّرْفِ وَبَيْعِ مَا آجَرَهُ وَتَنْفِيْخِ

بِمَوْتِ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ عَقْدَهَا لِنَفْسِهِ وَأَنْ عَقْدَهَا لِغَيْرِهِ فَلَا كَالْوَكِيلِ

وَالْوَصِيِّ وَمَتَوَلَّى الْوَقْفِ وَلَوْ قَالَ لِفَاصِبِ دَارِهِ فَرَعَهَا وَالْأَفَاجِرَتِهَا

كُلِّ شَهْرٍ بِكَذَا فَسَكَّتْ وَلَمْ يَفْرَعْ يَجِبُ الْمَسْمَى * وَصَحَّ الْإِجَارَةُ

وَفَسْخُهَا وَالْمَزَارَعَةُ وَالْمَسَاقَاتُ وَالْوُكَالَةُ وَالْكَفَالَةُ وَالْمُضَارَبَةُ

١ وصح أربعة عشر عقدا مضافة الى الزمان المستقبل الاجارة مثل ان يقول في ذى الحجة اجرتك هذه الدار بكذا من هذا المحرم الى سنة لان الاجارة تنعقد ساعة فساعة وفيه اشعار بانه لو اراد نقض هذه الاجارة قبل مجئ ذلك الوقت لم يجز فلو عجل بالاجرة يملك وفي رواية جاز فلم يملك بالتعجيل والفتوى على الاول وبانه لو باع قبل ذلك صح البيع وعليه الفتوى وبانه لو علق وقال في وسط الشهر اذا جاء رأس شهر كذا فقد اجرتك لم يجز كما قال ابو القاسم الصفار وذهب الفقيه ابو الليث وابو بكر الاسكاف انه جاز الكل في قاضيهان والفرق ان الاضافة تنعقد سببا بخلاف التعليق لا ترى لو قال لله على ان اتصدق بدرهم غدا فعجله جاز ولو قال ان فعلت كذا فعلى ان اتصدق بدرهم لم يجز وتماه في الاصول (ج)

وَالْقَضَاءُ وَالْأَمَارَةُ وَالْإِيصَاءُ وَالْوَصِيَّةُ وَالطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَالْوَقْفُ

مُضَافَةٌ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْبَيْعَ وَأَجَازَتُهُ وَفَسْخُهُ وَالْقِسْمَةُ وَالشَّرَكَةُ

وَالْهَبَةُ وَالنِّكَاحُ وَالرَّجْعَةُ وَالصَّلَحُ عَنْ مَالٍ وَأَبْرَاءُ الدِّينِ ❀

كِتَابُ الْعَارِيَةِ

هِيَ تَمْلِيكَ نَفْعٍ بِلاَ عَوِضٍ وَتَصِحُّ بِاعْرَتِكَ وَمِنْحَتِكَ وَحَمْلَتِكَ

عَلَى دَابَّتِي وَأَخْدَمَتِكَ عَبْدِي وَدَارِي لَكَ سَكْنِي وَغَيْرِي سَكْنِي

وَيَرْجِعُ الْمَعِيرُ مَتَى شَاءَ وَلَا تَضْمِنُ بِلاَ تَعْدٍ إِنْ هَلَكْتَ وَلَا

تَوْجَرُ فَإِنْ أَجَرَهَا فَعَطِبَتْ ضَمْنُهُ الْمَعِيرُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى أَحَدٍ

أَوْ الْمُسْتَأْجِرُ وَيَرْجِعُ عَلَى مُوَجِّرِهِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَارِيَةٌ وَيَعَارُ

مَا اخْتَلَفَ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ لَا إِنْ لَمْ يَعْينَ مُنْتَفِعًا وَمَا لَا يَخْتَلَفُ إِنْ

عَيْنَ وَكَذَا الْمَوْجَرُ فَمِنْ اسْتِعَارِ دَابَّةٍ أَوْ اسْتَأْجَرَهَا مُطْلَقًا يَحْمِلُ

وَيَعِيرُ لَهُ وَيَرْكَبُ وَيَرْكَبُ وَأَيًّا فَعَلَ تَعِينَ وَضَمِنَ بغيرِهِ وَإِنْ

أُطْلِقَ الْأَنْتِفَاعُ فِي الْوَقْتِ وَالنَّوْعِ انْتَفَعَ مَا شَاءَ أَيَّ وَقْتٍ شَاءَ

وَأَنْ قِيدَ ضَمِنَ بِالْخِلَافِ إِلَى شَرِّ فَقَطْ وَكَذَا تَقْيِيدُ الْإِجَارَةِ بِنَوْعٍ

١ أي عين المعير منتفعا التقييد
بالمنتفع فيما لا يختلف استعماله لا
يفيد لعدم التفاوت بخلاف ما يختلف
استعماله لأن المعير رضى بذلك
المعين دون غيره على القارى *
وهذا فيما اذا عين المنتفع ولم ينده عن
الدفع الى غيره اما اذا نهى عن
الدفع الى غيره فدفع فهلك ضمن
مطلقا سواء اختلف استعماله او لا ذكره
في الخلاصة (بر جندی)

أ هي فعيلة بمعنى مفعولة بناء النقل
إلى الاسم من ودع ودعا أي ترك
وكلاهما مستعمل في القرآن والحديث
كما قال ابن الأثير فلا ينبغي أن
يحكم بشذوذها وفي المغرب يقال
أودعت زيدا مالا واستودعته إياه إذا
دفعته إليه ليكون عنده فانا مودع
ومستودع بالكسر وزيد كالمال مودع
ومستودع بالفتح وشرعا أمانة تركت
للحفظ فيه أدنى تسامح والمعنى ترك
أمانة ودفعها ليحفظها فخرج العارية
لأنها للانتفاع فالأمانة مصدر أمن
بالضم أي صار أمنا سمي بها ما يؤمن
عليه فهي أعم من الوديعة لا اشتراط
قصد الحفظ فيه بخلاف الأمانة كما إذا
أوقع الريح ثوب أحد في حجر أحد
ويبرأ عن الضمان بالوفاق فيها بخلاف
الوديعة إلا إذا أنكرها كما في شروح
الهداية وغيرها لكن الأمانة عين
والوديعة معنى فيكونان متباينين كما
لا يخفى وفيه أشعار بأنها عقد استحفاظ
فيلزم الإيجاب والقبول ولو دلالة ولذا
لو قال لصاحب الحمام أين أضع
شيأى فقال هناك فوضعه فيه ثم خرج
عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه
عند أحد ولم يقل شيأا أما لو قال
لم أقبله لم يضمن بالهلاك لأن الدلالة
لا تعارض الصريح كما في المحيط وغيره (ج)

أَوْ قَدَرٍ وَرَدَّهَا إِلَىٰ اصْطَبَلٍ مَّا لِكُهَا أَوْ مَعَ عَبْدِهِ أَوْ أَجِيرِهِ مُسَانِهَةً
أَوْ مُشَاهَرَةً أَوْ مَعَ أَجِيرٍ رَبِّهَا أَوْ عَبْدِهِ يَقُومُ عَلَىٰ دَابَّةٍ أَوْ لَا تَسْلِمُ
كَرْدٍ مُسْتَعَارٍ غَيْرِ نَفْسٍ إِلَىٰ دَارٍ مَّا لِكِهِ بِخِلَافٍ رَدِّ الْوَدِيعَةِ
وَالْمَغْصُوبِ إِلَىٰ دَارٍ مَّا لِكُهَا وَعَارِيَةِ النَّقْدَيْنِ وَالْمَكِيلِ
وَالْمُوزُونِ وَالْمَعْدُودِ قَرْضٍ وَصَحِّ إِعَارَةِ الْأَرْضِ لِلْبِنَاءِ
وَالْغَرَسِ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا وَيَكْلِفُ قَلْعَهَا وَضَمِنَ مَا نَقَصَ
بِالْقَلْعِ إِنْ وَقَّتَهَا وَرَجَعَ قَبْلَهُ وَكَرِهَ الرَّجُوعَ قَبْلَهُ وَلَوْ أَعَارَ
لِلزَّرْعِ لَا يَأْخُذُ حَتَّىٰ يَحْصُدَ وَقْتُ أَوْ لَا أَجْرَةَ رَدِّ الْمُسْتَعَارِ
وَالْمُسْتَأْجِرِ وَالْمَغْصُوبِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ وَالْمُوجِرِ وَالْغَاصِبِ

كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

أ هي أمانة تركت للحفظ وضمانها كالعارية وله حفظها بنفسه
وعياله وإن نهى والسفر بها عند عدم النهي والخوف ولو حفظ
بغيرهم ضمن إلا إذا خاف الحرق أو الغرق فوضعها عند جاره
أو في فلك أخرفان حبسها بعد طلب ربها قادرا على التسليم

أَوْ جَعَدَهَا أَوْ غَلَطَ بِهَا حَتَّى لَا يَتَمَيَّزُ أَوْ تَعَدَّى فَلَيْسَ أَوْ

رَكِبَ أَوْ حَفِظَ فِي دَارِ أَمْرٍ بِهِ فِي غَيْرِهَا أَوْ جَهَلَهَا عِنْدَ الْمَوْتِ

ضَمِنَ وَإِنْ أزالَ التَّعَدَّى زَالَ ضِمَانُهُ وَإِنْ اخْتَلَطَتْ بِهَا فَعَلَهُ

اشْتَرَكَا وَلَا يَدْفَعُ إِلَى أَحَدِ الْمَوْدِعِينَ قِسْطَهُ بِغَيْبَةِ الْآخِرِ وَلَا أَحَدِ

الْمَوْدِعِينَ دَفَعَهَا إِلَى الْآخِرِ فِيمَا لَا يَقْسِمُ وَدَفَعَ نِصْفَهَا فِيمَا

يَقْسِمُ وَضَمِنَ دَافِعُ الْكُلِّ لَا قَابِضُهُ وَلَا اِعْتِبَارُ لِلنَّهْيِ عَنِ

الدَّفْعِ إِلَى مَنْ لَا بَدْلَ مِنْ حِفْظِهِ وَعَنِ الْحِفْظِ فِي بَيْتٍ مِنْ

دَارٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ خَلْلٌ ظَاهِرٌ وَلَوْ أودَعَ الْمَوْدِعُ فَهَلَكَتْ

ضَمْنُ الْأَوَّلِ وَلَوْ أودَعَ الْغَاصِبُ ضَمْنُ آيَا شَاءَ ❁

كتاب الغصب

هُوَ اخْذُ مَالٍ مَتَقَوِّمٍ مُحْتَرَمٍ عَلَيْنَا بِلاَ اِذْنِ مَالِكِهِ يَزِيلُ يَدَهُ فَلَا

غُصْبٌ فِي الْعَقَارِ حَتَّى لَوْ هَلَكَ فِي يَدِهِ لَا يَضْمَنُ وَمَا نَقَصَ

بِفَعْلِهِ يَضْمَنُ وَاسْتِخْدَامُ الْعَبْدِ غُصْبٌ لَا جُلُوسُهُ عَلَى الْبَسَاطِ

وَحُكْمُهُ إِلَّا ثَمْلُ مَنْ عِلْمُ وَرَدِ الْعَيْنِ فَائِثَةٌ وَالْغَرَمُ هَالِكَةٌ وَيَجِبُ

١ بلا اذن من له الاذن احترز به عن

الوديعة وانما لم يقل بلا اذن مالكة

لان كون الاخذ ملكا ليس بشرط

لوجوب الضمان فان الموقوف مضمون

بالاتلاف وليس بمملوك اصلا صرح

به في البدائع يزيل يده بفعله في العين

لا بد من هذا القيد على اصل الشيخين

وبدونه ينطبق الحد على قول محمد

رحمه الله تعالى على ما ستقف عليه

(ايضاح الاصلاح)

٢ واستخدام القن وحمل الدابة غصب

لاجلوسه على البساط اذ في الاولين

اثبت فيه اليد المصروف ومن ضرورته

ازالة يد المالك بخلاف الاخير فان

الجلوس عليه ليس بتصرف فيه

(ايضاح الاصلاح)

٣ لاجلوسه على البساط لعدم ازالة

اليد بالاستيلاء اذ لم يوجد منه النقل

والتحويل والبسط فعل المالك وقد

بقي اثر فعله في الاستعمال فلم يكن

اخذا عن يده (درر)

٤ والغرم هالكه برفع الغرم عطفاً

على الرد لا بالجر عطفاً على العين

كما توهم اذ لا يناسب لفظ الرد

الا ان يحمل على التغليب (برج)

١ والمعزف اى معزف مسلم او ذمى
بالكسر وسكون العين المهملة وفتح
الزاء والفاء نوع من الطنابير يتخذها
اهل اليمن كما فى المغرب (ج)
٢ ولو كتب عامل اسامى اهل بلد
بامر سلطان ودفع الى اعوانه فاخذوا
منهم دراهم فالظلمة على كل من الثلاثة
فى الدنيا والاخرة وذكر الصدر الشهيد
انه لو امر انسانا باخذ مال الغير
فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح
وهكذا فى موضع يكون الامر فيه
غير صحيح الكل فى الجواهر (ج)
٣ بحق اى بسبب حق مالى ولو مجهولا
واحترز به عن نحو القصاص والحد
واليمين يمكن اخذه منه اى استيفاء
هذا الحق من ذلك المال واحترز
به عن نحو ما يفسد كالجمد وعن نحو
الامانة وام الولد والمكاتب والمدبر لكنه
لا يتناول ما كان اقل من الدين (ج)
٤ يمكن اخذه منه كلا او بعضا كما اذا
كان قيمة المرهون اقل من الدين (ايضاح)
٥ محوزا اسم مفعول من الحوز الجمع
اى مجموعا غير متفرق كالثمر على
الشجر كما فى الزاهدى او معلوما
يمكن حيازته فان كونه مجهولا يخل
بقبضه كما فى الاختيار او مقسوما فانه
لم يصح مشاعا كما فى الكرمانى (ج)

بالقلع والرد وللمالك ان يضمن قيمة بناء او شجر امر بقلعه
ان نقصت به وان حمر الثوب ضمنه ابيض او اخذه وغرم
ما زاد الصبغ وان سود ضمنه ابيض او اخذه ولا شئ للغاصب
وان باع او اعتق ثم ضمن نفذ البيع لا العتق * وزوائد
الغصب متصلة او منفصلة لا تضمن ان هلك الا بالتعدى
او المنع بعد الطلب وخمر المسلم وخنزيره ومنافع الغصب
لا يضمن بخلاف السكر والمنصف والمعزف فتجب قيمته لا للهو
ومن حل قيد عبد او فتح قفص طائر لا يضمن ومن سعى
بغير حق او قال مع جاكم يغرم انه وجد مالا فغرمه يضمن

كتاب الرهن

هو حبس مال متقوم بحق يمكن اخذه منه كالدين وينعقد
بإيجاب وقبول ويلزم ان سلم محوزا مفرغا متميزا والتخلية
تسليم كما فى البيع وضمن باقل من قيمته ومن الدين فلو
هلك وهما سواء سقط دينه وان كان قيمته اكثر فالفضل امانة

وَفِي أَقَلِّ سَقَطَ مِنْ دَيْنِهِ بِقَدْرِهِ وَرَجَعَ بِالْفَضْلِ وَيَحْفَظُ كَالْوَدِيعَةِ
وَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ كَالْغَصْبِ وَلَا يَصِحُّ فِيهِمَا رَهْنٌ وَإِجَارَةٌ وَإِعَارَةٌ
وَإِيدَاعٌ وَفِي الْمَوْجَرِ الْأَوَّلِ وَفِي الْمَعَارِ الْأَوَّلَانِ وَلَا يَبْطُلُ الرَّهْنُ
لَوْ فَعَلَ لَكِنْ يَضْمَنُ كَمَا مَرَّ وَجَعَلَ الْخَاتَمَ فِي الْخَنْصَرِ تَعَدَّى وَفِي
أَصْبَحَ أُخْرَى حِفْظٌ وَإِذَا طَلَبَ دَيْنَهُ أَمَرَ بِإِحْضَارِ رَهْنِهِ إِلَّا إِذَا
وَضَعَ عِنْدَ عَدْلٍ فَيُسَلِّمُ كُلَّ دَيْنِهِ ثُمَّ رَهْنَهُ وَكَذَلِكَ إِنْ طَلَبَ
فِي غَيْرِ بَلَدِ الْعَقْدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّهْنِ مَوْثِقَةٌ حَمْلٌ وَعَلَيْهِ مَوْنٌ
حِفْظٌ وَعَلَى الرَّاهِنِ مَوْنٌ تَبْقِيَّتُهُ وَجَعَلَ الْأَبْقَى وَمَدَاوَاةَ الْجَرْحِ
مَنْقُسِمٌ عَلَى الْمَضْمُونِ وَالْأَمَانَةِ فَفَصَّلَ لَا يَصِحُّ رَهْنٌ
مَشَاعٍ وَثَمَرٍ عَلَى نَخِيلٍ دُونَهُ وَزَرْعٍ أَرْضٍ أَوْ نَخْلٍ دُونَهَا وَالْحَرْثِ
وَفُرُوعِهِ وَلَا بِالْأَمَانَاتِ وَالْمَبِيعِ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَالْقِصَاصِ وَصَحَّ
بَعَيْنٍ مَضْمُونَةٍ بِالْمِثْلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ وَبِالدِّينِ وَلَوْ مَوْعُودًا بِأَنْ
رَهْنٌ لِيَقْرِضَهُ كَذَا فَهَلَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ عَلَيْهِ بِمَا وَعَدَ وَبِرَأْسِ
مَالِ السَّلَمِ وَثَمَنِ الصَّرْفِ وَالْمُسَلَّمِ فِيهِ فَإِنْ هَلَكَ فِي الْمَجْلِسِ

١ لو فعل واحدا من العقود الاربعة
لانه تعد لا ينافيه عقد الرهن (ج)
٢ في الخنصر اليمنى او اليسرى بكسر
الصاد وفتح الاصبح لصغرى تعد
واستعمال لا حفظ وفيه اشارة الى انه
لو جعل الخاتم فوق خاتم له لم يضمن
الا اذا كان ممن يتجمل بخاتمين كما
في قاضيجان (ج)
٣ لا يصح ويبطل كما في المعطوفات
بعده على ما في التنف وغيره (ج)

مطلب — لا يصح رهن مشاع

٤ اى بمقابله امانة منها كالوديعه
والعارية والمستأجر والشفعة ومال
المضاربة والشركة والبضاعة وغيرها حتى
لو اودع زيد عند عمرو ووديعه واخذ
زيد من عمرو رهنا لم يجز وفيه اشعار
بانه لو اخذ برد العارية او بدل
الاجارة رهنا جاز كما في النظم ولا
يصح بعين مضمونة بغيرها من الثمن
وغيره مثل المبيع في يد البائع حتى
لو اشترى عينا ولم يقبض فاخذ من
البائع رهنا كان باطلا ولذا لم يضمن
البائع بشيء بهلاك الرهن (ج)

١ اي تم العقد واخذ المرتهن رأس مال السلم او ثمن الصرف او المسلم فيه حكما (ش)

٢ فان وكل الراهن العدل او غيره من نحو المرتهن ببيعه اي الرهن مطلقا وعند انتهاء اجل الدين صح ذلك التوكيل بالبيع مطلقا او عند حلول اجله نشر على ترتيب اللف كما في قاضخان وغيره فالتخصيص بالحلول من الظن وفيه رمز الى ان تأجيل دين الرهن لم يفسد الرهن بخلاف تأجيل نفس الرهن لانه ينافي دوام الحبس كما في المنية (ج)

٣ فان شرط هذا التوكيل في عقد الرهن لم ينزل الوكيل لانه من توابع العقد فالعزل اي عزل الراهن فبقى ببقاء العقد (ج)

مطلب — وقف بيع الراهن
٤ فقيرا اولى مما وقع في بعض النسخ معسرا (ج)

٥ ومن الدين وقضى به الدين ان كان حالا ووضعه رهنا عند ان كان مؤجلا فاذا حل الدين قضى به وكيفية ذلك ان ينظر الى قيمة العبد يوم العتق والى قيمته يوم الرهن والى الدين فيستسعى في الاقل منها لان المرتهن لما تعذر عليه الوصول الى حقه من جهة المعتق ياخذ من المنتفع بالعتق وهو العبد والمحتبس عند العبد قدر قيمته فلا يزداد عليها وعند المرتهن قدر الدين ولا يزداد عليه (ش)

فَقَدْ أَخَذَ وَإِنْ افْتَرَقَا قَبْلَ نَقْدٍ وَهَلَكَ بَطْلًا وَيَتِمُّ بِقَبْضِ عَدْلٍ

شَرَطَ وَضَعَهُ عِنْدَهُ وَلَا أَخَذَ لِأَحَدِهِمَا مِنْهُ وَهَلَكَ مَعَهُ هَلَكَ رَهْنٌ

فَإِنْ وَكَّلَ الْعَدْلُ أَوْ غَيْرُهُ بِبَيْعِهِ صَحَّ فَإِنْ شَرَطَ فِي الرَّهْنِ لَمْ

يَنْعَزِلْ بِالْعَزْلِ وَبِمَوْتِ أَحَدٍ إِلَّا بِالْوَكِيلِ وَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ

وَالرَّاهِنُ أَوْ وَارِثُهُ غَائِبٌ أَجْبَرَ الْوَكِيلُ عَلَى الْبَيْعِ كَوَكِيلٍ

بِالْخُصُومَةِ غَائِبٍ مَوَكَّلَهُ وَأَبَاهَا وَإِذَا بَاعَ الْعَدْلُ فَالثَّمَنُ رَهْنٌ فَهَلَكَ

كَهَلَكَ فَفَصَّلْ وَقِفْ بَيْعَ الرَّاهِنِ رَهْنُهُ إِنْ أَجَازَ مَرْتَهْنُهُ

أَوْ قَضَى دَيْنَهُ نَفَذَ وَصَارَ ثَمَنُهُ رَهْنًا وَإِنْ لَمْ يَجِزْ وَفَسَخَ لَا يَنْفَسِخُ

فِي الْأَصَحِّ وَصَبَرَ الْمُشْتَرِي إِلَى فَكِّ الرَّهْنِ أَوْ رَفَعَ الْقَاضِي

لِيَفْسَخَ وَصَحَّ اعْتِقَافُهُ وَتَدْبِيرُهُ وَاسْتِيلَادُهُ رَهْنُهُ فَإِنْ فَعَلَهَا غَنِيًّا

فَفِي دَيْنِهِ حَالًا أَخَذَ الدِّينَ وَالْمَوْجِلُ قِيمَتَهُ رَهْنًا إِلَى مَحَلِّ الْأَجَلِ

وَإِنْ فَعَلَهَا فَقِيرًا فَقِيَ الْعَتَقُ سَعَى فِي أَقَلِّ مِنْ قِيمَتِهِ وَمِنْ الدِّينِ

وَرَجَعَ عَلَى سَيِّدِهِ غَنِيًّا وَفِي اخْتِيهِ سَعَى فِي كُلِّ الدِّينِ وَلَا

رَجُوعَ وَإِثْلَافَهُ رَهْنُهُ كَاعْتِقَافِهِ غَنِيًّا وَاجْتَنِبِ اتْلَفَهُ ضَمَنَهُ مَرْتَهْنُهُ

لا يضمن لانه يد العارية حتى لا يسقط شئ من الدين وكذلك لو قرأ المرتهن من المصحف الرهن باذن الراهن فهلك حال القراءة لم يضمن وبعد الفراغ ضمن لانه عاد رهنا وفيه اشعار بانه لو استعمل بغير اذنه فهلك حال الاستعمال ضمن والضمان رهن كما في الذخيرة ولو اباح سكنى الدار للمرتهن فوقع بسكنائه خلل وخربت بعضه لم يسقط شئ من الدين لانه صار بالاجابة عارية ولو اباح له اكل مال البستان اولبن الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا والاصار قرضا فيه منفعة فيكون ربا كما في الجواهر (ج)

٢ وان وافق المستعير بما قيد به المعير وهلك وصار ذا عيب فقد دين او فاه اى فقد ضمن المستعير مقدار دين ادى هذا القدر منه اى ذلك المعار فان كان قيمته مثل الدين او اكثر ضمن قدر الدين وان كانت اقل وجب على الراهن للمرتهن بقية الدين ولا يمتنع المرتهن عن دفع الرهن المعار الى المعير فانه يجبر على دفعه اذا قضى المعير دينه اى المرتهن ولو بغير رضاه لان المعير له حق القضاء لتخليص ملكه بخلاف ما اذا تبرع اجنبى بقضاء دينه فان للمرتهن ان يمتنع عن دفع الرهن حينئذ ولا ضرورة الى قوله وفك رهنه (ج)

وكان رهنا معه ورهن اعاره مرتهنه رهنه او احدهما باذن صاحبه آخر سقط ضمانه ولكل منهما ان يرد رهنا وان مات الراهن قبل رده فالمرتهن احق من غرمائه ومرتهن اذن باستعمال رهنه ان هلك قبل عمله او بعده ضمن كالرهن وحال عمله لا وصح استعارة شئ ليرهن فان اطلق او قيد يجرى عليه فان خالف وهلك ضمن القيمة وان وافق وهلك فقد دين او فاه منه ولا يمتنع المرتهن اذا قضى المعير دينه وفك رهنه ورجع على الراهن ولو هلك مع الراهن قبل رهنه او بعد فك لا يضمن وجناية الراهن على الرهن مضمونة وجناية المرتهن تسقط من دينه بقدرها وجناية الرهن عليها او على مالهما هدر ونماء الرهن رهن لكن يهلك بلا شئ وان هلك الاصل وبقي هو فك بقسطه يقسم الدين على قيمته يوم الفك وقيمة الاصل يوم القبض وتسقط حصة الاصل وتبدل الرهن والزيادة فيه يصح وفي الدين لا ولو هلك الرهن بعد الابراء هلك بلا شئ لا بعد القبض

١ اى حوالة الراهن المرتهن بالدين
على رجل سواء كان لمرأهن عليه دين
ام لا فانه ضمن قياسا واستحسانا لتوهم
وجود الدين بخلاف الابرأ ولذا لو
ابرأ رب الدين المديون بعد الاداء
كان له ان يسترد (ج)

٢ اى ضم ذمة الكفيل الى ذمة المكفول
(ج)

٣ لا انها في الكفاية بالدين ضم ذمة
الى اخرى في الدين والاستيفاء من
احدهما كالغاصب وغاصب الغاصب
على ما ذهب اليه بعض المشايخ لانه
صار دين دينين وهو غير معقول ولذا
لا يصح هبة الدين من غير من عليه
الدين وصحة الهبة من الكفيل
للضرورة (ج) وهبة الدين لغير من
عليه الدين تصح اذا سلط عليه والكفيل
مسلط على الدين في الجملة كذا في
الكافي (درر)

٤ عليها اى على الكفاله بالنفس (ش)
٥ واما بالمال عطف على قوله بالنفس
ظاهر كلام المتن مشعر باختصار الكفالة
في القسمين لكن ذكر في الفصول
العمادية انه يجوز الكفالة برد المستعار
والمغصوب ويجبر الكفيل على الرد
كلاصيل وكذا الكفالة بتسليم المبيع
وتسليم الرهن الى الراهن ونحوها من
الافعال الواجبة (برج)

٦ اذا صح دينه اى لم يسقط من
المتعاقدين الا بالاداء والابرأ كما في -

اَوِ الصُّلْحِ اَوْ الْحَوَالَةِ فَيُرَدُّ مَا قَبِضَ وَتَبْطُلُ الْحَوَالَةُ وَكَذَاكَ
لَوْ تَصَادَقَا عَلَى اَنْ لَا دَيْنَ لَهُ ثُمَّ هَلَكَ هَلَكًا بِالَّذِينَ

كِتَابُ الْكَفَالَةِ

هِيَ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمَطَالَبَةِ لَا فِي الدَّيْنِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَهِيَ أَمَّا
بِالنَّفْسِ وَتَنْعَقِدُ بِكَفَلْتِ بِنَفْسِهِ وَبِمَا صَحَّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ
وَكَذَا بِضَمْنِهِ أَوْ عَلَى أَوْ إِلَى أَوْ أَنَا بِهِ زَعِيمٌ أَوْ قَبِيلٌ وَلَا جَبْرَ
عَلَيْهَا فِي حَدِّ وَقِصَاصٍ وَيُلْزَمُهُ إِحْضَارُ الْمَكْفُولِ بِهِ مُطْلَقًا أَوْ فِي
وَقْتٍ عَيْنٍ إِنْ طَلَبَ الْمَكْفُولُ لَهُ فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ حَبَسَهُ الْحَاكِمُ
وَيَبْرَأُ بِمَوْتٍ مِنْ كَفَلٍ بِهِ وَبِتَسْلِيمِهِ حَيْثُ يُمْكِنُ مَخَاصِمَتُهُ وَبِتَسْلِيمِهِ
نَفْسَهُ هُنَا وَإِنْ شَرِطَ تَسْلِيمَهُ عِنْدَ الْقَاضِي وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ لَهُ
فَلَوْصِيهِ أَوْ وَارَثِهِ مَطَالَبَتُهُ بِهِ وَإِنْ كَفَلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ
يُؤَافِقْ بِهِ غَدًا فَعَلَيْهِ الْمَالُ صَحَّ فَإِنْ لَمْ يَسْلَمْ غَدًا ضَمِنَ الْمَالُ وَلَمْ
يَبْرَأْ مِنَ الْكَفَالَةِ بِالنَّفْسِ وَإِنْ مَاتَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ ضَمِنَ الْمَالُ وَأَمَّا
بِالْمَالِ فَتَصَحَّ وَإِنْ جَهِلَ الْمَكْفُولُ بِهِ إِذَا صَحَّ دَيْنُهُ نَحْوُ كَفَلْتِ بِمَا

١ والعهد بالجرأى ولا تصح الكفالة
بالعهدة وصورتها ان يشتري عبدا
فيضمن له اخر عهدة وانما لم يصح لان
العهدة اسم يقع على الصك القديم
بخلاف الدرك فان كفالته صحيحة
بالاجماع لانه عبارة عن ضمان الثمن
عند استحقاق المبيع وهو امر معلوم
مقدور التسليم (على القارى)

عَنْ مَوْرَثِهِ فِي مَرَضِهِ مَعَ غَيْبَةِ غُرْمَائِهِ وَبِمَالِ الْكِتَابَةِ وَالْعَهْدَةِ
وَضِمَانِ الْمُضَارِبِ الثَّمَنِ لِرَبِّ الْمَالِ وَالْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ لِمَوَكَّلِهِ
وَاحِدِ الْبَائِعِينَ حَصَّةً صَاحِبِهِ مِنْ ثَمَنِ عَبْدٍ بَاعَهُ بِصَفْقَةٍ وَصَحَّ
ضِمَانُ الْخَرَجِ وَالنَّوَائِبِ وَالْقِسْمَةِ وَإِنْ كَانَتْ بِغَيْرِ حَقٍّ وَمَالٍ
لَا يَجِبُ عَلَى عَبْدٍ حَتَّى يَعْتَقَ حَالٌ عَلَى مَنْ كَفَلَ بِهِ مُطْلَقًا وَبَطُلَ
دَعْوَى ضَامِنِ الدَّرَكِ وَشَهِدَ كُتِبَ شَهْدُكَ عَلَى صَاحِبِ كُتُبِ فِيهِ
بَاعَ مِلْكَهُ بِخِلَافٍ شَهِدَ كُتِبَ شَهْدٌ عَلَى إِقْرَارِ الْعَاقِدِينَ

كتاب الحوالة

٢ وتصح الحوالة ببلادين للمحتال على
المحيل فان قيل كيف يصح هذا
والحوالة لا بد فيها من الدين لانه
ماخوذ في تعريفها ولا يكون دين
المحيل على المحال عليه لان الحوالة
توجد بدونه كالحوالة بدراهم وديعة
للمحيل عند المحال عليه فيكون
المحال على المحيل اجيب بانه يصح
ان يكون المحال وكيل رب الدين
او رسوله ويجوز ان يكون في كلام
المصنف مضاف محذوف اى بلا ذكر
دين (ش وملا على القارى)

هِيَ اثْبَاتُ دَيْنٍ لِأَخْرَجَ عَلَى آخِرٍ مَعَ عَدَمِ الدَّيْنِ عَلَى الْمُحِيلِ بَعْدَهُ
فَهِيَ بِشَرْطِ عَدَمِ بَرَاءَتِهِ كِفَالَةٌ وَهَذِهِ بِشَرْطِ بَرَاءَةِ الْأَصِيلِ حَوَالَةٌ
وَتَصَحُّ بِلَادَيْنِ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ وَبِهِ بَرِضَاهُمَا وَرَضَى الْمُحْتَالُ
عَلَيْهِ فَيَنْبَغُ الْمُحِيلُ مِنَ الدَّيْنِ إِلَّا أَنْ يَنْوِي بِمَوْتِ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ
مُفْلِسًا أَوْ حَلْفَهُ مُنْكَرًا لِحَوَالَةٍ لَا بَيِّنَةَ عَلَيْهَا وَقَالَ وَبَانَ فَلَسَهُ
الْقَاضِي وَتَصَحُّ بِلَا شَيْءٍ عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ وَبَدْرَاهُمُ الْوَدِيعَةُ وَيَبْرَأُ

١ ويكره السفتجة بضم السين وفتح
الناء معرب سفته قيل معناه المحكم
وفيه نظر وقيل بمعنى المجوف واطلق
على القرض المعروف تشبيها وفيه
بعد وانها كره لان فيه جر منفعة
وهي سقوط خطر الطريق وقد نهى
النبي عليه السلام عن قرض جر
منفعة (ايضاح الاصلاح)

٢ فصح توكيل الحر البالغ والمأذون
عبدا كان او صبيا كلا منهما لم يقل
مثلها لان جواز الوكالة غير مشروط
بالمثلية في الحرية والرقية (ايضاح
الاصلاح)

٣ مثلها لان الموكل مالك للتصرف
والتوكيل اهل له وفي شرح الوقاية
ولو قال كلا منهما لكان اشمل لتناوله
توكيل الحر البالغ مثله والمأذون وتوكيل
المأذون مثله والحر البالغ واقول عبارته
ايضا متناولة لما ذكر لان مثلها مفعول
التوكيل المضاف الى الحر اصالة
والمأذون تبعية بتوسط حرف العطف
فيكون المعنى صح توكيل الحر البالغ
مثله ومثل المؤلفون وتوكيل المؤلفون
مثله ومثل الحر البالغ والمراد بالمأذون
الصبى العاقل الذى اذن له الولي
والعبد العاقل الذى اذن له المولى (ش)
٤ ابتداء اعتبارا للتوكيل السابق
كالعبد يصطاد فان المولى يخاف عن
العبد فى حق الملك فكذا الموكل
يخلف عن التوكيل فى ذلك (برجندى)
ابتداء خلافة وبدلا عن التوكيل
عتبار التوكيل السابق لا اصالة (على القارى)

بُهْلَا كَهَا وَالْمَغْصُوبَةُ وَلَمْ يَبْرُ بِهَلَا كَهَا وَبَدَيْنَ عَلَيْهِ فَلَا يَطَالِبُهُ
الْمُحْتَالُ وَفِي الْمَطْلُوقَةِ لِلْمُحِيلِ الطَّلَبُ اَيْضًا فَلَا تَبْطُلُ بِاخْذِ مَا
عَلَيْهِ اَوْ عِنْدَهُ وَيَكْرَهُ السَّفْتَجَةُ وَهِيَ اِفْرَاضُ لِسُقُوطِ خَطَرِ الطَّرِيقِ

كِتَابُ الْوَكَالَةِ

هِيَ تَفْوِيزُ التَّصَرُّفِ اِلَى غَيْرِهِ وَشَرْطُهُ اَنْ يَمْلِكَهُ الْمُوَكَّلُ
وَيَعْقِلُ الْوَكِيلُ وَيَقْصِدُهُ فَصَحَّ تَوْكِيلُ الْحَرِّ الْبَالِغِ اَوِ الْمَأْذُونِ
مِثْلَهُمَا وَصَبِيًّا عَاقِلًا وَعَبْدًا مُحْجُورًا وَيَرْجِعُ الْحَقُوقُ اِلَى مُوَكَّلِهِمَا
بِكُلِّ مَا يَعْقِدُهُ بِنَفْسِهِ وَبِالْخُصُومَةِ فِي كُلِّ حَقٍّ وَبِاِيْفَائِهِ وَاسْتِيفَائِهِ
اِلَّا فِي حَدِّ وَقْصَاصٍ بِغَيْبَةِ مُوَكَّلِهِ وَيَرْجِعُ الْحَقُوقُ اِلَى الْوَكِيلِ
فِي بَيْعٍ وَشِرَاءٍ وَاجَارَةٍ وَصَلَحٍ عَنْ اِقْرَارٍ فَيُسَلِّمُ الْمَبِيعَ وَيَقْبِضُهُ
وَيُثَمِّنُ مَبِيعَهُ وَعَلَيْهِ ثَمَنُ مُشْتَرِيهِ وَيَخَاصِمُ وَيَخَاصِمُ فِي الْاِسْتِحْقَاقِ
وَالْعَيْبِ وَشَفْعَةٍ مَا اشْتَرَى وَهُوَ فِي يَدِهِ وَيُثَبِّتُ الْمَلِكَ لِلْمُوَكَّلِ اِبْتِدَاءً
فَلَا يَعْتَقُ قَرِيبٌ وَكَيْلٌ شَرَاهُ وَاِلَى الْمُوَكَّلِ فِي نِكَاحٍ وَخَلْعٍ وَصَلَحٍ
عَنْ اِنْكَارٍ اَوْ دَمٍ عَمْدٍ وَعَتَقٍ عَلَى مَالٍ وَكِتَابَةٍ وَتَصَدَّقٍ وَهَبَةٍ

وَإِعَارَةٌ وَإِذَاعٌ وَرَهْنٌ وَإِقْرَاضٌ فَلَا يَطَالِبُ وَكِيلُ الزَّوْجِ بِالمَهْرِ
وَلَا وَكِيلُهَا بِتَسْلِيمِهَا وَبِبَدْلِ الْخَلْعِ وَلِلْمُشْتَرِي مَنَعَ الثَّمَنِ مِنْ
مُوكِّلٍ بِائِعِهِ فَإِنْ دَفَعَ إِلَيْهِ صَحٌّ وَلَا يَطَالِبُ ثَانِيًا ۞ فَصَلِّ

لَا يَصِحُّ بَيْعُ الْوَكِيلِ وَشِرَاؤُهُ مِمَّنْ يَرُدُّ شَهَادَتَهُ لَهُ وَصَحُّ بَيْعِ الْوَكِيلِ

بِمَا قَلَّ أَوْ كَثُرَ وَالْعَرْضُ وَالنَّسِئَةُ وَبَيْعُ نَصْفِ مَا وَكَّلَ بَبَيْعِهِ

وَإِخْذُهُ رَهْنًا أَوْ كَفِيلًا بِالثَّمَنِ فَلَا يَضْمَنُ إِنْ ضَاعَ فِي يَدِهِ أَوْ تَوَى

مَا عَلَى الْكَفِيلِ وَيَقِيدُ شِرَاءُ الْوَكِيلِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَزِيَادَةٍ

يَتَغَابَنُ النَّاسُ وَهِيَ مَا قَوْمٌ بِهِ مَقُومٌ وَيَتَوَقَّفُ شِرَاءُ نَصْفِ مَا

وَكَّلَ بِشِرَائِهِ عَلَى شِرَاءِ الْبَاقِي وَلَوْ رَدَّ مَبِيعٌ عَلَى وَكِيلٍ بِعَيْبٍ

رَدَّهُ عَلَى أَمْرِهِ إِلَّا وَكِيلٌ أَقْرَبَ بَعِيبٍ يَحْدُثُ مِثْلَهُ وَلِزِمَهُ ذَلِكَ وَإِنْ

بَاعَ نِسَاءً وَقَالَ قَدْ أَطْلَقَ الْأَمْرَ فَقَالَ أَمْرُكَ بِنَقْدِ صَدَقِ الْأَمْرُ

وَفِي الْمُضَارَبَةِ الْمُضَارِبُ وَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُ أَحَدِ الْوَكِيلَيْنِ وَحْدَهُ إِلَّا

فِي خَصُومَةٍ وَرَدٍّ وَدِيعَةٍ وَقَضَاءِ دَيْنٍ وَطَلَاقٍ وَعِتْقٍ لَمْ يَعْوَضَا وَلَا

يَصِحُّ بَيْعُ عَبْدٍ أَوْ مَكَاتِبٍ أَوْ ذِمِّيٍّ مَالِ صَغِيرِهِ الْمُسْلِمِ وَشِرَاؤُهُ

مطلب — بيع الوكيل

١ والعرض بالسكون ويحرك غير
الحجرين (ج)

٢ ولا يصح بيع عبد ومكاتب وكافر
ذميا كان أو حريبا لا خلاف
في الحربى انما خلاف ابى حنيفة
رحمه الله فى المرتد اذا مات على
ردته نص على ذلك الفقيه ابو الليث
فى شرح الجامع الصغير مال صغيره
المسلم وشراؤه به اى بماله لان الرق
والكفر يقطعان الولاية (ايضاح
الاصلاح)

٣ اى شراء كل من هؤلاء من بائع
للصغير المسلم بماله واما شراؤهم
للصغير بمالهم فيصح والا وضع شهولا
ولا يصح تصرف عبد او مكاتب او
كافر فى مال صغيره المسلم لان ما
سوى البيع من التصرفات لم يصح
مبها كما فى الكفاية ولا من الذمى
والمستامن والحربى والمرتد فى مال
الصغير لانقطاع ولاية الكفار عن
المسلم كما فى الكافى (ج)

وَالْأَمْرُ بِشِرَاءِ الطَّعَامِ عَلَى الْبَرِّ فِي دَرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ وَعَلَى الْخَبْرِ

فِي قَلِيلَةٍ وَعَلَى الدَّقِيقِ فِي مُتَوَسِّطَةٍ وَفِي مُتَخَذِ الْوَلِيْمَةِ عَلَى الْخَبْرِ

وَالْأَمْرُ بِشِرَاءِ حِمَارٍ يَصْحُ وَدَارٍ أَنْ ذَكَرَ ثَمَنَهَا وَمَحَلَّتْهَا وَشَيْءٌ

عَلِمَ جِنْسَهُ مِنْ وَجْهِهِ وَذَكَرَ ثَمَنَ عَيْنٍ نَوْعَالًا أَنْ فَحَشَ جِهَالَةً

جِنْسَهُ كَالرَّقِيقِ وَالثَّوْبِ وَالدَّابَّةِ وَصَدَّقَ الْوَكِيلُ فِي شَرِيْثَ

عَبْدًا لِلْأَمْرِ فَمَاتَ وَقَالَ الْأَمْرُ بَلْ لِنَفْسِكَ أَنْ دَفَعَ الْأَمْرُ الثَّمَنَ

وَالْأَمْرُ لِلْوَكِيلِ حَبْسُ الْمَبِيعِ مِنْ أَمْرِهِ لِقَبْضِ ثَمَنِهِ وَأَنْ

لَمْ يَدْفَعْ فَإِنْ هَلَكَ بَعْدَ الْحَبْسِ سَقَطَ الثَّمَنُ وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ

بِشِرَاءِ عَيْنٍ شَرَاوَهُ لِنَفْسِهِ فَإِنْ شَرَى بِخِلَافِ جِنْسِ ثَمَنٍ سُمِيَ

وَقَعَ لَهُ فَفصل لِلْوَكِيلِ بِالْخَصُومَةِ الْقَبْضُ وَيَفْتَى الْآنَ

بِخِلَافِهِ وَلِلْوَكِيلِ بِقَبْضِ الدِّينِ الْخَصُومَةُ لَا بِقَبْضِ الْعَيْنِ

وَيَقْصُرُ يَدُ الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الْعَبْدِ وَنَقْلِ الْمَرَاةِ أَنْ أَقَامَ الْحُجَّةَ

عَلَى الْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ بِلَا ثَبُوتِهِمَا وَصَحَّ إِقْرَارُ الْوَكِيلِ بِالْخَصُومَةِ

عِنْدَ الْقَاضِي لَا عِنْدَ غَيْرِهِ وَلِلْمُوَكَّلِ عَزْلُ وَكِيلِهِ وَوَقْفٌ عَلَى عِلْمِهِ

١ وبشراء شيء علم جنسه من وجه
وذكر ثمن أو عين ذلك الشيء
نوعاً أي من جهة النوع فلو وكله
بشراء عبد لا يصح لأنه يشمل أنواعاً
نفحشت الجهالة فإن سمي الثمن أو
عين النوع كتركى أو حبشى صح
التوكيل (ش)

مطلب — الوكالة بالخصومة

أَحَدُهُمَا دَرَاهِمَ وَالْآخَرُ دَنَانِيرَ وَبَلَا خَلْطٍ وَكُلُّ مُطَالِبٍ بِشَيْنٍ

مَشْرِيهِ لَا غَيْرَ ثُمَّ رَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِحَصَّتِهِ أَنْ أَدَاهُ مِنْ مَالِهِ

وَلَا تَصْحَانِ إِلَّا بِالنَّقْدَيْنِ وَالْفُلُوسِ النَّافِقَةِ وَالتَّبَرِّ وَالنَّقْرَةِ أَنْ

تَعَامَلَ النَّاسُ بِهِمَا وَبِالْعَرُوضِ بَعْدَ أَنْ بَاعَ كُلٌّ مِنْهُمَا نَصْفَ عَرْضِهِ

بِنَصْفِ عَرْضِ الْآخَرِ وَهَلَاكَ مَالُهُمَا أَوْ مَالِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ

الشِّرَاءِ يَفْسِدُهَا وَهُوَ عَلَى صَاحِبِهِ قَبْلَ الْخَلْطِ فِي يَدِ آيِهِمَا هَلَاكَ

وَبَعْدَ الْخَلْطِ عَلَيْهِمَا وَلِكُلِّ مِنْ شَرِيكَيْ مَفَاوِظَةٍ وَعِنَانٍ أَنْ

يَبْذُوعَ وَيُودَعَ وَيُضَارَبَ وَيُوكَلُ وَالْمَالُ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ * وَشِرْكَةُ

الصَّنَائِعِ وَالتَّقْبِلِ وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ صَانِعَانِ كَخِيَّاطَيْنِ أَوْ خِيَّاطٍ

وَصَبَّاحٍ وَيَتَقَبَّلَا الْعَمَلَ بِأَجَرٍ بَيْنَهُمَا صَحَتْ وَإِنْ شَرِطَ الْعَمَلُ

نِصْفَيْنِ وَالْمَالُ اثْلَاثًا وَلِزِمَ كُلًّا عَمَلُ قَبْلِهِ أَحَدُهُمَا وَيَطَالِبُ

الْأَجْرَ وَيَصِحُّ الدَّفْعُ إِلَيْهِ وَالْكَسْبُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا *

وَشِرْكَةُ الْوُجُوهِ وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ بِلَا مَالٍ لِيَشْتَرِيَا بِوُجُوهِهِمَا

وَيَبِيعَا فَتَصِحُّ مَفَاوِظَةٌ وَمُطْلَقُهَا عِنَانٌ وَكُلُّ وَكَيْلٍ لِلْآخَرِ فَإِنْ

في القاموس اسم ومصدر شرك في كذا فهو شريك أي مشارك كما في الديوان وغيره فهي كالمشاركة خلط الملكين كما في المفردات وتطلق على العقد وشريعة اختصاص اثنين أو أكثر بمحل واحد كما في المضمرات ولما كان قريبا من اللغوى قسم بلا تعريض (ج)

٥ عنان بكسر أوله وهي شركة في كل تجارة أو في نوع من أنواع التجارة مأخوذ من عن له كذا أي عرض لانه عرض لهما شيء فاشتركا فيه كما ذكره ابن السكيت أو من عنان الفرس اذ كل منهما جعل عنان التصرف في بعض ماله إلى صاحبه كما قاله الكسائي الأصمعي أولانه يجوز أن يتفاوتا في المال والربح كما يتفاوت العنان في يد الراكب حالة الجذب والارخاء كما في المغرب والمبسوط (مولانا على القاري) وكذا في الشمني

١ مشريه اسم مفعول من الشراء كالرمي من الرمي لا غير أي لا غير مشريه فلا يطالب بمشري الآخر لان هذه الشركة لا تتضمن الكفالة (على القاري)

٢ وشركة الصنائع جمع صنعة كالصايف والصحيفة أو جمع صناعة كرسايل ورسالة فان الصناعة كالصناعة حرفة الصانع وعمله ولذا يقال شركة المحترفة (ج)

٣ والتقبل من قبول أحدهما العمل والقائه على صاحبه كما في الطلبة (ج)

شَرَطًا مُنَاصِفَةً الْمُشْتَرَى أَوْ مِثَالِثَتَهُ فَالرِّبْحُ كَذَلِكَ وَشَرَطُ
 الْفَضْلِ بَاطِلٌ وَلَا تَصِحُّ الشَّرِكَةُ فِي اخْتِذِ الْمُبَاحَاتِ فَخُصَّتْ بِهِنَّ
 أَخْذُهَا وَنُصِفَتْ إِنْ أَخْذَاهَا وَلِلْمُعِينِ وَصَاحِبِ الْعِدَّةِ أَجْرُ الْمِثْلِ
 وَلَا يَزَادُ عَلَى نِصْفِ الْقِيَمَةِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافًا لِلْمُحَمَّدِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ وَالرِّبْحُ فِي الْفَاسِدَةِ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَتَبْطُلُ بِالْمَوْتِ
 وَالْجُنُونِ وَاللَّحَاقِ وَلَمْ يَزَلْ أَحَدُهُمَا مَالًا الْآخِرَ بِلَا إِذْنِهِ فَإِنْ أَذِنَ
 كُلُّ فَادِيٍّ وَلَا ضَمِينَ الثَّانِي وَإِنْ أَدِيًّا مَعًا ضَمِينَ كُلِّ قِسْطٍ غَيْرِهِ

كِتَابُ الْمِضَارَبَةِ

هِيَ عَقْدُ شَرِكَةٍ فِي الرِّبْحِ بِمَالٍ مِنْ رَجُلٍ وَعَمَلٍ مِنْ آخَرٍ وَهِيَ
 أَيْدَاعٌ أَوْ لَا وَتُوكِيلٌ عِنْدَ عَمَلِهِ وَشَرِكَةٌ إِنْ رِبْحٌ وَغَضَبٌ إِنْ خَالَفَ
 وَبِضَاعَةٌ إِنْ شَرَطَ كُلُّ الرِّبْحِ لِلْمَالِكِ وَقَرْضٌ إِنْ شَرَطَ لِلْمِضَارِبِ
 وَإِجَارَةٌ فَاسِدَةٌ إِنْ فَسَدَتْ فَلَا رِبْحَ لَهُ بَلْ أَجْرُ عَمَلِهِ رِبْحٌ
 أَوْ لَا وَلَا يَزَادُ عَلَى مَا شَرَطَ خِلَافًا لِلْمُحَمَّدِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا يَضْمَنُ الْمَالُ
 فِيهِمَا كَمَا فِي الصَّحِيحَةِ وَلَا تَصِحُّ الْأَمْوَالُ تَصِحُّ فِيهِ الشَّرِكَةُ وَتُسَلِّمُهُ

١ في اخذ المباحات كالاختطاب
 والاحتشاش والاصطياد والاستقاء
 واجتناء الثمر من الجبال والبوادي
 واخذ جواهر المعادن واخذ الجص
 والملح من المواضع المباح والتقاط
 السنبلة ونحوها لان الشركة تتضمن
 الوكالة والوكيل يملكه بالاخذ بدون
 امره فلا يصح نايبا عنه (على القارى)
 ٢ وللمعين في الجمع او القطع او الربط
 او الحمل او غيره وصاحب العدة اى
 لمالك ما يحتاج الاخذ اليه من نحو
 الدابة والاكاف والجوالق وهى بالضم
 فى الاصل ما اعد لامر يحدث كما
 فى المقياس (ج)

إِلَى الْمَضَارِبِ وَشِوَعِ الرَّبْحِ بَيْنَهُمَا وَلِلْمَضَارِبِ فِي مَطْلَقِهَا أَنْ
يَبِيعَ بِنَقْدٍ وَنَسِيئَةٍ إِلَّا بِأَجَلٍ لَمْ يَعْهَدْ وَأَنْ يَشْتَرِيَ وَيُوكِلَ بِهِمَا
وَيَسَافِرَ وَيَبْذُرَ وَلَوْ رُبَّ الْمَالِ وَلَا تَفْسِدُ هِيَ بِهِ وَيُودِعَ وَيَرْهَنَ
وَيُوجِرَ وَيَسْتَأْجِرَ وَيَحْتَالَ بِالْثَمَنِ عَلَى الْإِسْرِ وَالْأَعْسَرِ وَلَا يَقْرِضَ
وَلَا يَسْتَدِينُ إِلَّا بِأَذْنِ الْمَالِكِ وَلَا يُضَارِبُ وَلَا يَخْلُطُ بِمَالِهِ إِلَّا بِأَذْنِهِ
أَوْ بِإِعْمَلٍ بِرَأْيِكَ فَلَوْ قِيلَ هَذَا وَقَصُرَ أَوْ حُمِلَ بِمَالِهِ تَبَرَّعَ بِخِلَافِ
مَا إِذَا صَبَغَ أَحْمَرَ وَلَا يَجَاوِزُ بِلْدًا وَسِلْعَةً وَوَقْتًا وَشَخْصًا عَيْنَهُ
رُبَّ الْمَالِ فَإِنْ جَاوَزَ عَنْهُ ضَمِنَ وَلَهُ رِبْحُهُ وَلَا يَزُوجُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً
وَلَا يَشْتَرِي مَنْ يَعْتَقِي عَلَى رُبِّ الْمَالِ فَلَوْ شَرَى فَلِلْمَضَارِبِ وَلَا
مَنْ يَعْتَقِي عَلَيْهِ إِنْ كَانَ رِبْحٌ وَلَوْ فَعَلَ ضَمِنَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ صَحَّ
وَنَفَقَةُ مَضَارِبِ عَمَلٍ فِي مَصْرِهِ فِي مَالِهِ وَفِي سَفَرِهِ طَعَامُهُ وَشِرَابُهُ
وَكِسْوَتُهُ وَاجْرَةُ خَادِمِهِ وَغَسْلُ ثِيَابِهِ وَرُكُوبُهُ كِرَاءً وَشِرَاءً وَعَلْفُهُ
فِي مَالِهَا بِالْمَعْرُوفِ وَضَمِنَ الْفَضْلَ وَمَا دُونَ سَفَرٍ يَغْدُو إِلَيْهِ وَلَا
يَبِيتُ بِأَهْلِهِ كَالسَّفَرِ فَإِنْ رِبْحٌ أَخَذَ الْمَالِكُ مَا انْفَقَ ثُمَّ قَسَمَ الْبَاقِي

١. فلو قيل هذا وقصر أى قال رب
المال للمضارب اعمل برأيك فاشترى
ثوباً وقصره بماله أى غسله من قصر
يقصر بالضم قصراً وقصارة بالفتح أو
من قصر الثوب بالتشديد أى جمعه
فغسله أو حمل المتاع من بلد إلى بلد
على دابة مستأجرة بماله أى بالمضارب
به فيتو ظرف الفعلين تبرع المضارب
به فلا يرجع بماله على رب المال
لأنه استدانة بلا إذن صريح بخلاف
ما إذا صبغ بماله أحمر أى بخلاف
ثوب مشرى صبغ أحمر أو بخلاف
صبغ ثوب مشرى فيما موصوفة أو
موصولة أو مصدرية وإذا زائدة في
الصور كما صرح به الجوهري واحترز
بالحمرة عن السواد فإنه نقصان عنده
بخلاف الحمرة فإنها زيادة فيصير شريكا
له فيقسم بعد البيع ثمنه على قيمة
صبغ المضارب وقيمة الثوب الأبيض
للمضاربة بخلاف القصارة والحمل فإنه
لا يصير بهما إذ ليسا بمال قائم حتى
لو قصر بالنشأ صار شريكا وسائر
الالوان كالحمرة ولم يذكر اعتمادا
على الغصب (ج)

١ فله بيع عرضها أى غير النقدين
من مال المضاربة لان الربح لا يظهر
الا به وفيه اشعار بانه لم يجب على
المضارب وقد وجب عليه لما يأتى
فالاولى باع عرضها (ج)

٢ نض صفة نقد بالفتح والضاد المعجمة
اى حصل من بيع مال المضاربة يقال
خذ ما نض لك اى تيسر وحصل
والناض عند اهل الحجاز الدراهم
والدنانير كما فى المغرب (ج)

٣ ويبدل اى يجب ان يبيع خلافه
اى خلاف جنس رأس ماله به اى
بجنسه فانه اذا عزل ومال المضاربة
من جنس رأس المال من كل وجه
بان كان دراهم او دنانير لم يتصرف
المضارب فيه اصلا واذا لم يكن من
جنسه من كل وجه بان كان مال المضاربة

عرضا ورأس المال احد النقدين لم
يعمل عزله وتوقف حتى صار مثل رأس
المال واذا كان من جنسه من وجه
بان كان احدهما دراهم والاخر دنانير

صرفه بما هو من جنس رأس المال
دون العروض وتمامه فى الذخيرة (ج)

٤ هى فى اللغة من الزرع وهو طرح
الزرعة بالضم وهى البذر وموضعه
المزرعة مثلثة الرء كما فى القاموس
الا انه مجاز حقيقته الانبات ولذا قال

وَأَنْ دَفَعَ الْمُضَارِبُ مُضَارَبَةً بِلَا أَذْنِ ضَمْنٍ عِنْدَ عَمَلِ الثَّانِي وَقِيلَ

عِنْدَ رَجْعِهِ وَصَحَّ أَنْ شَرَطَ لِعَبْدِ الْمَالِكِ شَيْءٌ لِيَعْمَلَ مَعَ الْمُضَارِبِ *

وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَلِحَاقِ الْمَالِكِ مَرْتَدًا وَلَا يَنْعَزِلُ حَتَّى يَعْلَمَ

بِعِزْلِهِ فَلَوْ عَلِمَ فَلَهُ بَيْعُ عَرْضِهَا ثُمَّ لَا يَتَصَرَّفُ فِي ثَمَنِهِ وَلَا فِي نَقْدِ

نَضٍّ مِنْ جَنْسِ رَأْسِ مَالِهِ وَيُبَدَّلُ خِلَافَهُ بِهِ وَلَوْ افْتَرَقَا فِي الْمَالِ

دَيْنٍ لَزِمَهُ طَلَبُهُ إِنْ كَانَ رِبْحٌ وَإِلَّا يُوَكَّلُ الْمَالِكُ بِهِ وَكَذَا سَائِرُ

الْوُكَلَاءِ وَالْبَيَاعِ وَالسِّمْسَارِ يُجْبَرَانِ عَلَيْهِ وَمَا هَلَكَ صَرِفَ

إِلَى الرِّبْحِ أَوَّلًا وَإِنْ قَالَ الْمَالِكُ عِبْنْتُ نَوْعًا صَدَقَ الْمُضَارِبُ

إِنْ جَعَدَ وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ نَوْعًا صَدَقَ الْمَالِكُ وَكَذَا إِنْ

قَالَ بِضَاعَةٌ أَوْ وَدِيعَةٌ وَقَالَ ذُو الْيَدِ مُضَارَبَةٌ أَوْ قَرْضٌ

كتاب المزارعة

هِيَ عَقْدُ الزَّرْعِ بِبَعْضِ الْخَارِجِ وَلَا تَصَحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَصَحَّتْ عِنْدَهُمَا وَبِهِ يَفْتَى بِشَرَطِ صِلَاحِيَةِ الْأَرْضِ لِلزَّرْعِ وَأَهْلِيَّةِ

الْعَاقِدَيْنِ وَذِكْرِ الْمُدَّةِ وَرَبِّ الْبَذْرِ وَجَنْسِهِ وَقِسْطِ الْآخِرِ

عليه السلام لا يقولن احدكم زرعتم بل
حرثت اى طرحتم البذر كما فى الكشف
وغيره وانما اثر هذه المادة على المخابرة
التي هى لغة مدنية لانه من خبير
اول ما دفع مزارعة والاشتقاق من
الجوامد قليل وهذه الهيئة لعمل احد
وسببية اخر واعلم ان المزارع آخذ
الارض لادافعها وان جاز ان يطلق
عليه ايضا كما فى الطلبة (ج)

ثم قسمه الباقي من البذر والخراج
غنى مجرورة بالكاف وانما تفسد لانه
ربما لم يبق شيء بعد (ج)

٢ وصح عقد الزراعة ان شرط التبن
رب البذر لان ذلك حكم عقد المزارعة
(على القارى وكذا فى الشنمى)

٣ الا رب البذر فانه لم يجبر على
العمل لانه يلزم منه ضرر استهلاك
البذر فى الحال وفيه اشعار بان هذا
قبل لقاء البذر فى الارض واما بعده
فيجبر لان العقد يحصر يصير لازما من
الجانبين حتى لا يملك احدهما الفسخ
بعده الا بعذر كما فى الذخيرة (ج)

مطلب المساقات

والتخلية بين الارض والعامل وشيوع الحب فتفسد ان شرط ما
ينافيه كرفع البذر او الخراج ثم قسمة الباقي وكذا شرط التبن لغير
رب البذر وصح للآخر او لم يتعرض ولا تصح الا ان يكون
الارض والبذر لاحد والبقر والعمل لآخر او يكون الارض
او العمل له والباقي لآخر واذا صحت فالخراج على الشرط ولا
شيء للعامل ان لم يخرج ويجبر من ابي عن المضي الا رب البذر
فان ابي بعد ما كرب العامل يجب ان يسترضى وان فسدت
فالخراج لرب البذر وللآخر اجر المثل ولا يزد على ما شرط
وتبطل بموت احدهما وتفسخ بدين محوج الى بيعها فان مضت
المدة ولم يدرك الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه من الارض
حتى يدرك ونفقة الزرع عليهما بالخصص كاجر الحصاد ونحوه
فان شرط على العامل صح عند ابي يوسف رحمه الله وبه يفتى
فصل المساقاة هى دفع الشجر الى من يصلحه بجزء من
ثمره وهى كالمزارعة الا انها تصح بلا ذكر المدة وتقع على اول

ثَمْرٍ يَخْرُجُ وَادْرَاكَ بَذْرِ الرُّطْبَةِ كَادْرَاكَ الثَّمْرِ وَذِكْرُ مَدَّةٍ لَا

يَخْرُجُ الثَّمْرُ فِيهَا يَفْسِدُهَا بِخِلَافِ مَدَّةٍ قَدْ يَخْرُجُ وَقَدْ لَا فَإِنْ لَمْ

يَخْرُجَ فِيهَا فَلِلْعَامِلِ أَجْرُ الْمِثْلِ وَلَا تَصِحُّ أَنْ أَدْرَكَ الثَّمْرَ وَقَدْ

الْعَقْدُ كَالْمَزَارَعَةِ فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَالثَّمْرُ نِي يَقُومُ الْعَامِلُ عَلَيْهِ أَوْ

وَارِثُهُ وَلَا تَفْسُخُ الْأَبْعَدُ وَكَوْنُ الْعَامِلِ مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْعَمَلِ

أَوْ سَارِقًا يَخَافُ عَلَى سَعْفِهِ أَوْ ثَمَرِهِ عَذْرٌ وَدَفْعُ فُضَاءٍ لِيُغْرِسَ وَيَكُونُ

الْأَرْضُ وَالشَّجَرُ بَيْنَهُمَا لَا يَصِحُّ لِلْعَامِلِ قِيَمَةُ غَرْسِهِ وَأَجْرُ عَمَلِهِ

كتاب احياء الموات

هِيَ أَرْضٌ بَلَا نَفْعٍ لَا نَقْطَاعَ مَائِهَا وَنَحْوَهُ لَا يَعْرِفُ مَالُهَا بَعِيدَةً

عَنِ الْعَامِلِ لَا يَسْمَعُ صَوْتَ مِنْ أَقْصَاهُ مِنْ أَحْيَاءٍ مُلْكُهُ أَنْ أُذِنَ

الْأَمَامُ وَمِنْ حَجَرٍ أَرْضًا وَلَمْ يَعْمَرْهَا ثَلَاثَ حُجُجٍ دَفَعَهَا الْأَمَامُ إِلَى

غَيْرِهِ وَمَنْ حَفَرَ بُئْرًا فِي مَوَاتٍ بِالْأُذْنِ فَلَهُ حُرْبُهَا لِلْعَطَنِ وَالنَّاضِحِ

أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ فِي الْأَصْحِ وَلِلْعَيْنِ خَمْسُمِائَةٍ كَذَلِكَ

وَمَنْعُ غَيْرِهِ مِنَ الْحَفْرِ فِيهِ فَإِنْ حَفَرَ فِي مَنَاقِبِهِ فَلَهُ الْحَرِيمُ مِنْ

١ والثمرني وهو بكسر النون
وتحتية ساكنة بعده همزة وقد يدغم
أي غير نضيج على القاري وكذا
مفهوم ج في كتاب الاشرية

٢ فضاء أي أرضا واسعة خالية فارغة
ذكره ابن الاثير (ج)

٣ لا يصح المساقاة وتفسد لاشتراط
الشركة فيما كان حاصل لا يعمل وهو
الأرض كما في الكرمان وفيه إشارة
إلى أنه لو دفعها للغرس على أن
يكون الشجر بينهما يصح وإلى أنه
لو شرط أن الثمر أو الشجر والثمر
بينهما يصح سواء كان الغرس لرب
الأرض أو العامل كما في التنف
وغيره (ج)

٤ ومن حجر أرضا أي وضع حجرا
للاعلام بانه قصد احيائها مأخوذ
من الحجر بفتح الجيم لان الغالب أن
يكون ذلك بالأحجار أو بسكون
الجيم بمعنى المنع (على القاري)

١ الشرب بالكسر اسم المصدر فهو لغة الماء المشروب واليه اشار بقوله نصيب الماء اى الحظ المعين من الماء الجارى او الراكد للحيوان او الجماد وشريعة زمان الانتفاع بالماء سقيا للمزارع او الدواب وانما خالف دأبه وذكر المعنى اللغوى دون الشرعى لئلا يتوهم انه مراد فى هذا المقام والشفة بفتحيتين فى الاصل شفه او شفو فابدل اللام بالتاء تخفيفا وشريعة شرب بنى ادم اى استعمالهم الماء لدفع العطش او الطبخ او لوضوء او الغسل او غسل الثياب او نحوها كما فى المبسوط فالشرب بالضم او الفتح مصدر من حد علم (ج) ٢ ومن جاوز من ارضه برى اى كل شريك جاوز من الدين يكيرون النهر عن ارضه لم يكن عليه كرى باقى النهر وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا عليهم كرى من اوله الى آخره (شرح وقايه)

٣ الا عند مشايخ بلخ فان ابا بكر الاسكاف ومحمد بن سلمة وغيرهما من مشايخ بلخ رحمه اجازوا بيع الشرب يوما او يومين لان اهل بلخ تعاملوا على ذلك لحاجتهم اليه (ش) مشايخ بلخ للتعامل والقياس يترك به ولم يجز عند الفقيه ابي جعفر واستاذه ابي بكر البلخى وغيرهما اذ القياس لا يترك بتعامل بلدة واحدة كما فى الذخيرة (ج)

ثلث جوانب وللقنات حريم بقدر ما يصلحها ولا حريم للنهر
فصل الشرب نصيب الماء والشفة شرب بنى ادم والبهائم
ولكل حقها وحق سقى الدواب ان لم يخف تخريب النهر فى
كل ماء لم يحرز بانه وحق الشرب ونصيب الرعى الا اذا
اضرر بالعامّة او خص النهر بغيره اى دخل فى المقاسم وكرى
نهر لم يملك من بيت المال فان لم يكن فيه شىء فعلى العامة
وكرى نهر ملك على اهل من اعلاه ومن جاوز من ارضه برى
وصح دعوى الشرب بلا ارض وان اختصم يوم فى شرب
بينهم قسم بقدر اراضيهم ومنع الاعلى من سكر النهر وان
لم يشرب بدونه الا برضاهم وكل منهم من نصب رعى
وحوه الا فى ملكه بحيث لا يضر بالنهر ولا بالماء ومن
التغيير مما كان قديما والشرب يورث ويوصى بالانتفاع به
ولا يباع بلا ارض الا عند مشايخ بلخ وكذا الاجارة والهبة ومن
سقى من شرب غيره يضمن لا من سقى ارضه فنزت ارض جاره

كتاب الوقف

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية

وعندهما هو حبس على ملك الله تعالى فلا يزول ملك المالك

عند أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يحكم به جاكم والأفي مسجد بني

وافرزه بطريقه وأذن للناس بالصلوة فيه وصلى واحد وعند

محمد رحمه الله تسليمه إلى المتولي وقبضه شرط وعند أبي يوسف

رحمه الله يزول بنفس القول فصح عنه وقف المشاع وجعل

الغلة والولاية لنفسه وشرط أن يستبدل به أرضاً أخرى إذا شاء

وترك ذكر مصرف موبد فاذا انقطع صرف إلى الفقراء وصح

عند محمد رحمه الله وقف منقول فيه تعامل كالمصحف ونحوه

وعليه الفتوى ولا يملك الوقف ولا يملك لكن يجوز قسمة

المشاع عند أبي يوسف رحمه الله ويبدأ من ارتفاع الوقف

بعمارتيه إن وقف على الفقراء وإن وقف على معين وآخره

للفقراء فهي في ماله فإن امتنع أو كان فقيراً أجره الحاكم

١ عند أبي حنيفة رحمه الله وإن علق

بموته على الصحيح نحو أن مت فقد

وقفت دارى على كذا كما في الهداية

(ج) قال رحمه الله قال في الكتاب

لا يزول ملك الواقف إلا أن يحكم

به الحاكم أو يعلقه بموته وهذا في

حكم الحاكم صحيح لأنه قضاء في

مجتهد فيه أما في تعلقه بالموت فالصحيح

أنه لا يزول ملكه إلا أنه تصدق

بمنافعه مؤبداً فيصير بمنزلة الوصية

بالمنافع مؤبداً فيلزم والمراد بالحاكم

المولى فاما المحكم ففيه اختلاف

المشايع (هداية)

٢ وصح عنه وعليه الفتوى ولم يصح

عند محمد رحمه الله جعل الغلة أى منافع

الوقف كلاً أو بعضاً لنفسه مدة حياته

وللفقراء مدة وفاته فاذا مات صارت

الغلة لهم والتخصيص بالنفس ليس

بمفيد فانه لو وقف وقفاً مؤبداً

واستثنى الغلة لنفسه وعياله وحشمه

مدة حياته جاز الوقف والشرط

عند أبي يوسف رحمه الله فاذا

انقضوا صارت للمساكين كما في

المغنى وفيه إشارة إلى أنه لا يحل

للاوقف أن يأكل من وقفه إلا بالشرط

كما في المضمرات وإلى أنه لو شرط

لنفسه الأكل فمات وعنده معاليق من

عنب أو زبيب رد إلى الوقف وأما

أن كان خبز البر فلو ورثة وهذا عند أبي

يوسف رحمه الله وأما عند محمد رحمه الله

فليس فيه رواية ظاهرة واختلف المشايخ

على قوله كما في المحيط (ج)

مختصر الوقاية ٩

١ بين مصارفه أى مستحقى الوقف
لأنه جزء من العين وحققهم فى المنفعة وهذا
كله اذا بقى اصل الوقف واما اذا خرب
او استغنى عنه فان عرف الواقف يعود
اليه او الى ورثته وان لم يعرف فلقطة
صرف الى الفقراء وراز الصرف باذن
القاضى الى عمارة حوض ونحوه (ج)
٢ أى لم يقل محمدرحمه الله أنه حرام لعدم
وجد ان الدليل القاطع على حرمة
(ج) والمروى عن محمدرحمه الله نسا
ان كل مكروه حرام الا انه لما
لم يجد فيه نسا قاطعا لم يطلق عليه
لفظ الحرام هداية
٣ وفيه اشارة الى ان ما كره تنزيها
عندهم مالم يمنع مانع عنه الا انه
عندهما ما كان الى الحل اقرب أى
يثيب تاركه اذنى ثواب فيما كره تحريما
وتنزيها عندهما تنزيه عنده كما
فى التلويح وغيره (ج)
٤ وحجر مثل بلور ووفير وزج وياقوت
ويشب بالباء وقيل بالفاء وقيل بالميم
وقيل ان اليشب ليس بحجر فلا باس
به وهو الاصح كما فى الخلاصة ويستثنى
منه العقيق فانه قال صلى الله عليه من
تختم بالعقيق فانه لم يزل فى بركة
وسرور كما فى الزاهدى ومن الناس
من اباح التختم بالذهب والحديد
والحجر كما فى التمر ناشى (ج)
٥ ويفرشه أى يجوز عنده للرجل ان
يجعل الحرير تحت رأسه وجنبه ويكره-

وعمره باجرته ثم رده الى مصرفه ونقضه يصرف الى عمارته
او يدخر لوقت الحاجة اليها وان تعذر صرفه اليها بيع
وصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مصارفه

كتاب الكراهية

ما كره حرام عند محمدرحمه الله ولم يلفظ به لعدم القاطع وعندهما
الى الحرام اقرب * الاكل فرض ان دفع به هلاكه وما جور
عليه ان مكنته من صلواته فائما وصومه ومباح الى الشبع ليزيد
قوته وحرام فوقه الا لقصد قوة صوم الغد او لئلا يستجيب ضيفه
وحل استعمال المفضض متقيا موضع الفضة والاحجار لا الذهب
والفضة للرجال الا خاتم ومنطقة وحلية سيف منها ومسما زهبا
فى الخاتم ولا يتختم بحديد وصفر وحجر ولا يلبس رجل حريرا
الا قدر اربعة اصابع ويتوسده ويفرشه ويلبس ما سداه
ابر يسم ولحمته غيره وعكسه فى حرب فقط وكره الباس الصبي
ذهبا او حريرا * وينظر الرجل من الرجل والمرأة من المرأة

عندهما وبه اخذ اكثر المشايخ كما
في الكرمانى وعلى هذا الخلاف تعليق
الحرير على الجدار والابواب كما
في الهداية وفيه اشارة الى انه لا بأس
بالجلوس على بساط الحرير كما
في الخزانة والى انه لا يكره الاسناد الى
وسادة من ديباج هو منقش من الحرير
وكذا وضع ملاة الحرير على مهد
الصبي (ج)

١ وما حل نظره حل مسه لتحقق الحاجة
الى ذلك فى المخالطة مع قلة الشهوة
فى المحارم وهذا فى غير نظر المرأة
من الاجنبى ونظر الرجل من الاجنبية
حتى لا يجوز للرجل مس وجه الاجنبية
ولا كفيها ويجوز له مس ما نظر من
محارمه الا اذا خاف عليها او على نفسه
الشهوة فانه ح لا يمسه ولا ينظر اليها
ولا يخلو بها ولا بأس بالمسافرة بها
فان احتاجت الى الراكب والانزال
ولم يمكنها الركوب بنفسها فلا بأس
بان يمسه من وراء ثيابها ويأخذ
ظهرها وبطنها دون ما تحتها ان امن
الشهوة وان خافها عليها او على نفسه
او ظن اوشك اجتنب ذلك بجهده (ش)

وَالرَّجُلُ سِوَى مَا بَيْنَ السَّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ وَمِنْ مُحَرَّمِهِ وَأَمَةٌ غَيْرُهُ
إِلَى مَا وَرَاءَ الظُّهْرِ وَالْبَطْنِ وَالْفَخْذِ وَمِنْ الْأَجْنِبِيَّةِ وَالسَّيِّدَةِ إِلَى
الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ وَشُرْطِ الْأَمْنِ عَنِ الشَّهْوَةِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ
كَالْقَضَاءِ وَالشَّهَادَةِ وَإِرَادَةِ النِّكَاحِ وَالشِّرَاءِ وَالْمَدَاوِةِ وَيَنْظُرُ إِلَى
مَوْضِعِ الْمَرَضِ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَالْحَصَى وَنَحْوَهُ كَالْفَحْلِ وَإِلَى كُلِّ
أَعْضَاءٍ مِنْ يَحِلُّ بَيْنَهُمَا الْوُطَى وَمَا حَلَّ نَظْرَهُ حَلَّ مَسِّهِ وَإِذَا حَدَّثَ
مَلِكٌ أَمَةً وَلَوْ بَكْرًا أَوْ مَشْرِيَّةً مِمَّنْ لَا يَطْأُ حَرَمَ وَطُوعِهَا وَدَوَاعِيهِ
حَتَّى تَسْتَبْرِي بِحَيْضَةٍ بَعْدَ الْقَبْضِ فَيَمْنُ تَحِيضُ وَبِشَهْرِ فِي ذَاتِ
شَهْرِ وَبِوَضْعِ الْحَمْلِ فِي الْحَامِلِ وَرَخِصَ حَيْلَةُ اسْقَاطِهِ إِنْ عَلِمَ
عَدَمَ وَطِئِ بَائِعِهَا فِي هَذَا الظُّهْرِ وَهِيَ إِنْ لَمْ تَكُنْ تَحْتَهُ حَرَةً إِنْ
يَنْكِحُهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا وَإِنْ كَانَتْ أَنْ يَنْكِحُهَا الْآخِرُ ثُمَّ يَشْتَرِي
وَيَقْبِضُ ثُمَّ يَطْلُقُ وَمَنْ فَعَلَ بِشَهْوَةٍ أَحَدَى دَوَاعِي الْوُطَى بِأَمْتِهِ
لَا تَجْتَمِعَانِ نِكَاحًا حَرَمَ عَلَيْهِ وَطُوعُهُمَا بَدَوَاعِيهِ حَتَّى يَحْرِمَ أَحَدُهُمَا
وَكُرْهُ تَقْبِيلِ الرَّجُلِ وَعِنَافِهِ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ وَكَرْهُ بَيْعِ الْعِدْرَةِ خَالِصَةً

وَصَحَّ مَخْلُوطَةً وَالْإِنْتِفَاعُ بِهَا وَبَيْعُ الشَّرْقِينَ وَخِصَاءُ الْبَهَائِمِ لَا

الْأَدَمِيِّ وَإِنْزَاءُ الْحَمِيرِ عَلَى الْخَيْلِ وَسَفَرُ الْأُمَةِ وَأَمُّ الْوَلَدِ بِلَا مُحَرِّمٍ

وَبَيْعُ الْعَصِيرِ مِنْ مَتَخَذِهِ خَمْرًا وَكَرِهَ اسْتِخْدَامُ الْخَصِيِّ وَإِقْرَاضُ

بِقَالَ شَيْئًا يَأْخُذُ مِنْهُ مَا شَاءَ وَاللَّعِبُ بِالنَّرْدِ وَالشِّطْرَنْجِ وَالْغِنَاءِ وَكُلُّ

لَهُوَ وَجَعَلُ الْغُلِّ فِي عُنُقِ عَبْدِهِ بِخِلَافِ التَّقْيِيدِ وَاحْتِكَارُ قُوَّةِ الْبَشَرِ

وَالْبَهَائِمِ فِي بَلَدٍ يَضُرُّ بِأَهْلِهِ لِأَغْلَةِ أَرْضِهِ وَمَجْلُوبَةٌ مِنْ بَلَدٍ آخَرَ

وَتَسْعِيرُ الْحَاكِمِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّى الْأَرْبَابُ عَنِ الْقِيَمَةِ فَاحِشًا وَقَبْلَ

قَوْلِ فَرْدٍ كَيْفَ مَا كَانَ فِي الْمَعَامَلَاتِ فَإِنْ قَالَ كَافِرٌ شَرَيْتُ اللَّحْمَ

مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ كِتَابِيٍّ حَلَّ أَكْلُهُ وَمِنْ مَجُوسِيٍّ حَرَّمَ وَشَرِطُ الْعَدْلِ فِي

الدِّيَانَاتِ كَالْخَبْرِ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَاءِ وَفِي الْفَاسِقِ وَالْمُسْتَوْرِ تَحْرِي

كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ

حَرَّمَ الْخَمْرَ وَهِيَ النَّيْءُ مِنْ مَاءٍ عَنِيبٍ غَلِيٍّ وَاشْتَدَّ وَقْدُفِي بِالزَّبْدِ

وَأَنْ قُلْتُ كَالْطَّلَاءِ وَهُوَ مَاءٌ عَنِيبٌ طَبِخَ فَذَهَبَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِهِ

وَعَلَّظًا نَجَاسَةً وَنَقِيعُ التَّمْرِ أَيْ السَّكْرِ وَنَقِيعُ الزَّبِيبِ نَيْئِينَ

١ وبيع العصير ممن يعلم انه يتخذه خمرًا لان العصير بعينه ليس بآلة الفساد وانما يكون بعد تغييره بخلاف السلاح فان عينه للشر بلا تغييره فيكفر بيعه من اهل الفتنة وحمل خمر ذمى باجرة وقال لا يجوز ولا يحل له الاجرة (ايضاح الاصلاح)

٢ الغلى غيئك فتحي ولا مك سكونيله والغليان فتحاته قينامق معناسنه دور يقال غلت القدر غليا وغليانا من الباب الثاني اذا جاشت (اوقيانوس) ٣ كالطلاء بالكسر والمد فانه حرام وان قل فالمقصود من التشبيه مجرد الجمع في هذا الوصف لا المبالغة حتى يلزم ان يكون المشبه به اقوى واشهر وفي التشبيه تسامح والعطف احسن كما ظن (ج)

٤ ومثل نقيع التمر اى السكر ونقيع الزبيب نيين اى غير مطبوخين فانهما حرامان ولو قليلين والنقيع اسم مفعول من المزيد او الثلاثي في المغرب يقال انقع الزبيب في الخابية ونقعه اذا لقيه فيها لبتل ويخرج منه الحلاوة (ج)

١ الذبايح جمع ذبيحة أى مذبوح وهى اسم ما يذبح كالذبح بالكسر والذبح بالفتح مصدر ذبح ان قطع الاوداج
حرم ذبيحة أى مذبوح لم يذك أى لم يذبح شرعيا اختياريا كان او اضطراريا فان قلت فلا يتناول الذبيحة المتردية والنطيحة ونحوهما قلت نعم الا ان حكمها يعلم بما ذكر بطريق الدلالة فانه اذا حرم مالم تذكر حال كونه مذبوحا فلان يحرم حال عدم كونه مذبوحا احق وحكمه الى الفهم اسبق (ايضاح الاصلاح)

٢ لقوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم والمراد مذكا هم لان مطلق الطعام غير المذكى يحل من اى كافر كان ويشترط ان لا يذكر الكتابى عند الذبح غير الله حتى لو ذكر المسيح او عزيزا لايحل ذبيحته (ش) ذبيحة المسلم والكتابى حلال اذا اتوا به مذبوحا واما اذا ذبح بالحضور فلا بد من الشرط المذكور وهو ان لا يذكر غير اسم الله (عنايه) وشرط حل المذبوح كون الذابح على ملة اهل التوحيد حقيقة بان كان مسلما او دعوى بان كان كتابيا (ابو المكارم)

اذا غلت واشتدت وحرمة الخمر اقوى فيكفر مستحلها فقط وحل المثلث العنبى مشتدا ونبيذ التمر والزبيب مطبوخا اذنى طبخة وان اشتد اذا شرب مالم يسكر بلانية لهو وطرب والخليطان ونبيذ العسل والتين والبر والشعير والذرة وان لم يطبخ بالاهو وطرب وغل الخمر ولو بعلاج والانتباذ في الدباء والحنتم والمزفت وحرم شرب دردى الخمر والامتشاط به ولا يحد شاربه بلاسكر

كتاب الذبايح

حرم ذبيحة لم تذكر وذكوة الضرورة جرح اى كان من البدن والاختيار ذبح بين العلق واللبة وعروقه الحلقوم والمرى والودجان وحل بقطع اى ثلث منها فلم يجز فوق العقدة وقيل يجوز وبكل ما فيه حدة الاسناو ظفر اقايمين وكره النخع والسلخ قبل ان يبرد وكل تعذيب بلا فائدة * وشرط كون الذابح مسلما او كتابيا ولو حربيا او امرأة او مجنونا او صبيا يعقل ويضبط او اقلنى او اخرس لا من لا كتاب له ومرتدا وتارك

التسمية عمداً وإن نسي صح وحرم إن عطف على اسم الله غيره

نحو بسم الله واسم فلان وكره إن وصل ولم يعطف نحو بسم الله

اللهم تقبل من فلان وحل إن فضل صورة ومعنى كالدعاء

قبل الاضجاع والتسمية ونذب نحر الابل وكره ذبحها وفي البقر

والغنم عكسه وكفى الجرح في نعم توحش أو سقط في بئر ولم

يمكن ذبحه لا في صيد استانس ولا يحل جنين ميت وجد في بطن

أمه ولا ذناب أو مخلب من سبع أو طير ولا الحشرات والجمرات الأهلية

والبغل والخيل عند أبي حنيفة رحمه الله والضبع واليربوع والابقع

الذي يأكل الجيف ولا حيوان مائي سوى سمك لم يطف وحل الجراد

وانواع السمك بلاذ كوة وغراب الزرع والعقوق والأرنب معها

كتاب الاضحية

هي شاة من فرد وبقرة أو بعير منه إلى سبعة إن لم يكن

لفرد أقل من سبع ويقسم اللحم وزناً لأجزاء إلا إذا ضم معه

من أكارعه أو جابه وصح اشتراك ستة في بقرة مشرية لأضحية

١ أي كل حيوان أنسى وإن لم يكن له يدان ورجلان كالدجاجة والحمامة والابل والبقر والغنم والحمير الوحشي والظبي والنعيم بفتحيتين وقد يسكن في الأصل الابل والشاة أو الابل لاغير كما في القاموس (ج)

٢ أي كل حيوان يصيد بالسن التي خلف الرباعية وبالمخلب الذي هو ظفر كل سبع من الماشي والطائر كما في القاموس وإنما قلنا يصيد احترازاً عن البعير والنعامة فإن لهما ناباً ومخلباً (ج)

٣ لم يطف السمك الطافي هو الذي يموت في الماء حتى انفه بلا سبب ويعلو فيظهر وأصحابنا رحمهم الله تعالى كرهوا الحيوان المائي مطلقاً إلا سمكا لم يطف وأباحها ابن أبي ليلى ومالك والشافعي رحمهم الله واستثنى بعض مالكية كلب الماء وخنزيره وإنسانه الخلاف في البيع والأكل واحد والأصل في السمك عندنا أن ما مات منه بسبب فهو حلال كالمأخوذ منه وما مات بغير سبب لا يحل كالطافي (غرر ودرر)

١ ويضحي الاب او الوصى على الاصح
من مال طفل غنى وقاله محمد وزفر رحمهما
الله ان الاب يضحي من مال نفسه كما
في الهداية وقيل لا يضحي على الاصح
من مال الطفل بالاجماع لانه غير مخاطب
والصحيح انه يضحي على ما قال
القدروى والجد كالأب عند عدمه كما
نى الاختيار والكلام مشعر بانه لا يجب
عليه ان يضحي عن طفل فقير في ظاهر
الرواية وعنه انه يضحي وقيل يضحي
عند الشيخين رحمهما الله لا عند محمد
وزفر رحمهما الله كما في المحيط والفتوى
على الاول كما في الكفاية وعنه انه
ينبغى ان يضحي عن ولده وولد ولده
ذكرا او انثى ولا يضحي عن رقيقة
وام ولده بالاتفاق كما في النظم (ج)

٢ ويذبح الاضحية الثولاء بالفتح التى
جنت من الشاة وغيرها وكذا الجرباء
لان الجرب فى الجلد وانما تذبحان اذا
كانتا سمينتين كما فى الكافى ولقائل
ان يقول باستدراك القيد بالعجفاء
والجماء التى لا قرن لها خلقه وكذا
العظما التى ذهب بعض قرنهما بالكسر
او غيره فان بلغ الكسر الى المخ
لم يجز (ج)

وَذَا قَبْلِ الشِّرَاءِ أَحَبُّ وَيُضْحَى الْآبُ أَوْ الْوَصِيُّ مِنْ مَالِ طِفْلٍ غَنَى
فِي كُلِّ الطِّفْلِ وَمَا بَقِيَ يَبْدُلُ بِمَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَآوَلُ وَقْتِهَا بَعْدَ صَلَوةِ
الْعِيدِ أَنْ ذَبَحَ فِي مِصْرٍ وَبَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَوْمَ النَّحْرِ أَنْ ذَبَحَ
فِي غَيْرِهِ وَآخِرُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ وَاعْتَبِرَ الْآخِرَ لِلْفَقْرِ
وَضِدَّهُ وَالْوَلَادَةَ وَالْمَوْتَ وَكَرِهَ الذَّبْحَ فِي اللَّيْلِ وَيَقْضَى النَّاذِرُ
وَفَقِيرٌ شَرَى لِلْأَضْحِيَةِ بِتَصَدِّقِهَا حَيْثُ وَالْغَنَى بِتَصَدِّقِ قِيمَتِهَا شَيْ
أَوْ لَا وَصَحَّ الْجَذَعُ مِنَ الضَّانِّ وَالثَّنَى فَصَاعِدًا مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ ابْنُ
حَوْلٍ مِنَ الضَّانِّ وَالْمَعَزِ وَحَوْلَيْنِ مِنَ الْبَقَرِ وَخَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ
وَيَذْبَحُ الثُّولَاءُ وَالْجَمَاءُ وَالْخِصْيُ لَا عَجْفَاءَ وَعَرَجَاءُ لَا تَمْشِي إِلَى
الْمَنَسِكِ وَمَا ذَهَبَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ أَذْنِهَا أَوْ ذَنْبِهَا أَوْ عَيْنِهَا أَوْ
الْيَتِيهَا وَإِنْ مَاتَ أَحَدُ سَبْعَةٍ وَقَالَ وَرَثَتُهُ إِذْ بَحَوَّهَا عَنْهُ وَعَنْكُمْ
صَحَّ كَبْقَرَةٍ عَنْ أَضْحِيَةٍ وَمَتْعَةٍ وَقِرَانٍ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمْ كَافِرًا أَوْ
مُرِيدَ اللَّحْمِ لَا وَيَأْكُلُ مِنْهَا وَيُوكِلُ وَيَهْبُ مِنْ يَشَاءُ وَنَدَبُ
التَّصَدِّقِ بِثَلَاثِهَا وَتَرَكَهُ لَدَى عِيَالٍ تَوْسَعَةً عَلَيْهِمْ وَالذَّبْحُ بِيَدِهِ

ان احسن والا امر غيره وكره ذبح كتابي ويتصدق بجلدها
او يعمل له آلة او يبدله بما ينتفع به باقيا فان بيع بغير ذلك
يتصدق بثمنه ولو غلط اثنان وذبح كل شاة صاحبه صح بلا
غرم وصح التضحية بشاة الغصب لا الوديعة وضمنهما

كتاب الصيد

يحل صيد كل ذي ناب ومخلب بشرط علمهما وجرحهما وإرسال
مسلم أو كتابي مسميًا على ممتنع متوحش يؤكل وان لا يشارك
المعلم ما لا يحل صيده ولا يطول وقفته بعد الإرسال ويعلم
المعلم بترك أكل الكلب ثلاث مرات ورجوع التازی بدعائه
فان اكل بعد تركه ثلاثا تبين جهله فلا يؤكل ما قد صاد وبقي في
ملكه ولا ما يصيده حتى يتعلم وشرط الحل بالرمي التسمية
والجرح وان لا يقعد من طلبه ان غاب متحاملًا سهمه فان أدركه
المرسل أو الرامي حيًا ذكاه فان تركها عمدا حرم كما اذا قتله
معرض بعرضه أو بندقة ثقيلة ذات حدة أو رمى فوقه في ماء

١ شاة صاحبه باذنه دلالة صح عن كل
منهما واخذ كل مسلوخه من صاحبه
بلا غرم فلو اكل اثم علمها فليحل كل
وان تشاحا بعد ذلك ضمن كل لصاحبه
قيمة شاته ويتصدق كل بتلك القيمة
ان مضى الايام (ج) وكذا في الدرر*
قوله فليحل كل صاحبه ويخبر هبالانه
لو اطعمه في الابتدا يجوز وان كان
غنيا فكذا له ان يحلله في الانتهاء
كذا في الهداية (عزمي)

٢ صحت التضحية بشاة الغصب لا الوديعة
وضمنهما وجه الصحة في الاول لا الثاني
لان الملك في الغصب يثبت من وقت
الغصب وفي الوديعة يصير غاصبا
بالذبح فيقع الذبح في غير الملك كذا
في الهداية والكافي وسائر الكتب
المعتبرة قال صدر الشريعة يصير
غاصبا بمقدمات الذبح كالاضجاع وشد
الرجل فيصير غاصبا قبل الذبح اقول
حقيقة الغصب كما تقرر في موضعه
ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلة
وغاية ما يوجد في الاضجاع وشد الرجل
اثبات اليد الطلبة ولا يحصل به ازالة
اليد المحقة وانما يحصل ذلك بالذبح
كما ذهب اليه الجمهور (غرر ودرر)

٣ وما اصاب المعراض بعرضه لم يؤكل
لقوله عليه السلام ما اصاب بحده فكل
وما اصاب بعرضه فلا تأكل ولانه

١ وحرم لاحتمال موته بالرمى الثانى
وهو ليس بذكوة له لوجود القدرة
على الذكاة الاختيارية (ش)

٢ اثخنه أى أخرجه عن حيز الامتناع
جزاء ما يدل عليه من حرم وضمن (ج)
٣ وما لا يؤكل اذا امكن الانتفاع
بجلده او شعره او ريشه او عظمه او
غير ذلك وان لم يمكن الانتفاع بشئ
من ذلك فلا اقل من استدفاع شره
وكل ذلك مشروع (البرجندى)

٣ اللقيط هو فى الشرع اسم لى مولود
طرحه اهل خوف من العيلة او فرارا
من تهمة الزنى مضيعه آثم محرزه غانم
وانما سى لقيطا باعتبار ماله وتغالا
لاستصلاح حاله كذا فى المبسوط
(ايضاح الاصلاح)

٥ وكان اللقيط حرا لانه قد يلد له
الحره فلا يبطل الحرية الظاهرة بالشك
كما فى الهداية وفيه اشعار بانه لو
ظهر ان زوجته امة كان عبدا كما قال
ابو يوسف رحمه الله واما عند محمد رحمه
الله فحر كما فى الذخيرة والكلام مشير
الى انه لو ادعى عبدا وحر فالنسب يثبت
منه لامن العبد كما فى الكافى (ج)
٦ اوعلى دابة هو عليها (شمى)

اَوْ عَلَى سَطْحٍ ثُمَّ عَلَى الْأَرْضِ وَيَعْتَبَرُ الزَّجْرُ فِيْمَا لَمْ يَرْسَلْ وَلَوْ
اجْتَمَعَ مِنْ مُسْلِمٍ وَمَجُوسِيٍّ يَعْتَبَرُ الْإِرْسَالُ وَإِنْ أَخَذَ غَيْرَ مَا أُرْسِلَ
إِلَيْهِ حَلَّ كَصَيْدِ رَمَى فَقَطَعَ عَضُو مِنْهُ لَا الْعُضُوفَانِ قَطَعَ اثْلَاثًا
عط ٣

وَأَكْثَرُهُ مَعَ عَجْزِهِ أَوْ قَطَعَ نِصْفَ رَأْسِهِ أَوْ أَكْثَرَهُ أَوْ قَدْ بَنَصَفَيْنِ
أَكَلَ كُلَّهُ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَرَمَاهُ آخِرُ فَقْتَلَهُ فَهُوَ لِلأَوَّلِ
وَحَرَمٌ وَضَمِنَ الثَّانِي لَهُ قِيَمَتَهُ مَجْرُوحًا إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَثْخَنَهُ
وَالْأَوَّلُ فَلِلثَّانِي وَحَلَّ وَيَصَادُ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ وَمَا لَا يُؤْكَلُ
عط ٣

كِتَابُ اللَّقِيطِ وَاللَّقْطَةِ وَالْأَبْقِ

رَفَعَهُ أَحَبُّ وَإِنْ خِيفَ هَلَاكُهُ يَجِبُ كَاللَّقْطَةِ وَهُوَ حَرٌّ إِلَّا بِحُجَّةٍ
رَقِّهِ وَنَفَقَتِهِ وَجَنَائِثِهِ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَارْتِهَ لَهُ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْ
أَخْذِهِ وَنَسَبِهِ مِمَّنْ يَدْعِيهِ وَلَوْ رَجُلَيْنِ أَوْ مِمَّنْ يَصِفُ مِنْهُمَا عِلَامَةٌ
بِهِ أَوْ عَبْدًا وَكَانَ حُرًّا أَوْ ذِمِّيًّا وَكَانَ مُسْلِمًا إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي
مَقَرِّهِمْ وَمَا شُدَّ عَلَيْهِ لَهُ صَرْفٌ إِلَيْهِ وَلِلْمَلِيقَةِ قَبْضُ هَبَةٍ وَتَسْلِيمُهُ
فِي حِرْفَةٍ لَا أَنْكَاحَهُ وَتَصَرُّفُ مَالِهِ وَلَا إِجَارَتُهُ * وَاللَّقْطَةُ أَمَانَةٌ إِنْ
عط ٣

أَشْهَدُ عَلَى أَخْذِهِ لِيَرُدَّ عَلَى رَبِّهَا وَالْأَظْمِنُ أَنْ جَدَّ الْمَالِكُ أَخْذَهَا

لِلرَّدِ وَعَرِفَتْ فِي مَكَانٍ وَجِدَتْ فِي الْمَجَامِعِ مَدَّةً لَا تَطْلُبُ بَعْدَهَا

وَمَا لَا يَبْقَى إِلَى أَنْ يَخَافَ فُسَادَهُ ثُمَّ يَتَصَدَّقُ فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا أَجَازَ

أَوْ ضَمِنَ الْأَخْذَ وَمَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا بِلَا أَذْنِ حَاكِمٍ تَبَرَّعَ وَبِأَذْنِهِ

دَيْنٍ عَلَى رَبِّهَا وَاجَرَ الْقَاضِي مَالَهُ مَنفَعَةً وَأَنْفَقَ عَلَيْهَا كَالْأَبْقَى

وَمَا لَا مَنفَعَةَ لَهُ أَذْنٌ بِالْأَنْفَاقِ إِنْ كَانَ أَصْلَحَ وَالْأَبَاعُ وَالْمَنْفَقِ

حَبْسُهَا لِأَخْذِ النَّفَقَةِ فَإِنْ هَلَكَتْ بَعْدَ الْحَبْسِ سَقَطَتْ فَإِنْ بَيْنَ

مَدْعِيهَا عَلَامَتُهَا حَلَّ الدَّفْعِ وَلَا يَجِبُ بِلَا حُجَّةٍ وَيَنْتَفِعُ بِهَا فَقِيرًا وَالْأَبْعَى

تَصَدَّقَ وَلَوْ عَلَى أَصْلِهِ وَفَرَعَهُ وَعَرَسَهُ وَنَدَبَ أَخْذَ الْأَبْقَى لِمَنْ قَوَى

عَلَيْهِ وَتَرَكَ الضَّالَّ قِيلَ أَحَبُّ وَلِرَادَةِ مَنْ مَدَّةً سَفَرٍ أَرْبَعُونَ

دِرْهَمًا وَإِنْ لَمْ يَعْدِلْهَا إِنْ أَشْهَدَ أَنَّهُ أَخْذَهُ لِلرَّدِ وَمِنْ أَقْلٍ مِنْهَا

بِقِسْطِهِ فَإِنْ أَبْقَى مِنْهُ لَمْ يَضْمَنْ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَضَمِنَ

إِنْ أَبْقَى مِنْهُ

١ ان اشهد عند القدرة شاهدين على اخذه ليرد على ربها فلو وجدها في طريق او غيره وليس فيه احد اشهد عند الظفر به فاذا ظفر ولم يشهد ضمن الا اذا ترك الاشهاد لخوف ظالم كما في قاضيخان وقيل اذا اعتقد مع الاشهاد انه يأخذه لنفسه فهو ضامن ديانة كما في المحيط وكيفية الاشهاد ان يقال اشهد اني اخذتها للرد او من سمعتم انه يطلب شيئا ولقطة فدلوه على او عندي لقطة كما في الزاهدي وغيره (ج)

١ المفقود مناسبتة بالكتاب السابق ظاهرة وهو في اللغة بمعنى الغائب يقال فقدت الشيء فقد او فقود او فقدانه

اي غاب عنى فهو مفقود (ابوم)

المفقود اورده عقيب اللقطة والابق للمناسبة من حيث ان المفقود فقد اهله وهما فقد مالهما يقال فقدت الشيء اذا ضلته وفقدت الشيء اذا طلبته فلم تجد وكل المعنيين يتحقق في المفقود لانه فقد عن اهله وهم في طلبه (البر جندی)

٢ وبعدها اي بعد مضي هذه المدة

يحكم بموته فيما كان له من الحقوق (ج)

وبعدها اي بعد التسعين سنة يحكم

بموته في حق ما له يوم تمت المدة

لان هذا موت حكمي والحكمي معتبر

بالحقيقي (على القارى) وهكذا

في (الشمى)

٣ هو لغة الاحكام وشرعا الزام على

الغير بيينة او اقرار او نكول لان

حقيقته فصل الخصومة وهو انما يكون

به (درر)

٤ لكن ينبغي ان لا يقلد الفاسق

القضاء ولا تقبل اذا شهد لان الفاسق

لا يؤمن لقلة مبالاته بواسطة فسقه (ش)

(وعلى القارى) والتقليد جعل القلادة

في العنق وشرعا حكم وال يكون فلان

قاضيا في موضع كذا (ج)

٥ والعلة كلما يحصل من خوريع ارض او كرائها او اجرة غلام كما في المغرب (ج)

كتاب المفقود

هو غائب لم يدر اثره حتى في حق نفسه فلا تنكح عرسه

ولا يقسم ماله ولا يفسخ اجارته ويقيم القاضى من يقبض حقه

ويحفظ ماله ويبيع ما يخاف فساده وينفق على ولده وابويه

وعرسه ميت في حق غيره فلا يرث من غيره اى يوقف

قسطه من مال مورثه الى تسعين سنة فان ظهر حيا فله ذلك

وبعدها يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة فتعتد عرسه للموت

ويقسم ماله بين من يرث الآن وفي ماله غيره من حين

فقدته فيرد ما وقف له الى من يرث الغير عند موته

كتاب القضاء

اهل اهل الشهادة ويصحان من الفاسق لكن لا يقلد ولا تقبل ولو

فسق العدل يعزل وقيل ينعزل ومن اخذه بالرشوة لا يصير

قاضيا والاجتهاد شرط للألوية ولا يطلب وانما يدخل فيه من يثق

عدله ومن قلد سال ديوان قاض قبله ولا يعمل في المحبوس

بقول المعزول وكذا في علة الوقف والوديعه الا اذا اقر

على خصم حاضر وكتب به فمحضر
بفتح الميم فهو ماجرى بحضرة القاضي
من وصف الدعوى واسامى الشهود
وحلاهم كما في المعرب بالمهملة حكم
بها اي يلفظ القاضي بسبب الشهادة
بقول مخصوص وهو قضيت على فلان
لفلان بكذا او مثله حكمت او انفذت
وكذا ثبت عندي او ظهر او صح
على الصحيح كما في الفصولين وذكر
في كفاية الشروط ان حكمت معناه
رتبت عليه الاحكام وفائدته اعلام من
له الحق بحقه او تمكنه من الاستيفاء
كما في حدود الكافي فلو قال ا بطلت
حكمتي او رجعت عن قضاء او وقفت
على تلبيس من الشهود لم يعتبر كما
في الخزانة وفيه ايماء الى انه لم يحكم
بمجرد علمه بقضية حق الله تعالى
كالزنى والشرب وكذا بحق العباد خلافا
لها وهكذا اذا علم قبل تقلد القضاء
واما بعده فيحكم به وتماه في الخزانة
والى ان احضار الخصم لازم فان امتنع
عن الحضور عزره القاضي بما يرى
من ضرب او صفع او حبس او تعبيس
وجه كما في الاختيار والى انه وجب
عليه الحكم حتى انه لو رآه واخر
فسق فيأثم ويعزل ويعزر كما في
الرجوع عن الشهادة من الكافي ولو
لم يره ذلك لكفر كما في الكرمانى
والى ان طلب الحكم ليس بشرط فانه
من الاداب والى ان مجرد الشهادة ملزم
للمحكم على القارى ولا يتوقف على التزكية

ذو اليد بالتسليم منه ويقرض مال اليتيم والجامع اولى لجلوسه
الظاهر ولا يقبل هدية الا من ذي رحم محرم او ممن اعتاد
مهاداته قدرا عهد اذا لم يكن لهما خصومة ولا يحضر دعوة
الا عامة ويسوى بين الخصمين جلوسا واقبالا ولا يسار احدهما
ولا يضيفه ولا يضحك ولا يمزح معه ولا يشير اليه ولا يلقيه حجة
ولا يلقي بقوله اتشهد بكذا واستحسنه ابو يوسف رحمه الله فيمالا
تهمة فيه ويحبس الخصم مدة رآها مصلحة بطلب ولي الحق ان
امتنع المقر عن الايفاء او ثبت الحق بالبينة فيما لزمه بعقد
كالكفالة والمهر او بدل مال حصل له وفي نفقة عرسه وولد
لا في دينه وفي غيرها ان ادعى فقره الا اذا قامت بينة بضده
واذا شهدوا على حاضر حكم وكتب به وهو السجل وعلى
غائب لا بل يكتب كتابا حكما ليحكم المكتوب اليه الا
في حد وقود فيقر على الشهود ويختم عندهم ويسلم اليهم وعند
ابي يوسف رحمه الله يكفي ان يشهدهم ان هذا كتابه وختمه

للمحكم على القارى ولا يتوقف على التزكية كما في الهداية وغيرها والى ان قول القاضي احكم ليس بلازم (ج)

١ الا فيما خالف الكتاب من الحكم
كالقضاء محل متروك التسمية عمدا كما
ذكره المصنف وغيره والاحسن ان يمثل
بالقضاء بتقديم الوارث على المديون
فان الاول نافذ عند الطرفين كما
في المعنى وغيره او السنة المتواترة
او المشهورة كالقضاء ببيع درهم
بدرهمين و برفع الحرمة بنفس عقد
المطلقة ومن الظن الفاسد ان الرفع
مذهب مالك والشافعي والاوزاعي
والالنفذ القضاء به وقد سبق تمام
الكلام عليه او الاجماع كالقضاء بمتعة
النساء فانهم اجمعوا على بطلانه وكفر
مستحلّه كما في المضمرات وفيه اشعار
بترتيب الادلة فيقضى بالكتاب ثم
بالسنة المتواترة ثم المشهورة ثم الاحاد
ثم اجماع الصحابة ثم اجماع التابعين
ثم وثم فلا يقضى بقول بعضهم في ظاهر
الرواية ثم اصحابنا ابو حنيفة و ابو
يوسف ومحمد رحمهم الله اذا اتفقوا على
امر لا يقضى بقول غيرهم كما في المغنى
ففي الاكتفاء نوع تقصير وان كان
المناسب بالكتاب ترك الكل والكتاب
هو المنزل المتواتر على نبينا عليه السلام
والسنة ما صدر عنه عليه السلام من
قول او فعل او تقرير والاجماع اتفاق
المجتهدين من هذه الامة في عصر
على امر وهذا مختار الجمهور وقال
الجصاص والجرجاني انه انفاق
جماعة سوغ العلماء اجتهادهم وهذا
مختار السرخسي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مختار الهداية والكافي وتماهه في الكشف (ج)

وعنه ان الختم ليس بشرط ثم المكتوب اليه لاي قبله الا بحضور
الخصم والبيينة على انه كتاب فلان قراءة علينا وخته وسلمه
فيفتحه ويقرؤه على الخصم ويلزمه ما فيه ان بقي الكاتب قاضيا
ولا يعمل به غيره الا اذا كتب بعد اسمه و الى كل من يصل اليه
من قضاة المسلمين وعند ابي يوسف رحمه الله ان كتب هذا
ابتداء يقبل وان مات الخصم ينفذ على وارثه والمرأة تقضى
الا في حد وقود ولا يستخلف قاض ولا يؤكل وكيل الا من فوض
اليه ذلك ففي المفوض نائبه لا ينزل بعزله وموته موكلا بل
هو نائب الاصل وفي غيره ان فعل نائبه عنده او اجاز هو او
كان قدر الثمن في الوكالة صح وباعمل برأيك يوكل والقضاء
على خلاف مذهبه ناسيا او عامدا لا ينفذ وعلى وفاقه يجعل
المختلف مجمعا عليه فان عرض على آخر يمضيه الا فيما
خالف الكتاب او السنة المشهورة او الاجماع وان كان نفس
القضاء مختلفا فيه يصير مجمعا عليه بامضاء آخر والقضاء

مختار السرخسي وقال بعضهم انه اتفاق الجمهور وهو مختار الهداية والكافي وتماهه في الكشف (ج)

بِحِرْمَةٍ أَوْ حَلٍّ يَنْفَعُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَلَوْ بِشَهَادَةِ زُورٍ إِذَا ادَّعَاهُ

بِسَبَبٍ مُعَيَّنٍ وَلَا يَقْضَى عَلَى غَائِبٍ إِلَّا بِحُضْرَةِ نَائِبِهِ حَقِيقَةً أَوْ

شَرْعًا كَوَصِيِّ الْقَاضِي أَوْ حَكَمًا بَانَ كَمَا يُدْعَى عَلَى الْغَائِبِ

سَبَبًا لِمَا يُدْعَى عَلَى الْحَاضِرِ لَا إِنْ كَانَ شَرْطًا وَصَحَّ تَحْكِيمُ

الْخَصْمَيْنِ مِنْ صَلَاحٍ فَاضِيًا فِي غَيْرِ حَدٍّ وَقُودٍ وَلِزَمَهُمَا حُكْمُهُ

وَإِخْبَارُهُ بِإِفْرَارِ أَحَدِهِمَا وَبَعْدَ الْإِشْهَادِ حَالٌ وَلَا يَتَّهَمُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا

أَنْ يَرْجِعَ قَبْلَ حُكْمِهِ فَإِنْ رَفَعَ حُكْمَهُ إِلَى قَاضٍ أَمْضَاهُ إِنْ وَافَقَ

مَذْهَبَهُ وَلَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ وَالشَّهَادَةُ لِمَنْ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ وَصَحَّ

الْإِيصَاءُ بِمَا عَلِمَ الْوَصِيُّ لَا التَّوَكُّيلُ وَشَرْطُ خَيْرِ عَدْلٍ أَوْ مُسْتَوْرِبِينَ

بِعَزْلِ الْوَكِيلِ وَعِلْمِ السَّيِّدِ بِجُنَايَةِ عَبْدِهِ وَالشَّفِيعِ بِالْبَيْعِ وَالْبَكْرِ

بِالنِّكَاحِ وَمُسْلِمٍ لَمْ يَهَاجِرْ بِالشَّرَائِعِ لِالصَّحَّةِ التَّوَكُّيلِ وَقَبْلَ قَوْلِ

قَاضٍ عَالِمٍ عَدْلٍ قُضِيَتْ بِهِذَا وَجَاهِلٍ عَدْلٍ إِنْ بَيَّنَّ سَبَبَهُ لِغَيْرِهِمَا

كتاب الشهادة

هِيَ إِخْبَارٌ بِحَقِّ لِّلْغَيْرِ عَلَى آخِرٍ وَتَجِبُ بِطَلَبِ الْمُدْعَى وَسُتْرُهَا

بهذا العقار لزيد مثلا لفقد التهمة
وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله
انه يرجع الى انه لم يقبل وبه اخذ كثير
من المشايخ رحمهم الله وقالوا ما احسن
هذا في زماننا فان القضاة قد افسدوا
ديننا فما في الكافي وغيره وعلى هذا
لم يقبل كتاب القاضي الى القاضي في
شيء كما في الكرماني وغيره (ج)

١ عندهما أي عند أبي يوسف ومحمد
مطلقا أي في سائر الحقوق والدعاوى
سواء طعن الخصم أو لم يطعن وبه يفتى
لكثرة الفساد في هذا الزمان
وهو قول الشافعي وأحمد وقال مالك
يجب عليه السؤال مهما شك وإن سكت
الخصم إلا أن يقر بعد التهمة لأن القضاء
مبنى على الحجة وهي شهادة العدول
وقال أبو حنيفة يقتصر الحاكم على
ظاهر العدالة في المسلم ولا يسأل عنه
حتى يطعن الخصم إلا في الحدود
والقصاص (ش)
وما يتحمله الشاهد على ضربين أحدهما
ما يثبت بنفسه مثل البيع والاقرار
والغصب والقتل وحكم الحاكم فإذا
سمع ذلك الشاهد أو رآه وسعه أن
يشهد وإن لم يشهد عليه ويقول ما
لا يثبت حكمه بنفسه مثل الشهادة
على الشهادة فإذا سمع شاهدا يشهد
بشيء لم يجز له أن يشهد على شهادته إلا
أن يشهد وكذا لو سمعه يشهد الشاهد
على شهادته لم يسع للشاهد أن يشهد
ولا يحل للشاهد إذا رأى خطه أن
يشهد إلا أن يتذكر الشهادة (هداية)
٢ إذا أخبره طرف في أي يشهد بالتسامع
في هذه الأمور إذا أخبر الشاهد
رجلان أو رجل وامرأتان فيشترط
العدد ولا يشترط العدالة ولا لفظ
الشهادة على ما قاله بعضهم كما هو
الظاهر من الاختيار (ج)

فِي الْحُدُودِ أَفْضَلُ وَيَقُولُ فِي السَّرِقَةِ اخْذْ لَا سَرَقَ وَنِصَابُهَا لِلزَّانِي
أَرْبَعَةُ رِجَالٍ وَلِلْقَوْدِ وَبَاقِي الْحُدُودِ رَجُلَانِ وَلِلْبَكَارَةِ وَالْوَلَادَةِ
وَعَيُوبِ النِّسَاءِ فِيمَا لَا يَطَّلِعُ الرِّجَالُ امْرَأَةً وَلِغَيْرِهَا رَجُلَانِ أَوْ
رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ وَشَرِطٌ لِلْكُلِّ الْعَدَالَةُ وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ وَيَسْأَلُ
الْقَاضِي عَنْ حَالِ الشَّاهِدِ عِنْدَهُمَا مُطْلَقًا وَبِهِ يَفْتَى وَكَفَى سِرًّا
وَالْإِثْنَانِ أَحْوَطُ فِي التَّزْكِيَةِ وَتَرْجُمَةُ الشَّاهِدِ وَالرِّسَالَةُ إِلَى
الْمِزْكِيِّ وَلَا يَشْتَرُطُ الْأَشْهَادُ إِلَّا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَلَا
يَشْهَدُ مَنْ رَأَى خَطَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ شَهَادَتَهُ وَلَا بِالتَّسَامُعِ إِلَّا فِي النَّسَبِ
وَالْمَوْتِ وَالنِّكَاحِ وَالْخُورِ وَوِلَايَةِ الْقَاضِي وَإِنْ هَذَا وَقَفَ
عَلَى كَذَا لَا عَلَى شَرَائِطِهِ إِذَا أَخْبَرَهُ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ
وَيَشْهَدُ رَأْيِي جَالِسٍ مَجْلِسِ الْقَضَاءِ يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْخُصُومُ أَنَّهُ
قَاضٍ وَرَجُلٌ وَامْرَأَةٌ يَسْكُنَانِ بَيْتًا وَبَيْنَهُمَا انْبِسَاطُ الْأَزْوَاجِ
أَنَّهُ عَرَسَهُ وَشَيْءٌ سِوَى الرَّقِيقِ فِي يَدٍ مُتَصَرِّفٍ كَالْمَلَاكِ أَنَّهُ
مَلِكُهُ لَكِنْ إِنْ قَالَ إِنْ شَهِدَتِي بِالتَّسَامُعِ أَوْ بِحُكْمِ الْيَدِ بَطَلَتْ

ومن شهد أنه حضر دفن زيد أو صلى عليه قبلت وهذا عيان

فصل وتقبل الشهادة من أهل الأهواء إلا الخطابية والذمي

على مثله وإن خالف ملة وعلى المستأمن والمستأمن على مثله إذا

كانا من دار وعدو بسبب الدين ومن اجتنب الكبائر ولم

يصر على الصفائر وغلب صوابه والأقلف والخصي ولد الزنى

والعمال لا من أعمى ومملوك ومحدود في قذف وإن تاب إلا من

حد في كفره فأسلم وعدو بسبب الدنيا وسيد لعبده ومكاتبه

وشريك فيما يشتركانه ومخنث يفعل الردى ونائحة ومغنية

ومد من الشرب على اللهو ومن يلعب بالطيور أو الطنبور أو

يغني للناس أو يرتكب ما يحده أو يدخل الحمام بلا إزار أو

ياكل الربوا أو يقامر بالنرد أو الشطرنج أو يفوته الصلوة بهما

أو يبول على الطريق أو يأكل فيه أو يظهر سب السلف ولا

تقبل الشهادة على جرح مجرد وهو ما يفسق الشاهد ولم يوجب

حقا للشرع أو للعبد مثل هو فاسق أو أكل الربوا أو أنه استاجر

١ سب واحد من السلف أى الصحابة
رضى الله تعالى عنهم لظهور فسقه ونعم
ما قيل من طعن فى علماء الامة فلا
يلو من الامة فى الكرماني (ج)
٢ أو اكل ربا أو شارب خمر أو زان
فى وقت أو مقربانى شاهد زور أو
ان المدعى مبطل فى هذه الدعوى
وانما لم تقبل لان الشاهد صار فاسقا
باشاعة الفاحشة المحرمة بالنص بلا
ضرورة فان الشهادة الكاذبة تندفع
باختار القضى سرا كما فى الكافى
وغيره من المتداولات أو مثل انه
استاجرهم أى ان المدعى استاجر
الشهود على اداء هذه الشهادة فان
هذه وان تضمنت امرا زائدا على
الجرح لكن ليس له خصم يثبته اذا
لا تعلق له بالاجرة (ج)

هم وتقبل على اقرار المدعى بفسقهم وعلى انهم عبيد او

شاربوا خمر او قذفة او شركاء المدعى او اعطاهم الاجرة لها

من مالى او دفعت اليهم كذا لئلا يشهدوا على و شرط موافقة

الشهادة الدعوى كاتفاق الشاهدين لفظا ومعنى عند ابي حنيفة

رحمه الله فترد في الف والفين ويثبت في الف والفي ومائة الاقل

عند دعوى الاكثر ان قصد المال لا العقد فتقبل في عتق بمال

وصلح عن قود ورهن وخلع ان ادعى من له المال والاجارة

بيع في اول المدة ومال بعدها ويثبت النكاح بالف خلافا لهما

ولزم الجرم في الارث بقوله مات وتركه ميراثا له او مات وذا ملكه

او في يده فان قال كان لابييه او دعه او اعاره من في يده جاز

بلا جرم وتقبل الشهادة على الشهادة الا في حد وقود و شرط لها

تعذر حضور الاصل بموت او مرض او سفر وشهادة عدد عن

كل اصل لا تغاير فرعى هذا وذاك ويقول الاصل اشهد على

شهادتي اني اشهد بكذا والفرع اشهد ان فلانا اشهدني على

١ لان الدلالة على الاقل بالتضمن
غير معتبرة وتقبل عندهما على الالف
او المائة او المائة عند دعوى الاكثر
لانهما اتفقا على الاقل فترد عند دعوى
الاقل لان المدعى مكذب للشاهد
الا شر والصحيح قوله كما في
المضمرات لانه اذا لم يثبت ما في
الضمن من الف والمصنف ضعف
قوله وذا منه نهاية سوء الادب كما
لا يخفى (ج) ولا شك ان قولهما اظهر
وفرق ابي حنيفة رحمه الله ضعيف
(شرح وقاية)

٢ وفرعى ذاك الاصل فيشهد رجلان
مرة على شهادة احد الاصلين ومرة
على شهادة اصل اخر وفيه اشعار بان
لا يشهد اصل على شهادة نفسه وفرعان
على اخر وقد جاز ذلك كما في
النهاية (ج)

شهادته بكذا وقال لي اشهد على شهادتي بكذا وصح تعديل

الفرع الأصل واحد الشاهدين الآخر وإنكار الأصل يبطل

شهادة الفرع ومن أقر أنه شهد زورا شهر ولم يعزز

فصل لا رجوع عنها إلا عند قاض فإن رجعا عنها قبل

الحكم سقطت ولم يضمننا وبعده لم يفسخ وضمننا ما اتلفناه بها

إذا قبض مدعاه والعبرة للباقي لا للراجع فإن رجع أحد ثلثة

لم يضمن فإن رجع آخر ضمننا نصفًا وإن شهد رجل وعشر نسوة

ثم رجعا فعلى الرجل سدس عند أبي حنيفة رحمه الله ونصف عندهما

وإن رجعا فقط فعليهن نصف وضمن الفرع إن رجع هو والأصل

والمزكى لا شاهد إلا حصان وشاهد اليمين لا الشرط إذا رجعا

كتاب الإقرار

هو إخبار بحق لاخر عليه وحكمه ظهور المقر به لا إنشاؤه

فصح الإقرار بالخمر للمسلم لا بطلاق أو عتق مكرها فلو أقر

حر مكلف بحق صح ولو مجهولا ولزمه بيانه بما له قيمة والقول

مطلب — لا رجوع منها

١ الاعند قاض لانه فسخ الشهادة وفيه
إشارة الى ان الرجوع لا يكون الا
بعد الشهادة والى ان ركنه قوله رجعت
عما شهدت او شهدت بزور فلا
يثبت الرجوع باقامة البينة ولا
باستخلاف الشهود ولا بالافرار الا اذا
جعل لانشاء الرجوع والى انه شرط
مجلس القضاء ولو كان القاضى غير
الذى شهد عنده كما فى النهاية
والاكتفاء مشعر بان صحة الرجوع لا
تتوقف على القضاء بالرجوع او
بالضمان على ما قال بعض المشايخ
كما فى الصغرى (ج)

٢ كتاب الافرار هو اخبار بثبوت حق
عليه قال صاحب الهداية فى مختارات
النوازل الافرار هو الاثبات لغة يقال
اخبار عما كان ثابتا قبله وهو يحتل
الصدق والكذب لانشاء (ايضاح
الاصلاح) هو مشتق من القرار وهو
لغة اثبات ما كان متزلزلا (درر عرر)

١ وكذا درهما في الافرار درهم لانه
اقل ما يفسر به وينبغي ان يكون
درهمين وفي الكافي وغيره ان في كذا
دينارا دينارين لانه كناية عن العدد
واقله اثنان وفي الاختيار وغيره عن
محمد رحمه الله كذا درهم بالجرمئة درهم
وفيه اشارة الى ان تميز كذا قد
يكون مجرورا بالاضافة فان محمدا هو
الامام في العربية مع ان في معنى
اللييب انه قول الكوفيين فالرضى
المعطى له بكونه خارجا عن لغة
العرب مخطى ومن ظن غير محتاج
اليه انه مبنى على عدم تميز
العامة (ج)

٢ فيحمل كل وجه على نظيره ولو قال
كذا درهما فهو درهم لانه تفسير للمبهم
ولو ثلث كذا بغير واو فاحد عشر
لانه لا نظير له سواء وان ثلث بالواو
فمائة واحد وعشرون وان ربع يزداد
عليها الف لان ذلك نظيره (هداية)
٣ اتزنها بتشديد التاء امر من الاتزان
افتعال من الوزن (على القارى)
٤ وقوله مائة ودرهم او مائة وثلثة
اثواب يلزم به في الاول مائة كلها
دراهم وفي الثانى كلها ثياب (شمى
وعلى القارى)

لَهُ اِنْ ادْعَى الْمِقْرَ لَهُ اَكْثَرُ مِنْهُ وَلَا يَصْدُقُ فِي اَقْلٍ مِنْ دِرْهَمٍ
فِي عَلَى مَالٍ وَمِنْ النَّصَابِ فِي مَالٍ عَظِيمٍ مِنْ ذَهَبٍ اَوْ فِضَّةٍ
وَمِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فِي الْاَبْلِ وَمِنْ قَدْرِ النَّصَابِ قِيَمَةٍ فِي
غَيْرِ مَالِ الزَّكَاةِ وَدِرَاهِمٍ ثَلَاثَةٍ وَدِرَاهِمٍ كَثِيرَةٍ عَشْرَةٍ وَكَذَا دِرْهَمًا
دِرْهَمٍ وَكَذَا اَحَدًا عَشَرَ وَكَذَا اَحَدًا وَعِشْرُونَ وَلَوْ
ثَلَاثَ بِلَا وَاَوْفَا حِدٍ عَشْرًا وَمَعَ وَاَوْفِي مِائَةٍ وَاحِدٍ وَعِشْرُونَ وَاِنْ
رَبَعَ زَيْدَ الْفِ وَاَوْفَى وَاَوْفَى اَقْرَارُ بَدِيْنٍ وَصَدَقَ اِنْ وَصَلَ
بِهِ هُوَ وَدِيْعَةٌ وَاِنْ فَصَلَ لَا وَعِنْدِي اَوْ مَعِيَ وَنَحْوُهُ اَمَانَةٌ وَقَوْلُهُ
لِمَدْعَى الْاَلْفِ اَتَزْنِهَا اَوْ قَضَيْتُكَهَا وَنَحْوُهَا اَقْرَارٌ وَمِائَةٌ وَدِرْهَمٌ
اَوْ ثَلَاثَةُ اَثْوَابٍ دِرَاهِمٍ وَثِيَابٍ وَفِي مِائَةٍ وَثَوْبٍ اَوْ ثَوْبَانٍ تَفْسِيرُ
الْمِائَةِ وَالْاَقْرَارُ بِدَايَةِ فِي اصْطَبَلْ يَلْزَمُهَا فَقَطُّ وَسَيَفِي جَفْنُهُ وَحَمَائِلُهُ
وَصَحَّ اَقْرَارُهُ بِالْحَمْلِ وَلَهُ اِنْ بَيْنَ سَبَبًا صَالِحًا فَاِنْ وَلَدَتْ لِقْلٍ مِنْ
نِصْفٍ حَوْلٍ فَلَهُ مَا اَقْرَبَهُ وَاِنْ اَقْرَبَ بِشَرَطِ الْخِيَارِ صَحَّ وَبَطَلَ شَرْطُهُ
وَاسْتِثْنَاءُ كَيْلِيٍّ اَوْ وَزْنِيٍّ مِنْ دِرَاهِمٍ صَحَّ قِيَمَةٌ لَا اسْتِثْنَاءُ التَّابِعِ

١ بقضاء دينه اى دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير ومن الظن ان الظاهر ترك الضمير وفيه رمز الى انه لو خص الصحيح غريما بذلك لصح وتماه في حجر النهاية ولا يصح افرازه بدين او عين لوارثه عند افرازه فلو افر لابنه بدين لم يلزمه لكن في العمادى وغيره انه لو افر مريض مسلم لابنه الكافر واسلم قبل موته لم يصح ولو افر لا مرأته بدين المهر صح وفيه اشارة الى انه لو افر لوارثه ولا جنبى لم يصح وقال محمد رحمه الله ان افرازه لا جنبى بقدر نصيبه صح والى انه يصح افرازه بوارثه وسياتى وذكر في الجواهر انه لو حكم ببطلانه بصحة الافرار لوارث لم يحكم ببطلانه ولم يصير ميراثا الا ان يصدق البقية اى يرضى بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقيه الورثة بذلك الافرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمسئلتين على ما ذكره المصنف رحمه الله (ج)

٢ بالولد اى الذكر او الانثى لما فيه من الرام النسب على الزوج وفيه اشارة الى ان احدهما من الامرين انما شرط اذا قام النكاح بينهما واما اذا كانت معتدة فيشترط تصديقه او حجة تامة عنده واما عندهما فيكفى شهادة واحدة كما في دعوى الكافي والى انها لو لم تكن ذات زوج ولا

معتدة يثبت النسب كما قالوا وقيل لا يقبل قولها سواء كانت ذات زوج او لا كما في النهاية (ج)

كالبناء والفص والنخل ودين صحته مطلقا ودين مرضه بسبب فيه وعلم بلا افرار سواء وقد ما على ما اقر به في مرضه والكل على الارث وان شمل ماله ولا يصح ان يخص غريما بقضاء دينه ولا افرازه لوارثه الا ان يصدق البقية فيبطل ان ادعى بنوته بعده لا ان نكح ولو افر ببنة غلام جهل نسبه ويولد مثله لمثل وصدقه الغلام ثبت نسبه وشرط تصديق الزوج او شهادة قابلة في افرازها بالولد ولو افر بنسب من غير ولد لا يصح ويرث الامع وارث ومن افر باخ وابوه ميت شاركه في الارث بلا نسب ولو افر احد ابني ميت له على اخر دين بقبض ابيه نصفه فلا شىء له والنصف للآخر

كتاب الدعوى

هى اخبار بحق له على غيره والمدعى من لا يجبر على الخصومة والمدعى عليه من يجبر وهى انما تصح بذكر شىء علم جنسه وقدره وانه في يد المدعى عليه وفي المنقول يزيد بغير حق وفي العقار لا يثبت اليد الا بحجة او علم القاضى والمطالبة به

١ عنها أى عن حقيقة هذه الدعوى

للفرق بين القضاء بالافرار والبينة والحاصل ان القاضى امر المدعى بالسكوت واستنطق المدعى عليه بلا التماس المدعى وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة انه قال القاضى للمدعى اخبرتنى بخبر فماذا اصنع فان التمس السؤال عن جوابه سال عنه وفيه رمز الى انها اذا فسدت قال له قم فصح دعواك وانما ترك معاملة القاضى مع الخصمين قبل اظهار الدعوى اشارة الى انه ان شاء سكت حتى يبدأ المدعى بالكلام او تكلم وقال مالكما فان حشمة القضاة قد تمنعهما عن ذلك وهذا اصح مما اختاره بعض القضاة من السكوت لان فى التكلم تهيج الفتنة كما فى قضاء المبسوط (ج) ٢ ولم يقطع لان الضمان يعمل فيه النكول دون القطع فصار كما اذا شهد عليها رجل وامرأتان ايضاح (الاصلاح) وكذا فى الدرر * ولم يقطع يده لان المال يثبت بالنكول الذى فيه شبهة بخلاف القطع (ج) ولم يقطع يده بالنكول بالاتفاق لشبهة كون النكول اقرارا لاحتمال التورع عن اليمين الصادقة والحد يندرى بالشبهة (ابوم)

٣ وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف يخلف ومحمد مع ابي حنيفة

فى رواية ومع ابي يوسف فى اخرى وهذا الخلاف اذا كانت البينة حاضرة فى المصر غائبة عن مجلس الحكم حتى -

وَاحْضَارِهِ اِنْ اَمَكَّنْ لِيُشِيرَ اِلَيْهِ الْمُدْعَى وَالشَّاهِدُ وَالْحَالِفُ
وَذِكْرُ قِيَمَتِهِ اِنْ تَعَذَّرَ وَالْحُدُودُ الْارْبَعَةُ اَوْ الثَّلَاثَةُ فِي الْعَقَارِ

وَأَسْمَاءُ أَصْحَابِهَا وَنَسَبِهِمْ إِلَى الْجَدِّ وَإِذَا صَحَّتْ سَأَلَ الْقَاضِي الْخَصْمَ

عَنْهَا فَإِنْ أَفَرَّ أَوْ أَنْكَرَ سَأَلَ الْمُدْعَى بَيِّنَةً فَإِنْ أَقَامَ قَضَى عَلَيْهِ

وَإِنْ لَمْ يَقُمْ حَلْفَهُ اِنْ طَلَبَهُ خَصْمُهُ فَإِنْ نَكَلَ مَرَّةً أَوْ سَكَتَ بِلَا أَفَةٍ

وَقَضَى بِالنُّكُولِ صَحَّ وَعَرَضُ الْيَمِينِ ثَلَاثًا ثُمَّ الْقَضَاءُ أَحْوَطُ وَلَا

تَرُدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى وَإِنْ نَكَلَ خَصْمُهُ وَلَا يَحْلِفُ فِي نِكَاحٍ

وَرَجْعَةٍ وَفِي فَيْءٍ اِبْلَاءٍ وَأَسْتِبْلَادٍ وَرَقٍّ وَنَسَبٍ وَوَلَاءٍ وَحَدٍّ

وَلَعَانٍ إِلَّا إِذَا ادَّعَى فِي النِّكَاحِ وَالنَّسَبِ مَالٌ كَمَهْرٍ وَنَفَقَةٍ وَارِثٍ

وَحَلْفُ السَّارِقِ وَضَمْنُ اِنْ نَكَلَ وَلَمْ يَقْطَعْ وَالزَّوْجُ إِذَا ادَّعَتْ

طَلًا فَإِذَا ثَبُتَ اِنْ نَكَلَ نِصْفُ الْمَهْرِ أَوْ كُلُّهُ وَكَذَا مِنْكَرُ الْقَوْدِ

فَإِنْ نَكَلَ فِي النَّفْسِ حَبَسَ حَتَّى يَقِرَّ أَوْ يَحْلِفَ وَفِي مَا دُونَهَا

يَقْتَصُّ وَإِنْ قَالَ لِي بَيِّنَةٌ حَاضِرَةٌ وَطَلَبَ حَلْفَ الْخَصْمِ لَا يَحْلِفُ

وَيَكْفُلُ بِنَفْسِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ أَبَى لِأَزْمِهِ وَالْعَرِيبُ قَدَرٌ مَجْلِسٍ

فِي رَوَايَةٍ وَمَعَ أَبِي يُوسُفَ فِي أُخْرَى وَهَذَا الْخِلَافُ إِذَا كَانَتِ الْبَيِّنَةُ حَاضِرَةً فِي الْمَصْرِ غَائِبَةً عَنْ مَجْلِسِ الْحُكْمِ حَتَّى -

لو كانت غائبة عن المصر يحلف بالاتفاق او كانت في مجلس الحكم لا يخلو بالاتفاق (ش) وعلى القارى *

قال اى المدعى لى بينة حاضرة فى المصر واستحلف الخصم لا يحلف قيد بالمصر لانها اذا حضرت فى مجلس الحكم لا يحلف اتفاقا كذا فى النهاية درر . فان قال لى بينة حاضرة اى فى المصر انما ذكر هذا القيد لانه لو قال لى شهود الا انهم غيب يحلف ولا يكفل كما اذا قال لا بينة لى (ايضاح الاصلاح) وانما قيدنا الحضور بالمصر لانه اذا كانت البينة حاضرة فى المجلس لا يحلف اجماعا (البرجندى ١ كدعوى شفعة بالجوار ونفقة مبتوتة والخصم لا يراها بان كان شافعيًا اذ لو حلف على الحاصل بالله ما هو مستحق للشفعة او مالها عليك النفقة تصدق فى يمينه فى معتقده فيفوت النظر فى حق المدعى ايضاح الاصلاح وكذا فى الدرر

٢ لان الرق يتكر فى الامة بالسبى بعد الردة والاتحاق بدار الحرب وفى العبد الكافر بالسبى بعد نقض العهد والا لتحاق بدار الحرب ولا يتكرر فى العبد المسلم اذ لا يقبل منه فى الارتداد بعد الا الاسلام او القتل (على القارى)

مطلب التحالف

الْحَكْمُ وَلَا يَكْفُلُ إِلَّا إِلَى آخِرِ الْمَجْلِسِ وَالْحَلْفُ بِاللَّهِ لَا بِالطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ فَإِنَّ الْحَـ خَصْمَ قِيلَ صَحَّ بِهِمَا فِي زَمَانِنَا وَيَعْلَظُ بِصِفَاتِهِ لَا بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَحَلَفَ الْيَهُودِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَالنَّصْرَانِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الْإِنْجِيلَ عَلَى عِيسَى وَالْمَجُوسِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ النَّارَ وَالْوَثْنِيُّ بِاللَّهِ وَلَا يَحْلِفُ فِي مَعَابِدِهِمْ وَيَحْلِفُ عَلَى الْحَاصِلِ نَحْوَ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمَا بَيْعَ قَائِمٍ أَوْ نِكَاحَ قَائِمٍ فِي الْحَالِ أَوْ مَا هِيَ بَائِنٌ مِنْكَ الْآنَ لَا عَلَى السَّبَبِ نَحْوَ بِاللَّهِ مَا بَعْتَهُ وَنَحْوَهُ إِلَّا أَنْ يَتَضَرَّرَ الْمُدْعَى فَيَحْلِفُ عَلَى السَّبَبِ كَدَعْوَى شَفْعَةٍ بِالْجَوَارِ فَإِنَّهُ رَبَّمَا يَحْلِفُ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الشَّفْعَةُ وَكَذَا فِي سَبَبِ لَا يَتَكَرَّرُ كَعَبْدٍ مُسْلِمٍ يَدْعَى عِتْقَهُ وَفِي الْأَمَةِ وَالْعَبْدِ الْكَافِرِ عَلَى الْحَاصِلِ وَيَحْلِفُ عَلَى الْعِلْمِ مَنْ وَرَثَ شَيْئًا فَادْعَاهُ آخِرُ وَعَلَى الْبَتَاتِ أَنْ وَهَبَ لَهُ أَوْ اشْتَرَاهُ وَصَحَّ فِدَاءُ الْحَلْفِ وَالصَّلْحُ عَنْهُ ۞

فصل ولو اختلفا في قدر الثمن أو المبيع حكم لمن

بَرَهْنٍ وَإِنْ بَرَهْنَا حَكْمَ لِمُثَبِّتِ الزِّيَادَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهِمَا فَحُجَّةُ
 الْبَائِعِ فِي الثَّمَنِ وَحُجَّةُ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ أَوَّلَى وَإِنْ عَجَزَ
 رَضِيَ كُلُّ بَزِيَاةٍ يَدَّعِيهَا الْآخَرُ وَالْأَوَّلَى تَحَالَفَا وَحَلَفَ الْمُشْتَرِي
 أَوَّلًا وَفَسَخَ الْقَاضِي الْبَيْعَ وَمَنْ نَكَلَ لَزِمَهُ دَعْوَى الْآخَرِ وَلَا
 تَحَالَفَ فِي الْأَجَلِ وَشَرَطِ الْخِيَارِ وَقَبْضِ بَعْضِ الثَّمَنِ وَحَلَفَ
 الْمُنْكَرُ وَلَا بَعْدَ هَلَاكِ الْمَبِيعِ وَحَلَفَ الْمُشْتَرِي وَلَا بَعْدَ هَلَاكِ
 بَعْضِهِ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْبَائِعُ بِتَرْكِ حِصَّةِ الْهَلَاكِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي
 بَدَلِ الْأَجَارَةِ أَوْ الْمَنْفَعَةِ تَحَالَفَا كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْمَنْفَعَةِ كَالْمَبِيعِ
 وَالْبَدَلِ كَالثَّمَنِ وَبَعْدَ قَبْضِهَا لَا وَبَعْدَ قَبْضِ بَعْضِهَا تَحَالَفَا وَفَسَخَتْ
 فِيهَا بَقِيَّةُ الْقَوْلِ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِيهَا مَضَى وَإِنْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي
 مَتَاعِ الْبَيْتِ فَلَهَا مَا صَلَحَ لَهَا وَلَهُ مَا صَلَحَ لَهُ أُولَاهُمَا وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا
 فَالْمَشْكِلُ لِلْحَيِّ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَبْدًا فَالْكُلُّ لِلْحَرِّ فِي الْحَيَاةِ
 وَلِلْحَيِّ بَعْدَ الْمَوْتِ وَسَقَطَ دَعْوَى الْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ إِنْ بَرَهَنَ
 ذُو الْيَدِ أَنَّ الْمَدْعَى وَدِيعَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ أَوْ رَهْنٌ أَوْ مُؤَجَّرٌ أَوْ

١ وان ارخا بالنشيد ويجوز التخفيف كما يأتى والمعنى ان وقت الخارج وذو اليد الخارجان او الزوجان فى الملك المطلق او بالسبب واحدهما سابق فالسابق احق كما اذا دخل احدهما بها او كانت فى يده وفيه اشعار بان مجرد دعوى السبق يكفى كما قال بعض المشايخ وذهب آخرون الى انه لا بد من بيان نحو ان الاول فى رجب والثانى فى شعبان وتماه فى العبادى وذكر فى الخزائن لو وقت احدهما شهرا والاخر ساعة فالساعة اولى وارخ الكتاب وورخه اى وقته كما فى القاموس وقيل التاريخ قلت التأخير وقيل معرب ما هو روز واصطلاحا تعريف وقت الشئ بان يسند الى وقت حدوث امر شائع كظهور ملة و دولة او غيره كطوفان وزلزلة ينسب الى ذلك الوقت الزمان الاتى وقيل هو يوم معلوم نسب اليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة بين حدوث امر ظاهر وبين اوقات حوادث اخر كما فى نهاية الادراك (ج) ٢ على نتاج دابة ومنتوجها اى اقام كل منهما بينة على رؤية الولد عقيب امه ولا يشترط الشهادة على رؤية انفصاله عن امه كما فى المضمرات اولنهاية والكرمانى لكن فى المغرب ان قولهم لو اقام بينة انها نتجت عنده اى ولدت ووضعت والنتاج بالكسر وضع بهيمة ولدا ثم سمي به المنتوج (ج)

مغضوب من زيد وحجة الخارج فى الملك المطلق احق من حجة ذى اليد وان وقت احدهما فقط ولو برهن خارجان قضى لهما وفى نكاح سقطا وهى لمن صدقته وان ارخا فالسابق احق وان اقرت لمن لا حجة له فهى له فان برهن الآخر قضى له وان برهن احدهما وقضى له ثم برهن الآخر لم يقض له الا اذا اثبت سبقه كما لم يقض بحجة الخارج على ذى يد ظهر نكاحه الا اذا اثبت سبقه وان برهنا على شراء شئ من ذى يد فلكل نصفه بنصف الثمن او تركه ولو ترك احدهما بعد ما قضى له لم يأخذ الاخر كله والشراء احق من هبة وصدقه ورهن مع قبض والشراء والمهر سواء وكذا الغصب والوديعة ولا يرجع بكثرة الشهود ولو ادعى احد خارجين نصف دار والاخر كلها فالربع للاول وقالوا الثلث والباقي للثاني وان كانت معهما فهى للثاني نصف بالقضاء ونصف لابه ولو برهن خارجان على نتاج دابة رارخا قضى لمن وافق تاريخه سنه وان اشكل فلها

مطلب — دعوى النسب

١ ويفسخ البيع ويرد الثمن على المشتري استحسانا لتيقن العلوق في الملك قبل البيع وله حق الدعوة ولا يبطل ذلك الحق بالبيع فيصح دعوته من غير تصديق المشتري والقياس ان لا يثبت النسب منه اذا لم يصدق المشتري وهو قول زفر رحمه الله كما في المبسوط (البرجندی)

٢ هو لغة اسم بمعنى المصالحة والتصالح خلاف المخاصمة والتخاصم كما في المغرب واصله من الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدعو اليه العقل والصالح المستقيم الحال في نفسه كما في الكرمانى وانما ذكر الضمير لكونه مما يذكروا ويؤنث كما في الصحاح وشرعية عقد مشعر بان الصلح لم يتحقق الا بالايجاب والقبول فلو قال المدعى عليه صالحنى عن كذا على كذا فقال المدعى فعلت لم يتم الصلح الا اذا قال المدعى قبلت نعم قدتم الصلح به فيما اذا كان المصالح عنه وعليه مما لا يتعين كالدرهم والدنانير لانه اسقاط عن بعض الحق والاسقاط قد تم بالمسقط كما فى النهاية (ج)

وَذُوَالْيَدِ الْمُسْتَعْمِلُ كَمَنْ لَبَنَ وَاللَّابِسُ لَا آخِذُ الْكُمِّ وَالرَّاكِبُ لَا آخِذُ اللَّجَامِ وَمَنْ فِي السَّرَجِ لَا رَدِيفَهُ وَذُو الْحِمْلِ لَا مَنْ عَلَّقَ كُوزَهُ وَمَنْ اتَّصَلَ الْحَايِطُ بِبَنَائِهِ اتَّصَلَ تَرْبِيعٍ أَوْ وَضَعَ عَلَيْهِ الْجُدُوعَ وَلَا اِعْتِبَارَ لَوْضَعِ خَشَبَاتٍ عَلَيْهِ وَجَالِسُ الْبِسَاطِ وَالْمَتَعَلِّقُ بِهِ سِوَاهُ وَكَذَا مَنْ مَعَهُ ثَوْبٌ وَطَرَفُهُ مَعَ آخَرٍ وَذُو بَيْتٍ مِنْ دَارٍ كَذَى بَيْوتٍ مِنْهَا فِي حَقِّ سَاحَتِهَا فَصَلِّ مَبِيعَةً وَلَدْتَ لِأَقَلِّ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ مِنْذُ بَيْعَتِ فَادَعَى الْبَائِعُ الْوَلَدَ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ وَإِمِيتُهَا وَيَفْسَخُ الْبَيْعُ وَلَوْ ادَّعَاهُ بَعْدَ عِتْقِهَا ثَبَتَ نَسَبُهُ وَيُرَدُّ حَصَّتُهُ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يَعْتَبَرُ دَعْوَةُ الْمَشْتَرَى وَلَا دَعْوَةُ الْبَائِعِ بَعْدَ مَوْتِ الْوَلَدِ أَوْ عِتْقِهِ وَكَذَا لَوْ وَلَدْتَ لِأَكْثَرِ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ وَأَقَلِّ مِنْ سَنَتَيْنِ إِلَّا إِذَا صَدَّقَهُ الْمَشْتَرَى وَسَنَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ هِيَ أُمُّ وَلَدِهِ نِكَاحًا إِنْ صَدَّقَهُ الْمَشْتَرَى

كتاب الصَّاحِ

هو عقد يرفع النزاع وضح باقرار وسكوت وإنكار فالأول كبيع

ان وقع عن مال بمال ففيه الشفعة والخيارات ويفسد جهالة البدل
وما استحق من المدعى رد المدعى حصته من العوض وما
استحق منه رجع بحصته من المدعى وكجارة ان وقع عن مال
بمنفعة فشرط التوقيت فيه ويبطل بهوت أحدهما في المدة
والاخران معاوضة في حق المدعى وفداء بين وقطع نزاع في
حق الآخر فلا شفعة في صلح عن دار بل في صلح على دار وما
استحق من المدعى فكما مر وما استحق من العوض رجع الى
الدعوى ولو صالح على بعض دار يدعيها لم يصح وحيلته ان يزيد
في البدل شيئا او يبرى عن دعوى الباقي وصح الصلح عن دعوى
المال والمنفعة والجناية في النفس وما دونها عمدا او خطأ والرق
ودعوى الزوج النكاح وكان عتقا بمال او خلعا ولم يجز عن
دعويها النكاح ولا عن دعوى حد وبدل صلح هو كبيع على
الوكيل وما ليس كبيع كالصلح عن دم عمدا وعلى بعض دين
يدعيه على الموكل وان صالح فضولي ضمن البدل او اضاف الى

١ وما استحق منه اى من بعض العوض
في يد المدعى وفي بعض النسخ من
البدل (ج) وما استحق من البدل
رجع المدعى على المدعى عليه بحصة
من المدعى ان كلا فبالكل وان بعضا
فبالبعض لان كل واحد منهما عوض
عن الآخر وهذا حكم المعاوضة (ش)
وعلى القارى

٢ او يبرى من الابرأ المفعول اى
المدعى عليه او بصيغة الفاعل اى
يبرى المدعى المدعى عليه (على
القارى وهكذا مفهوم شمنى)

مَالَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَى نَقْدٍ أَوْ عَرَضٍ أَطْلَقَ وَنَقْدٌ صَحٌّ وَإِنْ لَمْ يَنْقُدْ أَنْ

أَجَازَهُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ لَزِمَ الْبَدْلُ وَالْأَرْدُ وَصَلَحُهُ عَلَى جِنْسِ مَالِهِ

عَلَيْهِ أَخَذَ لِبَعْضِ حَقِّهِ وَحَظُّ لِبَاقِيهِ لَا مَعَاوِضَةَ فَصَحَّ عَنْ أَلْفٍ حَالٌ

عَلَى مِائَةِ حَالَةٍ أَوْ عَلَى أَلْفٍ مُؤَجَّلٍ وَعَنْ أَلْفٍ جِيَادٍ عَلَى مِائَةِ

زَيْوَفٍ وَلَمْ يَصَحَّ عَنْ دِرَاهِمٍ عَلَى دَنَانِيرٍ مُؤَجَّلَةٍ وَعَنْ أَلْفٍ مُؤَجَّلَةٍ

عَلَى نِصْفِهِ حَالًا أَوْ عَنْ أَلْفٍ سُودٍ عَلَى نِصْفِهِ بَيْضًا وَمِنْ أَمْرِ بَادَاءٍ

نِصْفِ دَيْنٍ عَلَيْهِ غَدًا عَلَى أَنَّهُ بَرِيٌّ مِمَّا زَادَ أَنْ قَبْلَ بَرِيٍّ وَإِنْ لَمْ

يَبْ عَادَ دَيْنُهُ وَلَوْ عُلِقَ صَرِيحًا كَانَ أَدْبِتَ إِلَى كَذَابَانَتْ بَرِيٍّ

مِنَ الْبَاقِي لَا يَصِحُّ وَلَوْ صَالِحٌ أَحَدُ رُبِّي دَيْنٍ عَنْ نِصْفِهِ عَلَى ثَوْبٍ

أَتْبَعَ شَرِيكَهُ غَرِيْمَهُ بِنِصْفِهِ أَوْ أَخَذَ نِصْفَ الثَّوْبِ مِنْ شَرِيكَهِ

كتاب الحدود

الْحَدُّ عَقُوبَةٌ مُقَدَّرَةٌ تَجِبُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى فَلَا تَعْزِيرَ وَقِصَاصٌ حَدُّ

وَالزَّيْنِيُّ وَطُئَ فِي قَبْلِ خَالٍ عَنِ الْمَلِكِ وَشَبَهَتْهُ وَيُثْبِتُ بِشَهَادَةِ

أَرْبَعَةٍ بِالزَّيْنِيِّ فَيَسْأَلُهُمُ الْإِمَامُ مَا هُوَ وَكَيْفَ هُوَ وَابْنُ زَيْنٍ وَمَتَى

١ وصلحه أى المدعى على جنس مال عليه أى على جنس الحق الذى للمدعى على المدعى عليه بالبيع أو الاجارة أو القرض أو الغصب أو غيرها ولا يخفى ان الصلح على جنس الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه تسامح كما ظن (ج) وصلح أى صلح المدعى على بعض جنس ما أى حق هو له أى للمدعى عليه بسبب قرض أو غصب أو نحوه وفى العبارة تسامح والمعنى ان صلحه على بعض دينه من جنسه (أبو المكارم

كل مرة اى من المرات الثلاث فانه
اذا اقر مرة رابعة لا يردّه بل يقبله
(على القارى) كل مرة الا المرة
الرابعة وفيه تسامح كما صرح به المص
وكانه لم يطلع عليه حين الاختصار (ج)
٢ من الامور الخمسة الامتنى زنى لان
التقادم لا يمنع الا قرار وقيل يسأله
لاحتمال ان يكون فى زمن الصبى
والجنون (على القارى وهكذا
مفهوم شمنى) كما مر وقيل لا يسأله
عن الزمان لان التقادم مانع الشهادة
لا الا قرار والاول اصح لجواز انه
زنى فى صباه كما فى الكافى وفيه
اشعار بوجوب السؤال كما مر وفى
السراجية ينبغى ان يسأله (ج)
٣ وهما بصفة الاحصان حال عن فاعل
وطع اى وطئها وقد حصل لهما قبيل
هذا الوطع الامور التى يثبت بها
الا حصان ما عدا الوطع فاذا وجد
الوطع فقد تم جميع ما يثبت الاحصان
المعتبر فى الرجم واما المعتبر
فى القذف فسيأتى انشاء الله تعالى
(ابو المكارم)
٤ بلا مد اى من غير ان يلقى على
الارض ويبد رجليه وقيل معناه من
غير ان يمد الضارب يده فوق رأسه
وقيل من غير ان يمد السوط على
العضو عند الضرب ويجره بلا ربط
ايضا ولا مسك الا ان يعجزهم لان
ذلك كله زيادة المستحق عليه وهو
الجلد (ش) وكذا (فى على القارى)

زنى وبين زنى فان بينوا وقالوا رأينا كالميل فى المكحلة وعدلوا
سرا وعلنا حكم به وباقراره اربعة فى اربعة مجالس رده كل مرة
فيسأله كما مر فان بين حبيب تلقينه رجوعه بلعلك لمست
ونحوه فان رجع قبل حده او فى وسطه خلى والا حد وهو
للمحصن اى لحر مكلف مسلم وطع بنكاح صحيح وهما بصفة
الاحصان رجمه فى فضاء حتى يموت يده به شهوده فان ابوا او
غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم الناس وفى المقر يبدأ الامام
ثم الناس وغسل وكفن وصلى عليه واغبر المحصن جلده مائة
وسطا بسوط لا ثمرة له ينزع ثيابه الا الازار ويفرق على بدنه
الا رأسه ووجهه وفرجه قائما فى كل حد بلا مد وللعبد نصفها ولا
يحد سيد بلا اذن الامام ولا ينزع ثيابها الا الفرو والحشو
وتحد جالس وجاز الحفر لها لا له ولا جمع بين جلد ورجم ولا
جلد ونفى الا سياسة ويرجم المريض ولا يجلد الا بعد البرء

١ ويدبره أى يدفع الحد عن الواطى بالشبهة أى بسبب الشبهة اسم من الاشتباه وهى ما بين الحرام واللال والخطأ والصواب كما فى خزائن الادب وبه يشعر ما فى الكافى من انها لا يشبه الثابت وليس بثابت والافق لها فسر المصنف رحمه الله ما فى القاموس وغيره انها الالتباس وهى انواع منها شبهة العقد كما اذا تزوج امرأة بلاشهود

١٥٧

كتاب الحدود

وأمة بغير اذن مولاه وأمة على حرة مجوسية وخمسة فى عقد او جمع بين اختين او تزوج به حارمه او تزوج العبد أمة بغير اذن مولاه فوطأها فانه لا حد فى هذه الشبهة عنده وان علم بالحرمة لصورة العقد لكنه يعزر وأما عندهما فكذلك الا اذا علم بالحرمة والصحيح هو الاول كما فى المضمرات وفى موضع منه انه اذا تزوج به حرمه يحد عندهما وعليه الفتوى وذكر فى الذخيرة ان بعض المشايخ ظن ان نكاح المحارم باطل عنده وسقوط الحد لشبهة الاشتباه وبعضهم انه فاسد والسقوط لشبهة العقد ومحمد رحمه الله قد ابطال الاول وصحح الثانى (ج)

٢ محصنا أى حرا مكلفا مسلما عفيفا عن الزنى وما فى معناه اشار اليه فى المبسوط حيث قال واذا تزوج امرأة بغير شهود او فى عدة من زوج آخر او تزوجها وهى مجوسية وطأها سقط به احصانه لان العقد الفاسد غير موجب للملك والوطى فى غير الملك فى معنى الزنى بصريحه لوقال لامرأة يازانى فعليه الحد ولو قال لرجل يازانية فلا حد عليه عندهما استحسانا وفى القياس عليه الحد وبه اخذ محمد كذا فى المبسوط

وترجم الحامل بعد الوضع وتجلد بعد النفاس ويدبر بالشبهة فى الفعل أى ظن غير الدليل دليلا كامة ابويه وزوجته فلا يحد ان ظن انها تحل وفى المحل أى بقيام دليل نافي للحرمة ذاتا كامة ابنه ومعتدة الكنايات والمبيعة قبل التسليم فلا يحد وإن أقر بالحرمة وحد بوطىء أمة أخيه وأجنبية وجدها فى فراشه وإن هو أعمى لا أن زفت وقلن هى زوجتك ولا يحد الخليفة ويقتص ويؤخذ بالمال فصل من قذف محصنا

أى حرا مكلفا عفيفا عن الزنى بصريحه أو بليست لايك أو لست بابن فلان وهو أبوه حد ثمانين سوطا كحد الشرب والطلب بقذف الميت للوالد والولد ولده ولو محرما ولا يطالب أحد سيده وأباه بقذف أمه وليس فيه ارث وعفو وعوض وفى يازانى فقال بل أنت حدا ولعرسه حدث ولا

(ايضاح الاصلاح) ٣ وفى بعض النسخ لا بل أنت * شمنى وعلى القارى * ومن قال لامرأة يازانية فقالت لا بل أنت حدث المرأة ولا لعان لانهما قاذبان وقذفه بوجب اللعان وقذفها بوجب الحد وفى البداية بالحد ابطال اللعان لان المحدود فى القذف ليس باهل ولا ابطال فى عكسه اصلا فيحتال للدرء اذ اللعان فى معنى الحد (هداية)

لَعَنَ وَإِنْ قَالَتْ زَيْنْتُ بِكَ هَدْرًا * مِنْ أَخَذَ بِرِيحِ الْخَمْرِ أَوْ سَكْرَانٍ
زَائِلَ الْعَقْلِ بَنِيذٍ وَأَقْرَبَهُ مَرَّةً صَاحِبًا أَوْ شَهِدَ بِهِ رَجُلَانِ وَعُلِمَ
شُرْبُهُ طَوْعًا يَحْدُ صَاحِبًا لَا بِمَجْرَدِ الرِّيحِ أَوْ التَّقْيِيءِ أَوْ السَّكْرِ وَلَا
إِنْ رَجَعَ عَنِ الْإِقْرَارِ مَنْ شَهِدَ بِحَدِّ مُتَقَادِمٍ قَرِيبًا مِنْ إِمَامِهِ رَدًّا إِلَّا
فِي قَدْفٍ وَضَمِنَ السَّرِقَةَ وَإِنْ أَقْرَبَهُ حَدٌّ وَهُوَ لِلشَّرْبِ بِزَوَالِ
الرِّيحِ وَلِغَيْرِهِ بِمَضِيِّ شَهْرٍ وَإِنْ شَهِدَ بِزَنِيٍّ وَهِيَ غَائِبَةٌ حَدٌّ بِسَرِقَةٍ
مِنْ غَائِبٍ لَا وَنِصْفِ حَدِّ الْعَبْدِ وَكَفَى حَدِّ لَجَنَائَاتٍ اتَّحَدَ جَنَسُهَا
وَكَثُرَ التَّعْزِيرُ تِسْعَةً وَثَلَاثُونَ سَوْطًا وَأَقْلَهُ ثَلَاثَةٌ وَصَحَّ حَبْسُهُ
مَعَ الضَّرْبِ وَضَرْبُهُ أَشَدُّ ثُمَّ لِلزَّانِي ثُمَّ لِلْمُشْرَبِ ثُمَّ لِلْقَدْفِ وَهُوَ
بِقَدْفٍ مَمْلُوكٍ أَوْ كَافِرٍ بِزَنِيٍّ وَمُسْلِمٍ بِيَا فَاسِقٍ يَا كَافِرٍ يَأْسَارِقُ
يَا مَخْنُثٌ أَوْ أَمَثَالُهُ لَا يَبِأُ حِمَارٌ وَقِيلَ إِلَّا لِعَالِمٍ أَوْ الْعَلَوِيِّ وَمَنْ
حَدَّ أَوْ عَزَرَ فَمَاتَ هَدْرًا وَمَنْ عَزَرَ زَوْجَ عَرْسِهِ لَا

كِتَابُ السَّرِقَةِ

هِيَ أَخَذٌ مُكَلَّفٌ خَفِيَّةٌ قَدْرُ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ مُضْرُوبَةٌ مَمْلُوكًا مُحْرَرًا

١. حد أي بسبب شيء موجب لحد من الحدود (ج)
٢. وفيه اشعار بان التأخير للستر مانع للقبول لما فيه من تهمة الفسق بالتأخير وانما قال قريبا من امامه لانه لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه قاض او كان بهم مرض او مانع آخر لم يرد وكما يمنع التقدم قول الشهادة يمنع اتمام الحد بان يهرب بعد اقامة بعض الحد ثم اخذ بعد التقدم كما في الذخيرة (ج)
وضمن السارق بالشهادة المتقدمة السرقة اي المسروق (على القارى)
٣. اخذ مكلف بطريق الظلم كما هو المتبادر من هذه الاضافة فاحترز به عن شيئين فلا يقطع الصبي والمجنون ولا غيرهما اذا كان معه احدهما وان كان الاخذ الغير وعند ابي يوسف رحمه الله يقطع الغير ولا يقطع باخذ المصحف والكتب والالات اللهو كما ياتي لاحتمال ان يأخذ المقرأة والنهي عن المنكر من الظن بطلان التعريف منعا (ج)

بِلا شُبْهَةٍ بِيَمَانٍ أَوْ حَافِظٍ فَإِنْ أَفْرَبَهَا مَرَّةً أَوْ شَهِدَ رَجُلَانِ

وَسَأَلَهَا الْأَمَامَ مَا هِيَ وَكَيْفَ هِيَ وَمَتَى هِيَ وَابْنَ هِيَ وَكَمْ

سَرَقَ وَمِمَّنْ سَرَقَ وَبَيْنَهَا قُطْعَ وَإِنْ شَارَكَ جَمْعٌ وَأَصَابَ كَلًّا

قَدَرَ نَصَابٍ قُطِعُوا وَإِنْ أَخَذَ بَعْضُهُمْ لَا بُتَافَهُ يَوْجَدُ مَبَاحًا فِي

دَارِنَا كَخَشَبٍ وَخَشِيشٍ وَسَمَكٍ وَصِيدٍ أَوْ بِمَا يَفْسُدُ سَرِيعًا

كَلْبَنٍ وَلَحْمٍ وَفَاكِهِ رَطْبَةٍ وَثَمَرَةٍ عَلَى شَجَرَةٍ وَبَطِيخٍ وَزَرْعٍ

لَمْ يَحْصَدَ وَاشْرَبَةٍ مَطْرَبَةٍ وَآلَاتٍ لَهُوَ وَصَلِيْبٍ مِنْ ذَهَبٍ وَبَابٍ

مَسْجِدٍ وَمَصْحَفٍ وَصَبِيٍّ عَرٍ وَلَوْ مَحْلِيْنٍ وَعَبْدٍ إِلَّا الصَّغِيرَ

وَدَفْتَرٍ إِلَّا دَفْتَرَ الْحَسَابِ وَلَا فِي كَلْبٍ وَفَهْدٍ وَخِيَانَةٍ وَنَهَبٍ

وَنَبَشٍ وَمَالٍ عَامَّةٍ وَمَالٍ لَهُ فِيهِ شَرَكَةٌ وَمِثْلُ حَقِّهِ حَالًا أَوْ مَوْجَلًا

وَلَوْ بَهْزِيدٍ وَمَا قُطِعَ فِيهِ وَهُوَ بِحَالِهِ وَمَالٌ ذِي رَحْمٍ مَحْرَمٍ مِنْ بَيْتِهِ

وَلَا مِنْ زَوْجٍ وَعَرِسٍ وَسَيِّدٍ وَعَرِسَةٍ وَزَوْجٍ سَيِّدَتِهِ وَمَكَاتِبِهِ

وَمُضَيِّفِهِ وَمَغْنَمٍ وَحِمَامٍ وَبَيْتٍ أَذِنَ فِي دُخُولِهِ وَلَا إِنْ لَمْ يَخْرُجْهُ

مِنَ الدَّارِ أَوْ نَاولَ مَنْ هُوَ خَارِجٌ أَوْ ادْخَلَ يَدَهُ فِي بَيْتٍ وَأَخَذَ

١ وإن أخذ بعضهم دون كلهم لوجود
الأخذ من الكل معنى فانهم معاونون
فإن أصاب كلا أقل من ذلك لم يقطع
وفيه إيحاء إلى أنه لو سرق واحد
عشرة من عشرة أنفس من حرز واحد
من كل درهم قطع لكمال النصاب في
حق السارق كما في الظهيرية لا يقطع
بتافه أي بأخذ شيء حقير خسيس
في أعين الناس من التفه بحركة
الحساسة كما في القاموس (ج)

٢ الادفتر الحساب بضم الحاء وتشديد
السين جمع حاسب أي دفتر فرغ
حسابه فإن المقصود منه المال كما في
الكافي وغيره لكن في المحيط أنه يقطع
به لأنه لا يحتاج إليه إذ ليس فيه
أحكام الشرع ولا ما يتوصل به إليها
بخلاف المصحف وكتب الحديث والفقه
والأدب وقيل يقطع بكتب الأدب
لأنه ليس فيها أحكامه (ج)

أَوْ طَرَّ صُرَّةٌ خَارِجَةٌ مِنْ كُمْ غَيْرُهُ الصُّرَّةُ مَا يُجْعَلُ فِيهِ مِنَ الدَّارِ هُمْ مِنَ الصَّرِّ وَهُوَ الشَّدُّ فَانْهَاطُهَا تَرْبُطٌ وَتَشْدُّ وَالْمُرَادُ هَهُنَا قِطْعَةٌ مِنَ الْكُمِّ جَعَلَ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الدِّرَاهِمِ وَشَدُّ بَرَبَاطٍ (ج)
أَوْ طَرَّ مَصْرُورَةٌ لَمْ يَقْلُ صُرَّةً لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْهُ أَنَّ يَكُونُ هُنَاكَ وَعَاءٌ آخَرَ غَيْرَ الْكُمِّ وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ وَعِبَارَةُ الذَّخِيرَةِ وَهِيَ هَذِهِ كَانَتْ فِي كُمِّهِ دِرَاهِمٌ مَصْرُورَةٌ
يُؤَافِقُ مَا ذَكَرْنَا خَارِجَةً مِنْ كُمْ غَيْرِهِ وَإِنْ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْكُمِّ فَطَرَّ قِطْعًا وَذَلِكَ إِنْ كُلِّ حَرْزٍ يُمْكِنُ الدَّخُولُ فِيهِ فَهَتَكَ بِدُخُولِهِ وَمَا لَا فَبَادَ خَالَ الْيَدِ فِيهِ وَالْأَخْذُ مِنْهُ وَالْكُمُّ هَهُنَا حَرْزٌ لِلدِّرَاهِمِ فَمَتَّى أَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ فَأَخَذَ فَقَدْ هَتَكَ الْحَرْزَ فَوَجِبَ الْقَطْعُ وَالْأَفْلَاوَامَا فِي حُلِّ الرِّبَاطِ فَبِالْعَكْسِ لِأَنَّهُ إِذَا حُلَّ الرِّبَاطُ مِنْ دَاخِلٍ بَقِيَتْ الدِّرَاهِمُ خَارِجَةً فَحَصَلَ الْأَخْذُ مِنْ غَيْرِ حَرْزٍ وَإِنْ حُلَّ مِنْ خَارِجٍ بَقِيَتْ الدِّرَاهِمُ دَاخِلًا الْكُمُّ فَحَصَلَ الْأَخْذُ مِنَ الْحَرْزِ فَيَجِبُ الْقَطْعُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَقْطَعُ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا لِأَنَّهُ يَحْرُزُ بِالْكُمِّ أَوْ بِصَاحِبِهِ قَلْنَا الْحَرْزُ هُوَ الْكُمُّ لِأَنَّهُ يَعْتمِدُ بِهِ وَإِنَّمَا قَصْدُ قَطْعِ الْمَسَافَةِ أَوْ الْإِسْتِرَاحَةِ فَاشْبِهَ الْجَوَالِقَ (إِبْضَاحُ الْإِصْلَاحِ)

كتاب الجهاد

الْجِهَادُ فَرَضٌ عَيْنٌ إِنْ هَجَمَ الْكُفَّارُ فَيُخْرِجُ الْمِرَاةَ وَالْعَبْدَ بِلَا

٢ وَهُوَ فِي اللُّغَةِ بَذْلُ مَا فِي الْوَسْعِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَغَيْرُهُ وَفِي الشَّرِيعَةِ قِتَالُ الْكُفَّارِ وَنُحُوهٍ مِنْ ضَرْبِهِمْ وَنَهْبُ أَمْوَالِهِمْ

وهدم معابدهم وكسر اصنامهم وغيره

والمراد الاجتهاد في تقوية الدين بنحو قتال الحربين والذميين والمرتدين الذين هم اخبث الكفار للانكار بعد الاقرار والباغين فاللام للعهد على ما هو الاصل والا كثرون قد سموه بالسير جمع السيرة اسم من السير كما في الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على طريقة للمسلمين في المعاملة مع الكافرين والباغين وغيرهما (ج)

١ وقطع شجرهم بسكون الطاء اسم مجرور بالعطف على ما يهلككم وشجرهم مضاف اليه (ش) قطع شجرهم اي يقاتلهم بما يهلكهم وبقطعها (على القارى) ٢ عنوة كفتحة اسم من العنوا كالعنو صيرورة الشخص اسيرا اي فها احترزعا اذا اسلم اهله فانه عشرين وعما اذا صالحوا فانه بالهاء خراج او عشرين (ج)

٣ اي جيشنا الفاتحين وحينئذ يكون نفس البلاد عشرية وفيه اشعار بانه يسترق نسائهم وذراريهم ويدفع الخمس للفقراء ثم قسم الباقي بينهم (ج)

مطلب المغانم

٤ والاسير الاخذ والمقيد والمسجون ويجمع على الاسرى بفتح الهمزة وسكون السين وعلى الاسارى بضم الهمزة وفتحها كما في القاموس لكن السماع الضم لا غير كما ذكره الرضى وغيره من المحققين فليس يجمع الجمع كما ظن (ج)

اذن وفرض كفاية بدا ان قام به بعض سقط عن الباقيين
والا اثموا لا على صبي وعبد وامرأة واعمى ومقعد واقطع
فيحاصروهم ويدعوهم الى الاسلام فان ابوا فالى الجزية فان
قبلوا فلهم مالنا وعليهم ما علينا وان ابوا يقاتلهم بما يهلكهم
وقطع شجرهم وزرعهم بلا غدر وغلول ومثلة وقتل عاجز
عن القتال الاملكة او ذاراي في الحرب او ذا مال يحث به
واب كافر بدا واخراج مصحف وامرأة الا في جيش يومن
ويصالحهم ان كان خيرا وبالمال عند الحاجة ونبت ان هو
انفع ويقاتلهم قبل نبت ان خانوا وصولح المرتد بلا مال وان
اخذ لا يرد ولا يباع سلاح وحديد وخيل منهم ولو بعد الصلح
وصح امان حر وحره فان كان شرا نبت واذب ولغا امان
ذمي واسير وتاجر معهم ومن اسلم ثمة ولم يهاجر وصبي
وعبد محجورين ومجنون فصل ما فتح عنوة قسمه الامام
بين الجيش او اقر اهله عليه بجزية وخراج وقتل الاسرى

١ ككفار الصين بعضا آخر منهم كالخطاء بالاستيلاء التام لان العاصم هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان مجرد استيلاء حربي على حربي مثبت للملك كما قال بعض المشايخ رحمه الله واليه اشار محمده وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه مثبتا للملك واليه اشار محمده ايضا وعنه في النوادر ان الحربي لا يملك حربيا بالاستيلاء اصلا كما في المحيط (ج)

مطلب استيلاء الكفار

اي الاستيلاء على مباح فلو اهدى ملك من اهل الحرب الى مسلم هدية من احرارهم ملكه الا اذا كان قرابة له ولو دخل دارهم مسلم بامان ثم اشترى من احدهم ابنه ثم اخرج به الى دارنا قهر املكه في دارهم وهو الصحيح وعن محمده انه يملكه حتى لا يجبر على الرد وعن ابي يوسف رحمه الله يجبر وقال الكرخي ره ان كانوا يرون جواز البيع فالبيع جائز والا كما في المحيط وفيه اشعار بان الكفار في دارهم احرار وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وان لم يكن ملك احد عليهم على ما في عتاق المستصفي وغيره (ج)

او استرقهم او تركهم احرارا ذمة لنا ونفي منهم وفداؤهم وردهم الى دارهم وقسمة مغنم ثمة الا ايداعا والردء ومدد لحيته ثمة ك مقاتل فيه لا سوقي لم يقاتل ولا من مات ثمة ويورث قسط من مات هنا وحل لنا ثمة طعام وعلف ودهن وخطب وسلاح به حاجة لا بعد الخروج منها ومن اسلم ثمة عصم نفسه وطفله وما لامعه او اودعه معصوما ولل فارس سهبان ولل راجل سهم ويعتبر وقت مجاوزة الدرب لا شهود الواقعة والخمس لليتيم والمساكين وابن السبيل وقدم فقرا ذوى القربى ولا شى لغنيهم ومن دخل دارهم فاعار خمس لا من لا منعة له ولا اذن ولل امام ان ينفل وقت القتال فيجعل لاحد شيئا زائدا على سهمه كالسلب ونحوه والسلب مركبه وما عليهما فصل يملك بعض الكفار بعضا واموالهم واموالنا بالاستيلاء والاحراز بدارهم لا حرنا وتوابعه وعبدنا الابق ونملك بهما حرهم وما هو ملكهم ومن وجد منا ماله اخذه بلا

شَيْءٌ إِنْ لَمْ يَقْسَمْ وَبِالْقِيَمَةِ إِنْ قُسِمَ وَبِالثَّمَنِ إِنْ شَرَاهُ مِنْهُمْ تَاجِرٌ
 وَعَبْدٌ لَهُمْ أَسْلَمَ ثُمَّ فَجَاءَنَا أَوْ ظَهَرَ نَا عَلَيْهِمْ عَتَقَ كَعَبْدٍ مُسْلِمٍ
 شَرَاهُ كَافِرٌ مُسْتَأْنٍ مِنْ هُنَا وَادْخَلَهُ دَارَهُمْ وَلَا يَتَعَرَّضُ تَاجِرُنَا
 ثُمَّ لَدَيْهِمْ وَمَالُهُمْ إِلَّا إِذَا أَخَذَ مِنْهُمْ مَالَهُ أَوْ غَيْرَهُ بِعَلْمِهِ وَمَا
 أَخْرَجَهُ مِنْهُ حَرَامًا فَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَلَا يُمْكِنُ حَرْبِي هُنَا سَنَةً وَقِيلَ
 لَهُ إِنْ أَقَمْتَ هُنَا سَنَةً نَضَعُ عَلَيْكَ الْجِزْيَةَ فَإِنْ أَقَامَ سَنَةً فَهُوَ
 ذِمِّي لَا يَتْرُكُ أَنْ يَرْجِعَ وَلَا تَغْيِرُ جِزْيَتُهُ وَضَعْتُ بِصُلْحٍ وَإِذَا
 غَلَبُوا وَافِرُوا عَلَى أَمْلَاكِهِمْ يَوْضَعُ عَلَى كِتَابِي وَمَجُوسِي وَوَثْنِي
 عَجَمِي ظَهَرَ غَنَاهُ لِكُلِّ سَنَةٍ ثَمْنِيَّةٌ وَارْبَعُونَ دِرْهَمًا وَعَلَى الْمُتَوَسِّطِ
 نِصْفُهَا وَعَلَى فَقِيرٍ يَكْسِبُ رُبْعَهَا لَا عَلَى وَثْنِي عَرَبِيٍّ فَإِنْ ظَهَرَ
 عَلَيْهِ فَطْفُلُهُ وَعَرْسُهُ فَبِيٍّ وَلَا مَرْتِدٍ فَلَا يَقْبَلُ مِنْهَا إِلَّا الْإِسْلَامُ
 أَوِ السَّيْفُ وَلَا عَلَى رَاهِبٍ لَا يَخَالِطُ وَصَبِيٍّ وَامْرَأَةٍ وَمَمْلُوكٍ وَاعْمَى
 وَزَمِنٍ وَفَقِيرٍ لَا يَكْسِبُ وَتَسْقُطُ بِالْمَوْتِ وَالْإِسْلَامِ وَتَدْخُلُ
 بِالتَّكْرِرِ وَلَا يَحْدُثُ بَيْعَةٌ وَلَا كَنِيْسَةٌ فِي دَارِنَا وَلَهُمْ إِعَادَةُ الْمُنْهَدِمَةِ

١ عجمي هو خلاف العربي وان كان
 فصيحاً بخلاف الاعجمي فانه الذي في
 لسانه عدم افصاح بالعربية وان كان
 عربياً كما في المغرب وفيه اشعار بانه
 توضع الجزية على العربي والعجمي
 من الكتابي والمجوسي وفي الاكتفاء
 اشارة الى انه لا توضع على المبتدع ولا
 يسترق وان كان كافراً لكن يباح
 قتله اذا ظهر بدعته ولم يرجع عن
 ذلك وتقبل توبته (ج)

وَمِيزَ الدِّمَى فِي زِيَّةٍ وَمَرْكَبَةٍ وَسَرَّجِهِ وَسِلَاحِهِ فَلَا يَرْكَبُ خَيْلًا وَلَا يَعْمَلُ

بِسِلَاحٍ وَيُظْهِرُ الْكَسْتِيحَ وَيَرْكَبُ عَلَى سَرَّجٍ كَافٍ وَمِيزَتٍ نَسَاوَهُمْ

فِي الطَّرِيقِ وَالْحِمَامِ وَيَعْلَمُ عَلَى دَوْرِهِمْ لَثْلًا يَسْتَغْفِرُ لَهُمْ وَمَصْرِفَ

الْجَزِيَّةِ وَالْخَرَجِ وَمَا أَخَذَ مِنْهُمْ بِلَا حَرْبٍ مَصَالِحَنَا كَسَدِ ثَغْرِ

وَبِنَاءِ جِسْرِ وَزَرْقِ الْعُلَمَاءِ وَالْعِمَالِ وَالْمِقَاتِلَةِ وَذَرْيَتِهِمْ وَمَنْ

ارْتَدَّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ عَرِضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ وَكَشِفَتْ شَبَهَتُهُ فَإِنْ

اسْتَمَهَلَ حَبْسَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَإِنْ تَابَ فِيهَا وَالْأَقْتِلَ وَهِيَ بِالتَّبَرِّي

عَنْ كُلِّ دِينٍ سِوَى الْإِسْلَامِ أَوْ عَمَّا انْتَقَلَ إِلَيْهِ وَقَتْلَهُ قَبْلَ

الْعَرِضِ تَرَكَ نَدْبَ بِلَا ضِمَانٍ وَيَزُولُ مِلْكُهُ عَنْ مَالِهِ مَوْقُوفًا

فَإِنْ أَسْلَمَ عَادَ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتِلَ أَوْ لَحِقَ بِدَارِهِمْ وَحُكِمَ بِهِ عَتَقَ

مَدْبُورُهُ وَأُمُّ وَلَدِهِ وَحَلَّ دِينُ عَلَيْهِ وَكَسَبُ إِسْلَامِهِ لَوَارِثِهِ الْمُسْلِمِ

وَكَسَبُ رَدَّتِهِ فِيهِ وَقَضَى دِينُ كُلِّ حَالٍ مِنْ كَسَبِ تِلْكَ وَبَطَلَ

نِكَاحُهُ وَذُبْحُهُ وَصَحُّ طَلَاقِهِ وَاسْتِيلَاؤُهُ وَيُوقَفُ بَيْعُهُ وَمُعَامَلَتُهُ

إِنْ أَسْلَمَ نَفَذَ وَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتِلَ أَوْ لَحِقَ وَحُكِمَ بِهِ بَطَلَ فَإِنْ

١ ويظهر الكستيج هو خيط غليظ بقدر
الاصبع من الصوف يشده الذمي على
وسطه وهو غير الزنار من الابرشيم
(ايضاح الاصلاح)

٢ اي مثل جماعة من المجاهدين الذين
يحفظون موضع المخافة الفاصل بين
دار الاسلام ودار الحرب فسد الثغر
حفظ موضع ليس وراءه الاسلام
وفي الاصل السد بالضم والفتح
التوثيق وقيل بالضم ما كان خلقه
والفتح ما كان صنعة والثغر بالفتح
وسكون العين العجمة موضع المخافة
من فروج البلدان كما في القاموس
وفيه اشعار بانه يصرف الى جماعة
يحفظون الطريق في دار الاسلام
عن اللصوص (ج)

مطلب المرتد

٣ وقضى دين كل حال من الاسلام
والردة من كسب تلك المال فيقضى
دين حال الاسلام من كسب الاسلام
ودين حال الردة من كسب الردة
وعند ابي يوسف ومحمد يقضى ديونه منهما
على القاري وكذا في الشمني

١ ولا تقتل مرتدة حرة كانت أو أمة عندنا
وعن أبي يوسف رحمه الله أنها تقتل كما
في النظم ثم إن أبت وتجر عليه (ج)
مطلب البغاة

٢ أي الخليفة العدل كما في المحيط
وغیره وهذا في زمانهم وأما في زماننا
فالحكم للغلبة لأن الكل يطلبون
الدنيا فلا يدرى العادل من الباغى
كما في العبادى وغيره وفيه رمز إلى
أنهم يكونون أهل البغى وإن كان
منعة الإمام أقوى من منعتهم لأن المنعة
لا تظهر في حق الشرع كما في الكشف
والى أنه يشترط أن يكونوا ظانين أنهم
على الحق والإمام على الباطل متمسكين
بشبهة وإن كانت فاسدة لأنهم غير
فاسقين بالاتفاق فإن لم تكن لهم
شبهة فهم في حكم اللصوص والى أنه
يشترط أن يكون الإمام والقوم
مسلمين والى أنهم مرتكبون الكبيرة
كما في شرح التأويلات فإن طاعة
الإمام فرض والى أن الإمام لا يطاع
في معصية بالنص والاجماع كما في المحيط
والى أنهم لا يخرجون بظلم الإمام
بقريئة الاضافة فإن ظلمهم جاز لهم
الخروج عليه إذا كانوا اثني عشر
الفا كلمتهم واحدة لتيقن غلبتهم ح
بوعده صلى الله عليه وسلم فلو كانوا
أقل من ذلك لم يسعهم الخروج لعدم
تيقن الغلبة كما في المضمرات (ج)

جاء مسلماً قبل حكم فكانه لم يرتد وإن جاء بعده وماله مع
ورثته أخذه ولا تقتل مرتدة وتحبس حتى تسلم وصح
تصرفها وكسبها لورثتها وصح إرئاد صبي يعقل وإسلامه ويجبر
عليه ولا قتل إن أبى والبغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة
الإمام فيدعوهم إلى العود ويكشف شبهتهم فإن تميزوا
مجمعين حل له قتالهم بدو ويجهز على جريحهم ويتبع مولاهم
إن كان لهم فئة ولا يسبى ذريتهم ويحبس مالههم إلى أن
يتوبوا ويستعمل سلاحهم وخيلهم عند الحاجة وباغ قتل عادلاً أن
ادعى حقيته يرثه كعكسه ولا يجب شئ بقتل باغ مثله

كتاب الجنايات

القتل العمد ضربه قصداً بما يفرق الأجزاء كناراً ومحدد ولو من
خشب وبه يائثم ويجب القود وشبه العمد ضربه قصداً بغير
ما ذكر وفيه الإثم والكفارة ودية مغلظة على العاقلة وهو فيما
دون النفس عمد وفي الخطاء فعلاً أو قصداً كرميه عرضاً

فَأَصَابَ أَدَمِيًّا أَوْ مُسْلِمًا ظَنَّهُ صَيْدًا أَوْ حَرْبِيًّا وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ
كَالنَّائِمِ سَقَطَ عَلَى أَخْرَفَاتِ كَفَّارَةٍ وَدِيَّةٌ عَلَيْهَا وَفِي الْقَتْلِ بِسَبَبِ
كَحْفَرٍ بَثْرٍ وَنَحْوِهِ دِيَّةٌ عَلَيْهَا وَلَا ارِثَ إِلَّا هُنَا وَنَقْصَانُ الصَّبِيِّ
وَالْأَنْوَةِ وَالرِّقِّ وَالْجَنُونِ وَالْعَبِيِّ وَالزِّمَانَةِ وَكَفَرُ الدِّمِيِّ وَنَقْصَانُ
الْأَطْرَافِ هَدْرٌ فِي الْقَوْدِ وَلَا يَقَادُ بِمَمْلُوكِهِ وَلَوْ مُشْتَرَكًا وَبِالْوَلَدِ
وَعَبْدِهِ وَبِمَكَاتِبٍ لَهُ وَفَاءً وَوَارِثٍ وَسَيِّدٍ وَيَسْقُطُ قَوْدُ وَرَثَتِهِ عَلَى
أَبِيهِ وَلَا يَقَادُ إِلَّا بِسَيْفٍ وَيَسْتَوِي فِي الْكَبِيرِ قَبْلَ كَبَرِ الصَّغِيرِ قَوْدًا
لَهُمَا وَفِي قَتْلِ مُسْلِمٍ مُسْلِمًا ظَنَّهُ مُشْرِكًا عِنْدَ التَّقَاءِ الصَّغِيرِ الْكَفَّارَةُ
وَالدِّيَّةُ وَفِي مَوْتٍ بِفَعْلٍ نَفْسِهِ وَزَيْدٍ وَسَبْعٍ وَحِيَّةٍ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ
عَلَى زَيْدٍ وَلَا شَيْءَ بِقَتْلِ مُكَلَّفٍ شَهْرٍ سَيْفًا عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ عَصَا إِلَّا
نَهَارًا فِي مِصْرٍ وَالدِّيَّةُ فِي مَالٍ فِي غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَالْقِيَمَةُ فِي قَتْلِ
جَمَلٍ صَالٍ عَلَيْهِ وَيَجِبُ الْقَوْدُ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ إِنْ أَمَكَّنَ الْمِثْلُ
كَقَطْعِ الْيَدِ مِنَ الْمَفْصَلِ وَالرَّجْلِ وَمَارِنِ الْأَنْفِ وَالْأُذُنِ وَكُلِّ

١ وَلَا شَيْءَ بِقَتْلِ مُكَلَّفٍ لَدَفْعِ ضَرَرِهِ
شَهْرٍ بِالْفَتْحِ وَالتَّخْفِيفِ سَيْفًا أَوْ مَدَهُ
عَلَى مُسْلِمٍ قَصْدًا قَتْلَهُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا
فِي مِصْرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَفِيهِ رَمَزٌ إِلَى أَنَّهُ
لَمْ يَجِبْ قَتْلُهُ لَعَيْنِهِ كَمَا إِنْ قَتَلَ الْحَرْبِيُّ
لَمْ يَجِبْ لَعَيْنُهُ بَلْ لِأَعْلَامِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى
وَإِلَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْمَشْهُورَ عَلَيْهِ قَتْلَ
الشَّاهِرِ مَعَ امْكَانِهِ كَانَ أَثَمًا وَهَذَا كُلُّهُ
إِذَا لَمْ يُمْكِنْ لَهُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ الْقَتْلِ
كَالتَّهْدِيدِ وَالصِّيَاحِ وَالْأَفَالِقِ عَلَيْهِ
بِقَتْلِهِ كَمَا فِي الْكِرْمَانِيِّ وَغَيْرِهِ وَإِلَى أَنَّهُ
إِنْ لَمْ يَثْبُتْ شَهْرٌ سَيْفُهُ فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ
قَضَاءً وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ دِيَانَةً كَمَا
فِي إِقْرَارِ الْخِلَاصَةِ أَوْ شَهْرِ عَصَا وَلَوْ
صَغِيرًا عَلَيْهِ إِلَّا نَهَارًا فِي مِصْرٍ فَانْهَلَوْا
قَتْلَ الْمَشْهُورِ عَلَيْهِ بِالْعَصَا فِيهِ عَمْدًا
قَتْلُ بَعْضِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَانِ الْغَوْثُ
يَلْحَقُهُ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى دَفْعِهِ بِالْقَتْلِ
بِخِلَافِ اللَّيْلِ مُطْلَقًا وَالنَّهَارِ فِي غَيْرِ
الْمِصْرِ فَانْهَلَوْا لَا يَلْحَقُهُ فَاضْطَرَّ وَعِنْدَهُمَا
لَا يَقْتُلُ بِهِ لِأَنَّهُ قَتْلٌ لَدَفْعِ الضَّرَرِ
وَهَذَا إِذَا كَانَ عَصَا مَلْبَثًا مُبْطِئًا فِي الْقَطْعِ
وَأَمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ مَلْبَثٍ فَيَحْتَمِلُ
إِنْ يَكُونُ كَالسَّلَاحِ عِنْدَهُمَا فَيَقْتَصِرُ
بِهِ عَلَى مَا قَالُوا كَمَا فِي الْهَدَايَةِ (ج)

شَجَّةٌ يُمْكِنُ فِيهَا الْمِثَالَةُ وَعَيْنٌ قَائِمَةٌ ذَهَبَ ضَوْوُهَا فَيَجْعَلُ عَلَى

وَجْهِهِ قُطْنٌ رَطْبٌ وَتَقَابِلُ عَيْنِهِ بِمِرَاتٍ مَحْمَاتٍ لَا إِنْ قَلَعْتَ وَلَا

فِي عَظْمٍ إِلَّا السِّنَّ فَتَقْلَعُ إِنْ قَلَعْتَ وَتَبْرُدُ إِنْ كَسِرْتَ وَلَا بَيْنَ

رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ وَحُرٍّ وَعَبْدٍ وَعَبْدَيْنِ وَالْجَائِفَةِ وَاللِّسَانِ وَالذِّكْرِ

إِلَّا مِنَ الْعَشْفَةِ وَخَيْرُ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ إِنْ كَانَتْ يَدُ الْقَاطِعِ نَافِصَةً

أَوْ الشَّجَّةُ تَسْتَوِعِبُ مَا بَيْنَ قَرْنِي الْمَشْجُوجِ لَا الشَّجَّ وَيَسْقُطُ

الْقُودُ بِمَوْتِ الْقَاتِلِ وَبِعَفْوِ وَلِيٍّ وَصَلَحِهِ وَلِلْبَاقِي حِصَّةٌ مِنَ الدِّيَةِ

وَيُقْتَلُ جَمْعٌ بِفَرْدٍ وَبِالْعَكْسِ فَإِنْ حَضَرَ وَلِيٌّ وَاحِدٌ قُتِلَ لَهُ وَسَقُطَ

حَقُّ الْبَاقِينَ وَلَا يَقْطَعُ يَدَانِ بِيَدٍ وَيَقَادُ عَبْدٌ أَقْرَبُ قُودٍ وَمَنْ رَمَى

عَمْدًا فَنَفَذَ إِلَى آخِرِ فَمَاتَا يَقْتَصُّ لِلأَوَّلِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ الدِّيَةُ

لِلثَّانِي وَمَنْ قَطَعَ فَعَفَى عَنْ قِطْعِهِ فَمَاتَ مِنْهُ ضَمِنَ قَاطِعُهُ دِيَتَهُ وَلَوْ

عَفَى عَنِ الْجَنَايَةِ أَوْ عَنِ الْقِطْعِ وَمَا يَحْدِثُ مِنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ عَنِ النَّفْسِ

فَالْخَطَاءُ مِنْ ثَلَاثِ مَالٍ وَالْعَمْدُ مِنْ كُلِّهِ وَالْقُودُ يَثْبُتُ بِدَا لِّلْوَرِثَةِ

١ اى شج رجلا موضعة حتى وجب القصاص والشجة طولها مقدار شبر مثلا ورأس المشجوج صغير استوعب الشجة ما بين قرنيه ورأس الشاج عظيم لا يستوعب الشجة وهى شبر ما بين قرنيه فالشبر الذى لحق المشجوج اكثر مما يلحق الشاج فالمشجوج بالخيار ان شاء اقتص وان شاء اخذ الارش (شرح وقايه)

٢ ويقتل جمع بفرد اى بقتلهم الفرد بالسلاح لورود الاثر فى ذلك وفيه اشعار باشتراط الجرح الصالح لزهوق الروح من الكل حتى يكون الكل قاتلا على الكمال فلو اعانوه عليه بنحو الامساك والاخذ ليس عليهم القود كما فى الزاهدى وفيه رمز الى انه لو اشترك رجلان فى قتل رجل احدهما بعصا والاخر بحديد عمد او جب الدية عليهما مناصفة كما فى قاضيهان والاولى ان يعرف الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع واخذ منهم ابوه او مجنون ليس عليهم القود اصلا كما فى جواهر الفقه وغيره وبالعكس بان يقتل فردا جمعا فانه يقتل بهم على الكفاية بلا لزوم مال لان الزهوق لا يتجزى فيصير الكل اخذا بعقه (ج)

لَا ارثًا فَلَا يَصِيرُ أَحَدُهُمْ خَصْمًا عَنِ الْبَقِيَّةِ فَلَوْ أَقَامَ حُجَّةً بِقَتْلِ أَبِيهِ

غَائِبًا أَخُوهُ فَحُضِرَ يَعِيدُهَا وَفِي الْخَطَاءِ وَالْدِّينِ لَا وَالْعِبْرَةِ بِحَالِ

الرَّمْيِ لَا الْوُصُولِ فَتَجِبُ الدِّيَّةُ عَلَى مَنْ رَمَى مُسْلِمًا فَارْتَدَّ فَوْصِلُ

كِتَابُ الدِّيَّاتِ

الدِّيَّةُ مِنَ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ وَمِنَ الْفِضَّةِ عَشْرَةُ أَلْفٍ دِرْهَمٍ

وَمِنَ الْأَبْلِ مِائَةٌ وَهَذِهِ فِي شَبهِ الْعَمْدِ أَرْبَاعٌ مِنْ بِنْتِ مَخَاضٍ وَبِنْتِ

لَبُونٍ وَحَقَّةٌ وَجَذَعَةٌ وَهِيَ الْمَغْلُظَةُ وَفِي الْخَطَاءِ أَخْمَاسٌ مِنْهَا وَمِنْ

أَبْنِ مَخَاضٍ وَكَفَّارَتُهُمَا عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ فَإِنْ عَجَزَ صَامَ شَهْرَيْنِ

وَلَا وَصَحَّ رَضِيعٌ أَحَدُ أَبْوِيهِ مُسْلِمٍ لَا الْجَنِينُ وَلِلْمَرْأَةِ نَصْفُ مَا

لِلرَّجُلِ فِي النَّفْسِ وَمَا دُونَهَا وَالذِّمَى كَالْمُسْلِمِ فِي الْأَنْفِ وَالْحَشْفَةِ

وَالْعَقْلِ وَاحِدَى الْحَوَاسِّ وَاللِّسَانِ إِنْ مَنَعَ آدَاءُ أَكْثَرِ الْحُرُوفِ

وَاللَّحْيَةِ وَشَعْرُ الرَّأْسِ كُلُّ الدِّيَّةِ كَمَا فِي اثْنَيْنِ مِمَّا فِي الْبَدَنِ اثْنَانِ

وَفِي أَحَدِهِمَا نَصْفُهَا وَفِي أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ وَفِي أَحَدِهِمَا رُبْعُهَا وَفِي كُلِّ

١ عقب بالجنايات لكونها موجبة
للدیات فهي اجزية لها جمع دية
محدوفة الفاء كالعدة مصدر ودى القاتل
المقتول اى اعطى وليه المال الذى
بدل النفس ثم قيل لنفس ذلك المال
دية وقد يطلق على بدل ما دون
النفس من الاطراف من الارش وقد
يطلق الارش على بدل النفس
وحكومة العدل وانما جمعت اشارة
الى تنوعها ثم عدل عن الاضرار
الذى يشير الى المعنى المصدرى
الذى يبحث فى الفن عنه الى ما
يؤخذ من الجاني فى شبه العمد والخطاء
والجارى مجراه من المال فقال الدية
الخ (ج) كتاب الديات الدية فى
الشرع اسم للمال الذى هو بدل
النفس لا تسمية للمفعول بالمصدر
لانه من المنقولات الشرعية (ايضاح
الاصلاح)

١ ولا فود في الشجاج الا في الموضحة هو ما توضح العظم اي تظهره عمدا وهذا رواية الحسن عن ابي حنيفة
رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله
كتاب الديات ١٦٩

في الاصل وهو ظاهر الرواية يجب
القصاص فيما قبل الموضحة لانه يمكن
اعتبار المساواة فيه اذ ليس فيه كسر
العظم ولا خوف هلاك غالب فيسبر
غورها بمسبار ثم يتخذ حديدة بقدر
ذلك فيقدر بها مقدار ما قطع فيتحقق
استيفاء القصاص كذا في الهداية
وفي التبيين وهو الاصح وفيها خطأ

نصف عشر الدية وفي الهاشمية هي
التي تكسر العظم عشرها والمنقلة
هي التي تحول العظم بعد الكسر
عشرها ونصفه والامة هي التي تصل الى
ام الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ
والجايقة هي الجراحة التي وصلت
الى الجوف ثلثها وفي جايقة نفدت
ثلثها لانها بمنزلة جائفتين والحارصة
هي التي تعرض الجلد اي تخرشه
والدامعة هي التي تظهر الدم
كالدمع في العين ولا تسيله والباضة
هي التي تبضع الجلد اي تقطعه
والمتلاحمة هي التي تاخذ في اللحم
والسمحاق هي التي تصل الى السمحاق
اي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم
الراس (ايضاح الاصلاح)

٢ ومن ضرب ولوز وجا بطن امرأة
ولوزوجة يجب غرة بالتنوين خمس
مائة درهم حقيقية او حكمية كما اذا
كانت فرسا او امة او عبدا قيمته

تلك فان ادى اجبر على القبول وانما سميت بها لانها اول مقادير الديات وغرة الشئ اوله كما في الظهيرية
وفيه اشعار بانه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية تحب كما في العمدى والافضل ان يكفر ويستغفر
لانه ارتكب محظورا كما في الهداية على عاقلته اي عاقلة الضارب لاعليه وفي رواية عليه كما يأتي (ج)

اصبع عشرها وفي مفصل غير الابهام ثلثه وفي مفصله نصفه كما في

كل سن وكل عضو ذهب نفعه بضرب ففيه دية ولا فود في الشجاج

الا في الموضحة عمدا وفيها خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمية

عشرها والمنقلة عشرها ونصفه والامة والجائفة ثلثها وفي جائفة

نفدت ثلثها والحارصة والدامعة والدامية والباضة والمتلاحمة

والسمحاق حكومة عدل فيقوم عبدا بلا هذا الاثر ثم معه فقدر

التفاوت بين القيمتين من الدية هو وبه يفتى وفي اصابع

يد مع نصف الساعد نصف دية وحكومة عدل والكف تابع

والعبرة للاصابع وفي اصبع زائدة وعين صبي ولسانه وذكره

حكومة عدل لو لم يعلم الصحة بها دل على نظره وكلامه وحركة

ذكره ولا يقاد الا بعد به وعمد الصبي والمجنون خطأ وعلى

العاقلة الدية بلا كفارة وحرمان ارث ومن ضرب بطن امرأة

تَجِبُ غَرَّةٌ خَمْسٌ مِائَةً دَرَاهِمٍ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ أَلْقَتْ مِيتًا وَدِيَّةً إِنْ

إِنْ أَلْقَتْ حَيًّا وَغَرَّةٌ وَدِيَّةٌ إِنْ أَلْقَتْ مِيتًا فَمَاتَتْ أُمُّ وَدِيَّةِ أُمِّ فَقَطْ

إِنْ مَاتَتْ فَالْقَتِ مِيتًا وَدِيَّتَانِ إِنْ مَاتَتْ فَالْقَتِ حَيًّا فَمَاتَ وَمَا

يَجِبُ فِي الْجَنِينِ لَوْرُثَتِهِ سِوَى ضَارِبِهِ وَفِي جَنِينِ الْأُمَةِ نِصْفُ

عَشْرِ قِيَمَتِهِ فِي الذَّكَرِ وَعَشْرُ قِيَمَتِهِ فِي الْأُنْثَى وَمَا اسْتَبَانَ بَعْضُ

خَلْقِهِ كَالْتَّامِ وَضَمِنَ الْغَرَّةُ عَاقِلَةَ امْرَأَةٍ اسْقَطَتْ مِيتًا عَمْدًا بِدَوَاءٍ

أَوْ فَعَلَ بِهَا إِذِنْ زَوْجَهَا فَفَصَّلْ مِنْ أَحَدَثَ فِي طَرِيقِ

الْعَامَّةِ كَنِيفًا أَوْ مِيزَابًا أَوْ جَرَضًا أَوْ دُكَّانًا وَسِعَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ

يُضِرَّ بِالنَّاسِ وَلِكُلِّ نَقْضِهِ وَفِي غَيْرِ نَافِذٍ لَا يَسَعُهُ بِهَا إِذِنْ

الشُّرَكَاءُ وَضَمِنَ عَاقِلَتَهُ دِيَّةً مِنْ مَاتَ بِسُقُوطِهَا كَمَا لَوْ وَضَعَ حَجَرًا

أَوْ حَفَرَ بُئْرًا فِي الطَّرِيقِ فَتَلَفَ بِهِ نَفْسًا إِنْ مَاتَ جَوْعًا أَوْ غَمًّا وَإِنْ

تَلَفَ بِهِ بِهَيْمَةٍ ضَمِنَ هُوَ إِنْ لَمْ يَأْذِنْ بِهِ الْأَمَامُ وَرَبُّ حَائِطٍ مَائِلٍ

إِلَى طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَطَلَبَ نَقْضَهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ مِنْ يَمْلِكُ نَقْضَهُ

١ فان قلت يلزم ان يكون الواجب في الانثى اكثر من الواجب في الذكر قلت لا يلزم لان في العادة قيمة الغلام زائدة على قيمة الجارية بكثير حتى ان قومت جارية بالف درهم يقوم الغلام الذي مثلها في الجنس بالف درهم فنصف قيمة الجنس ان كان ذكرا لا يكون اقل من قيمته ان كان انثى (شرح وقاية)

مطلب من احدث

٢ وطريق العامة ما لا يحصى قومه او متركه للمرور قوم بنوا دورا في ارض غير مملوكة فهي باقية على ملك العاملة وهذا مختار شيخ الاسلام والاول مختار الامام الحلواني رحمه الله كما في العبادي (ج)

٣ بضم الجيم وسكون الراء وضم الصاد المهملة والنون وهو دخيل قيل معناه البرج وقيل الميزاب وقيل جذح يخرج من الحائط للبناء عليه كما في المغرب (ج)

كَالْأَهْنِ بِفَكَ رَهْنَهُ وَوَلِيَّ الطِّفْلِ وَالْوَصِيَّ وَالْمَكَاتِبَ وَالْعَبْدَ التَّاجِرَ

فَلَمْ يَنْقُضْ فِي مَدَّةٍ يُمْكِنُ نَقْضُهُ ضَمِنْ مَا لَا تَلْفُ بِهِ وَعَاقِلَتُهُ النَّفْسُ

لَا مِنْ طَلَبٍ فَبَاعَ وَقَبِضَهُ الْمَشْتَرَى فَسَقَطَ أَوْ طَلَبَ مِنْ لَيْمَلِكٍ

كَالْمُودِعِ وَنَحْوِهِ وَإِنْ مَالٌ إِلَى دَارٍ أَحَدٍ فَلَهُ الطَّلَبُ وَإِنْ بَنَى مَائِلًا

أَبْدَأَ ضَمِنْ بِلَا طَلَبٍ وَإِنْ طَلَبَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ أَوْ حَفَرَ فِي

دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ فَالضَّيْمَانُ بِالْحَصَّةِ ❀ فَصَلَّ ضَمِنْ الرَّاَكِبِ

مَا أَتْلَفَهُ دَابَّتُهُ لَا مَا نَفَحَتْ بِرَجْلِهَا أَوْ ذَنْبُهَا أَوْ تَلَفَ بِمَارَاتٍ

أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ سَائِرَةً أَوْ أَوْفَقِيَا لِذَلِكَ أَوْ أَصَابَتْ حَصَاةً

أَوْ حَجَرًا صَغِيرًا أَوْ نَحْوَهُ فَفَقَاعَيْنَا وَضَمِنْ بِالْكَبِيرِ وَالسَّائِقِ

وَالْقَائِدُ كَالرَّاَكِبِ إِلَّا أَنَّ الْكُفَّارَةَ عَلَيْهِ فَقَطُّ وَإِنْ أَصْطَدَّ فَارِسَانِ

ضَمِنْ عَاقِلَتُهُ كُلِّ دِيَّةٍ الْآخِرِ وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبًا فَاصَابَ فِي فَوْرِهِ

ضَمِنْ إِنْ سَاقَهُ وَفِي الطَّيْرِ وَالِدَّابَّةِ الْمَنْفِلَتَةِ لَا وَإِنْ اجْتَمَعَ

الرَّاَكِبُ وَالنَّاحِيسُ ضَمِنْ هُوَ حَتَّى النِّفْعَةُ وَيَجِبُ فِي فَقَاعَيْنِ

١ والولى والوصى والمكاتب والعبد

التاجر * متن الجامع و ابي المكارم

واب الطقل والوصى آه وقايه واصلاح

ومتن البر جندى والشمى وعلى القارى

وولى الطقل والوصى الخ فى بعض

النسخ

٢ وان طلب النقض بالضم احد الشركاء

فى حائط مايل او حفر احدهم بئرا

فى دار مشتركة بلا اذن الباقي وتلف

شىء بالسقوط فالضمان عنده للنفس

والمال بالحصه للحائط والدار فان

كانوا ثلثة ففى الحائط ضمن ثلث المال

والعاقلة ثلث الدية وفى الحفر ثلثى

المال والدية لانه لم يتعد الا فى

الحصتين لشريكه وضمن عندهما

النصف فى المسئلتين لان التلوى

قسمان معتبر وهدر (ج) فان قيل

الواحد من الشركاء لا يقدر ان يهدم

شيئا من الحائط فكيف يصح الطلب

منه اجيب بانه ان لم يتمكن من هدم

نصيبه يتمكن من اصلاحه بالمرافعة

الى الحكم وبه يحصل الغرض لان

المقصود ازالة الضرر باى طريق كان

(ش * وعلى القارى * ودرر)

مطلب من الراكب

شاة القصاب مانقص وفي عين البقرة والجزور والجمار والبغل

والفرس ربع القيمة فصل ان جنى عبد خطأ دفعه

سيده بها او فداه بارشها حالا فان وهبه او باعه او اعتقه او دبره

او استولدها ولم يعلم بها ضمن الاقل من قيمته ومن الارش وان

علم غرم الارش ودية العبد قيمته فان بلغت هي دية الحر

وقيمة الامة دية الحرة نقص من كل عشرة وفي الغصب قيمته ما

كانت وما قدر من دية الحر قدر من قيمته وفي فقاء عيني عبد

دفعه سيده واخذ قيمته او امسكه بلا اخذ النقصان ان جنى

مدبر او ام ولد ضمن السيد الاقل من قيمته ومن الارش فان

جنى اخرى شارك ولي الثانية ولي الاولى في قيمة دفعت اليه

بقضاء اذ ليست في جناياته الاقيمة واحدة واتبع السيد او ولي

الاولى ان دفعت بلا قضاء ومن غصب صبيا حرا فمات معه فجاة

او بعني لم يضمن وان مات بصاعقة او نهش حية ضمن عاقلته

١ وفي عين بقرة جزار وجزورة (شرح
وقاية وفي فقاء عين نحو البقر
والجزور اي ما اعد من البعير للنجر (ج)
وفي فقاء عين البقرة وعين الجزور
اي بقرة القصاب وجزوره (شمني
وعلى القارى)

مطل — ان جنى عبد

٢ ودية العبد المجنى عليه من الحر
او العبد خطأ قيمته وكذا دية الامة
قيمتها فتجب تلك القيمتان على
العاقلة ان لم تبلا دية الحرين فان
بلغت قيمة العبد او جاوزت
هي دية الحرة عشرة الف درهم وبلغت
قيمة الامة او جاوزت هي دية الحرة
خمس الف درهم نقص من كان من
القيمتين اظهارا لفضيلة الحر على
العبد عشرة من الدراهم بالنص عند
الطرفين وعنه في الامة خمسة الف
الاخمس دراهم كما في المحيط
والتمرتاشي وغيرهما (ج)

الدِّيةَ كَمَا فِي صَبِيٍّ أَوْ دَعِ عَبْدًا فَقَتْلُهُ وَإِنْ أَتْلَفَ مَا لَا بِلَا أَيْدَاعٍ

مطلب — القسامة

ضَمِنَ أَوْ أَتْلَفَ بَعْدَهُ لَا ۞ فَصَلَّ مَيْتٌ بِهِ جَرْحٌ أَوْ أَثَرٌ

ضَرْبٍ أَوْ خَنْقٍ أَوْ خُرُوجِ دَمٍ مِنْ أذَنِهِ أَوْ عَيْنِهِ وَجَدَ فِي مُحَلَّةٍ أَوْ

أَكْثَرِهِ أَوْ نِصْفِهِ مَعَ رَأْسِهِ لَا يَعْلَمُ قَاتِلَهُ وَادَّعَى وَلِيَهُ الْقَتْلَ عَلَى

أَهْلِيهَا أَوْ بَعْضِهِمْ حَلَفَ خَمْسُونَ رَجُلًا حُرًّا مَكْلَفًا مِنْهُمْ يَخْتَارُهُمْ

الْوَلِيَّ بِاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا لَا الْوَلِيَّ ثُمَّ قَضَى عَلَى أَهْلِيهَا

بِالدِّيةِ وَإِنْ ادَّعَى عَلَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِهِمْ سَقَطَ الْقِسَامَةُ عَنْهُمْ

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا كُرِّرَ الْحَلْفُ عَلَيْهِمْ إِلَى أَنْ يَتِمَّ وَمَنْ نَسَكَ

حَبَسَ حَتَّى يَحْلِفَ لَا إِنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ فِيهِ أَوْ دَبَرَهُ أَوْ ذَكَرَهُ

وَفِي قَتِيلٍ عَلَى دَابَّةٍ يَسُوقُهَا رَجُلٌ فَالدِّيةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَالرَّائِبُ

وَالْقَائِدُ كَالسَّائِقِ وَعَلَى دَابَّةٍ بَيْنَ قَرِيَتَيْنِ عَلَى أَقْرَبِيهِمَا وَفِي

دَارِ رَجُلٍ عَلَيْهِ الْقِسَامَةُ وَتَدَى عَاقِلَتُهُ أَنْ تُثَبَّتَ أَنْهَالُهُ بِالْحِجَّةِ

وَعَاقِلَةُ وَرَثَتِهِ إِنْ وَجَدَ فِي دَارِ نَفْسِهِ وَالْقِسَامَةُ عَلَى أَهْلِ الْخُطَّةِ

١ فصل ميت مبتدأ فانه موصوف خبره حلف وهو اعم من الرجل والمرأة والعمر والعبد والكبير والصغير ولو سقط تام الخلق واما ناقصه فلا شيء فيه كما في الكافي وذ كرفي الظهيرية ان وجد الجنين قتيلا في محلة فلا قسامة ولا دية به جرح اي جراحة او اثر من فعل آدمي او اثر ضرب او خنق بفتحين او كسر النون هو عصر الخلق او به خروج دم من اذنه او عينه فانه من فعل آدمي ولذا لم يغسل ان وجد في المعركة هكذا (ج)

٢ ضمن عاقلة ديته هكذا في الوقاية والشمني وعلي القاري والاصلاح ٣ على الاراضى الخطه اي على ملاكها القدماء وهي بالكسر في الاصل ما اختطه الامام اي افرزه وميزه من اراضى الغنيمه واعطاه لاحد كما في الطلبة (ج)

دُونَ السُّكَّانِ وَالْمُشْتَرِينَ فَإِنْ بَاعَ كُلُّهُمْ فَعَلَى الْمُشْتَرِينَ وَفِي

دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ عَلَى عِدَدِ الرُّوسِ وَفِي الْفَلَكَ عَلَى مَنْ فِيهِ وَفِي

مَسْجِدٍ مَحَلَّةٍ عَلَى أَهْلِهَا وَفِي سُوقِ مَمْلُوكٍ عَلَى الْمَالِكِ وَفِي غَيْرِ

مَمْلُوكٍ وَالشَّارِعِ وَالسِّجْنِ وَالْجَامِعِ لَا قِسَامَةَ وَالْدِّيةَ عَلَى بَيْتِ

الْمَالِ وَفِي بَرِيَّةٍ لَا عِمَارَةَ بِقَرْبِهَا أَوْ مَاءٍ يَمْرُبُهُ هَدْرٌ وَمُسْتَحْلَفٍ

قَالَ قَتَلَهُ زَيْدٌ حَلَفَ بِاللَّهِ مَا قَتَلْتَهُ وَلَا عَرَفْتُ لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ

زَيْدٍ وَبَطَلَ شَهَادَةُ بَعْضِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِقَتْلِ غَيْرِهِمْ أَوْ وَاحِدٍ

مِنْهُمْ وَفِي رَجُلَيْنِ فِي بَيْتٍ وَجَدَ أَحَدُهُمَا قَتِيلًا ضَمِنَ الْآخَرُ دِيَّتَهُ

وَفِي قَتِيلٍ قَرِيبَةٍ أَمْرًا كَرَّرَ الْحَلْفَ عَلَيْهَا وَتَدَّى عَاقِلَتَهَا

فَصَلَّ الْعَاقِلَةُ أَهْلَ الدِّيَّانِ لِمَنْ هُوَ مِنْهُمْ يُوْخَذُ مِنْ

عَطِيَّاتِهِمْ حِينَ خَرَجَتْ وَحْيَهُ لِمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ يُوْخَذُ مِنْ كُلِّ

فِي ثَلَاثِ سِنِينَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ أَوْ أَرْبَعَةَ وَإِنْ لَمْ يَتَسَّعِ الْحَيُّ ضَمَّ

إِلَيْهِ أَقْرَبَ الْأَحْيَاءِ نَسَبًا الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ وَالْبَاقِي عَلَى الْجَانِي

١ وفي دار مشتركة على التفاوت بان كان نصفها لرجل وعشرها لرجل وباقيها لآخر فالقسامة على عدد الرؤس لان صاحب القليل يزاحم صاحب الكثير في التدبير فكانوا سواء في التقصير (شمنى وعلى القارى)

٢ فصل العاقلة صفة غالبية من العقل الدية كما قال ابن الاثير او جمع عاقل وهو الذى يغرم الدية لانها تعقل الدماء اى تمسك من ان تراق كما فى الطلبة فان اصل العقل الامساك كما فى المفردات وقال المطرزي وغيره ان العاقلة جماعة تغرم الدية اهل الديوان بالكسر ويفتح وهو كتاب فيه اسماء اهل الجيش واهل العطاء كما فى القاموس وقال البيهقي فى الازاهير انه فى الاصل موضع ضبط حسابات الناس من دونه اى ضبطته وقيل انه معرب ديوان فالمعنى كتاب كمردة الشياطين والاول الصواب (ج)

مطلب العاقيل

وَالْقَاتِلُ كَأَحَدِهِمْ وَلِلْمَعْتَقِ حَتَّى سَيِّدِهِ وَلِلْمَوْلَى الْمَوَالَاتِ مَوْلَاهُ

وَحَيْهِ وَالْمَعْتَبِرُ فِي الْعَجْمِ أَهْلُ النَّصْرَةِ سِوَاهُ كَانَتْ بِالْحَرْفَةِ أَوْ غَيْرِهَا

وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ يُعْطَى مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ كَانَ وَالْأَفْعَلُ الْجَانِي

وَيَتَحَمَّلُ الْعَاقِلَةُ مَا يَجِبُ بِنَفْسِ الْقَتْلِ لَا مَا يَجِبُ بِصُلْحٍ أَوْ

إِفْرَارٍ لَمْ يَصْدَقْهُ الْعَاقِلَةُ وَعَمِدٌ سَقَطَ قُودُهُ بِشِبْهِهِ أَوْ قَتَلَ ابْنَهُ

عَمِدًا وَلَا جَنَايَةَ عَبْدٍ أَوْ عَمِدٍ وَمَا دُونَ أَرِشٍ الْمَوْضِعَةُ بِلِ الْجَانِي

٢ وحيه عطف على قوله اهل الديوان
اي العاقلة قبيلة الجاني * البر جندى *
والعاقلة حيه اي قبيلته لمن ليس منهم
اي من اهل الديوان وضمير حيه
راجع الى القاتل المفهوم من الكلام
وقال قاضيان اذا لم يكن القاتل
في الديوان فعقل قتيله على عصبته
من النسب وان لم يكن له عصبه
فذكر في الجامع والزيادات ان عقله
في بيت المال وبه اخذ الصدر الشهيد
(ابوالمكارم)

كِتَابُ الْأَكْرَاهِ

هُوَ فِعْلٌ يَوْقَعُهُ بغيره فيفوت رِضَاهُ أَوْ يَفْسُدُ اخْتِيَارُهُ مَعَ بَقَاءِ

أَهْلِيَّتِهِ وَشَرْطُهُ قُدْرَةُ الْغَامِلِ عَلَى إِيْقَاعِ مَا هَدَدَ بِهِ سُلْطَانًا

كَانَ أَوْ لَصَاوِ خَوْفِ الْفَاعِلِ إِيْقَاعَهُ وَكَوْنِ الْمَكْرِهِ بِهِ مُتَلَفًا نَفْسًا أَوْ

عَضْوًا وَهُوَ الْمَلْجَى أَوْ مُوجِبًا غَمًّا يَعمِدُ الرِّضَاءُ وَالْفَاعِلُ مُمْتَنِعًا عَمَّا

أَكْرَهَ عَلَيْهِ قَبْلَهُ لِحَقِّهِ أَوْ لِحَقِّ آخَرٍ أَوْ لِحَقِّ الشَّرْعِ فَلَوْ أَكْرَهَ

١ اعلم ان هذا يختلف باختلاف
الناس فان الارذال ربما لا يغمثون
بالضرب او الحبس فالضرب اللين
لا يكون اكراها في حقهم بل الضرب
المبرح وكذا الحبس الا ان يكون
حبسا مديدا يتضجر منه والاشراف
يغمثون بكلام فيه خشونة فيمثل هذا
يكون اكراها لهم (شرح وقاية) نقل
عنه الشمني (وعلى القارى)

بِالْمَلْجَىٰ أَوْ غَيْرِهِ عَلَىٰ بَيْعٍ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ إِفْرَارٍ فَسَخَّ أَوْ أَمْضَىٰ

وَيَمْلِكُهُ الْمُشْتَرَىٰ إِنْ قَبِضَ فَيَصِحَّ اعْتَاقُهُ وَلِزِمَهُ قِيمَتُهُ فَإِنْ

قَبِضَ ثَمَنَهُ أَوْ أَسْلَمَ طَوْعًا نَفَذَ وَحَلَّ بِالْمَلْجَىٰ شَرْبُ الْخَمْرِ

وَأَكْلُ الْمَيْتَةِ وَنَحْوُهُ حَتَّىٰ إِنْ صَبَرَ أَثِمَ وَرَخِصَ بِهِ أَظْهَارُ الْكُفْرِ

مُطْمَئِنَّا قَلْبُهُ بِالْإِيمَانِ وَبِالصَّبْرِ أَجْرٌ وَاتِّلَافٌ مَالٍ مُسْلِمٍ وَضَمِنَ

الْحَامِلُ لِقَتْلِهِ وَيُقَادُ هُوَ فَقَطْ وَصَحَّ نِكَاحُهُ وَطَلَاقُهُ وَعِتْقُهُ وَرَجَعُ

بَقِيَّةِ الْعَبْدِ وَنَصَفِ الْمُسَمَىٰ إِنْ لَمْ يَطَأْ وَنَذَرَهُ وَيَمِينَهُ وَظَهَارَهُ

وَرَجَعْتَهُ وَأَيْلَاوَهُ وَفَيْتُهُ فِيهِ وَإِسْلَامُهُ بِلَا قَتْلٍ لَوْ رَجَعَ لَا إِبْرَاهُ

وَرِدَّتُهُ وَإِنْ زَنَىٰ حُدًّا إِلَّا إِذَا أَكْرَهَهُ السُّلْطَانُ

كِتَابُ الْحَجَرِ

هُوَ مَنْعُ نَفَازِ الْقَوْلِ وَسَبَبُهُ الصَّغَرُ وَالْجُنُونُ وَالرِّقُّ وَضَمِنُوا بِالْفِعْلِ

وَأَخَّرَ إِلَى الْعِتْقِ الْإِفْرَارَ بِمَالٍ وَعَجَّلَ بَعْدَ وَقُودٍ وَلَا يَحْجَرُ بِسَفْهِ

وَفِسْقٍ وَدِينٍ وَحَجَرٍ مَفْتٍ مَاجِنٍ وَطَبِيبٍ جَاهِلٍ وَمَكَارٍ مَفْلِسٍ

١ أى الفاعل ولو هدد بغير الملجئ
لان النكاح مما يصح مع الهزل وفي
الاكتفاء اشعار بانه لو اكره بها زاد
على مهر المثل لم يجب الزيادة كما
في الذخير (ج)

٢ وَضَمِنُوا أى الصغير والمجنون
والعبد بالفعل أى باتلاف مال الغير
لان فى ضمانهم احياء لحق المتلف
عليه فى المحل المعصوم وهذا بالاتفاق
(شمنى وكذا فى على القارى)

وَإِذَا بَلَغَ غَيْرُ رَشِيدٍ لَمْ يَسْلَمْ إِلَيْهِ مَالُهُ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ

سَنَةً وَصَحَّ تَصَرُّفُهُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ يَسْلَمُ بِلا رَشْدٍ وَحِسِّ الْقَاضِي

الْمَدْيُونِ لِدَيْنِهِ وَقَضَى دَرَاهِمَ دَيْنِهِ مِنْ دَرَاهِمِهِ وَدَنَانِيرَهُ مِنْ

دَنَانِيرِهِ وَبَاعَ كَلًّا لِقَضَاءِ الْآخِرِ لَا عَرْضَهُ وَعَقَارَهُ وَمِنْ أَفْلَسَ وَمَعَهُ

عَرَضٌ شَرَاهُ فَبَائِعُهُ أَسْوَأُ لِلْغَرَمَاءِ وَبِلَوْغِ الْغَلَامِ بِالْأَحْتِلَامِ

وَالْأَحْبَالِ وَالْأَنْزَالِ وَالْجَارِيَةِ بِالْأَحْتِلَامِ وَالْحَيْضِ وَالْحَبْلِ فَإِنْ

لَمْ يَوْجَدْ فَحِينَ يَسْتَمُ لَهَا خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَبِهِ يَفْتَى وَادْنَى مَدَّتِهِ

لَهُ اثْنَتَى عَشْرَةَ سَنَةً وَلَهَا تِسْعَ فِصْدًا حِينَئِذٍ إِنْ أَقْرَابَهُ

فَصَلَّ الْأُذُنُ فَكُ الْحَجَرِ وَأَسْقَاطُ الْحَقِّ ثُمَّ يَتَصَرَّفُ الْعَبْدُ

لِنَفْسِهِ بِأَهْلِيَّتِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ بِالْعَهْدَةِ عَلَى سَيِّدِهِ وَلَوْ أُذِنَ يَوْمًا

فَهُوَ مَأْذُونٌ إِلَى أَنْ يَحْجَرَ وَلَوْ أُذِنَ فِي نَوْعٍ عَمَّ أُذْنُهُ وَيُثْبِتُ

صَرِيحًا وَدَلَالَةً كَمَا إِذَا رَأَى سَيِّدَهُ يَبِيعُ وَيَشْتَرِي وَسَكَتَ فَيَبِيعُ

وَيَشْتَرِي وَلَوْ بِغَبْنٍ فَاحْشٍ وَيُوكَلُ بِهِمَا وَيَرْهَنُ وَيَرْتَهِنُ

أَبَهُ يَفْتَى لِقُصُورِ أَعْمَارِ أَهْلِ زَمَانِنَا
وَهَذَا عِنْدَهُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ
حِينَ نَبَتَ لَهُ الْعَانَةُ وَنَهَدَ لَهَا الثَّدْيَ
وَأَمَّا عِنْدَهُ فَحِينَ يَتِمُّ لَهَا سَبْعَ عَشْرَةَ
سَنَةً وَلَهُ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَفِي رِوَايَةٍ تِسْعَ
عَشْرَةَ سَنَةً وَفِي رِوَايَةٍ ثَمَانِي عَشْرَةَ مَعَ
الطَّعْنِ فِي التَّاسِعَةِ عَشْرَةَ وَفِي رِوَايَةٍ
سِتَّ عَشْرَةَ وَفِي رِوَايَةٍ خَمْسَ عَشْرَةَ
فَقَالَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ لَا خِلَافَ بَيْنَ هَذِهِ
الرِّوَايَاتِ لِأَنَّ خَمْسَ عَشْرَةَ لِلْغَلْبَةِ
عَلَى أَهْلِ الزَّمَانِ وَالْبَوَاقِي لَزِيَادَةِ
الْإِحْتِيَاظِ كَمَا فِي الْمَضْمَرَاتِ وَغَيْرِهِ (ج)

مطلب الاذن

٢ فصل المأذون هكذا في كثير من
النسخ وفي بعضها بدله كتاب المأذون
أي الاذن فهو مصدر كمعسور وإن
كان الظاهر أنه صفة إلا أنه يحتاج
إلى حذف المضاف والصلة في الكرماني
يقال هو مأذن له وهي مأذون لها
وترك الصلة ليس من كلام العرب
الاذن لغة اعلام باجازة ورخصة
في الشيء (ج)

١ وان اذن الصبي من قبل الولي
بذلك التصرف لان الصبي مظنة
الاشفاق لا الاضرار وفيه اشارة الى
انه لو اجاز هذه التصرفات بعد
البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته
بلفظ يصلح لابتداء العقد صح كما
اذا قال بعده اوقعت ذلك الطلاق
او العتاق فانه يقع كما في جامع
الصفار والى انه لا يصح هذه التصرفات
من غيره كالأب والوصي والقاضي لان
فيها ضرر الهويستثنى مواضع الضرورة
عن قواعد الشرع ولذا لو تحقق حاجة
الى الطلاق او العتاق من جهته لدفع
الضرر صح ذلك حتى انه اذا كان
مجبوبا وخاصته امرأته فيه فقد فرق
بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض
اصحابنا واذا كاتب وليه نصيبه من
عبد مشترك بينه وبين غيره واستوفى
بدل الكتابه فقد صار الصبي معتق
نصيبه ولذا ضمن قيمه نصيب شريكه
ان كان موسرا كما في اصول السرخسي
رحمه الله (ج)

٢ هي اى الوصية لغة اسم من الايصاء
كالوصاة بالفتح والقصر والوصاية
بالفتح والكسر يقال اوصيت اى
فوضت الى زيد لعمره بكذا فهو
موص وذلك وصى ويقال له الموصى
اليه وعمره موصى له والمال موصى
به ويقال له الوصية كما في النهاية
والقاموس (ج)

دينه ماله ورقبته لم يملك سيده ماله فلم يعتق باعتاقه
ويبيع من سيده بالقيمة وسيده منه بها او باقل فان باع باكثر
نقض او حط الفضل وبطل ثمنه ان سلم مبيعه قبل قبضه وله
حبس مبيعه لثمنه وصح اعتاقه مديونا وضمن سيده الاقل
من قيمته ومن دينه ولو اشترى وباع ساكنا عن اذنه وحجره
فهو ماذون ولا يباع لدينه الا اذا اقر سيده باذنه وتصرف
الصبي ان نفع كالا سلام والانهاب صح بلا اذن وان ضرر
كالطلاق والعتاق لا وان اذن وما نفع وضرر كالبيع والشراء
علق باذن وليه بشرط ان يعقل البيع سالبا والشراء جالبا
ووليّه ابوه ثم وصيه ثم جده ثم وصيه ثم القاضي او
وصيه ولو اقر بما معه من كسبه او ارثه صح

كتاب الوصايا

٢ هي ايجاب بعد الموت ونذبت باقل من الثلث عند غنى ورثته

١ الحمل أى لما فى بطن انثى من انسان وغيره من الحيوانات فلو اوصى لما فى بطن دابة فلان لينفق عليه صح كما فى شرح الطحاوى وغيره وفى الاكتفاء اشعار بان الوصية صحت بدون القبول فانه انما شرط لتملك الموصى له بالموصى به كما فى النهاية وسيأتى الاشارة اليه فمن الظن انها لا تصح بدون (ج)

٢ يقطع حق المالك عما غصب منه كما مر فى الغصب من ان اتخاذ الغاصب الحديد سيفاً او الصفر آنية يقطع حق المالك عن الحديد والصفر لان الفعل اذا اثر فى قطع ملك المالك فلان يؤثر فى المنع اولى وكذا خلط الموصى به بغيره بحيث لا يمكن تميزه (ش) وكذا فى على القارى

٣ فمن ثلثه أى يعتبر من ثلث مال كل منهم لانه فى حكم المريض وقالوا اذا اضناه المرض حتى صار صاحب فراش وعجز عن القيام بمصالحه الخارجية وازداد كل يوم فهو مرض الموت فالمسلول الذى طال مرضه ولم يضمنه كالصحيح وقال محمد بن سلمه ان كان لا يرجى برؤه بالتداوى فكالمريض والا فكالصحيح كما فى العمادى وعن شمس الاسلام انه فى حق الفقيه ان لا يقدر على الخروج الى المسجد وفى السوق ان لا يخرج الى الدكان وفى المرأة ان لا تقدر على السطح

وَاسْتَغْنَاهُمْ بِحَصَّتِهِمْ كَتَرَكَا بِلَا أَحَدِهِمَا وَصَحَّتْ لِلْحَمْلِ وَبِهِ إِنْ وَلَدَتْ لَاقِلَّ مِنْ مَدَّتِهِ مِنْ وَقْتِهَا وَهِيَ وَالْإِسْتِثْنَاءُ فِي وَصِيَّةٍ بِأَمَةٍ إِلَّا حَمْلُهَا وَمِنْ الْمُسْلِمِ لِلذِّمِيِّ وَبِعَكْسِهِ وَبِالثَّلَاثِ لِلْأَجَنِيِّ لَا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ وَلَا لَوَارِثِهِ وَقَاتِلِهِ مُبَاشَرَةً إِلَّا بِإِجَازَةٍ وَرِثَتِهِ وَلَا مِنْ

صَبْنِي وَمَكَاتِبِي وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً وَقَدِمَ الدِّينُ عَلَيْهَا وَتَقَبَّلَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَبَطُلَ قَبُولُهَا وَرَدَّهَا فِي حَيَاتِهِ وَبِهِ يَمْلِكُ إِلَّا إِذَا مَاتَ مُوصِيهِ ثُمَّ هُوَ

بِلَا قَبُولٍ فَهُوَ لَوَرِثَتِهِ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَنْهَا بِقَوْلٍ صَرِيحٍ أَوْ فِعْلٍ

يَقْطَعُ حَقَّ الْمَالِكِ عَنْهُ كَمَا مَرَّ أَوْ يَزِيدُ فِي الْمَوْصِي بِهِ مَا يَمْنَعُ

تَسْلِيمُهُ إِلَّا بِهِ كَلِمَتِ السَّوِيْقِ بِسَمْنٍ وَابْنَاءً وَتَصَرَّفَ يَزِيلُ مَلِكُهُ

كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ لَا بِغَسْلِ ثَوْبٍ وَلَا بِجُحُودِهَا وَتَبْطُلُ هَبَةُ الْمَرِيضِ

وَوَصِيَّتُهُ لِمَنْ نَكَحَهَا بَعْدَهَا كَافِرًا وَوَصِيَّتُهُ وَهَبَتُهُ لِابْنِهِ كَافِرًا

أَوْ عَبْدًا إِنْ أَسْلَمَ أَوْ أَعْتَقَ بَعْدَ ذَلِكَ وَهَبَةُ مَقْعَدٍ وَمَقْلُوجٍ وَاشِلٍ

وَمُسْلُولٍ مِنْ كُلِّ مَالِهِ إِنْ طَالَ مَدَّتُهُ وَلَمْ يَخَفْ مَوْتَهُ وَالْأَفْمِنْ

ثَلَاثَةٌ وَإِنْ اجْتَمَعَ الْوَصَايَا قَدِمَ الْفَرَضُ وَإِنْ تَسَاوَتْ قُوَّةُ قَدَمِ مَا

قَدِمَ وَإِنْ أَوْصَى بِحَجٍّ أَحَجَّ عَنْهُ رَأْيًا مِنْ بَلَدِهِ إِنْ بَلَغَ نَفَقَتَهُ

ذَلِكَ وَالْأَمِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ فَإِنْ مَاتَ حَاجٌّ فِي طَرِيقِهِ وَأَوْصَى بِالْحَجِّ

عَنْهُ يَحْجُ مِنْ بَلَدِهِ وَفِي وَصِيَّتِهِ ثُلُثُ مَالِهِ لَزَيْدٍ وَسُدُسُهُ لِأَخِي

وَلَمْ يَجِزْ وَيُثَلَّثُ وَيُثَلَّثُ وَكُلُّهُ يَنْصَفُ وَقَالَ يَرْبَعٌ وَلَا يَضْرِبُ

الْوَصَى لَهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ الْآفِي الْمَحَابَاتِ

وَالسَّعَايَةِ وَالْدَّرَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ وَبِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ صَحَّتْ وَبِنَصِيبِهِ

لَا * وَالْعَبْرَةُ بِحَالِ الْعَقْدِ فِي التَّصَرُّفِ الْمُنْجَزِ فَإِنْ كَانَ

فِي الصَّحَّةِ فَهِنَّ كُلِّ مَالِهِ وَالْأَمِنْ ثُلُثُهُ وَالْمُضَافُ إِلَى مَوْتِهِ مِنْ

الْثُلُثِ وَإِنْ كَانَ فِي الصَّحَّةِ وَمَرَضٌ صَحَّ مِنْهُ كَالصَّحَّةِ وَاعْتَقَاقُهُ

وَمَحَابَاتُهُ وَهَبَتُهُ وَضَمَانُهُ وَصِيَّةٌ فَفَصَّلْ جَارَهُ مِنْ لَصِقِ

دَارِهِ بِهِ وَصَهْرَهُ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْ عَرْسِهِ وَخَتْنِهِ كُلِّ زَوْجٍ

ذَاتِ رَحِمٍ مُحَرَّمٍ مِنْهُ وَأَهْلُ عَرْسِهِ وَأَهْلُ بَيْتِهِ وَأَقَارِبُهُ وَذُو

أَنْسَابِهِ مُحَرَّمَاهُ فَصَاعِدًا مِنْ ذَوِي رَحِمِهِ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ غَيْرِ

وقال الفضلي المريض من لا يخرج
الى حوايج نفسه وعليه الاعتماد كما
في الخلاصة والمختار انه من كان الغالب
منه الموت وان لم يكن صاحب فراش
كما في هبة الذخيرة (ج)

١ من لصق داره به اي بداره قياسا
كما قال ابو حنيفة وزفر رحمهما الله
لانه بمعنى المجاور وهو الملاصق ومن
شارك غيره في مسجد محلة استعسانا
كما قال وفي رواية عنه لانه الجار
عرفا كما في الاختيار وما روى ان
حق الجار اربعون دار ايمينا وشمالا
وخلفا فضعيف كما في الكرماني وغيره
والصحيح الاول كما في المضمهرات
وفيه اشارة الى ان المسلم والكافر
والصغير والكبير والذكر والانثى
فيه سواء والى انه لا يدخل فيه القن
والمدبر وام الولد لان سكنى
هؤلاء لا يضاف اليهم بخلاف المكاتب
فانه جار كما في الذخيرة وذكر في
الهداية انه يدخل فيه العبد الساكن
عنده لا عندهما (ج)

مطلب — جاره من لصق داره

٢ واهل عرسه اي زوجته اعتبارا للعرف
واللغة قال الغوري والازهرى اهل
الرجل اخص الناس به ولا اخص
بالانسان من الزوجة كما في الكرماني
وهذا عنده واما عندهما فكل من يعوله
من امرأته وولده واخيه وعمه وصبي

اجنبي يقوته في منزله كما في المغرب ولا يدخل فيه رقيقه كما في الاختيار (ج)

الوالدين والولد وفي ولد زيد الذكر والانثى سواء وفي ورثته

ذكر كانشيين وفي بني فلان الانثى منهم * وبطلت الوصية

لمواليه فيمن له معتقون ومعتقون وصحت بخدمة عبده وسكنى

داره مدة معينة وابدا وبغلتها فان خرجت الرقبة من

الثلاث سلمت اليه والاقسمت الدار ويهايا العبد وبموته

في حيوة موصيه تبطل وبعد موته يعود الى الورثة وبثمرة

بستانه ان مات وفيه ثمرة له هذه فقط وان ضم ابدا فل

هذه وما يحدث كما في غلة بستانه وبصوف غنمه وولدها

ولبنها له ما في وقت موته ضم ابدا اولا وتورث بيعة

وكنيسة جعلتا في الصحة والوصية بجعل احديهما تصح

فصل ومن اوصى الى زيد وقبل عنده فان رد عنده

رد والا فان سكت فمات موصيه فله رده وضده ولزم

ببيع شيء من التركة وان جهل به فان رد بعد موته

ثم قبل صحح الا اذا نفذ قاض رده والى عبد او كافر

١ وفي الوصية بثمرة بستانه ان مات الموصى وفيه ثمرة جملة حالية له اى للموصى له هذه الثمرة التى فيه فقط اى وليس له ما حدث بعدها (على القارى وهكذا مفهوم الشمنى)

مطال — ومن اوصى

١ بَدَلَهُ أَي بَدَلَ اِیْصَائِهِ الْقَاضِي وَجَوَابًا
بِغَيْرِهِ مِنَ الْاِیْصَاءِ إِلَى حُرِّ مُسْلِمٍ صَالِحٍ
لأن العبد يحجر والكافر يعدو إليه
والفاسق يتهم بالخيانة وفيه إشارة إلى
أنه لو اعتق العبد واسلم الكافر وتاب
الفاسق كانت الوصية ماضية لزوال
موجب التبديل كما في الاختيار
والى أن هؤلاء صاروا أوصيا ولذلك
صح تصرفهم قبل التبديل وفي الأصل
أن الايصاء باطل واختلفوا في معناه
فقيل أنه سيبطل بإبطال القاضي في
جميع هذه الصور وقيل سيبطل في
غير العبد لعدم ولايته فيكون باطلا
وقيل سيبطل في الفاسق لأن الكافر
كالعبد كما في الكافي (ج)

٢ (نسخه) إلا بما يتغا بن الناس في

مثله (ش) وعلى القارى

٣ هو أى الخنثى لغة صفة بحذف
المضاف أى بيان الخنثى من الخنث
بالفتح والسكون وهو اللين والتكسير
والفها للتأنيث ولذا لا يلحقها ألف
ولانون وانمال يؤنث لانه غير معلوم
عندنا فذكر نظرا الى الاصل كالخبر
والمشكل اولانه على وزن البشرى
مصدر (ج)

أَوْ فَاسِقٍ بَدَلَهُ الْقَاضِي بِغَيْرِهِ وَإِلَى عَبْدِهِ صَحَّ إِنْ كَانَ وَرَثَتَهُ
صَغَارًا وَإِلَى عَاجِزٍ عَنِ الْقِيَامِ بِهَا ضَمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ وَيَبْقَى أَمِينٌ
يَقْدِرُ وَإِلَى اثْنَيْنِ لَا يَتَفَرَّدُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِشِرَاءٍ كَفَنَهُ
وَتَجْهِيْزِهِ وَالْخُصُومَةَ فِي حُقُوقِهِ وَقَضَاءَ دَيْنِهِ وَطَلَبَهُ وَشِرَاءَ
حَاجَةِ الطِّفْلِ وَالْإِثْمَابَ لَهُ وَاعْتِقَاقَ عَبْدٍ عَيْنٍ وَرَدَّ وَدِيْعَةً
وَتَنْفِيْذَ وَصِيَّةٍ مَعِيْنَتَيْنِ وَجَمْعَ أَمْوَالٍ ضَايِعَةٍ وَبَيْعَ مَا يَخَافُ
تَلَفَهُ وَوَصِيَّ الْوَصِيِّ وَصِيٍّ فِي مَالِهِ وَمَالٍ مَوْصِيٍّ وَلَا يَبِيعُ
وَصِيٍّ وَلَا يَشْتَرِي إِلَّا بِمَا يَتَغَابَنُ فِيهِ وَيُدْفَعُ مَالَهُ مُضَارَبَةً
وَشِرْكََةً وَبِضَاعَةً وَيَحْتَالُ عَلَى الْأَمْلَاءِ لَا عَلَى الْأَعْسَرِ وَلَا يَقْرِضُ
وَيَبِيعُ عَلَى الْكَبِيرِ الْغَائِبِ إِلَّا الْعَقَارَ وَلَا يَتَجَرُّ فِي مَالِهِ

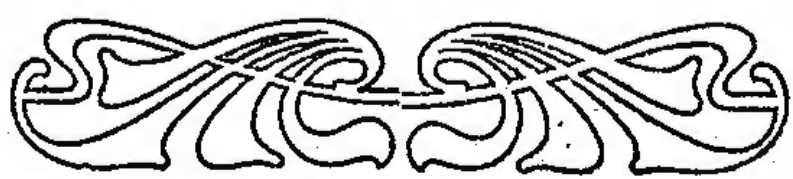
كِتَابُ الْخَنْثَى

هُوَ ذُو فَرْجٍ وَذَكَرٍ فَإِنْ بَالَ مِنْ ذَكَرِهِ فَذَكَرٌ وَإِنْ بَالَ
مِنْ فَرْجِهِ فَانْثَى وَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا حُكِمَ بِالْأَسْبَقِ وَإِنْ اسْتَوَيَا
فَمَشْكَلٌ فَإِنْ قَامَ فِي صَفْهِنِ أَعَادَ وَفِي صَفْهِمِ بَعِيدٌ مِنْ بَجْنَبِيْهِ

١ ثم اى بعد الخنثى تباع الامة وجوبا
ويرد ثمنها الى بيت المال للاستغناء
عن ذلك والاكتفاء. شعر بانه لا يزوج
عامة تختنه لان نكاح الموقوف لا يبيح
النظر الى الفرج على ما قال شيخ
الاسلام وذهب الحلواني الى انه
يزوجها لانه ان كان امرأة ينظر
الجنس الى الجنس والنكاح لغو والا
فنظر المنكوحة الى الناكح كما في
الذخيرة وعن ابي حنيفة رحمه الله
ان الامام يزوجه امرأة ختانه كما في
المضمرات فان قلت لم لا يجوز ان
يختنه رجل فانه من موضع الضرورة
قلت لا تسلم الضرورة فان الخنثى
عندنا سنة (ج)

٢ وييمم بالياء المضمومة ثم المفتوحة
من التيميم اى يجعل ذا تيمم (ج)
٣ لان الابن يستحق كل الميراث عند
الانفراد والخنثى يستحق ثلثة الارباع
فعند الاجتماع يقسم بينهما على قدر
حقيهما هذا يضرب بثلاثة وذاك
يضرب باربعة فيكون سبعة (هداية)
٤ ولمحمد رحمه الله ان الخنثى لو كان ذكرا
يكون المال بينهما نصفين وان كان انثى
يكون المال بينهما اثلاثا احتجنا الى
حساب له نصف وثلث واقل ذلك ستة
ففى حال المال بينهما نصفان لكل واحد
ثلثة وفى حال اثلاثا للخنثى سهمان
وللابن اربعة فسهمان للخنثى ثابتان
بيقين وقع الشك فى السهم الزائد
فينصف فيكون له سهمان ونصف
فانكسر فاضعف لينزل الكسر فصار

ومن خلفه بحدائه وصلى بقناع ولا يلبس حريرا وحليا ولا
يكشف عند رجل وامرأة ولا يخلو به غير محرم رجل
او امرأة ولا يسافر بلا محرم وكره للرجل والمرأة ختنه
ويشترى امة تختنه ان ملك مالا والا فمن بيت المال ثم
تباع وان مات قبل ظهور حاله لم يغسل وييمم ولا يحضر
مراهما غسل ميت ونذب تسجية قبره ويوضع الرجل بقرب
الامام ثم هو ثم المرأة اذا صلى عليهم فان تركه ابوه وابنا
فله سهم وللابن سهمان وعند الشعبي له نصف النصيبين وهو
ثلاثة من سبعة عند ابي يوسف رحمه الله وخمسة من اثني
عشر عند محمد ❀ مسائل شتى كتابه الاخرس وايماءه بما
يعرف به نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه وقوده كالبيان ولا
يحد وقالوا فى معتقل اللسان ان امتد ذلك وعلم اشارته فكذا
وفى غنم مذبوحة فيها ميتة هي اقل تحرى واكل فى الاختيار ❀



فانكسر فاضعف لينزل الكسر فصار الحساب من اثني عشر للخنثى خمسة وللابن سبعة (هداية)